

٨٧٣



شرح مختصر العلامة
خليل المالكى

1951

كتاب

الجزء الرابع من شرح العلامة

سيد محمد الحارثي المالكي

على مختصر العلامة سيدي

رحيل ابن اسحاق المالكي

على ما عند محمد كرم

وغيره في نسخة

انه على ما

قد سري

في نسخة

في نسخة

شرح مختصر العلامة
حسن المالكي

والذي قضا المحرم

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح مختصر العلامة المالكي الرقم ٨٧٢

اسم المؤلف محمد الحارثي المالكي

تاريخ النسخ ١١٥٢ هـ

عدد الاوراق ٢١٤ الفصاح ١٦٨٢

ملاحظات (فقرة واحدة) الجزء الرابع

هذا الكتاب من مقتنيات
مكتبة جامعة الرياض

باب في الاجارة وذكر الدواب والحمار والدواب ما يتعلق
بذلك والاجارة مأخوذة من الاجر بمعنى الثواب والمهور فيها كسر الهمزة وحكى فيها
الضم اذ حكاها الجرعة وفرد غلب وضع الفعالة بالكسر للصايغ نحو الخياطة
والخجارة والفعالة بالفعل لاختلاف القوس الحكيمة نحو الساحة والفضاحة
والفعالة بالضم لما يطرح من المحركات نحو الكداسة والقلاصة والاصل في
مشروعيها قوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن وقوله حكايته عن نبيه
سعيد مع موسى عليها الصلاة والسلام اي اريد ان تلك احدي ابنتي
هاينق على ان تاجرني غايي حج وشع من قبلنا شمع لنا ما لم يردنا نسخ فذكر
تاجيل الاجارة وسعى عوضها قال عليه السلام من استاجر اجيرا فليقبله اجيرا
وعسرا في ارضه بقوله بيع منفعته ما امكن ثلثة عشر سنة ولا حيوان
لا يعقل بعوض غير ثاشي عنها بعضه يتبع بعضها فقول ببيع منفعته
اخرج به بيع الذات وقوله ما امكن نقله اخرج به كل الدور والارض فالتقدير
المتعلق بما فاعل ليس بالاجارة وانما هو كقولك واد جوارك اخرج بذكر الراجل
وقوله بعوض غير ثاشي عن ثاشي عنها اخرج القراخون
والضري في بعضه عائد على القوس وفيه تنقيصا عما يد على المنفعة وانما زاب
لفظة بعضه ليدخل في الحد قوله تعالى اي اريد ان تلك احدي ابنتي
على ان تلجري ثاشي حج لان هذه الصورة اجموعا على ما اجارة عوضها البضع وهو
لا يتبع فلو اسقط لفظه بعضه خرجت هذه الصورة من الحد فيكونه غير منقوس
وهي اجارة شرعية واد كانا من المنفعة وسبق في قوله بمقتضى تنقوس
في المجرى والمستاجر وقد اشار اليها بقوله **صحة الاجارة بقاء قدس وهو**
المجرى المستاجر والعوض اشار اليه بقوله **صحة الاجارة بقاء قدس وهو**
لوصفها وسهولة امرها وتيسر تصورها لانها ما دل على ان يذبح وان يعاطاة

والاجارة ان شرط صحة عقد عاقد الاجارة التمسك بشرط لزوم عاقدتها التكليف
كالبيع وشرط الاجرة في الاجارة كالتن في البيع من كونه طاهرا مستغفاه مقدورا
على تسليمه معلوما ولا يرد كالأرض بما يخرج منها ولهذا قال الباطلي ان
قدس اجارة الارض بما يخرج منها يصدق على شرط الاجارة وان صح به
لا اجارة قلت وجود الشرط لا يلزمه ترك الحكم وكمن مشكك يكون التمسك
فيها في البيع طاهرا مستغفاه مقدورا على تسليمه معلوما ووجدت شرط البيع
كما دله بيع البيع عندنا المجردة وتفرق الام من ولدها وتلقى السلم وغير ذلك
صحة الاجارة قاعدة ان القاسم ان التمسك في البيع على الحول والاجرة في الاجارة
على التخييل وبما يظهر من كلام المؤلف الذي مضاه الاجارة ان مضاه فانه يجب
تخييله اي ولم يجر الفرق بعدم تخيل المجرى فان جرى بذلك فسد العقد ولو
عمل بالعقل كما ياتي في قوله وفسدت ان استقر عرف تخيل المعين لكونه علة الا
ان شرط التخييل في العقد **صحة** او شرط او عادة **صحة** اي وكذا ذلك يجب تخيل الاجرة
اذ شرط عند عقد الاجارة تخييله او جرت العادة بتخييله في الاجارة ثم
لزوم التخييل في هذه المسائل نحو ما تعالى في الفروع الاول والآخر ونحو الاودي
في الثاني والثالث فالتقارن في الاول والآخر مصدر للعقد لا في الثاني والثالث
فيقتضي على المستلزم بالتخييل في امر في ذلك ظاهر ثم القساة في الفروع الاول مقتيد
بما اذا كان التاجر اكر من ثلثة ايام **صحة** او في مضمون البيع **صحة** اي وكذلك في
يجب تخيل الاجارة اكان في منافع مضمون لم يضر فيها ولا ادي الى البطلان بالدين
يبان ان دمه مشعولة كذلك بالاداة وذكنت مشعولة له بالدرهم وممنوع
قوله لم يضر فيها انه لو شرب في السير لكان التاجر لا يتقارن الدين بالدين حينئذ
بما على ان قبض الاول او قبض الآخر لانه لما شرب في السير فانه استوفى جميع
المنفعة وبعث ان ليس المراد انه لو شرب فيها لان وانما المراد لم يضر فيها بعد
اكثر من ثلثة ايام وتأخير المولى والثالث لا يصح لانه سلم حتى لو ملك يجرى
بما على ان قبض الاول او قبض الآخر لانه لما شرب في السير فانه استوفى جميع
المنفعة وبعث ان ليس المراد انه لو شرب فيها لان وانما المراد لم يضر فيها بعد
اكثر من ثلثة ايام وتأخير المولى والثالث لا يصح لانه سلم حتى لو ملك يجرى

علي باب السلم وقد قل المولف فيه وذلك ان لم نعم بنية ووضع للتوثيق لقوله
 او في صيغة المبرع فيها اي فلا بد من تعجيل اجمع والاسيدت وظاهر سولات
 في الابان اذ قلته ولا يكتفي بتعجيل البسر وقوله **الأكبر** الحج والبسر اي فيكسني
 بتعجيل البسر كان ذلك في الابان اوقبله وذلك للضرورة لا تكون الابان لم يات
 حينئذ فلا فرق بين الحج وغيره حيث وجدت الضرورة فكان ينبغي ان يقول الا
 ككسج اي لانه لو وجب تعجيل جميع الاجر في السفر البعيد كالحج ونحوه لصاغت
 اموال الناس عليهم سبب هروب الخالين بالاجرة والقول قول المكري اذ اطل
 التعجيل في الصونة وطلب المكزي الشرع وعدم التعجيل بدليل قول المؤلف
 في اختلاف المتابعين وبدي المستري **ص** والتمسكومة اي والابان لم
 يكن الاجر مضافا ولم يكن شرط ولم يكن عادة في اومه بتقديم اليها ويجوز
 تقديم الواو على الياء كما استوفى منقعة يوم او غنى من استيفائها لومه
 اجرة والمراد باليوم القطعة المعينة من الرمن **ص** حقيقة اليوم كما يشهد اول
 كلام الشرح عند المساحة واما ان اضيا على سعي تعجيل به **ص** وقسدت
 ان استفي عرف تعجيل المعني **ص** يعني اذ الحارة التي فيها الاجر معني تقصد
 اذ التقى عرف تعجيل بان يكون المعني فيه التاخير او ايوحيده فيعرف بتعجيل
 ولا تخير ولو جعله **ص** محل العسا والمذكور الا ان يشرط التعجيل او يشرط الخلف
 في الدنيا يزول ولا ياتي **ص** كسج خيل لا يبيع **ص** التبيه في العسا ان الاحارة
 او افقت مع الجمل في صفقة واحدة فاما تكون فاسدة لتاخر الاحكام فيها لانه
 الاجارة لا يجوز فيها الفرز وتلزم بالعقد ويجوز فيها الاجل ولا يجوز شي من ذلك
 في كسج الا لا يلزم بالعقد ولا يجوز ضرب الاجل وكذلك لا يجوز اجتماع الحق في
 بيع العيان مع الجمل في صفقة واحدة للعلة المذكورة بخلاف اجتماع
 الاجارة مع البيع في صفقة واحدة فيجوز وسوا كانت الاجارة في نفس البيع كالوابع
 له جود ان يان يجوزها البايع للمشتري فضلا او كانت الاجارة في غير البيع
 كسج خيل لا ياتي **ص** كسج خيل لا ياتي **ص** كسج خيل لا ياتي **ص**

انما الاكرام في
 الدنيا فيهم فان لم
 يجلوا على المتعارف
 في الصانع والادب
 في الصانع والادب
 في الصانع والادب

[illegible]

من يترك الدنيا لله يتركها لله

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

الاجارة تقتضي فيما اذا استجره على حمل طعام ونحوه لبلد كذا ان يصفه مثلا الا ان
يقضي بجزا مستاجر به الا ان وعلة المنع لانه معنى بياخر قبضه ومعنى قوله الا ان
يقبضه الا ان اي الا ان يشترط قبضه وان لم يقبضه بالقبض كان الفرق تاخير
ومثل استراط القبض ما اذا جرى الفرق بتجديد وعمله لان هذه المسئلة من جملة
الاجارة بمعنى في قبضه فقبضه وحيد فيقال ان وقت هذه الاجارة المذكورة
والفرق التجديد فلا بد من التجديد كما ان لا يفسد العقد وان كان الفرق التاخير او
عرف له فلا بد من استراط التجديد والفساد العقد وحيد فلا بد من التجديد في معنى
ان يقتصر التاخير على التاخير اليومي والثلاثة اذا تقرر هذا فكل قول
هنا على ما اذا كان الفرق التجديد ففعله الا ان يقبضه الا ان على ظاهره وان حمل
ما اذا كان الفرق التاخير لا عرف له فلا بد من قول الا ان يقبضه الا ان على
الظاهر من هذه الا ان يشترط قبضه اذا قبضه مع عدم الاستراط غير كاف **وكان**
خطبة اليوم بكذا او لا بكذا **ش** يعني وكذا تكون الاجارة فاسدة اذا استاجر
على حياطة نوب مثلا على انه ان خاطه اليوم فله درهم وان لم يخطه في هذا اليوم
فله نصف درهم وعلة الفساد الحمل بقدر الاجرة فان وقع وخاطه فله اجرة مثله سواء
زاد على الشبهة او نقص عنها ففعله وكان خطبة عطف على قوله كم جعل **ش** فاعمل
على اني فاحصل فلك نصفه **ش** عطف على قوله كم جعل اي وذلك تكون الاجارة
فاسدة اذا قال الماعل على دابة او اعمل لي على دابة على سفيتي او قال له اعمل في حامي
او في اري او في مكانه ذلك فاحصل من ثمن او اجرة فلك نصفه وعلة الفساد
الحمل بقدر الاجرة وسواء عمل عليها بنفسه او غيرها ففعله فاحصل ارجل
الفقيه يكون ما بعد اجابة شرط مفرد اي اذا علك فاحصل **ش** وهو للتاميل
وعليه اجرة **ش** يعني ان ما حصل من العمل على الدابة او السفينة او في الحمار
او في الدابة او في الفاعل وعليه ربح الا ان يوافق ما معناه اجرة مثلهما بالتمام بلع
وكانه اكثر من ذلك كرافسا ابي يوسف ولو عمل ولم يجد شيئا كان مطالبا بالاكرا

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

لانه

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

لانه متعلق بفساد وقال ابن حبيب ان عاقبة عن العمل علق وعرف ذلك بامره وق
فلا شيء عليه اذا لم يكرها بشي مضى عليه **ش** عكس لثبوت **ش** العكس باعتبار ان
ما حصل من كرا الدابة ومامعة يكون للمالك وعليه للفاعل اجرة مثله بالفترة
بلقت لانه اجرة اجارة فاسدة وتسلل المراد بالعكس في الحكم لان الحكم
فيها الفساد كالأولى ولو قال له اكرها فاعمل عليها فيكون فاسدا للفاعل وعليه
اجرتها وان قال اعمل عليها فاكرا ففعله ابن القاسم ما اكره به للاجر ولا اجرة
المثل وقال في كتاب الشفعة ما اكره به لربا لان ضمان ما ضاها من خلاف البيع
الفاقد وكلام المؤلف فيما اذا لم يطع على ذلك الا بعد العمل والافصح **ش** وكيفية بيعها
بان يبيع نصفها الى البلد ان اختلف ولم يكن التميز **ش** عطف على قوله كم جعل
والعنى ان من باع من رجل نصف نوب او عبد مثلا بدينار على ان يبيع له النصف
الاخر او جعل النصف المبيع للتمسك بجميع الدينار وسماه على بيع النصف
الاخر قال في قوله بان يبيع نصفها بمعنى على رجل ان تكون اجابة العوض اي بان
يبيع له نصف عبد مثلا على سحرته في بيع النصف الاخر فقط من غير زيادة
وعليه حله الشم ونحوه **ش** وهو المتبادر من كلام المؤلف لان الاصل في البيع
في نحو بيعه كذا ان تكون داخله على العوض نحو بيعه بدرهم مع انه ليس بها
بيع حينئذ وانما هنا ما يصلح ان تكون اجارة فقط او حياطة وكلام المؤلف
لا يصلح حله على هذا اذ شرط في الجارية عيب الاجل مع انه يصح العقد على حله الشم
وان لم يضرب الاجل سواء كانت حياطة وهو ظاهر او اجارة لان التعيين بالعمل فيها
كافا لتعيين بال من لست **ش** سياتي ما يفيد ان التعيين بالعمل لا يكفي
بله حيث انضم للاجارة بيع ما في الجمل الاول كان فيه سعة واجارة اذ هو بذلك
اجلا او مع حياطة ان لم يجر بذلك اجلا ولا يصلح حله كلام المؤلف الاعلى لقوله
ان اجلا وبيع اذ وعلة المنع بيع معين بياخر قبضه ولا يجوز الا بشرط ثلاثة
الاول ان يكون محل البيع بالبلد الذي يمايه الثاني ان يبيع النصف الثاني

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما
فان كان البيع
مستلما فانه
مستلما

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

لانه من يبيع كل اموال الناس بالباطل ولا مفهوم لدار واذا المراد طريق في ارض ترك كانت
دار الاراض او ثبتنا او بخودك فتقوله وحاشي **ف**يكون بالجر عطاء على وجه من
قوله واصبح ارجو ان يكون ما بعده كذلك ويجوز عطفه على غنه من قوله كفتم
حيث وكذا القول في طريق وما بعده **و**فيسئل مصب من حاض **ال**ثلاثة اسم كان
فيسئل اسم كل مكان الذي يسئل فيه **ال**الحجارة ومص اسم المكان الذي يجب فيه

Handwritten text in a script, likely Indic, consisting of several lines of characters.

والتاريخ في التاريخ
والفلك في الفلك
الذي هو في التاريخ
والذي هو في التاريخ

[illegible]

استيفاء عن قصد البسارته ولدفع الضرر في الذكوى عليه لأجل الشجر وهذا بالنسبة
للسجر وأما اللزج فلا يقتصر بشرطه إذا كان نكاحاً فيها ومن أكره أرحها
فيها زرع أو يقطر لم يبيح فأسرطه فإن كان تاجها جاز ولا يبلغ بهمة النكاح
استوفى **الفريق** بين الأصول والزرع أن الزرع أخفض من مرتبة الأصول
الآثري أنه لم يخرج ساقاته الأسرط ومنها ابن عبد ورس السلقوا بشرطه
مفيس على ثوار ساقاته وساقاته مقيس على ساقات الأصول فهو مقيس على مقيس
كأفله أو كمن على المدونة **م** ولا يتعين غناؤه أو دخول حايض لمسجد أو دار
لشجر كمنه كمنه لذلك ونصدق بالكر أو بفضله التي على البيع **يعني**
الاجارة على تعليم الفتى لا يجوز ومثله آلات الطب كالمودح المرقا لا يثبت
الملك على العوض فرع ثبوته على الخوض والجرأة أساذ آخر شيئاً حرم ثمنه
وكذلك يجوز اجارة المانيض على أن تخدم المسجد نعم أن كانت الحياة متعلقة
بمنها فيجوز لها أن تقير من يخدم المسجد عند نيابة للصحة وكذلك
لا يجوز للمسلم أن يكرى داراً مثلاً لم يتخذها كنيسة أو حارة وكذلك لا يبيعها
لذلك وبيرة العقد أنه وقع فإن فات باستيفاء المنفعة أو بعضها فالمشهور
أنه يصدق بجميع أركان العقد أو جوبا في الحياة وبما صدر التي عن مثل
أن يقال ما يساوي عن هذه الدار أو هذه الأرض لم يتخذها كنيسة أو حارة فلا
فيقال خمسة عشر ريالاً وما يساوي لو بيعت لم لا يتخذها كنيسة أو حارة
فيقال عشرة فيصدق **باب** خمسة الزاوية على ما رجح من يونس والفريق
بين أكره البيع أنه لما كان يعود للمكرى ما أكره لم عليه ضرر كثير فذلك
لهذا التصديق بالكر جميع بخلاف البايع فإنه لا يعود إليه ما باعه طوره
عليه التصديق بالجميع المستد ضرره وأرضه كالأرض من أنه يصدق بالكر
وقيل يصدق في كرا الأرض بالزائد على البيع **الفريق** على هذا أن الدار المشا
كانت لا يتبع بها الأبعد بناها غالباً فإن الدار هدمت فما وقع في منازلات

فانه تعدد في الجواب
عنه فلهذا قيل في المتن
انما هو على وجه الزعم
والا يرد عليه من المعنى

الأرض وأما الأرض فإنه يستفهم بها من غير بيانها فالمقصود بالماء
والاستفهام كركن الفخر بخلاف الكفاية **يعني** أن الذي يتبع فعله على الكفاية
سواء كان في نفسه واجباً أو غير واجب لا يجوز له أن يذكر نفسه فيه ومن باب
أولى ما هو على من ركن الفخر بخلاف الكفاية فإن العبد يجوز على فعله لأنه
يقبل النيابة كالأذن وعمل الميت ما لم يتبين عليه فيند لا يجوز الإجازة عليه
ويعني متعلاً ودرجته وداره وأثره وبياناً على جداره **ويعني** أن
ذلك يلزم تعيينه حال العقد والأصل فلما يتبين المتعلم والرضيع والاختلاف
حال المتعلم بالقدرة والبلادة وحال الرضيع بكثر الرضا وقلة وكذا يلزم
تعيين الدار المكنة وكانها لا يبيع أن يكونا مضمونين في الذمة أو لا يدخل
ذكر موضعها وحدودها ونحو ذلك ما يختلف به الإجماع وكذلك إذا أكرى حبلان
ليبنى عليه بنا فلا بد من تعيين قدر البناء وضعته وكونه بالطوب أو الحجارة أو غير
ذلك ويلزم أيضاً تعيين المجل إذا أكره ليركب فيه **ويعني** لزوم تعيين ما ذكر
من هذه الأمور أن لم توصف والالتصاف بالوصف من التعيين فتقوله إن لم توصف
راجع للجميع كالأبناء على الجدار لا يمكن فيه إلا وصف وهو ظاهر وعلى هذا قاله
الشيخ في الرضيع ووافق للذهب وذكر أن كلام الشيخ يقال وقال الشيخ لو وصفا من
الرضيع من غير اختيار رضاعه جاز عند الحبان عليه **وأيضا** أن يوصف وأن
صفتها حسن وقبح وذكر **يعني** أن الدابة المضمونة لا بد أن تكون مضمونة
أي مشاهدة مع الإنسان وإن كانت مضمونة لم يلزم تعيينها بل الواجب تعيين
جنسها كخيل أو أبل أو بغال أو غيرها كبدون أو عربي أو نحت أو عرب وذكورها
أو إناثها فإذا قال كترت منك دابتي هذه أو صفتك هذه كانت مضمونة
وإن قال كترت منك دابة أو سفينة أو عاتيك أو سفيتك كانت مضمونة ولو
كانت خاتمة مشاهدة ولو لم يعلم له دابة أو سفينة غيرها أو خرجها من
الحبان إلى التعيين إلا الإنسان أياً والوصف في هذا الباب بقوم مقام التعيين

ف اي طلب من كوشنوفين
وانتم الذي حصل الكتاب
صل الي كوشنوف الادب اف
قواب الصلاة صيف

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
الحلي رحمه الله تعالى

في السيرة على عدم رشد ولا في رشد خال العقيد على سلمه او على
 لحيته خلاف الصغر لان امد معلوم خلاف الرشد وموت شقيق وثيق
 ارجوات قبل قبضها على اصح **بنيان** الشخص اذ وقت سبعا الى اوده طرفة
 بعد طرفة او طبيا بعد بطي او على زيد وبعده على غير فاجرت الطبعة
 الاولى او الطبعة الاولى او اجرت يدوم مات الموجه طاشقل الحقول بعد فان
 الاجابة تنسخ من انتقال اليه الاجابة وظاهر ولو كانت تتسحق فطرفة
 المدة الباقية لينة لانه من الغير وقوله دعوت انه ولو كان المستحق
 ناطق **باني** وانما كلام **ت** من انما لا تنسخ بموت الناطق لانه كلامه
 في ناطق غير مستحق وقوله وقت واما المخرج فلا يجوز الا ما قرب واما المخدم
 فيوجه ما شاء الى ان يتقضى امد الخدمة **ص** لا باقرار المالك **ش** عطف على
 بئف والمغنيان الموجه لار او لعبد او لداية اذ اقل ان الى الموجه
 لغري وانه كاد استرك ذلك من قبل عقلا اجابة فلا تنسخ الاجابة بذلك
 لانه يتم على بقضائها وسماء المالك سالكها باختيار الحكم وصورة المسئلة مجرد
 الكمال العقلة بالبيع بغير اقرار من غير موت ومثل اقرار المالك بالبيع اقرار بالاجابة لغري ايضا
 ان كانت البيع الذي اقرب المخرج والمقر له اكثر من كمالها وما اكثر **ب** **ص** او خلف مرت دابة في غير حقيق
 يوم البيع ان كانت اكثر من فوات مقصده **ش** خلف بمعنى تخلف وهو عطف على اقرار والمطابق
 بينه وبين البيع واخذ ما اكثر به ان الاجابة لا تنسخ اذ تخلف اكثر من الاشارة بالدابة في الزمان الذي
 اوفية الكمال لان اكثر فان كانت واحدة امكن ان ياتي بما فيه وفات ما يقصده ويروده من تسليم
 اقرار بعد انقضاء مدة الكمال شخص او تكتفي رجل ان لم يكن الزمان معينا ولم يكن حيا عيت الدابة او لا
 له الاكثر من كمال المثل وما كرت به اما ان كان الزمان معينا اكثر من سنة اشك لا رب عليك في هذا اليوم
 قاله المخرج وهو المخرج خلاف الموقوف او تخلف مني او تخلف لي في هذا اليوم ارقال حج عليها فلم يات
 الشرح وقال المالك ما ثبت على اكثر **باني** اكثر الى ان انقضى ذلك الزمان المعين او فوات الحج فان اكثر انسخ
 عدم الفسخ كارتياح والموقوف لها انما يام كبح معية وليس للمكزي الرضوخ اكثر **باني** على الاجابة
 وكما المثل على المدة او مخالفة الموصوب
 لانه خال بينه وبينه فان اكد رضى المكزي
 كذا في غير ميثاقه لان ما اذا اقر الموجه غيب الشئ
 الموصوب في الحلف ونحوه برزقة والمقر بالاجابة
 لا اكثر من كمالها وما اكثر **ب**

اذا نقه الكمال لزوم فضح الدين في الدين فان لم يتقد فخور لانتقا الحلة المذكورة
 والمراد بالزمن الحرف ان لا يجمع معه العمل اما ان يجمع بينهما فالجواب بالعمل بان يقول
 اكرمك وانت اركب عليا في هذا اليوم او ترك الحظ عليه لربا في هذا اليوم او ترك
 ذلك فالجواب بالركوب والظن والاجرة بخصوصها الزمن والبالج فهو معين كمال الحرف
 اي حقيقة غير معينة لانها لا توجد في هذا العام ترجع في العام الثاني وان كانت اياما
 معينة **ص** او فسوق متاجر وأخر الحكم ان لم يكن **ص** ان الاجارة لا تنفس بظهور
 المستاجر فاسا سرب فيما الخضر يرى او غود لك الا ان الحكم يامر بالكف عن
 ذلك فان لم ينفه اجرها عليه واخرجها منه الفخ واري ان يخرجها منها لم يتيسر
 كراؤها من يومه وما قارب ذلك حتى يأتي من يكثر بها فان لم يجد مكرها حتى يخرج التهر
 الذي اراه لم يسقط عنه الكد واللام الخوف في الكد الوجبة او المشاهرة ونقد
 الاجرة والا فلا عقد غير لازم ولم يعرض الخوف لما اذا كان مالك الدار فاستأجره
 وقد مر هذا في الك قال قال مالك في كتابي من حبيب الفاسق المعلن بفسقه
 يكون بين ظهر القوم في ارضه ان الامام يجاوبه بذلك فان لم ينهه اخرجهم
 وبقيت عليه وعند الفخ ان لم ينجز بالمعقوبة تنفي فان لم ينهه بقيت وطاعة
 الصبيح ان الاول هو المذهب **ص** او يبق عند حقه على الرقي واجرة لبيده ان
 اراد ان يخرجه **ص** هذا موقوف على قوله باقرا مالكا والمعنى ان من اخرجته سنة
 ماله لفقته ناجل لا تنفس ويستمر وفقا الى تمام المذكور لو كانت سيده قبلها رمو
 اراد ان يخرجه فاما الموقوف المستاجر بالعين المستأجرة ولذلك لو اسقط حقه
 فيما بين المدة بخر غفقه ولا لام سيده واما الاجرة التي بعد الفسخ في بقية زمن
 الاجارة هل تكون لسيده او للعبد ففيه تفصيل فان اراد السيد ان يخرجه من الآت
 فالاجرة فيها للعبد وان اراد ان يخرجه المدة فالاجرة فيها للسيد فقولنا ان اراد
 ان يخرجه من الآت طرابع لمقله واجرة لسيده فقط خلافا للشيخ عبد الرحمن
 فانه حمله راجعا الى قوله ومعه على الرقي ايضا **ص** ذكره كرا

[illegible]

فانه حمله واحدا الى الحق له وحكمه على الرف ايضا
 ولما حمله واحدا الى الحق له وحكمه على الرف ايضا
 ولما حمله واحدا الى الحق له وحكمه على الرف ايضا

فانما جلالة في ذكره بما على الفخر
في كتاب الله تعالى

وهم تكسار لان الانسان يحمله وانه يكون
الحق وان صاحب الدواب واحد ورب
ولم ينظر التكسار لان التكسار ينظر
او الدواب مختلفة فهو ينظر
وهي من طلبة نقاش

مجلس
الملك
الملك
الملك

• C

[illegible]

يفت عليه اي القدر المتصور او هو الذي ينشئ فيه الغيبة وقوله والما
 فلا يصح فهمه الشرط لاجل الاستثناء وان شرط **والشرط** اذ هدية ملكة ان
 اي وجاز ان شرط اذ هدية ملكة على الحال ان عرف قدر ذلك كذا في قوله
 وقوله الباطني على انه يجوز ان يرد الية ان شرط على الحاج هدية ملكة ونب
 بل للهدية ونب ان هدية ملكة هو ما يحمل اليها من كسوة وطيب للغبية
 وهذا هو المتصور وسياق المؤلف في الدابة وفي الحمل وقوله وفعل المستاجر عليه
 ومثله لا احري بعد ان يكون معنى الهدية ما يهديه للاجير عليه وعقبة الاجير
 اي يجوز ان يشترط الغيبة على الحال ومنعدهم معقبة ولا يستدل على انها وقت زكاة ولا
 امثال ومغناه انه يركب الخيل السادس وفي نوب لشرط عقبة الاجير اخرا
 من الكراهة في فعل مثلهما استاجره ودجربه لخرجا من كرمه في فعل الاضرب
 مما استاجر له فلا بد من كلام المؤلف ليجوز المسترحو الطرف في قوله ولا يرد
 منه نوب واجوب وهو ان الاجير اي الاجير المكسري كالعامة ثم ان قوله وعقبة
 الاجير يجوز فيه الرفع بالعطف على فاعل جاز على حذف مضاف اي وجاز
 في زيادة الكراهة لافالة

استراط عتة الاجر وجره الجرب بالمعطف على حد يد **المركب** من مركب
 صورها اسم زيجال اكثر واعلى جلالا وادهم وعلى حل من مركب منهم لانه مجهول
 والباطل على ما اذا اكثر وامانة مجهول او وادهم واستراطا حل من مركب منهم لم
 يجز **المركب** من الجبال وقد بطل الصبح المرف فيودي للخاصم والصوران
 متقاربان ومثل المرف **المركب** ولا اشتراط ان ماتت معيكة اناه بفرها
معنى ان كزى دابة معيكة وسط في اول كرايه ان ماتت اناه باخرى
 كانت الاول الى مدة السفر فلا يجوز وهذا اذا اقتد اكرا ولو نطوعا الى ايدي
 فصح دين في دين وان لم يتقدم جازوا في كلام المؤلف بولاب القاسم ان
 سال ان يجوز له من حمل الزاملة وير عليه ويناذا ومن زاملة لم ير يد
 دينا انما جاز لان هذا انتقال من صفة والاول في المركب **كذلك** وانما
معنى ان الدواب اذا كانت لرجل شتى بجلد ابنة او واحد واحد فليس
 اكثر والحل مختلف فلا يجوز ان تكرر الابد بغير ما يحل على كل مثله
 فالو كانت كل دابة مشتركة بينهم باخر متفقة جاز في النقل
 بان يتفق وزن ما يحل لرجل ابنة كمنطرا مثلا وبطحة ويتفق وزن كوزن
 في الليونة والاجراء يتفق المكيل فيما ذكر في النقل والحقه فانه يجوز اكرا
 وكرايات الدواب لرجل ولو لم تكن شركة باخر متفقة او يعلم حينئذ ما تحمله
 كدابة وقد رما يوجب محوفا من الاجرة ومتى كانت الدواب شركة بينهم
 باخر متساوية فانه يجوز اكرا ايضا **قال** وطاهره ولو اختلف حمل قدس باخر
 وليونة ويوسه ومثلا وحقة واخر قد علم من هذا ان كلام المؤلف مقتدا
 اذ لم تكن الدواب شركة بينهم باخر متساوية او بما اذا لم يتفق حمل فان كانت
 مشتركة بينهم باخر متساوية او اتفق حمل جاز اكرا فيها كما مر **او** ملكية اوم
يكن المرف نقد معيكة **وان** نقد اي وكذا لا يجوز ان يكره دابة الملك
 مختلفا في افرصية وحقه من غير تعيين لاختلاف افرض المتكاريين لان
المركب

المركب من مركب
 صورها اسم زيجال
 اكثر واعلى جلالا
 وادهم وعلى حل
 من مركب منهم
 لانه مجهول
 والباطل على ما
 اذا اكثر وامانة
 مجهول او وادهم
 واستراطا حل من
 مركب منهم لم
 يجز
 المركب من الجبال
 وقد بطل الصبح
 المرف فيودي
 للخاصم والصوران
 متقاربان ومثل
 المرف المركب
 ولا اشتراط ان
 ماتت معيكة
 اناه بفرها
 معنى ان كزى
 دابة معيكة
 وسط في اول
 كرايه ان ماتت
 اناه باخرى
 كانت الاول
 الى مدة السفر
 فلا يجوز
 وهذا اذا
 اقتد اكرا
 ولو نطوعا
 الى ايدي
 فصح دين
 في دين
 وان لم
 يتقدم
 جازوا
 في كلام
 المؤلف
 بولاب
 القاسم
 ان
 سال
 ان يجوز
 له من
 حمل
 الزاملة
 وير عليه
 ويناذا
 ومن
 زاملة
 لم ير يد
 دينا
 انما
 جاز
 لان
 هذا
 انتقال
 من صفة
 والاول
 في المركب
 كذلك
 وانما
 معنى
 ان
 الدواب
 اذا
 كانت
 لرجل
 شتى
 بجلد
 ابنة
 او
 واحد
 واحد
 فليس
 اكثر
 والحل
 مختلف
 فلا
 يجوز
 ان
 تكرر
 الابد
 بغير
 ما
 يحل
 على
 كل
 مثله
 فالو
 كانت
 كل
 دابة
 مشتركة
 بينهم
 باخر
 متفقة
 جاز
 في
 النقل
 بان
 يتفق
 وزن
 ما
 يحل
 لرجل
 ابنة
 كمنطرا
 مثلا
 وبطحة
 ويتفق
 وزن
 كوزن
 في
 الليونة
 والاجراء
 يتفق
 المكيل
 فيما
 ذكر
 في
 النقل
 والحقه
 فانه
 يجوز
 اكرا
 وكرايات
 الدواب
 لرجل
 ولو
 لم
 تكن
 شركة
 باخر
 متفقة
 او
 يعلم
 حينئذ
 ما
 تحمله
 كدابة
 وقد
 رما
 يوجب
 محوفا
 من
 الاجرة
 ومتى
 كانت
 الدواب
 شركة
 بينهم
 باخر
 متساوية
 فانه
 يجوز
 اكرا
 ايضا
 قال
 وطاهره
 ولو
 اختلف
 حمل
 قدس
 باخر

المركب من مركب

المركب من مركب

المركب قد يرغب في ركوب القوية السعيد وريم يركب القوية ليدلص من
 القوية فيدخله التناحر وكذلك لا يجوز اكرا او وقع شيء معين لم يكن عرف ذلك
 البلد نقد ذلك المعينة وان وقع النقد بالفعل بعد العقد الا ان شرطه
 فاصل المعينة فيجوز ان يحارته حادثة بان يكون المرف خارجا عن الميعن اوم
 يكن عرف معيكة باه لا يابكارون بالوجهين جميعا ومعلوم لو كان المرف
 في البلد نقد الميعن لكان وهذا مكرس قوله سابقا وقد ثبت ان مقتضى عرف
 فحيل الميعن فيكون له ارجح له وان نقد بركام المرف خاص بغيره انما يبر
 والدائم بدليل في له **او** بدناير عتة الاشراط الخلف اي وكذلك لا يجوز اكرا
 بدناير او درهم معيكة غاشية بان كانت لم بدناير موقوفة على يد قاض مثلا
 الا ان شرطها المكري انما ان تلت او بعضها خلفه فانه يجوز بشرط الخلف كذا دواب الحمل او كمال
 يتقوم مقام التحمل ما الحاضرة فلا يتاخر في الاشراط الخلف بل ينظر فان كان المرف بين المرف او كمال
 نقدها جان وان لم يكن المرف قدما فلا يجوز الا بشرط النقد نقد بالفعل ومعلوم لو كان المرف نقد
 ام لا فقهه كدواب لرجل اي كذا دواب الحمل لرجل او لا ملكية مختلفة ففعله الميعن جازا وعرف
 او ملكية معطوقا على المعقد وبعد دواب ولا يصح عطفه على رجل لانه
 يقتضي ان ارجل المكرون والى الهم الحانون وقوله انما هو الاصله لوصف
 محذوف معطوقا على المعقد وقبل دواب وهو كذا المعقد كذا دواب الحمل او كمال
 يكن المرف نقد معيكة قوله الاشراط الخلف واشراط التحمل لا يخرجها من الميعن
 اي الجواز والعرف بينا وبين غيرهما من الميعن والمثليات حيث جازت اذا
 اشراط التحمل انما انما الخلف شرطها انما ما عتة **او** لرجل عتة
 ماشا او كمالا انما ليس برجل او كمالا انما ليس برجل **معنى** ان كرا دابة ولم
 يتم ما حمل عليها فلا يجوز حيث لم يكن عرف وكذلك لا يجوز اكرا اذا كرا دابة
 الى مكان مثالا في الحرق بالسبوة والوعورة او ليس برجل حتى يذكر
 شتى التسليم فحوز حينئذ **وان** اذا عرف بالعادة وكذلك لا يجوز اكرا
 او كمالا

المركب قد يرغب
 في ركوب القوية
 السعيد وريم
 يركب القوية
 ليدلص من
 القوية فيدخله
 التناحر وكذلك
 لا يجوز اكرا
 او وقع شيء
 معين لم يكن
 عرف ذلك
 البلد نقد ذلك
 المعينة وان وقع
 النقد بالفعل
 بعد العقد الا ان
 شرطه
 فاصل المعينة
 فيجوز ان يحارته
 حادثة بان يكون
 المرف خارجا عن
 الميعن اوم
 يكن عرف معيكة
 باه لا يابكارون
 بالوجهين جميعا
 ومعلوم لو كان
 المرف
 في البلد نقد
 الميعن لكان
 وهذا مكرس
 قوله سابقا
 وقد ثبت ان
 مقتضى عرف
 فحيل الميعن
 فيكون له ارجح
 له وان نقد
 بركام المرف
 خاص بغيره
 انما يبر
 والدائم بدليل
 في له
 او بدناير
 عتة الاشراط
 الخلف اي
 وكذلك لا
 يجوز اكرا
 بدناير او
 درهم معيكة
 غاشية بان
 كانت لم
 بدناير
 موقوفة على
 يد قاض مثلا
 الا ان شرطها
 المكري انما
 ان تلت او
 بعضها خلفه
 فانه يجوز
 بشرط الخلف
 كذا دواب
 الحمل او كمال
 يتقوم مقام
 التحمل ما
 الحاضرة فلا
 يتاخر في
 الاشراط
 الخلف بل
 ينظر فان
 كان المرف
 بين المرف
 او كمال
 نقدها جان
 وان لم يكن
 المرف قدما
 فلا يجوز
 الا بشرط
 النقد نقد
 بالفعل
 ومعلوم
 لو كان
 المرف نقد
 ام لا فقهه
 كدواب لرجل
 اي كذا دواب
 الحمل لرجل
 او لا ملكية
 مختلفة ففعله
 الميعن جازا
 وعرف
 او ملكية
 معطوقا على
 المعقد وبعد
 دواب ولا
 يصح عطفه
 على رجل لانه
 يقتضي ان
 ارجل
 المكرون
 والى الهم
 الحانون
 وقوله
 انما هو
 الاصله
 لوصف
 محذوف
 معطوقا
 على المعقد
 وقبل دواب
 وهو كذا
 المعقد
 كذا دواب
 الحمل او كمال
 يكن المرف
 نقد معيكة
 قوله
 الاشراط
 الخلف
 واشراط
 التحمل
 لا يخرجها
 من الميعن
 اي الجواز
 والعرف
 بينا وبين
 غيرهما
 من الميعن
 والمثليات
 حيث جازت
 اذا
 اشراط
 التحمل
 انما انما
 الخلف
 شرطها
 انما ما
 عتة
 او لرجل
 عتة
 ماشا
 او كمالا
 انما ليس
 برجل
 او كمالا
 انما ليس
 برجل
 معنى ان
 كرا دابة
 ولم
 يتم ما
 حمل
 عليها
 فلا يجوز
 حيث لم
 يكن عرف
 وكذلك لا
 يجوز
 اكرا اذا
 كرا دابة
 الى مكان
 مثالا في
 الحرق
 بالسبوة
 والوعورة
 او ليس
 برجل
 حتى يذكر
 شتى
 التسليم
 فحوز
 حينئذ
 وان اذا
 عرف
 بالعادة
 وكذلك لا
 يجوز
 اكرا
 او كمالا

المركب من مركب

المركب من مركب

دکوا

ثم خرجوا الى المدينة
 ليعلموا ذلك فقالوا
 المشركون لا علم لهم بهذا
 امر فقال الحقن في
 صدورهم بالحق فماتوا
 في ذلك اليوم ولما
 اصلاكم في ذلك
 صبحكم اجمعين والحق
 كذا القول بدمه اهدى

وسواء استعملها أم لا أو قيمة ما يحجم القدي مع الكرا الأول وهو من كرا أنه لو حبسها
 بغير الكاليم وحقه ليس له الكرا الزايد وهو من قوا مغلله أنه من غير واحد الأمرين
 وهو كذلك وحقه في المدونة وبها أن المراد بالكبر ما فالت فيه أسواقا التي تزداد
 لها كرا وبعثا حبسها عند خروج القفل للثام مثلا **وذلك في بعض عضوا وجميع**
أو أعشى أو دية فاحشا **الموضوع** الذي بعض من يقرب منه كافي الم وحقه
 لا يبي الحس وبه يعلم أنه ليس المراد من موضوع الجاهلة فيه يعني أن الكرا إذا
 أطلع على أن الدابة المكررة فيها عيب من هذه الصيوب فإنه يجزئ في الفسخ وبيد
 البقاء عليها بالكر الذي وقع العقد عليه لأن خيرة تنفي ضرر والجرح القوي
 الزار الذي لا يتقار الا بغيره ولا عشي الذي لا يبعد بالليل وقيل **الخصيصة**
 يحتاج اليه بالليل وظاهر المدونة كظاهر الموقف خلافة ولزم **يطلع** على أنه بعض
 أو يعود أو أعشى أو جرح لا بعد انتضا مسافة الكرا فإنه يجزئ في عيب عن الكرا
 وفي أي الحس ما بينه وأعلم أنه أعشى وصف لا فخر فلا مثال في عطفه على بعض
 وقوله أو دبره علي أنه أهم كان المخذ وفيه تكون الحجة معطوفة على
 المعنى والتقدير **وذلك فيج** ما كان عضوا أو جرحا أو أعشى أو
 كان دبره فاحشا **كان يظن** لكل يوم أو دية بدوهم فوجد
 لا يظن إلا رد **ما** **تسبيه** في خيار المكثري بين الفسخ والأبقا
 ثم أن فسخ فلي في الأردب نصف الدرهم وان بقي فعليه الكرا كله **غالبته** لأن
 قاله بعض بالغة ينبغي أي لأن خيرة تنفي ضرره ويدل عليه قوله فيما لو جرحا
 يأتي فإن بقي فالكر أو أنت خير إن الجمع بين الزمن والعمل يفسد
 الكرا حيث تساويا على المعنى لا وزاد العمل على الزمن اتفاق فإن
 زاد الزمن على العمل بطلت تساويه وهو ما يشهد به من رشد أو لا وهو ما
 كلام من السلام اعتمادا وحسينا فيجعل ما هنا على أنهما حين عقد

نقد راجحة بالالك بالقتل لا مولا
سنة و الفاضل كذا ينبغي وفي الخ
سنة العاشرة العاشر على الفاضل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

كف اي كسب في ذلك الحين
في الدبره اذا المديله انه
منقول او مودا وحقه الى بعد

اذا فضل به ما يامن مع عدم
تكون كعمل شبكة على فيه لان

وكانت حاله في ذلك الوقت
مما كان عليه في ذلك الوقت

وكان لما دخلوا المدينة
صلى من الأقباقانه وجد
هم مع نفوسهم راجعهم
ليكون القوا ل...

حدوث النبوة
النبوة في حدوثها
وقد كان

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

الكل المتفق ان الزمان يبدى على العمل وقول المؤلف في جداول نظامه في هذا
على ذلك واجاب بعضهم بان الامام جوده هنا مجمع بين العمل والزمان لقلته
وقوع المفاصلة على ذلك ولم يحد ذلك في الصانع كقصة المفاصلة فيما على ذلك فالمر
في الاول قبل خلاف الثاني وعدمه عليه انتهى وان زاد او نقص ما يشبه
الكل فلا لك ولا عليك اي وان زاد المكثري في حمل الدابة على ما استأجرها
او نقص عنه ما يشبهه اختلاف الحاصل فلا لك يا مكثري في الزيادة سوى ولا عليك
يا مكثري في النقص سوى وبعبارة اخرى ان يكون قوله ان زاد او نقصا نقلا
ان من شئ ما قبله ويجوز انما هذا انما فائدة فيتمسك التور وغيرها
انكره الحام كرا والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار
فصار كرا حام ودار غريبة كسبها او نقصها في الذي سبدا كرا اشتر المفاصلة
في بيع من السوق حيلة ما تجلبها وتجرح ما تجرحها فلا يجوز فيه الفرو والجهل
قال النكاح في الكرا حام ودار والمعنى انه يجوز كرا الحام والمكثريه ذلك كرون ومعمل ذلك
يجوز كرا ارغائية او ربح او حازن وطاره ولو بعدت الغيبة كرا زايه ودار
مجرد هو ملة برودة سابعة او وصف او بل في اراها كما يجوز بيع كل من الحام
او الدار او جز من اخر الشائعة كرج وعنه وفي بعض النسخ كسبها ما تشبه الغيبة
وهو حسن ان كرا في كلام المؤلف يحتل ان يكون بمعنى اكثر افعلم منه حكم ال كرا في باب
او لا يحتل ان يكون كرا فلا يلزم منه اكثر افعلمه بمعنى لا كرا ويكون كرا في باب
او لا يحتل في الحام في اكثر او قوله او نقصها فقد به الرد على اي ثور واي
حنيفة القائلين بمنع كرا كرا والمفتي به عبد اي حنيفة والحاكمة انه لا يجوز
كرا في المشاع لا الشريك ولما قال المؤلف كسبها او نقصه سبدا كرا الغيبة
على المذكور في الدار والحام فان احسن لان الحام مذكور في الدار يقال انت الحام
الشديد على الدار والحام باعتبار التقلب لقرب الدار لكن القاعدة تقليب المذكر
على المؤنث او باعتبار الحقيقة او نصف عبد اي وكذا لا يجوز كرا في الموت

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

عبد اوداية ولا منهم النصف ويستقبله المكثري يوما والاخر يوما وكان له
ظلة اقتسمها على قدر الحصص في شهر على ان سكن يوما ان ملك البقية
يعني انه يجوز كرا الدار والحقوت وما اسببه ذلك سبدا على شرط ان سكن المكثري
يوما في اكثر من الشهر لزمه اكثر الى العقد وجعل الجواز ان دخل على ان المكثري يملك
بينة الملك السكنى والاسكان وما لو دخل على انه ان خرج المكثري رحبت لربها
ولا يتصرف المكثري في الملك بكونه او غيره فان ذلك لا يجوز فقوله ان ملك البقية
اي ان دخل على ملك البقية اما بالشرط او بعدم شرط ما ينافي ذلك
لاطلاق خلاف ما اذا دخل على ما ينافي ذلك كدخوله على ان المكثري اذا
خرج رحبت الذات المستلحة لربها او على انه لا يتصرف في ملكه ولا يغير مكان
العقد لا يجوز وان اسقط الشرط في الاول فلا يثبت في العقد كما فيه من
الفرق وان اسقطه في الثاني صح العقد وهذا هو الاثر في بعض الترويض
ولكنه مخالف لقول الفقهاء ان شرط باطل فله على ان سكن اي فهو بالخيار والم
يسكر ثم ان قوله وشهر عطف على مقداره قبله نقدره جاز كرا حام ودار
اكثر افعلمه وسبدا واعاد كرا مع انه راجع في المعطوف عليه لاجل قوله على ان سكن بعض يوم ولا في بعض شهر
ان سكن يوما لا يجوز ان يكون من عطف الجمل اي وجاز اكثر اشهر الخ وعدمه من يوم العقد ومعنى المعنى فلا
بيان الا بتدريج من جمل العقد هذا المعطوف على كرا اي وجاز كرا حام وعدمه يلزمه ما بعده ولو سكن منه
بيان الا بتدريج من جمل العقد هذا المعطوف على كرا اي وجاز كرا حام وعدمه يلزمه ما بعده ولو سكن منه
مثلا من غير ان يذكر الا بتدريج من جمل العقد هذا المعطوف على كرا اي وجاز كرا حام وعدمه يلزمه ما بعده ولو سكن منه
كان في اوله لزمه كله على ما كان عليه من بقى وانما هو وان كان في انما لزمه كرا حام وسبدا اي الشراء ولو على
في ثلاثين يوما من يوم عقد اهكذا في السنة ان كان في اول شهر لزمه شئ عشر انما بتدريج من جمل العقد
شهر بالاهلة وان وقع بعد ما مضى من السنة عشر ايام مثلا حب احد عند حذيق المقدام المهدمة في
شهر بالاهلة وسبدا على تمام ثلاثين يوما وظاهر قوله وجعل من جمل العقد سكن ان الجواز يسكر بعوض
الكرا وحسبته او سبدا اما الاول فظاهر واما الثاني فلا انه يمكن ان يكون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل ما يتعلق بالدين والدار
والدار والآخرة والدار
والدار والآخرة والدار

بسم

باسم الامانة وقوله او منها وجه كونه وجيبه ان لا يبدل لما كان من حيز العقد فلا بد من ذلك من جهة وجيبه
 فيخرج عن قولك هذا التحديد في سنة واحدة ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 منصوبه على الحكاية والحكمة اذا قال انما يكون سنة لكلاهما يكون ذلك اذ في سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 وجيبه بمنزلة هذه السنة او وجيبه بمنزلة كل سنة بكلا وجهين ان يحتمل كونه وجيبه لا محالة ان يولد في
 ان يراد في ذلك السنة فلا يكون وجيبه وان يراد سنة واحدة فتكون واحدة او وجيبه لا محالة ان يولد في
 وجيبه فذلك الوجه الخلاف في وارض من شرط ان لا يتقدم على ارض لا سنة قبيحة ان في قوله او
 المطر يجوز كراؤها عند سيف ان لم يشترط التقيد في العقد والاضطرار من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 لدوران المسمى مع الشرط بين السنية والسلفية ومع غير الشرط لا يبدل و قد مر فيه ان يقول او شرط المسمى
 فيجوز التقيد بطوعا فقد قل ان لم يتقدم اي بشرط بشرط التقيد في العقد بل جمع وان قال ان ذلك هذه السنة
 بشرط ولا مفهوم لهشرو ولا مفهوم لارض الخطر لان كرا جميع الاراضي يخرج من تحت كرا من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 بغير تقيد بجائز عن المسمى في قوله وارض من شرط المطر الجرف على حمام اي ارض غير بعيدة عن سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 مما مونة تدل على الاستثنا بعده وقوله وان سنة واحدة في المسمى والمسمى في العقد السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 ان شرط التقيد في العقد بغيره ولو في سنة من السنين المذكورة تمام المباشرة السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 على السنة فبعد ان تقيد بعضها اي بشرط لا يبدل وما تقدم اول باب من باب شرط المسمى في العقد السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 الخيار من قوله وارض لم يردى ريبا مع التقليل فبعد ان شرط التقيد لا يجوز التقليل بغيره في العقد السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 وان وقع فيما قلنا المسمى اي فيقول ان التقيد فيها مع الشرط والخلف في ارض دون ذلك المسمى في العقد السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 المطر المأمونة التي يجوز كراؤها السنية كثيرة ويجوز التقيد فيها مع الشرط بغيره في العقد السنة وقوله ان ذلك هذه السنة
 ثم ان الاستثنا من فصل لان المسمى والمسمى منه في ارض المطر كالنيل والمجيرة فان ارض على الاشارة والسنية
 فيكون من سنية اي كالحجر في ارض النيل والمجيرة وكذا العين بفتح الميم على جنة الاشارة بما بعده فقل
 وهو الذي يسمى بالعين السابقة والابار المجيرة التقيد لا يتصل ليلاب المولى ان في ارض كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه
 سائنا عن ارض المطر المأمونة فلا يعلم حكمها هل يجوز بشرط التقيد فيها ام لا ان في ارض كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه
 وقد نرى ذلك على ما هو شرط التقيد فيها من وجب في ما مونة النيل ان في ارض كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه
 نوبت ان قيل كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه
 بعد ذلك على ما هو شرط التقيد فيها من وجب في ما مونة النيل ان في ارض كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه
 ان في ارض كرا في سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه ان لا يبدل من سنة واحدة من جهة وجيبه

بسم الله الرحمن الرحيم

أنك الكثرة أرضا سينتجها كثرها لغيرك تلك التي من فم من فيها سحرنا انتفعت تلك
 المدة وفيها سحره فانه يجوز لك ان تكريها من ربا سينتجها لك ان تاتى من
 الفارس يطلع سحره من ارضك الا ان يرضيك هذا معنى قوله وان لغيرك فلا خير
 يرجع لست احرار ارض ربا او لا وثاينا وانما بالغ على ذلك لانه ربا يتوهم انه لما
 كان السحر لغيره فليس منك ان لا تتقاع بالارض فلا يجوز له استجارها فقول
 وارض لا مطوف على حمام وعلى شقة كذي سحرها سينتجها لك ان يرضيك هذا
 وجاز كرا ارض سينتجها اي يجوز للشخص ان يكرى ربا سينتجها كرا ارض
 صاحب سحرها سينتجها اي يجوز لصاحب سحرها كرا ارض سينتجها
 مستقبله ان يرضي الكلام بتقديم وتأخر وسينتجها معمولا على كلا
 الشقين لا ان يدبر من سينتجها الاولى لان تلك ما ضيقه هذه مستقبله ولا يرضي
 شراي لان كان الذي في الارض ربا لغيرك فانه يترك للعام طيبه وليس لك
 ان تاجر ما دام ربح هذا فانه يرضي لك لان ربحه بالجر يطاع على سحره لا
 استجار غيره في ربح ارض ربحه اي ربح الفرو في الذي سحر بالام او بالقبالة
 او بالرفع على انه مبتدأ والخبر محذوف وهو من عطف الجمل او وجاز استجار مدة
 ارض سينتجها لا يجوز استجار ارض لغيره وثبت بعضهم له بما اذا ستر
 كان الزرع بقدر ان يتم في مدة الاجارة صغيت لانه الزرع اذا انتفعت مدة
 الاجارة لم يكن لرب الارض قلعها وانما كذا ارضه بخلاف الشجر فانه ان لم
 الفارس يطلع كاهن والشجر ان كان فيه عمر قد ابركان بزلت الزرع
 وشرك كس من خاص شراي وجاز لمن قضى الوفاء ان كسر الخاض عليه من كسر
 او مكسر ان يشترطه على غيره وعرف مصرا الدار الموقوفة على الوقف والمكسرة
 على المكسرة وقوله او ممرقة عطف على كسر وكذا يقال فيما بعده يعرف انه
 يجوز للمكسرة ان يشترط على المكسرة ما يحتاج الدار او الحمام مثلا من
 المرونة وهو صلاح ما هو من بابا من كرايها الواجب هو وتطيق

والأجاة ذلك لأن رب الارض
أمر بخلعه خلاف الزرع والذقال
لأن زرع في الارض زرع لتخص
مكتريها للجلد والتمسنة
الحصاد فلا يجوز كراؤها لغير
من تملكه فملكاته تسنة
تدعى الحصاد ورقه منضبط
هو عين كراؤها

من كتاب

١٠٠ من لزوج لا بد له من حجب أو من عند المكزي أي وكذلك يجوز للمكزي أن يشترط
 على المكزي أن يطيق الداء بشرط أن يكون ذلك من كرا وجب على المكزي بشرط
 أو عرف وتطيق الداء هو طهرها أي جعل الطهر على سطحها وقيدت المدونة
 بأن يسمى مرة أو مرتين في السنة لا أن قال كلما احتاجت لأنه محمول وكذلك
 لا يجوز اشتراط ما هو من كرا لم يجب على المكزي لأنه سلف وكرا إذا وقع
 وتزل فلا كراهية ما سكن المكزي والمكزي قيمة ما هو وكذلك لا يجوز إذا
 وقع العقد على شرط كون ما يحتاج إليه من مرة وتطيق من عند المكزي
 للجمل لا فقوله من كرا وجب راجع للترميم والتطيق وأما الأول فحلى المكزي
 فلما كان على المكزي بالعرف واشترطه على المكزي جاز من كرا وجب فلورج المكزي
 بعد عقده على المكزي أن يفعل ما ذكر من كرا وجب وقال المكزي لأنه لا تصرف في نفسه
 له ذلك أن جميع أهل ذي الحرام أو نودتهم مطلقات يعني أنه لا يجوز للمكزي أن
 يشترط على المكزي جميع أهله أي مسلم أي كما احتاجوا إلى الحميم لأنه محمول
 إلا أن يشترط شيئا مطلقا فيقول وكذلك لا يجوز اشتراط نود أهل ذي الحرام
 على المكزي للجمل وسواء عرف المكزي أهل ذي الحرام أو لم يعرفهم وهو المراد بالأطلاق
 وهذا بخلاف اشتراط خياط يخط له ثوبا له ما يحتاجون إليه في السنة أو يحتاجون
 بأن يجزله ولغيره ما يحتاجون إليه في السنة أو الشهر أو الأسبوع لأن ذلك
 معروف عند الناس وهو جائز إذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون إليه قاله مالك
 وأبو حنيفة في المازن بأوغرس وبعضه أضر وأعرف سقط على لم يجب
 والمعنى أنه لا يجوز أن يشتجر لأرض على أن يفعل فيها ما شاء من باوغرس ولم يبين ذلك
 حين العقد والحال أن بعض تلك الأرض من بعض ولا عرف ثم يشار إليه فقولوا لو لم
 يبين بأنها المنقول فلو عني ما ينفقه فيها جاز وكذلك إذا لم يبين أضر فانه جائز
 ولو لم يبينه كما إذا اشتجر لأرض لزوجها سيرا فبذلك شرعها حنيفة إذا لأضر
 في ذلك وجاز ولا عرف جملته قال في صحيح طاعة يمنع المرس والزرع

التي لا تتركها في وجهه الباقية من
عصاها قد تتركها في وجهه الباقية من

منطق قراوه بعضه
مقدم علی همه تمام اینها یکی
و بعد از آن از خود
خود

卷之四

हिंदी

في المسحوق وقالوا لا يجوز الخرفه ولا الفرق قالوا اول من بينكم الذي اذاعه اذاعه
التقديس **وذكر** الوكيل بحاجه **اي** وكذلك لا يجوز ذكر الوكيل معوضا كان او
خاصا الارض موكله اود ان بحاجه لان الوكيل لا يتصرف الا بما فيه الخط والمصلحة
لموكله ولا يجوز له ان يكرى ذلك بعرض لان العادة ان الارض والدار لا تكرى الا
بالقدره فبيع الدار واخرته ان لم يمت فان كانت رجع على الوكيل بالحاجه في ملايه
وارجوع للوكيل على الساكن فان كان الوكيل عدما رجع على الساكن بالكرامه لا
رجوع للساكن على الوكيل ويجوز مثل ذلك في تناظر الوقف حيث حاج في اجاره الوقت
لان عمر الوكيل وينبغي ايضا ان يكون الرضى كذلك بجامع النصف عن الغير في بيع
على غير وجه المصلحة **و** ايضاً **ل** من فاد انقضت فموجب الارض او نصفه
يعني وكذلك لا يجوز ان يكرى الارض مدة عشر سنين مثلاً على ان يترس
فيما سخر اسماء له فاذا انقضت المدة كان الشجر كله او بعضه لرب الارض في اجرتها
وعلى الفساد والخراب لانه اكرى ارضه بشجر لا بغيره **اي** ان يكرى ارضه
لرب الارض ذلك نصف الشجر او ربعه من الان جاز عند القاسم وهو المشهور
لان ما اجره به ضاماً لم يكرى قوله بواي الترس وهو الاجرة وقوله ان نصفه
بالرفع عطفاً على هو اي هو او نصفه لرب الارض واذا وقع على ما قال المؤلف
فقيل انه كرافس وهو ظاهر قول المؤلف لانه اكرى ارضه بشجر لا بغيره **اي** ان يكرى
ام لا وقيل جاز قاسداً وعلى الاول فالترس لم يترس عليه وعليه لرب الارض كالمثل
ويؤثر بالترس وعلى الثاني فينبغي متى اطلع عليه والترس لرب الارض وعليه اجرة
علم بقيمة الترس يوم وضعه وطالبه ايضا بما اكرى من الترس في السنة في
المطر الخصاد وفي السنة بالشهور **و** اي ان من اكرى ارضاً بالمطر او ارضاً بالنيل سنة
فانما ينقص فيها عصاره الزرع منها واما ارضي التي تنقي بالالف السنة
تنقص فيها بالشهور اي فيلزم فيها التي عشر سنة او اقله بله سادات الارض من تدرج عمل
في السطارة والخصا في كرسى حبيبه **اي** يحد او يقطع او يحد او يحد او يحد

مجلس شورای اسلامی

كتاب الطب الباطني



في عدمه عاين على المكري واخره به ما اذا عده اهل القرية البلد فانه حين
ما كراهه والسبب في منع البيع لان المراد به الغفل واما بالكس فهو اسم للكان وهذا
حيث لم يتقدم من بيعه بسببه ان يحول بينه وبين زرعه فلا يتقدم ذلك سقط
عنه الكرا والكر على المانع وقوله او عدمه عطف على جاية لكن فيستدعي معنى
تفطل والمراو باليد يضار ديع في الارض بدو كان او شتلا كالقصب والكرث
والفجل او انما تمت شرافات البيت يعني وكذلك يلزم جميع الكرا فيما ان اهدت
شرافات البيت او غيرها ولم يتقدم من قيمته الكرا شيئا بل ما ياتي فلوانفق على
الشرافات شيئا من عده فانه يكون مستطوعا بذلك ولا شيء له الا اذا اخذ الفسخ
فله احدثه ان كان يستفيع به كما قاله ابن ابراهيم او سكن اجني بمصحة اي في ذلك
يلزم المكري جميع الكرا فيما اذا كثر في دار او غيرها وسكن شخص اجني بمصحة وجميع
على اجني باجر مثل ما سكنه واما لو سكن صاحب الدار بمصحة فان المكري لا يلزمه
سوي حصة فاسكن فقط كما ياتي لان الفسخ في قيمة الكرا اوله قل يعني ان لسكن
المهمدم كما شرافات ونحوها اذا انفق من قيمة الكرا شيئا فانه يحيط من الاجرة
بفقد ذلك وكذلك اذا تقدم ماله جمال كالياس ونحوه فانه يحيط من الكرا
بقيمة ذلك ولا خيار للمكري والكرا لازم لموقوفه وان قل اي انه لم يقبل بان كان
كثيرا بل وان قل لكن يتقدم التمس الاول بما اذا لم يضر بالمكري بدليل قوله بعد
وخر في مضره ويجعل ان تكونه الواو الحال ويكون معنى القليل الذي لا يضر فيه
على المكري وهذا هو الذي يظهر من حل التمس بظهر ذلك ما دني تامل او اهدم بيت
منها يعني ان الكرا انما تارة اذا تقدم بيت منها ولا فيه ضرر كبير على الساكن فانه
يحيط عنه بقيمة ذلك من الكرا فان كان فيه ضرر كبير على الساكن فانه يجبر على ان
يسكن جميع الكرا او يبيع الكرا في نفسه فقله او اهدم بيت منها اسكن في
شهود ما قبله له فهو من عطف الخاص على العام باو وهو متنع ويجلب لجل الاول
على ما لا يعمل الثاني او سكنه فكري يعني وكذلك يحيط المكري من الكرا

في عدمه عاين على المكري واخره به ما اذا عده اهل القرية البلد فانه حين
ما كراهه والسبب في منع البيع لان المراد به الغفل واما بالكس فهو اسم للكان وهذا
حيث لم يتقدم من بيعه بسببه ان يحول بينه وبين زرعه فلا يتقدم ذلك سقط
عنه الكرا والكر على المانع وقوله او عدمه عطف على جاية لكن فيستدعي معنى
تفطل والمراو باليد يضار ديع في الارض بدو كان او شتلا كالقصب والكرث
والفجل او انما تمت شرافات البيت يعني وكذلك يلزم جميع الكرا فيما ان اهدت
شرافات البيت او غيرها ولم يتقدم من قيمته الكرا شيئا بل ما ياتي فلوانفق على
الشرافات شيئا من عده فانه يكون مستطوعا بذلك ولا شيء له الا اذا اخذ الفسخ
فله احدثه ان كان يستفيع به كما قاله ابن ابراهيم او سكن اجني بمصحة اي في ذلك
يلزم المكري جميع الكرا فيما اذا كثر في دار او غيرها وسكن شخص اجني بمصحة وجميع
على اجني باجر مثل ما سكنه واما لو سكن صاحب الدار بمصحة فان المكري لا يلزمه
سوي حصة فاسكن فقط كما ياتي لان الفسخ في قيمة الكرا اوله قل يعني ان لسكن
المهمدم كما شرافات ونحوها اذا انفق من قيمة الكرا شيئا فانه يحيط من الاجرة
بفقد ذلك وكذلك اذا تقدم ماله جمال كالياس ونحوه فانه يحيط من الكرا
بقيمة ذلك ولا خيار للمكري والكرا لازم لموقوفه وان قل اي انه لم يقبل بان كان
كثيرا بل وان قل لكن يتقدم التمس الاول بما اذا لم يضر بالمكري بدليل قوله بعد
وخر في مضره ويجعل ان تكونه الواو الحال ويكون معنى القليل الذي لا يضر فيه
على المكري وهذا هو الذي يظهر من حل التمس بظهر ذلك ما دني تامل او اهدم بيت
منها يعني ان الكرا انما تارة اذا تقدم بيت منها ولا فيه ضرر كبير على الساكن فانه
يحيط عنه بقيمة ذلك من الكرا فان كان فيه ضرر كبير على الساكن فانه يجبر على ان
يسكن جميع الكرا او يبيع الكرا في نفسه فقله او اهدم بيت منها اسكن في
شهود ما قبله له فهو من عطف الخاص على العام باو وهو متنع ويجلب لجل الاول
على ما لا يعمل الثاني او سكنه فكري يعني وكذلك يحيط المكري من الكرا

بفقد

بفقد

بفقد ما يقابل الحصة التي سكنها المكري بان اجره منه مثلام سكن المكري فورا من
العين الكثرة وتقدم مجموع مكره في قوله او سكنه اجني فانه الكرا يلزم المكري
من غير ان يحيط عنه شي والجر في سكنه راجع لقوله بيت منها ومثله سكنه ما اذا
شغله بمصحة او لم يات يسكن الا على يعني ان الكرا انما تارة اذا كان فيها علو وفل
ولم يات المكري للمكري يسكنه عليه للمثالي يتفق به قلته يحيط على المكري
بفقد ما يقابل حصة العلوانه لم يتفيع به او عطف على بعض الارض او عطف
يعني ان الارض اذا عطف بعضها لم يقبل الزراعة كما في المدونة فانه يحيط على المكري
بفقد ما يقابل ذلك من الكرا او المكري بالبحر دون الحول واما ان عطف حلهما
كلهما او عطف حلهما اقله فانه لا شيء على المكري من الكرا ما ان حصل الفرق
بعد وقت الحرف فيلزمه جميع الكرا فليعمل المكري بوقت الحرف الغالب في ذلك
لانفس الارض بان ارادها وقوله في حصته راجع للسائل المستحق وخير في فسخ كقطر
فان بقي فالكرا يعني ان المكري يخرج ان حصل هطل فها كراهه بان ضار يطلع المطر
بها او اهدم سبيل من حد وانه الدار او اهدم البادية منها ومثله ذلك
بما ان يسكن او يخرج فان لم يخرج وبقي ساكنها فانه يلزمه جميع الكرا وقوله خيرا اي وليس له البقاع لفاطحة
في بعض من يخرج نفوس منافع والاحاطة من الكرا وقوله كقطر تمثيل بالخف فاول
الهمم وعنى كقطر اي في ضلح التشبيه في لزوم الكرا والمخ في ان ارض الصلح
اذا عطف فقلد روعها فانه يلزمهم الكرا كما لا لانه ليس باجران محقة
واما ما للمهم السلطان على ان عليهم كما لا يسلطون على ارض خارج ماض فاما
اجارة محقة ولاها ارض من حق ارضها السلطان فادعيت سقطت الاجرة
كما هو ظاهر سكاك المطر فخر بعد الزرع او قبله والذي في المدونة واما
ارض الصلح التي صالحوا عليها ان ارضوا فطس عليهم خراج ارضهم انق
وهل من الصلح او ان نصالحوا على ارض تلو يلاي اي وهل يلزم الكرا لاهل
ارض الصلح سواء صالحوا على انهم فقط او على ارض او عليها معا وهو متفق

بفقد ما يقابل الحصة التي سكنها المكري بان اجره منه مثلام سكن المكري فورا من
العين الكثرة وتقدم مجموع مكره في قوله او سكنه اجني فانه الكرا يلزم المكري
من غير ان يحيط عنه شي والجر في سكنه راجع لقوله بيت منها ومثله سكنه ما اذا
شغله بمصحة او لم يات يسكن الا على يعني ان الكرا انما تارة اذا كان فيها علو وفل
ولم يات المكري للمكري يسكنه عليه للمثالي يتفق به قلته يحيط على المكري
بفقد ما يقابل حصة العلوانه لم يتفيع به او عطف على بعض الارض او عطف
يعني ان الارض اذا عطف بعضها لم يقبل الزراعة كما في المدونة فانه يحيط على المكري
بفقد ما يقابل ذلك من الكرا او المكري بالبحر دون الحول واما ان عطف حلهما
كلهما او عطف حلهما اقله فانه لا شيء على المكري من الكرا ما ان حصل الفرق
بعد وقت الحرف فيلزمه جميع الكرا فليعمل المكري بوقت الحرف الغالب في ذلك
لانفس الارض بان ارادها وقوله في حصته راجع للسائل المستحق وخير في فسخ كقطر
فان بقي فالكرا يعني ان المكري يخرج ان حصل هطل فها كراهه بان ضار يطلع المطر
بها او اهدم سبيل من حد وانه الدار او اهدم البادية منها ومثله ذلك
بما ان يسكن او يخرج فان لم يخرج وبقي ساكنها فانه يلزمه جميع الكرا وقوله خيرا اي وليس له البقاع لفاطحة
في بعض من يخرج نفوس منافع والاحاطة من الكرا وقوله كقطر تمثيل بالخف فاول
الهمم وعنى كقطر اي في ضلح التشبيه في لزوم الكرا والمخ في ان ارض الصلح
اذا عطف فقلد روعها فانه يلزمهم الكرا كما لا لانه ليس باجران محقة
واما ما للمهم السلطان على ان عليهم كما لا يسلطون على ارض خارج ماض فاما
اجارة محقة ولاها ارض من حق ارضها السلطان فادعيت سقطت الاجرة
كما هو ظاهر سكاك المطر فخر بعد الزرع او قبله والذي في المدونة واما
ارض الصلح التي صالحوا عليها ان ارضوا فطس عليهم خراج ارضهم انق
وهل من الصلح او ان نصالحوا على ارض تلو يلاي اي وهل يلزم الكرا لاهل
ارض الصلح سواء صالحوا على انهم فقط او على ارض او عليها معا وهو متفق

بفقد

Copyrighted material

[illegible]

واما ان اراد ان يخلص
 من كل قيد فليطالع
 قنطرة المذنب فانه
 اذا كان في المذنب
 او اروع فليعلم ان
 بنيما انهم قد قام
 بنفي ما انهم قد قام
 بنفي ما انهم قد قام

[illegible]

طافا ولا يجد مع ان من كان
 واحد يتفق اذ يتا ايقار والم
 قول يتفق اذ السند كلها
 حيث ان السند لا تافقه
 اذ ان والى اذ اذ يجري
 فيما ما المفسر اذ اذ اذ
 كما يطعن وغادره

لَيْفَقْدُ وَدَرْ قِيَمَةُ سَنَةِ
ظَهَرَ وَتَابِعَ الْخَزِينِيُّ لَوْ عَفَا
عَنْكَ سَيِّئَاتِكَ سَيِّئَاتِكَ سَيِّئَاتِكَ

الوصف الثاني

[illegible]

مجلس ١٠٠

أى أو اتقا على عين المصنف وقد
الصحة واستلحق قد والجرة
أما عطف

[illegible][illegible]

و لا ينبغي ان يترك
الشيخ في هذه

ولا يملك ولا يكونان شرين من هذا الوجه المثل وعدم وجوده في النوب فتولد
 على قوله مثل سويقة ايجاف فيكون ما سياتي من القاسم بناء على الخلاف وان لم يرض بما خذ
 ملتوتا فيكون ما سياتي على قول لا القاسم بناء على الوفاق **وصحة** وكلام المؤلف
 فيما اذا ادعى انه سرقه منه واما اذا ادعى الورقة فالقول للمصانع كما في قوله
 والله استصحب وقاله وديعة وقد استأجر لهذا **الشهر** وله ولحياله يمين وعلم
 قبيل الاجرة ولان بلغا الغاية لا لا الطول فلكونه يمين **ش** الغرض له يرجع الى الاجرة
 المقدمة ذكره والمخاض الاجرة اطلب اجرة وقال رب المتاع مع الجمال في قبض
 الاجرة فان القول قول الجمال مع يمينه انه ما قبضها ولو كان ذلك الاختلاف بعد
 بلوغ الغاية الى البلد التي تكاريا اليها لان يطول الزمان بعد تسليم المتاع لرسل القول
 حينئذ قوله المئري وهو صاحب المتاع يمينه لان يقيم الجمال يمينه انه لم يقبضه
 واما لقام حبان تسليم المتعة بيوم اديومني وكلا رب فيما طعن القول قوله
 يمين **خ** لم يرض هذا المأثرة صالحين رب الجمال ورب الجمال في الاجرة قوله
 فمأسياتي وان قال بماية لبرقة هذا اطارعة فيها في المسافة فقط وقوله وان قال
 التريك اللدنية الى المأثرة فيها ضمان الوادي قوله وله عاطفة على الاجرة
 من قوله والقول للاجرا وقوله والجمال عطف على ذلك في الطول والغرض **الف**
ص وان قال بماية لبرقة وقال بل لا يرضي بطلان دفعه ان عدم التبر لو قل ان قد
س يميني ان الجمال وصاحب المتاع ان انتا رعا في المسافة فقط ان الجمال وصاحب المتاع
 البرقة وهي الترسية وقال صاحب المتاع بل ورسية وهي البعده بالمائة فانهما
 يتجانسا ويبدأ صاحب الظن باليمين انه بايع ثم يفسخ الكرا ان عدم التبر لو بعد
 سكر قليل حيث لا ضرر على الجمال في جوعه وضرر على صاحب المتاع في طرح حشاه
 واخرى حينئذ يمين ان يكون صاحب المتاع دفع الاجرة الى المام فالضيق في ذلك
 الاول للجمال وفي الثاني لكثرة الضرر في عدم مع او قد تم انتة في التبر
 فقال ان قل التبر لان مناسبا لمرمه في الاختصار لاستفادة حكمه ان عدم
 ان يفسخ الكرا ان عدم التبر لو بعد سكر قليل حيث لا ضرر على الجمال في جوعه وضرر على صاحب المتاع في طرح حشاه
 واخرى حينئذ يمين ان يكون صاحب المتاع دفع الاجرة الى المام فالضيق في ذلك
 الاول للجمال وفي الثاني لكثرة الضرر في عدم مع او قد تم انتة في التبر
 فقال ان قل التبر لان مناسبا لمرمه في الاختصار لاستفادة حكمه ان عدم

في انكاره المسافة

السير من قوله ان قل السير بالاولي ثم انه لا يثبت هنا الى دعوى بشركه
على اطلاق الخلف من ان تفصيل فيما بعده وهذا على اصل ابن القاسم في خلاف
التباين في انه لا يراعى الاستنباط موقفاً للسلعة وليس هنا موقوف خلافاً لابن
عبد الملك وابن وهب وابن حبيب ثم ان الخلف لم يبيح في هذه المسئلة المسئلة
من ابن لانه لا يتعلق به غرض اذ اختلاف الاغراض اما هو في الغاية وحيث اطلقت
افريقية في المدعى في الماد بها القبول اي المدعى في الخصومة من الاول كقول
المبيح في وان لم يعدم السير ولا يثبت كبراد بلع الغاية التي ادعاها المكري
فان القول قول المكري ان استنباطه خاصة من نقد الكرا ولم ينتقد ولما ان
استنباطه فيه يقتضي سياتي في لانه وان كان القول قول المكري فان كان
ويلزم الحال ما قال ان الخلف الحال على ما ادعى فيكون له حصه المسافة
اي مسافة بركة على دعوى المكري وينسخ عنه الباقي وسكن الترتيب
ان الشبهة غير تمام لانه مع ذوات المبيع القول فيه المشتري اذا استنباطه
الافرام وليس المكري هنا كذلك فقوله فيما ياتي خلف المكري ولزم الحال
ما قال ان الخلف في مرجع هذا ايضا والمكري في المسافة فقط ان استنباطه
فقط او استنباطه وانما استنباطه في المسافة فقط كما هو في المسئلة واستنباطه
والخلف المكري والمكري اذا اختلفا في المسافة فقط كما هو في المسئلة واستنباطه
قول المكري فقط وهو الحال وقد سار سير السير او بلغ بركة التي هي القربية
فالقول قوله سواء انتقد الكرا ام لا وكذلك القول قوله اذا استنباطه وانتقد
الكرا الترتيب جازبه بالنقد فقوله والمكري ان كانه قال القول للمكري ان
استنباطه المكري يخص وان لم ينتقد خلف المكري ولزم الحال ما قال ان الخلف
على ما ادعى في حصه المسافة على دعوى المكري وينسخ الباقي من الذي
ينتقد الحال الكرا والموضوع بحاله استنباطه اما هو في الغاية وحيث اطلقت
مفهوم شرط وجب في خلف المكري ويلزم الحال ان يبيح على ما قاله وهذا

في المسافة

في المسافة

في المسافة

في المسافة

بقية المسافة الان خلف الحال ايضا على ما ادعاه من المسافة بركة الترتيب
حينئذ حصه على دعوى المكري وهي افريقية البقية وينسخ الباقي بان يقال ما
تساوي حصه بركة القربية من ابتداء السير الى القربية البقية بالمانعة المكري بها
باعتبار السهولة والوعود والامن والخوف فيقال مثلا الرج او النصا وفي ذلك
في اخذ الحال من المانية بتلك الشبهة وانما تقدم كد مع دعوى الاستنباط مد ليدل
بعد وقوله ان الخلف انما يجمع جميع الباي حيث كان القول قول المكري
فانه خلف ويلزم الحال ما قال ان الخلف انما يجمع جميع الباي حيث كان القول قول المكري
مستوفى مقدم وان لم يثبت خلفا وقيل بكذا امثل فيما سمي اي ان موضوع
حاله بعد الترتيب ليس من كل منها ففعل لاخر عليه وتكون الخلفا وظهر كلامه
انه لا فرق بين الصغير والكبير وعدمه مع عدم الشبهة لهما في المسئلة كما قاله
ابن يوسف ويما ينما على اصل ابن القاسم ان استنباطه استنباطه قول المكري خاصة
فالقول قوله نقد الكرا ولم ينتقد وان استنباطه ما قاله لا يثبت فان انتقد
الكرا فالقول قوله المكري وان لم ينتقد فالقول قوله المكري وان كان القول قول
المكري يخطئ ويكون له جميع الكرا وان كان القول قول المكري يخطئ ولزم الحال ما
قاله ان الخلف على ما ادعى فيكون له حصه مسافة بركة على دعوى المكري وينسخ
وينسخ عنه الباقي وان لم يثبت قوله واحد تخلفا وتفاخا وكان له كبر
المثل فيما سمي وايضا بكل قضي عليه من خلف وان قال الكريتيك
للدينية بماية وبلغها وقال بل لكه باقل استنباطه اعلم ان اختلافهما
في المسئلة الاولى انما كان في المسافة فقط والاختلاف بينهما في
هذا المسافة وفي قدر الاجرة معا وقد اخصص المولى الكلام
فيها ببعاللدولة فلم يذكر حكم ما اذا كان اختلافهما في المربوب
او بعد المربوب بغير او بعد المربوب كد على ما سمي في المسئلة الاولى اعتداء
فان الحكم فيها الا اذا اختلفا قبل المربوب او بعد المربوب بغير

في المسافة

في المسافة

في المسافة

في المسافة

في المسافة

في المسافة

والصون

مجلسه اوله

المائة للمدينة
تدأ من

وكانت مقتضيات التاريخ وبمقتضى
الطريق

اي يحلف كل من اعلى ما اراد ان يحلف انما الشريعة
ويحلف المكزي انما كزيتا في كلمة محبتين ويحلف الجال حصه المساة
انما كزيتا في كلمة محبتين ويحلف الجال حصه المساة

هذا هو
المراد
من قوله
انما هو
المراد
من قوله
انما هو

الدار بعد المدة والحال انه لم يتقدم من الدار ما اقربه المكري في الماضي
المدة لان المكري ترجح جابيه بعدم التقدم واستيفاء المنفعة ودعوى التمسك
وحيلف على ما اقربه من الدار ما اقربه المكري ام لا فقله فلا ياتي فلا ياتي
ما اقربه المكري **م** ولا ياتي **م** ان استبعد وحلف **م** اي وادى لم يشبه قوله
المكري اي وادى **م** لم يات فقله فقله **م** ان استبعد وحلف **م** اي وادى لم يشبه قوله
نبيها حلفا ورجح كذا المثل في الماضي وفتح الباقي بطلت **م** اي وادى لم يشبه قوله
قوله صاحب الدار والارض والقول المكري فاما بقوله ان اي وحلفا فلا ياتي
مما على ما ارعاه ويتضح ان الدار او الارض كذا المثل في الماضي المدة اي في
زوجه او سكنه ويصح الباقي في المستقبل سواء المشبه قوله احداهما امر لا ياتي
مراده بالاطلاق وانما فسخ العقد في بقية المدة لدعواه في كراهية المكري
من دعوى المكري وقوله في الماضي يتنازع فيه جميع العوامل السابقة
وان تعد فترة **م** ذاقه قوله ولم يبقه **م** اي وان تعد المكري
الكر او الوضع بما له فقله قول المكري انه ترجح جابيه بانتقاد
الكر او فسخه انما يكون القول قوله بل يرجع في ذلك للم تشبه
كما لو لم يتقدم على التفضيل المتقدم **م**
ذكر فيه الجمل وما يتعلق به وافردة عن الاجارة بباب لاخصا
ببعض ان الحكم والجملة يفتح الجيم وكسرها وضحا ما يجعل على العمل
وهو رخصة فهو اصل منفرد كما يعارض عليه وهو ان يجعل العمل للرجل
اجرا معلوما ولا ينفقه اياه على ان يعمل له في زمن معلوم او مجهول
ما فيه **م** متفق على العمل على خلاف في هذا على انه ان عمله كان له
الجمل وان لم يمت فلا شيء له مما لا منفعة فيه للفاعل الا بعد فاته
وقد انكر هذا العقد جماعة من العلماء وقالوا انه من الغدر
والخطر والاصل فيه قوله تعالى ولن يجابيه حمل بعير وانابه

هذا هو
المراد
من قوله
انما هو
المراد
من قوله
انما هو

هذا هو
المراد
من قوله
انما هو
المراد
من قوله
انما هو

زوجه مع العمل من كافة المشايخ وقوله عليه السلام يوم حين من قتل قتيلا
فله سلبه **م** من عرفه حقيقة الرقبة بقوله عقد معاوضة على عمل
ادى بعض غير ناسي من عمله به لا ياتي **م** لا يجب الانتباه وخرج بالادى كذا
السفر وكذا الرضى والارض وبقوله غير ناسي من عمله المعاوضة والارض وشركه
المريض وقوله به قال بن عرفة ما معناه انه زوجه خوف بعض عكس العمل
او الرسم بقوله ان استبني بيدي الابن فلك عمله كذا او حذته سهرافانه
فقله وان كان فاسدا العمل ببقونه والمريض حقيقة المروضة للصحة والضرار
او ما زاد ذلك ان السريفة لما هي الجمل المطلق القابل للصحة والضرار
اقتصر على قوله غير ناسي من عمله معاوضة على طرده لاخراج المعاوضة والارض
كان رضى من غير من غير فيقال حافظ على طرده لاخراج المعاوضة والارض
المذكورة من احوال الفاسدة وقد شاركنا الارض فيما خرج به لان عوضها انما هو
عن عمل العمل فيكون خارجا والمقصود وهو ان كانت فاسدة في ادب له دخل
الصورة المذكورة ومخرج عمله عايد على عدمه كذلك وقد روى عن
من صفتها غير ما خوذ عن عمل العمل بسبب عمل عامله لا ياتي **م** صوت الجمل
الفاسدة لان عوضها غير ناسي من عمله على عامله لا ياتي **م** صوت الجمل
وقوله لا يجب الانتباه كجملصة لعمري اي بعض من موضوعه يكونه لا يجب
الانتباه فيخرج بذلك الاحبار في الادى لان عوضها يتبع على قدر العمل **م**
صحة الجمل بالامر اهل الاجارة **م** اي صحة عقد الجمل كايته وخاصة بسبب
الامر اهل الاجارة فقله معلوما والمعاد بالاهل المتاح اي الصالح للعقد الاجارة
وتقدم امر اهل الاجارة على البيع وتقدم في البيع ما نصته وشروط عقد
غير لا يتركز ودوره تكليف قوله **م** جملها **م** اي عوضها معلوما
واذا اقتصر على الجمل لانه الذي يظهر فيه فائدة لزوم العقد بعد الشروع
في العمل لما الجمل له فلا يتوجه عليه اللزوم لان الجمل يقتضي فائدة
في العمل لانه الذي يظهر فيه فائدة لزوم العقد بعد الشروع
في العمل لما الجمل له فلا يتوجه عليه اللزوم لان الجمل يقتضي فائدة

هذا هو
المراد
من قوله
انما هو
المراد
من قوله
انما هو

وبالنسبة للموضوعين أيضا التوسط الجاعل عن شرط المحمول له
الجاعل كان شرطاً في المحمول له فالتقيا باحد المتساويين عن الآخر والنتيجة ان
ليكون قوله بالتمام ان شرطاً في المحمول له ايضاً ومن شرط المحمول ان يكون خارجاً
مكانه فان علم احدهما كانه فان ذلك لا يجوز فان علم الجاعل فقط وجعل الممثل
فله اكثر من الجمل واجبة المثل وان علم المحمول له فقط فلا يلى له وقال في التام
في القضية له بقدر يقبى **بقيّة السامع** بالتام يعني ان التام ان التام
الحق المثل ولا يلائق شيئاً كان القياس ان له اجمل له حراً على الجاعل جاف
التميز خاص من علم يتم في الحالة وثبت الجاه على كمالها **كذلك الحق**
هذا تشبيه في انه لا يلائق في الاجزاء بالتام وهو اجزاء لا جملة فلا يشترط به
التفسير بذكر ان في المدونة من كثر سبعة فقرات في ثلث الطرق وغرق ما فيها
من طعام وغيره فلا ذكر الربا وأرى ان ذلك على البلاغ وبعبارة تشبيه
في انه لا يلائق منها التام العمل وقت بلطف جملة الواحاة لا باحاة تفتة
وعلى البلاغ وادخلت التام ما اشار اليه من الحاجب فطرد مشاركة الطبيب
على التام على حفظ الزمان والحاضر على استخراج التام بغيره والاحياء التام
هكذا ذكر ان شائس الارض وزاد الحراسة وهي ان يلقى الجمل ارضه من غير شائس
عدد من الاشجار فاذا بلغت كذا وكذا امانت الارض وانما يلقى بينهما قال وكل هذه
الزروع محتلفة فبما وسبب الخلاف في جميعها نرددها في العقدين ان عبد السلام وطاهر
المذهب ان هذه الزروع كلها من اجزاء الامثلة الخاف فاعني الجملة والاهمال
ان الاجزاء على البلاغ مساوية للعقل ان الاجزاء في الاستقناء التام العمل انما
من استقائهما في هذا الوجه استقواهما في غير فان الاجزاء على البلاغ لازمة بلطف
بخلاف الجملة ونفس حذفت على ان الاصل في مداه المرض للجملة ووجهه
نرد هذه الاسماء في الجملة والاحياء انما هي التام بكونها على التام

شأنت المبالغة والممان إذا ترك الأول ثم كل غرة العمل يكون للأول بحسب ما شأنت
 الأجزاء فله بتقريب ستة أراضٍ وبعد المبالغة المصاحبة وهي تجري بحري الشريعة
ع **لأنه** **بينا** **على** **التمام** **فبينة** **الثاني** **من** **هذا** **مخرج** **من** **قوله** **يُسْقِطُهُ** **السامع**
 بالتمام أي فقبل التمام لا يسقط شيئا إلا أن يستأجر ربه ما يجعل من زجره فانه
 يكون للأول بنسبة عمل الثاني أي بنسبة ما أخذ الثاني سواء عمل الثاني قدر عمل
 الأول أو أقل أو أكثر لأن الجاعل قد انتفع بما عمله المجهول له مثل أن يجعل
 الأول خمسة على عمل حصة مثلا إلى موضع تعلم قبلها نصف الطريق وتركها
 وعمل آخر عشرة وأراهم مثلا على سلبها النصف الآخر فان الأول يأخذ
 عشرة لأنه الذي ينوب فضل الأول من أجرة الثاني لأنه الثاني لما استلجج
 نصف الطريق بعشرة علم أن حصة أجارته يوم استخرج عشرة ودلائلك أن
 الأول قدر من أن يجعل ما جبر الطريق بخمسة فكان يجب أن يعطى نصفا والمغالبة
 جارية في الجمل وجزءه لأننا نقول **لأنه** **يقول** **لأنما** **كان** **عقد** **المغالبة** **متحلا** **من** **جانب**
 المجهول له بعد العمل فلما تركه بعد أن حل نصف المسافة صار تركه له أيضا
 للعقد من أصله وصار الثاني كاشفا متبينا لما يسقطه الأول فعلى الجاعل
 الأول **ببينة** **استنقا** **عه** **بالتالي** **ثم** **أنه** **لا** **مفهوم** **لقوله** **يستأجر** **أي** **أو** **يجعل** **عمل**
 بالتمام **بأجرة** **أو** **أغلامه** **فقد** **له** **نصف** **الثاني** **أي** **لأول** **من** **الجزية**

فانما هو الذي
هو الذي
الذي
الذي
الذي
الذي
الذي
الذي

اولا ولا تكلم

لا اي الامتياز

قال عبيد بن ربيعة
شدا ورجا عكس العمل الاول
التمام فيسحق العمل الموقوف
اليه ولا يقدر منه

لقد عذرا لانك لا الاله الا انت

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

وذلك ان الحبيب والرحيم
والكامل وان اخرج المكثري
من الاملة قبل وصوله الغاية
فعلية جميع الكمال والخرج منها
لو كان من مظهرها لم يكن
يكون كمرضاة بغير شرط
ام لا ولا يخفى انه ان اكره منه
مضبوطة لا تنفع بتلها
بجلاء الحسنة كنهه وتخت
بذلك ما يستوفى منه لابه
ومفهوم كنهه وقع عند جعل
في سعة جافاته لا يتحقق
السامع بالتام الا ان
بشأنه واشترطه الا
ان يتلج اى ربه على التام
انه لو اتفهم به في الحال الذي
وصله العالم ببيع ونحو
فان له من المسمى بحسبه وهو
كذلك له عيب محذور

شأنه من شأنه
العقد سواء حصل بقبول المعطى
الابق وارسله الى ربه والسلفية
وجه وهو منه في الطريق
لكن احسن لان عارته تغطي ان الذي
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

وليس كذلك ويجب ان
ولا يتقدم شرطه ولا يمتنع عليه
والا كان التقدير صحة العمل
سواء اقبل وقوله ان الله
عن الله انظر في المشرح الكبير
معنى هذا الكلام ان كل من
وليس كرا جاز في فيه الاحارة
وبيعه بسلع كثيرة وحز الايام
لانه يقع للجامل فيه منفعة
احضر منها فكل موضع جاز في فيه
من وجود الامر وجود الحق فلا يلزم
وكل موضع جاز في فيه الحق فلا يلزم
الامر فيلزم من وجود الناطقية
والاحارة متدا وكما جاز في فيه
شيئا لا يلزم من وجود الحق
او جواز او دواب الا ان يكون
على شرط ان لا يلزم شيئا من جعله
كالشرط واما لو دخل على الله
الحالة لا يستحق الضمان فبما
لان انقول كثر السلع بجزالة
ما يتامله فما وجدنا الشرط
ولو في الكثر من في شرطه
الحمل ان يكون الجامل فيه منفعة
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

عليه ذلك لو جازل شخص شخصاً على ان يصعد لهذا الجبل وينزل من غمران يكون
 الجاهل فيه منقصة بان كان حاصلة منه هل يصح ام لا ولا يجوز الجبل على اخرج
 الجان عن الرجل لانه لا يعرف حقيقة ولا يوقت عليه وكذلك الجبل على الجبل
 المبرود والمسحود لانه لا يعرف حقيقة ذلك بان كان الواقص ولم يسمع
 يسمع جملته انما اعتنا به **ص** يعني ان المالك اذا قال من اتي بيدي
 الحق او يبيع عياله فله كذا او لم يقل ربه شيئاً فجا به شخص لم يسمع
 كلام سيده لكن عادت طلب الصواب والابق فانه يثق جملته
 سكتان جملته مثل المسلي داخل او كثر منه فان لم يكن عادت طلب
 ما ذكر فلا جمل له وله النفقة كما ياتي وطاهر قوله ولم يسمع لادى
 كان ربه يتولى الاتيان بنفسه او يخدمه **ص** كلفها بعد تحالفها ربه انما
 اذا اختلفا بعد تمام العقل في قدر الجبل ولم يشهدا فامتما جالفاً ويرى المامل
 الى جمل مثله ومن شبه القول قوله وان استبها معاً مثل ما اذا است
 المامل فيكون القول قوله ويكون له كلفها ويقضى الخلف على المامل
 ويحكم ان وان استبها معاً القول لمن بيده العبد والظاهر انه لو لم يجز
 العبد واحدهما ان حكمه كما ان الم يبيده واحدهما او يظلم لا خلافها
 قبل العمل فائدة ان كل تركه وكلام الخلف فيما اذا اختلفا في قدر الجبل
 كافي السماع وحده من المذهب في هذا القول قول ربه ثم ينظر في
 المامل هل عادت طلب الا باق فله جملته او فله النفقة **ص**
 وتركه تركه **ص** يعني ان المامل اذا اتي بالعبد الا ببق قبل ان يلزم ربه
 بالجمل فان لم ان تركه لم يحكم به ولا يقال للمامل حينئذ وسكان
 الجمل يباين في رقة العبد ام لا واما ان اتي به المامل بعد ان يلزم
 ربه الجمل فان لم يلزمه ذلك ولو اتي به العبد لان السيد هو
 الذي وطى المامل في ذلك **ص** ولا فالفقعة **ص** يعني ان لم يسمع

في قوله لو جازل شخص شخصاً على ان يصعد لهذا الجبل وينزل من غمران يكون الجاهل فيه منقصة بان كان حاصلة منه هل يصح ام لا ولا يجوز الجبل على اخرج الجان عن الرجل لانه لا يعرف حقيقة ولا يوقت عليه وكذلك الجبل على الجبل المبرود والمسحود لانه لا يعرف حقيقة ذلك بان كان الواقص ولم يسمع يسمع جملته انما اعتنا به

اوليه او ربه او ما الشريعة

على الجاهل لو جازل شخص شخصاً على ان يصعد لهذا الجبل وينزل من غمران يكون الجاهل فيه منقصة بان كان حاصلة منه هل يصح ام لا ولا يجوز الجبل على اخرج الجان عن الرجل لانه لا يعرف حقيقة ولا يوقت عليه وكذلك الجبل على الجبل المبرود والمسحود لانه لا يعرف حقيقة ذلك بان كان الواقص ولم يسمع يسمع جملته انما اعتنا به

قول المالك من جازل بيدي الا ببق فله كذا او لم يقل ربه شيئاً فجا به شخص لم يسمع
 قول المالك من جازل بيدي الا ببق فله كذا او لم يقل ربه شيئاً فجا به شخص لم يسمع
 اي ما النفقة عليه من مأكلي ومركب ولباس على نفسه ودابته لا نفقة
 مثلاً في ربح يحصله منه على الاي **ص** فان اقل فجا به اخذ
 فلكل ينسبته **ص** يعني ان العبد الا ببق اذا اتي به المامل سراً قلت
 منه في اتنا الطريق اي ولم يرجع الى مكانه الاول ثم اتي به شخص
 اخراي ان سلمه لسيده فان الجمل يقسم بينهما على حسب فعلهما
 فان جاء به الاول تلك الطريق مثلاً والثاني تلكه كان الاول
 تلك الجمل والثاني تلكه اما لو اتي به الثاني بعد رجوعه
 للجمل الاول او قريباً منه فلا شيء الاول فالصير في نسبه يرجع
 لكل اي حسب الصعوبة والسهولة في الطريق لا حسب المسافة
ص وان جاء به ذو درهم وذو اقل اشركا فيه **ص** الضمير في فيه
 يرجع للدرهم والمعنى ان رب الا ببق اذا جعل لرجل ياتي بعبد
 الا ببق درهمين جعل لآخر نصف درهم على ذلك تراتباً جميعاً
 فانها يشتركان في الدرهم فيأخذ الاول ثلثيه ويأخذ الثاني
 ثلثه لان نسبه نصف الدرهم الى الدرهم ونصف ثلث ونسبة
 الدرهم لثلث تلك ان هذا هو السهو ولو جعل لثاني درهم
 لا الاول فاتي به جميعاً كان لكل نصف مسمى له اتفاقاً ولا فرق
 بين النقد والعروض وتغير قيمة العرض والبراد بالشركة
 اللقوية لا الا اصطلاحية والكان الدرهم بينهما نصفين بل
 المراد انه بينهما حسب سنة الاول للاكثر **ص** لو كان
 الجمل قيمته مئتين اشترى والمامل الانتفاع بها ويقرم الشل
 اذا اتي العبد وان كان مالياً او موزوناً لا يخشي تغيره الي

او من غير اشتراط الجمل

حيث كان على المامل

ولو اشترى المامل

او ما الشريعة

هذا الحديث بعد قوله الجائز الاول واما ان احياه الثاني جدد ثان عوده
الى الحال الاول فان كان على حركته بالاول فله حصة عمارته فاعية للبيت
وان كان عن معرفة به فليس له الا حصة عمارته منقوصة بعد عيني الاول ان
ايام لم يكن اسلا ماله وانه كان على حصة عمارته استقلت وبيعتا في
بلد لا يكون علم بعمارة الثاني وسكن فيه ولا كان سكونه ولبلا على حصة
ايام قنانه واما علم انتهى **ص** ويخرجها كخطيب ومعه بقدره او راي
للبش الغرض حريمها يرجع للعمارة وهذا كلام مجمل وقد عده نقول له فلا يجوز
احداث جدد في حريمها ايضا هل تلك العمارة تسمى بالبيت للسببية
مالها الواقعة فيها فاقبلت الاختصاص ان العريسة سبب في احياها
حريمها من بلد وغيرها وليس كذلك اذ الحريم ليس سببا للاختصاص بالبلد
ذكر **ت** فقال واشار بسبب اخر من سبب الاختصاص بقوله وجريها
لذو فيه نظرا على ان الواجب قبلها للظرفية اي ان الاختصاص الثابت
في البلد من حريمها يثبت في حريمها وحيد بقوله وجريها عطف على مقدمه
الحق تغذره واذا حصل احياها في الارض بعمارة ثبت الاختصاص فيها دون
حريمها ويبدل لما ذكرنا قول الجواهر للاختصاص من نوع الاول العمارة الى ان
قال النوع الثاني ان يكون حريم عمارة فيخص به صاحب العمارة ولا يملك بلحاظ
انتموه الصريح ان يكون للاختصاص بمعنى الحق به بدليل الجواهر والخطيب
اسم المكان الذي يقع عليه الخطب وكذا امرى لم يمان الرمي وقوله لبلد
ويعي تقدير يرجع في الثاني حال من الخطب والمرعي والخطب ويرى جريها بعد ذلك الخطب
والعمارة والقام بذل له عليه ومرعي ثلث كل خد واول واحد اي ذهابا وايضا في يوم مع قضا مصالحه
اذ المصير هو قومه ليقع كالانتفاع بالخطب في طبع ونحوه والانتفاع بالذواب من الحلب والطبخ وما
بالحلب في طبع ونحوه يستحق اليه لا مجرد المأكل والرواح اي يلحقه عند وارواح الحاصل المطلب
بالذواب في طبع ما من العدو والرواح اي الرجوع الى النار والمستاد بالذواب النار ما قبل الزوال
حلب لا يجد الفد والرواح
ولا تملك فيه فضلا عن غيره
او يعنى

منه للمجهول اي ما ذكر اي
الحق الراعي والخطب عند
على عادة وصول العمارة هو
والحليم الى اول الزمان
ويلحق كل في حكمة بالبلد في
ذلك اليوم وهو واحد بعد
الزوال للفرق مع مراعاة
المفيل عادة كمال كوث
كل من الخطب والمرعي لبلد
وتقدير الحق قبله واحدا
مناسب للمعنى في الحق
في المعطوف عليه والمرعي والخطب
وفي المعطوف لبلد العمارة
والحليم لا الحوقف
للخطب والمرعي واحدا
ويصح تقدير يرجع في الثاني
والعمارة والقام بذل له عليه
اذ المصير هو قومه ليقع كالانتفاع
بالحلب في طبع ونحوه يستحق اليه
بالذواب في طبع ما من العدو
حلب لا يجد الفد والرواح
ولا تملك فيه فضلا عن غيره
او يعنى

واخره ما بعد الزوال **ص** وما لا يصيق على وارثه **ص** يبرأ الى حريمه من الماشية
يعنى ان الذي لا يصيق على وارثه هو حريمه من الماشية واما يبرأ الى حريمه
وما استبها فاشاء الى حريمها بقوله **ص** وايضا يبرأ الى الذي لا يصيق عابير الزمان
هو حريمها فليس له ان يحد شخص بيقا بر عن مالك وان القاسم قال
ابن سائسوا اليه فليس لها حريم محدودة لا خلاف الارض بالرحا والصلابة
وكن حريمها ما لا ضرر منه عليها وهو مقدار ما لا يصيق بها ولا يصيق منها
ايها واما من ابنى مواشها عند الورود واهل البرم من ابله ان يحرق او يبيع
بر ان ذلك الحريم فليس ينفذ ما لا يصيق ولا يبرأ مني العقول يكون بيان
لحد الحريم اي ينفذ هذا البر الى ما لا يصيق على وارثه ولا يبرأ مني العقول
وما لا يصيق ويبرأ مني العقول الاول واثبات الثاني يكون بيان الحريم
ولا منافاة بين النسخين **ص** وما فيه مصلحة للخلعة **ص** يعنى ان حريم
الخلعة هو قدر ما يري فيه مصلحة وهذا بيان الحريم وما قبله على نسخة
ما لا يصيق عناية الحريم تامد بخلافه على نسخة وما يصيق بدون لا فاما
موافقة لما هنا ويرجع في ذلك اهل المرقعة **ص** ولا مفهوم للخلعة ولو قال
النسخ كان اشتمل وانما ذكر الخلعة لان اصل الحديث انما ورد فيما ذكرها
بما **ص** وطرح نزاع وصحت ميزاب لدار **ص** يعنى ان حريم الدار المحققة
بالوالت وهو ان حريمها ما لا يبرأ مني اهلها من مكان يطرح فيه ثوبا ويبيد
فيه ما من اهلها ولو قال كبراب ليشمل معب المرحاض كان احسن **ص** ولا تختص
محققة بالملك **ص** يعنى ان الدار المحققة بالملك لا يبرأ من حريمها خاص بها
فكل واحد من السكان ان ينتفع بالزم الذي بالذوان ما لا يبرأ من حريمها فانه
يمنع قوله ولا تختص اي اختصاصا يمنع من انتفاع الغير وقوله محققة
فاعل تختص وقوله بالملك ان متعلق به متعلق تختص محلا وفاءي ولا
تختص المحققة بالملك ان حريم خاص واستلزم ذلك ان كل من يبرأ من

Copyright © King Fahd University

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس علمیه و تحقیقات اسلامی

الزيت في حوضه من غير حريك ارض لا يكون احيا وانما حركته صالحة وكذلك يكون
الحيات على سطح نجر الارض ولو قال وبان الله شجر كان اسفل الشجر حرقه وكذلك يكون
الحيات بكثرة ارجاء الارض مع مسوية حردها ونقيتها بالاحياء واما تجويف الارض فيسمى
بالخبر وروى كوفي ما رواه انه الشوك ونحو عنها وحفر قبر ماسية فيها فلا يكون احيا او
للارض الرقيق في ذلك وانظر لو فعل في ارض هذه الامور جميعا هل يكون احيا
ها لانه لا يلزم من كون كل واحد من هذه الاشياء بالحيات ان يكون مجموعها كذلك
لنقص القيمة المجمعة عن حالة الانفراد كما هو ظاهر كلامهم ام **الح** وجاز يحسد سكتي
الرجل تجرد للعبادة **ش** يعني انه يجوز الرجل ان يسكن في المسجد لاجل تجرده للعبادة الم
من قيام الليل وتعليم علم وتقلبه وخرج بذلك الملة والرجل الف المجد للعبادة بانه
لانه تغيير المسجد عما جسد له وصرح بعض الكرامية مع عدم القبول بالحكمة فانه
يما فاء بالنسبة للمرأة وان تجردت للعبادة لا يحتاج خضوا واستهيبها احد من اهل المسجد ينبغي
فتقلب البعاد متعصية لان كل ساقطة لها الاقطة **ص** يعني انما ج وقفا لا يبر
وي وقيل عقيب ونوم يقابلية وتضيف مسجد بادية وانما يكون انخاف
سما

كفى ثم حكامه من الخوطين ما لا يحصى
 في هذه العادة به مع فساد سلطان
 في بان من حوطينا ما لا يحصى قوله
 فانه يعلم بذلك ما وقع ذلك سنة
 في ينفذ لا شيء واقف من
 او يبرر يا شامخ القديمة
 قرب جامع عرواه عيب

أعالي الذي يجتمع في الوقت
 أو القدر ما لا يحصى فيكون
 أو العادة لا لا منزل الجلالين

ملك

سبعة عشر يعني انه يجوز عقد النكاح اي مجرد ايجاب وقبول كل وقت وفي ذلك
يجوز قضا الذي استحدثه المحدث على غيره وجبه الجهر والعرف والامر هو كذلك يجوز
قتل القريب في المجد اذا تم له لا سيما الفار والقيان وبالله ذلك وذلك
يجوز النوم في التابلية للمنفرد في صا حدة البادية وكذلك يجوز الاضامن
ان يترك في صاحب التي بالبادية الضيفان ويقيم في الطعام فان كان ذلك
شأن تلك المجد قال ابن رشد وهذا ما يدل على ان الزنا الذم لا يبعد
ما في يجوز لهم ان يوافوا الى المجد ويبيتوا فيها ويملكون فيها من لبنه البقر الطعام
الحياض في قوله عجل بادية راجع لما يحيط لما القربى الى الميت
بالمسجد ان يقدرا ان يبيتوا ويقتطع فيه اذا علم انه اذا خرج منه في الليل قبل البول
او غيره من سدا السد او غيره وفيه من السد عسقا قلنا وجهه ان بالان في ذلك

وكان في ذلك يوم الجمعة
فانه يرضى له في الجنة
منه يدخل الجنة عليه
وقد كان في ذلك يوم الجمعة
فانه يرضى له في الجنة
منه يدخل الجنة عليه



[illegible]

أقبحوا ما كانوا يحبون الخياط ما كانوا يكرهون

من غن كذا انظر
الغنى ارضه
صلب الغني
لوصفه وان
المملوك كذا ذات
تغير صفة
وان كذا كذا
كبرية وقفا
درية فقط

فيمكن ان تكون فايد تسمى النسبة
 في ربيع خفيف على ربيع جاريه يمد
 من له يبرسقي بما زرعه مفصل
 في ربيع انشاء على اصل ما واندبت
 طس وندع في اصلاح يبرسقي
 رجب من ريس في اصلاح يبرسقي
 ربيع الجار لا على اصل ما لانه قد عرض
 في اصلاحها فله خيف على ربيع جان
 المحدث في الظاهر موضع العبد
 فانه لا يافت في الاصل الجاري
 في الجار يبرسقي ما يفتد
 فانه لا يافت في الاصل الجاري

واللام في الجمع لا انما في وفي بعض النسخ بالياء كانه بدل الحذف من قوله بخلافه
مواشيه ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يجمع المؤلف بالمسافر والحاضر لانه
كان كوفي انهما وسكونه في المدونة عن ماسية المسافر اعتدوا عنه بان الغالب
ان المسافر لاساسية له وانما اخذت مواشي المسافر من دابة لعله كان له دابة
اذا حقيق من التذكي فتوكل بخلاف المواشي وقوله بجمع الربي هو متعلق بربي لغو
والترية نبلا ومعه يدي قدم ايمان كل من قدمته نقد منه بجمع الربي وحسين
يعين ان الحكم الاول والثاني مقصودان والظاهر بدل الربي الى ان اول مقصود
وليس كذلك لان التسمية والتقدير لا بد منها فاما مقصودان فلا حاجة لما قاله
ابن عاري وفيما قاله نظرنا ماله **والاقتضى الجود** يعني انه ان لم يكن في
بئر الماسية فضل على ما بها وكان بتقديم اربا بما حصل الجود لغيرهم ويتقدم
غيرهم عليهم لا يحصل الجود له او عكس ذلك فانه يتقدم حصل له الجود بتقديم
غيره على ذلك اذ كان حصل بتقديم اربا على غيره فترى الجود لغيره
ولا يحصل بتقديم غيره عليه فترى الجود له بل جود غيره كثر والعكس فانه
يتقدم ما حصل له كثر الجود بتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المتقدمين
فان كان يحصل من تقديمه على غيره الجود لغيره كما حصل من تقديمه على غيره
الجود له والخاص **لما استقر** فعل تواسون او يتقدم رب الماقران ذكرها
ابن تاجي وصاحب المقدمات وقد ذكر الخواص للاسه وظهرها الثاني وفي كلام
المؤلف احتمال التيقن انظر في الكبير **وان سال** عن هذا سعي الاعلان تقدم
للتكليف **بمعنا** انما اذا ائتمل بكان مباح وهذا قولهم لم حين ان الاعلان
وهو الذي يرب من الماشية الى التي زرعا وخرج حتى يبلغ الما الى التبعين وهذا
ان تقدم الاعلان الى الحي على غيره اي او كان احياءها معا فان كان المستقل
هو المتقدم في الاحياء فانه يقدم في السعي على الاعلان حيث خشي على المستقل
الهلاك والاولم الاعلان المتأخر في الاحياء عن المستقل فلو قال المؤلف ان تقدم
الاولم الاعلان المتأخر في الاحياء عن المستقل فلو قال المؤلف ان تقدم

وقوله بيري اي بئر الزرع ويستفاد من هذا البئر ان الزرع على التوفيق للزرع
على هذا في عدم الجمع من الما وفي اخذ التراب وحده مع كانه على اربعين روي لكنه
صنف لان ظاهر المدة وفيه فصلة الزرع لا عمل له فساو وحده مع ام لا عمل له
من حيث عليه الهلاك والفرق ان الغالب في المسافر انه يتقارب سبب السفر بخلاف من
اندرت بين **الفضل** بئر ماسية يعني هذه لان لم يبين الملكية التسمية
في الجود والمخالفين خبرا في البادية في غير ملكه لاسية وقيل من افضله فليس
له ان يجمع ذلك من طلبه او اراده وباحته بل لا يجمع وهو مراده بالهدر ولا يجوز له
بيعه ولا يملكه ولا يورث عنه هذا حيث لم يبين الملكية فان فيها حين الحقل
حين ان يجمع الناس عنها وانما يحصل التسمية فاما بالبيان في ان الجود لغيره
وللزرع الذي ائتمنت به مع مائة عام وانما كان فضل بئر الزرع لصاحبه منه
وبعضه بخلاف فضل بئر الماسية حيث لم يبين الملكية فانه ليس له من فضلها
وبسبب لان خاف بئر الماسية نية في حرها لذلك ان يكون له قدر كفايت واما
خاف بئر الزرع فنيته ان يكون له جميع ما فيها والقديم في من فضل الما فلا ياتي
ان خاف بئر الماسية لا يكون احياء تلك الارض كما مر **ويروي** بئر ماسية
وله عارفة الله **مع خاص** يعني انما اجمع على ان فضل عن اربا مستحق
والما يكفيهم فانه بيد ابا المسافر وجوبها وسواها من غنيا او فقرا لان ذلك
الذي لم يتقوا حال الكد والمسافر على صاحب الما عارفة الله بالحل والدل
والخص ومن ما يحتاج اليه حتى يروي ثم ياتي الحاضر بعد ذلك حتى يروي قوله
وله عارفة الله الذي عليه وان رجح العن في له السائر وكان في هذا الاجر وسبب
بما ان لم يزل معه **ثم** دابة بئر الماسية **الربي** اي ان الدواب يملكون
على حسب تقديم الاديين فتقدم دابة ربي البئر ثم دابة المسافر
دابة الحاضر بجمع الربي حيث كان في الما فصلة **الربي** اي ان الدواب يملكون
واللام

واللام في الجمع لا انما في وفي بعض النسخ بالياء كانه بدل الحذف من قوله بخلافه
مواشيه ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يجمع المؤلف بالمسافر والحاضر لانه
كان كوفي انهما وسكونه في المدونة عن ماسية المسافر اعتدوا عنه بان الغالب
ان المسافر لاساسية له وانما اخذت مواشي المسافر من دابة لعله كان له دابة
اذا حقيق من التذكي فتوكل بخلاف المواشي وقوله بجمع الربي هو متعلق بربي لغو
والترية نبلا ومعه يدي قدم ايمان كل من قدمته نقد منه بجمع الربي وحسين
يعين ان الحكم الاول والثاني مقصودان والظاهر بدل الربي الى ان اول مقصود
وليس كذلك لان التسمية والتقدير لا بد منها فاما مقصودان فلا حاجة لما قاله
ابن عاري وفيما قاله نظرنا ماله **والاقتضى الجود** يعني انه ان لم يكن في
بئر الماسية فضل على ما بها وكان بتقديم اربا بما حصل الجود لغيرهم ويتقدم
غيرهم عليهم لا يحصل الجود له او عكس ذلك فانه يتقدم حصل له الجود بتقديم
غيره على ذلك اذ كان حصل بتقديم اربا على غيره فترى الجود لغيره
ولا يحصل بتقديم غيره عليه فترى الجود له بل جود غيره كثر والعكس فانه
يتقدم ما حصل له كثر الجود بتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المتقدمين
فان كان يحصل من تقديمه على غيره الجود لغيره كما حصل من تقديمه على غيره
الجود له والخاص **لما استقر** فعل تواسون او يتقدم رب الماقران ذكرها
ابن تاجي وصاحب المقدمات وقد ذكر الخواص للاسه وظهرها الثاني وفي كلام
المؤلف احتمال التيقن انظر في الكبير **وان سال** عن هذا سعي الاعلان تقدم
للتكليف **بمعنا** انما اذا ائتمل بكان مباح وهذا قولهم لم حين ان الاعلان
وهو الذي يرب من الماشية الى التي زرعا وخرج حتى يبلغ الما الى التبعين وهذا
ان تقدم الاعلان الى الحي على غيره اي او كان احياءها معا فان كان المستقل
هو المتقدم في الاحياء فانه يقدم في السعي على الاعلان حيث خشي على المستقل
الهلاك والاولم الاعلان المتأخر في الاحياء عن المستقل فلو قال المؤلف ان تقدم

وقوله بيري اي بئر الزرع ويستفاد من هذا البئر ان الزرع على التوفيق للزرع
على هذا في عدم الجمع من الما وفي اخذ التراب وحده مع كانه على اربعين روي لكنه
صنف لان ظاهر المدة وفيه فصلة الزرع لا عمل له فساو وحده مع ام لا عمل له
من حيث عليه الهلاك والفرق ان الغالب في المسافر انه يتقارب سبب السفر بخلاف من
اندرت بين **الفضل** بئر ماسية يعني هذه لان لم يبين الملكية التسمية
في الجود والمخالفين خبرا في البادية في غير ملكه لاسية وقيل من افضله فليس
له ان يجمع ذلك من طلبه او اراده وباحته بل لا يجمع وهو مراده بالهدر ولا يجوز له
بيعه ولا يملكه ولا يورث عنه هذا حيث لم يبين الملكية فان فيها حين الحقل
حين ان يجمع الناس عنها وانما يحصل التسمية فاما بالبيان في ان الجود لغيره
وللزرع الذي ائتمنت به مع مائة عام وانما كان فضل بئر الزرع لصاحبه منه
وبعضه بخلاف فضل بئر الماسية حيث لم يبين الملكية فانه ليس له من فضلها
وبسبب لان خاف بئر الماسية نية في حرها لذلك ان يكون له قدر كفايت واما
خاف بئر الزرع فنيته ان يكون له جميع ما فيها والقديم في من فضل الما فلا ياتي
ان خاف بئر الماسية لا يكون احياء تلك الارض كما مر **ويروي** بئر ماسية
وله عارفة الله **مع خاص** يعني انما اجمع على ان فضل عن اربا مستحق
والما يكفيهم فانه بيد ابا المسافر وجوبها وسواها من غنيا او فقرا لان ذلك
الذي لم يتقوا حال الكد والمسافر على صاحب الما عارفة الله بالحل والدل
والخص ومن ما يحتاج اليه حتى يروي ثم ياتي الحاضر بعد ذلك حتى يروي قوله
وله عارفة الله الذي عليه وان رجح العن في له السائر وكان في هذا الاجر وسبب
بما ان لم يزل معه **ثم** دابة بئر الماسية **الربي** اي ان الدواب يملكون
على حسب تقديم الاديين فتقدم دابة ربي البئر ثم دابة المسافر
دابة الحاضر بجمع الربي حيث كان في الما فصلة **الربي** اي ان الدواب يملكون
واللام

واللام في الجمع لا انما في وفي بعض النسخ بالياء كانه بدل الحذف من قوله بخلافه
مواشيه ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يجمع المؤلف بالمسافر والحاضر لانه
كان كوفي انهما وسكونه في المدونة عن ماسية المسافر اعتدوا عنه بان الغالب
ان المسافر لاساسية له وانما اخذت مواشي المسافر من دابة لعله كان له دابة
اذا حقيق من التذكي فتوكل بخلاف المواشي وقوله بجمع الربي هو متعلق بربي لغو
والترية نبلا ومعه يدي قدم ايمان كل من قدمته نقد منه بجمع الربي وحسين
يعين ان الحكم الاول والثاني مقصودان والظاهر بدل الربي الى ان اول مقصود
وليس كذلك لان التسمية والتقدير لا بد منها فاما مقصودان فلا حاجة لما قاله
ابن عاري وفيما قاله نظرنا ماله **والاقتضى الجود** يعني انه ان لم يكن في
بئر الماسية فضل على ما بها وكان بتقديم اربا بما حصل الجود لغيرهم ويتقدم
غيرهم عليهم لا يحصل الجود له او عكس ذلك فانه يتقدم حصل له الجود بتقديم
غيره على ذلك اذ كان حصل بتقديم اربا على غيره فترى الجود لغيره
ولا يحصل بتقديم غيره عليه فترى الجود له بل جود غيره كثر والعكس فانه
يتقدم ما حصل له كثر الجود بتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المتقدمين
فان كان يحصل من تقديمه على غيره الجود لغيره كما حصل من تقديمه على غيره
الجود له والخاص **لما استقر** فعل تواسون او يتقدم رب الماقران ذكرها
ابن تاجي وصاحب المقدمات وقد ذكر الخواص للاسه وظهرها الثاني وفي كلام
المؤلف احتمال التيقن انظر في الكبير **وان سال** عن هذا سعي الاعلان تقدم
للتكليف **بمعنا** انما اذا ائتمل بكان مباح وهذا قولهم لم حين ان الاعلان
وهو الذي يرب من الماشية الى التي زرعا وخرج حتى يبلغ الما الى التبعين وهذا
ان تقدم الاعلان الى الحي على غيره اي او كان احياءها معا فان كان المستقل
هو المتقدم في الاحياء فانه يقدم في السعي على الاعلان حيث خشي على المستقل
الهلاك والاولم الاعلان المتأخر في الاحياء عن المستقل فلو قال المؤلف ان تقدم

وقوله بيري اي بئر الزرع ويستفاد من هذا البئر ان الزرع على التوفيق للزرع
على هذا في عدم الجمع من الما وفي اخذ التراب وحده مع كانه على اربعين روي لكنه
صنف لان ظاهر المدة وفيه فصلة الزرع لا عمل له فساو وحده مع ام لا عمل له
من حيث عليه الهلاك والفرق ان الغالب في المسافر انه يتقارب سبب السفر بخلاف من
اندرت بين **الفضل** بئر ماسية يعني هذه لان لم يبين الملكية التسمية
في الجود والمخالفين خبرا في البادية في غير ملكه لاسية وقيل من افضله فليس
له ان يجمع ذلك من طلبه او اراده وباحته بل لا يجمع وهو مراده بالهدر ولا يجوز له
بيعه ولا يملكه ولا يورث عنه هذا حيث لم يبين الملكية فان فيها حين الحقل
حين ان يجمع الناس عنها وانما يحصل التسمية فاما بالبيان في ان الجود لغيره
وللزرع الذي ائتمنت به مع مائة عام وانما كان فضل بئر الزرع لصاحبه منه
وبعضه بخلاف فضل بئر الماسية حيث لم يبين الملكية فانه ليس له من فضلها
وبسبب لان خاف بئر الماسية نية في حرها لذلك ان يكون له قدر كفايت واما
خاف بئر الزرع فنيته ان يكون له جميع ما فيها والقديم في من فضل الما فلا ياتي
ان خاف بئر الماسية لا يكون احياء تلك الارض كما مر **ويروي** بئر ماسية
وله عارفة الله **مع خاص** يعني انما اجمع على ان فضل عن اربا مستحق
والما يكفيهم فانه بيد ابا المسافر وجوبها وسواها من غنيا او فقرا لان ذلك
الذي لم يتقوا حال الكد والمسافر على صاحب الما عارفة الله بالحل والدل
والخص ومن ما يحتاج اليه حتى يروي ثم ياتي الحاضر بعد ذلك حتى يروي قوله
وله عارفة الله الذي عليه وان رجح العن في له السائر وكان في هذا الاجر وسبب
بما ان لم يزل معه **ثم** دابة بئر الماسية **الربي** اي ان الدواب يملكون
على حسب تقديم الاديين فتقدم دابة ربي البئر ثم دابة المسافر
دابة الحاضر بجمع الربي حيث كان في الما فصلة **الربي** اي ان الدواب يملكون
واللام

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

مجلسه فی الفقه

وضع دوا بهی
در دیور مناره المذبح
نصف مساله
جمع الی کلیم
معارضه لکن لم یزید و هو
المض

من يوم ولدت الى ان اكون
من يوم ولدت الى ان اكون

فما نرى من يدفعه الشيق للوقت والمجيء للادمي وقال في تشبيه الرقعة
مصدق روقيت الارض وغيرها اوفيتها وهذه هي القصة المشهورة
والوقت ما احقر به المشركون قال الشاعر فيهم تجسر اهل الجاهلية في ان لا يدركوا
جسر اهل الانذار وسمي وقتا لان الشيء موقوفه وخيب الانبياء بحجة
التي وجدوا عرفه حقيقته الرفية فقال الوقت مصداق لمطلبة المنفعة في كل
مدة وجوده لان ما بقاؤه في ملك معطيه ولو بقدره فيخرج عطية القديس
والقارية والفرى والعبد المخدم حياته يموت قبل موت سيده لعدم لزوم
بقائه في ملك معطيه لولان بيمه برصاه مع مسئله واسما ما اعطيت
منقته مدة وجوده لان ما بقاؤه في ملك معطيه ولو بقدره فيالشيء المروى
سكان بعضهم بغير الجس وبعضهم بغير بالوقت وهو عندهم اوقي في القيسر شات
وهي في القصة لفظان مراد فان والجس يطلق على ما اوقف ويطلق على المطهر
وهو اعطى فذكر الشيخ على عارضة الحديث وقوله مصداق لمنصور يعني يتبع
الطافس وقوله اعطى منقته اخرج به اعطى ان كلفته وقوله شروم يقول
منقته قال او يقول لانه الشيء اعم لكنه رأيي تحصيله على الامة من بقا
ملكه وذلك بجس الشيء بالمعول وقوله ولو بقدره في الجمل ولو كان الملك قد يلى
كقولان فلكل دار فلان في جس ويحمل ولو كان الاعطى بقدره في القوله
داري جس على من سيكون وعلى هذا فالمراد بالثقة في التعليق واركان
الوقت اربعة الميما الموقوفة والصيغة واللاق والموقف على فالدلف
استار الى الخوف على بطلان فيما ياتي على اهل الملك اعطى في المنفعة وقوله
فقال في القصة المشهورة

١٠

خلاص الطاعة ولا يملكها لا بد فيه من معرفة المقرب اليه واعلم ان المعنى الظهور
للقربة كما يتوفاها العبارة والافاضل القربة حاصلة في الوقت مطلقا كيف كان وهو
من الصدقة فمما راجع اصل الباب كما اقتضاه كل اسم لا الذي فقط ابل هو
لما هو عمره لا وقت على غنى اهل الذم اذ هو على غنى اهل الاسلام اذ هو
الحمة الاقل حاجة عما عداها مثلا او يستقر تسليم غلبته من مظاهر
ايضا فها هو هذا موقوف على قوله لم تظهر قربة لا على مدخل لم لفسا والمعنى
او لا يتاخر على حبيبه ولو قال او استقر تسليم غلبته من مظاهر فكان اظهر
في بيان المراد والمعنى انه يصح الوقف ولو شرط الوقت على الناظر انه الذي يقتضيه
الفتنة ويغيرها في مصادرها الشرعية الطائفة لشرطه لان حبس الفتنة
لا يطل حوز الوقت ومعلوم لغيرها انه لو كان لا يكون ذلك فيقول
لشرط ويصح الوقف كذا ينبغي او كتاب عا داليه بعد صرفه في معرفة
يعني ان من وقف كذا با على طلبة العلم في كتاب عنه فقد صح الوقف فاما اعادة
ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به كغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب
لانه ما عا داليه الا بعد حصة الحوز فالغير في صرفه ويصرفه يعود على الكتاب
وقد نص الفقهاء على ان حكم الكتب تحبس لغيرها حكم الخيل تحبس لغيرها
والسلاح ليقا تل بها في المدونة من حشر في حشده فلا غلة له مثل السلاح
والريق والخيول وشبه ذلك فلم ينفذها ولا يخرجها من يده حتى مات هي
ميراث وان كان يخرجها في وجهه ويرجع اليه فبها قد واصل يخرج ميراث
انتهى ولما سأل غلة فقد ذكر في المدونة ايضا ونصها قال مالك ما نص
في حشده او تصدق به على المساكين من حيا ط او دار او شي له غلة فكان
يكرب ويرق غلة كل غلام على المساكين ولم يخرجها من يده قبل موته ابري
باعتاده في مرضه ليروارث فنفذ من ذلك فقوله او كتاب في موقوف
على تظهر قربة بعد حذف كان واسمها اي او كان الموقوف كتاب ما غلة له

هذا هو المقصود من الوقف على طلبة العلم
فان كان الوقف على طلبة العلم في كتاب
عنه فقد صح الوقف فاما اعادة
ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به
كغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب
لانه ما عا داليه الا بعد حصة الحوز
فالغير في صرفه ويصرفه يعود على
الكتاب وقد نص الفقهاء على ان حكم
الكتب تحبس لغيرها حكم الخيل تحبس
لغيرها والسلاح ليقا تل بها في
المدونة من حشر في حشده فلا غلة له
مثل السلاح والريق والخيول وشبه ذلك
فلم ينفذها ولا يخرجها من يده حتى
مات هي ميراث وان كان يخرجها في
وجهه ويرجع اليه فبها قد واصل
يخرج ميراث انتهى ولما سأل غلة
فقد ذكر في المدونة ايضا ونصها
قال مالك ما نص في حشده او تصدق
به على المساكين من حيا ط او دار او
شي له غلة فكان يكرب ويرق غلة
كل غلام على المساكين ولم يخرجها
من يده قبل موته ابري باعتاده في
مرضه ليروارث فنفذ من ذلك
فقوله او كتاب في موقوف على
تظهر قربة بعد حذف كان واسمها
اي او كان الموقوف كتاب ما غلة له

وطل

وتنظر على مقصود من الوقف على المعصية باطل في وقت على سيرة الخدم
والله الخبير بما اسبه ذلك قال الباكي لجسم مسلم على كسبه في المهر عذري
رده لاها معصية كالوفاها الى اهل التسعة انتهى والمتبادر من الحكم بطلان الوقف
في هذه المسائل انه يعبر بها من اموال الواقف بملكه ويرثه لانه يرجع مراح
الاحكام لا قرب فقره معصية الخبير والى امة لو كان ذلك لم يصب ويدخل في الوقت
على المعصية وقت الوقف على الكسبة سواء كان على عا داليه او مرفها لانها على طوبى
بفروع الشريعة على المذهب والذم في السماع ان وقفهم على كسبهم باطل وما نقله
من الناصر الثاني هو كذا في حاشيته على التوضيح فقال كذا في حاشيته
من ان الحكم ان لا يتعدا وقفهم سواء الشهد والعلو لك ام لا بان من تحت اليد ثم
في وجه الوقف فيه اذ الموقوف على خلاف الحق اذ بان للموقوف عنه ثم اشكر ولا
رجوع لهم ذكره في قول الكفار حتى نسبها عليه الصلاة والسلام حين وقف
مسجد في الجاهلية وخرجه واخر كسبه في الوقف على الحرب باطل وكذلك
الصدقة والوصية له باطلة عكس ذلك لان ذلك لانه له على حربه والمهر
بالمري من كان بدار الحرب كذا مضى الحرب ام لا وكذلك بطل وقت الجاهلية
من ساعد المسلمين او على رباط او قربة من الحرب الدينية ولذلك رد مالك دينار
النصارية على ابيك بعث به الى الكعبة ابرر عردة لا يصح الحشر من كافر ففدية دينية
وكذا في منقحة عامر دينية كذا القاطن في رده بنظر والاهم ان لم يحج
اليه روفقوله وكذا في الجرح على سمول المضد لا واقع مصافا اليه ففدية
در طان فقه على معصية او كذا في موقوف على امر المصاف اليه وقفه لا يصح
عطفه على معصية لان المادتها واقف لا موقوف عليه ولا على نفسه دون
بنائه اي وكذلك بطل الوقف اذ وقفه على نفسه المذكور دون بنائه الا انك
فلو وقفه على بنائه دون نفسه صح فلو وقفه على جميعه وشرط ان من زوجته
في البنات احوال الوقف يخرج عنه فانه لا يطل ايضا ولا كلام الموقوف
في البنات احوال الوقف يخرج عنه فانه لا يطل ايضا ولا كلام الموقوف

هذا هو المقصود من الوقف على طلبة العلم
فان كان الوقف على طلبة العلم في كتاب
عنه فقد صح الوقف فاما اعادة
ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به
كغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب
لانه ما عا داليه الا بعد حصة الحوز
فالغير في صرفه ويصرفه يعود على
الكتاب وقد نص الفقهاء على ان حكم
الكتب تحبس لغيرها حكم الخيل تحبس
لغيرها والسلاح ليقا تل بها في
المدونة من حشر في حشده فلا غلة له
مثل السلاح والريق والخيول وشبه ذلك
فلم ينفذها ولا يخرجها من يده حتى
مات هي ميراث وان كان يخرجها في
وجهه ويرجع اليه فبها قد واصل
يخرج ميراث انتهى ولما سأل غلة
فقد ذكر في المدونة ايضا ونصها
قال مالك ما نص في حشده او تصدق
به على المساكين من حيا ط او دار او
شي له غلة فكان يكرب ويرق غلة
كل غلام على المساكين ولم يخرجها
من يده قبل موته ابري باعتاده في
مرضه ليروارث فنفذ من ذلك
فقوله او كتاب في موقوف على
تظهر قربة بعد حذف كان واسمها
اي او كان الموقوف كتاب ما غلة له

هذا هو المقصود من الوقف على طلبة العلم
فان كان الوقف على طلبة العلم في كتاب
عنه فقد صح الوقف فاما اعادة
ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به
كغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب
لانه ما عا داليه الا بعد حصة الحوز
فالغير في صرفه ويصرفه يعود على
الكتاب وقد نص الفقهاء على ان حكم
الكتب تحبس لغيرها حكم الخيل تحبس
لغيرها والسلاح ليقا تل بها في
المدونة من حشر في حشده فلا غلة له
مثل السلاح والريق والخيول وشبه ذلك
فلم ينفذها ولا يخرجها من يده حتى
مات هي ميراث وان كان يخرجها في
وجهه ويرجع اليه فبها قد واصل
يخرج ميراث انتهى ولما سأل غلة
فقد ذكر في المدونة ايضا ونصها
قال مالك ما نص في حشده او تصدق
به على المساكين من حيا ط او دار او
شي له غلة فكان يكرب ويرق غلة
كل غلام على المساكين ولم يخرجها
من يده قبل موته ابري باعتاده في
مرضه ليروارث فنفذ من ذلك
فقوله او كتاب في موقوف على
تظهر قربة بعد حذف كان واسمها
اي او كان الموقوف كتاب ما غلة له

هذا هو المقصود من الوقف على طلبة العلم
فان كان الوقف على طلبة العلم في كتاب
عنه فقد صح الوقف فاما اعادة
ذلك الكتاب الى يد واقفه ينتفع به
كغيره فان ذلك لا يضر في حوز الكتاب
لانه ما عا داليه الا بعد حصة الحوز
فالغير في صرفه ويصرفه يعود على
الكتاب وقد نص الفقهاء على ان حكم
الكتب تحبس لغيرها حكم الخيل تحبس
لغيرها والسلاح ليقا تل بها في
المدونة من حشر في حشده فلا غلة له
مثل السلاح والريق والخيول وشبه ذلك
فلم ينفذها ولا يخرجها من يده حتى
مات هي ميراث وان كان يخرجها في
وجهه ويرجع اليه فبها قد واصل
يخرج ميراث انتهى ولما سأل غلة
فقد ذكر في المدونة ايضا ونصها
قال مالك ما نص في حشده او تصدق
به على المساكين من حيا ط او دار او
شي له غلة فكان يكرب ويرق غلة
كل غلام على المساكين ولم يخرجها
من يده قبل موته ابري باعتاده في
مرضه ليروارث فنفذ من ذلك
فقوله او كتاب في موقوف على
تظهر قربة بعد حذف كان واسمها
اي او كان الموقوف كتاب ما غلة له

في فضل الصلاة
 من صلى ركعة من الصلوة
 لم يمت حتى يبعث الله
 فيه روحا من طين
 الجنة
 ومن صلى ركعة من الصلوة
 لم يمت حتى يبعث الله
 فيه روحا من طين
 الجنة
 ومن صلى ركعة من الصلوة
 لم يمت حتى يبعث الله
 فيه روحا من طين
 الجنة

المجلد الثاني

في من المظلات
والله اعلم
بما لا تعلمون
في

فان لا لا فقا
فان لا لا فقا
فان لا لا فقا

五

وفان وقوله **ص** اوردن صبر بالرفع عطفا على كذا اي ارم يجره وصغر قبله
الرافق ونحو ذلك الحسن بل لعدم الحوز فالحوز شرط في ولم الصحة
وظاهر كلام المؤلف ان حوز الصغير لا يغير لكنه خلاف الراجح كما يظهر من كلام
جمع وانه يصح حوز **ص** ارم لم يخل بين الناس وبين كسبه يعني ان موقوف
مسجد او قطرة وما اشبه ذلك ولم يزل واضع اليد عليه الا ان مات اول
ان افلس فانه يبطل وحوز المساجد والقطر والبار رفع يد المحتسب عنها
وتخليته بينا وبين الناس ثم ان القليلة فيما ذكر حوز حكيم فيما قبله حوز
حتى تقابل الموقوف والموقوف عليه بهذا الاعتبار فلا يقال
حيث كانت القليلة فيما ذكر حوز فلا يصح عطفا على ما قبله لانه من عطف
الحق على العام وهو لا يكون ككسبه بالحق بل بالورا **ص** قيل فلسفه وموته
ومر **ص** يعني ان الحياة التي هي شرط في صحة الحس انما تكون قبل حدوث هذا
الامور للوافق والمسير اذ الفلاس الحاطة كما في باب الجنب والمسر او
بالطلاق عدم التمام لان عدم امعنا ذلك الحق الغرض في الاول وحق الورثة
في الآخر في قوله قبل فلسفه لئلا يجمع الجمع والغير في فلسفه وموته عائد على
الوافق وفي موضعه عائد على الموتى ومر من موته وهو يكون كذلك الا اذا
انصلبه فلا يحتاج التقييد المرض بالموت لان عود الصريح الموت يقتضي التقييد
ص المحجور اذا التمسد وقهر الفعلة ولم تكن دار سكناه **ص** هذا مستثنى من الحوز
المحتسب وهو ما اذا وقف على ولد الصغير الذي في حجره او السقيم او الرضي على
يتمه فانه لا يشترط في حوز الوقف الحوز الحس بل يكفي فيه الحوز الكسبي وسكناه
الحايز الاب او الوصي والمقام من قبل الحاكم فصلا الوقت وكذا ان تحت يد الحارين
الى موته او فلسفه او الى مرضه الذي مات فيه لكن المحذور ان يكون مشروطا لانه
الاول لا يشهد الوقت على الحس قبل حصول المانع ولابد من مطابقة الشبهة لذلك
استناد فلا يكفي اقرار الوافق لانه المانع للوقت فخلقه اذ الورثة والاموال

ولا يشترط
في حوز الوقف
ان يكون الحوز
الحس بل يكفي
فيه الحوز الكسبي
وسكناه

ولا يشترط ان يقول عند الاستناد على الوقفية وقت يد الملك وقصفت في الحوز
ويجوز لك فتقوله استناد **ص** اي على الوقت لا على الحياة فانه لا يشترط ان
ان يعرف الوافق العتلة فلهذا في مصالح المحجور عليه فلو اوصى في صالح نفسه لم يحل
يصح الوقت فتقوله وقرف الفعلة اي ثبت له من الفعلة على المحجور او اخرج من ماله
بغيره فانقلبه بمرام عوامي من وقت وقوله وقرف الفعلة اي ماله او جعلها قايما
على الصبة المشار اليها بما او دار سكناه الا ان يمكن قبله او يري له لا كذا وكذا
الضمة بطريقه والشرط ان يحس الشرط الثالث ان يكون الموقوف غير دار سكناه
لا ما دار سكناه فانه لا يصح وقفا على محجور الا بعد ملكه المستلزم اذ لا
من شغل المحس كمن ظاهرها اذا كانت دار سكناه لا يخصص في حوز الوقف
مطلقا وليس كذلك لرجوعه على الصبة كما مر في التعميل في ان يمكن قبله او يري له
ومنه من قوله ولما الصغير انه لا يجوز لولد الكبير من ماله ان كان قد شيد او شيد عليه
مستان حيازة الام ما حست عليه ولدها غير مقدر الا ان تكون وصية وهو كذلك
كأن الضم ينظر الوقت **ص** او على دار يجرى من ماله **ص** اي ان الوقف على الوارث في مرض
موت الوقت باطل سواء اجملة الثلث ام لا له وصية وقف على ماله الورثة او على الرشد او شرطه واحد
جميعهم والوصية للوارث باطله فلم يصح الوافق بعد ذلك ثم ان صالح الوقت الثواني وهو ان يكون
كالوقت في صحة **ص** الامعنا ان خرج من ماله فلهذا في الوارث **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه
قبله هو عدم صحة وقف المرض على ورثته في مرضه من ماله فلهذا في الوارث **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه
عند حياته ولذا الاعيان والمعيان الشخص اذا وقف في مرضه من ماله فلهذا في الوارث **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه
ورثته والملك عليه وعقبه بان قال هو وقف على ان يري ولدا او لاري **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه
ودله من عقبه فانه يصح حينئذ ولا يبطل ما ناب او اذ الاعيان التعلق جميع ملحقه من ثلثه ومقتضى
حواله الوقت لان اولاد الاعيان اذا ما ترجع الوقت لا يرد لهم قانا صحح وخصيت كان الحس على احد
الوقت على هذا الوجه لان ما يابدي اوم والاعيان وقت الامتداد بل عند انقضاء الورثة فلهذا في الوارث **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه
مثل ذلك لا يبيد ما عليه اساره بماله فلهذا في الوارث **ص** مستثنى مما لم يحسب له حقه

ولا يشترط
في حوز الوقف
ان يكون الحوز
الحس بل يكفي
فيه الحوز الكسبي
وسكناه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

الاعيان و

والمحال انه قد عيبد وكل من كان له ميراث من قبله
وزوجه الميعود لذلك انه لو ذكر في ذلك بالمر لا يقتضي انما من الموقوف عليهم ذلك
لذلك لاننا انما خلا فيها الاولاد بحكم ان الشرع اقتضى ذلك فان لم يعقبه
بان

الوقت ولا يدل الوقت في المرح ولو قيل وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
يخوله على شيئا وبعد ما على الفتر الا وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
اد كان على حبة غير ميتة كالقتر فلا يمكن انقطاعه على سجد ثم معنى وقدر
منه حرف وقوله كما ياق في كقطرة لم يرجع عودها في قتلها والوقت وقوله والمرة
بسطوا على اوتاب لان ظاهر كلامهم انه كل امرة لو رجعت عصب تدخل كانت قيمة
او قيمة كانت فقرة او لا فقرة بالطلع وحيد فلا يبيح هذا المعنى اعطيه
على اوتاب وانقطع على فقرة لانه يفيد انه لا بد ان تكون فقرة وهو خلاف ظاهر
لامهم ولا على عصب لان ظاهره ان التقدير لا قرب فقرة امرة وهو غير مستقيم
لان الكلام والمرارة منتهى هذا في الاقرب اليه لقوله رجعت عصب اي مع بقا من
ادك به على حال من غير تغيير فتخرج بنت البت وبنت العمة لان البت على حالها
ليست عصبه وكذلك العمة ولا تكون عصبه الا بفردا رجلا **واعلم** ان
ان المرأة لو رجعت عصب لا تدخل في المرح مع المالك الا اذا كانت اقرب منه
لان ما كانت خلافا لما مضى في وقوله فان ضلقت فله البت راجع
لقوله ورجع اي فان ضلقت المرح الرجوع عن الكفاية المقتضية الثانية
قدم البتات وظاهر ان البتات هنا خصوصية على بنية الزنا لمقتضى ما
دون الاخوات والعمات نحو ذلك والاقوال قدم الزنا ليكون اعم لا عين
الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الا درهم واحد اخذت
به ستمائة مثلا وادعياهم **ص** وعلى الثاني ونحوه على الفتر انصبت من ما كان
ص يعني انه اذا وقع على اثنى عشرين كزبي وعرفتم بعد كل واحد
منها كزبي ووقع على الفتر فان امان واحد من الاثنى عشرين فان نصيبه يكون
للقتر ولا يكون لرفيقه ومما قلنا في حياتهم لم لا نقوله وعلى كلام متاخر
والجار والجارى مستلزم في تقديره ومن وقف على انصبت **ص** الا على العدة
فيما تم في ذلك بعد **ص** تقدم ان الوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة
والوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة

الوقت ولا يدل الوقت في المرح ولو قيل وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
يخوله على شيئا وبعد ما على الفتر الا وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
اد كان على حبة غير ميتة كالقتر فلا يمكن انقطاعه على سجد ثم معنى وقدر
منه حرف وقوله كما ياق في كقطرة لم يرجع عودها في قتلها والوقت وقوله والمرة
بسطوا على اوتاب لان ظاهر كلامهم انه كل امرة لو رجعت عصب تدخل كانت قيمة
او قيمة كانت فقرة او لا فقرة بالطلع وحيد فلا يبيح هذا المعنى اعطيه
على اوتاب وانقطع على فقرة لانه يفيد انه لا بد ان تكون فقرة وهو خلاف ظاهر
لامهم ولا على عصب لان ظاهره ان التقدير لا قرب فقرة امرة وهو غير مستقيم
لان الكلام والمرارة منتهى هذا في الاقرب اليه لقوله رجعت عصب اي مع بقا من
ادك به على حال من غير تغيير فتخرج بنت البت وبنت العمة لان البت على حالها
ليست عصبه وكذلك العمة ولا تكون عصبه الا بفردا رجلا **واعلم** ان
ان المرأة لو رجعت عصب لا تدخل في المرح مع المالك الا اذا كانت اقرب منه
لان ما كانت خلافا لما مضى في وقوله فان ضلقت فله البت راجع
لقوله ورجع اي فان ضلقت المرح الرجوع عن الكفاية المقتضية الثانية
قدم البتات وظاهر ان البتات هنا خصوصية على بنية الزنا لمقتضى ما
دون الاخوات والعمات نحو ذلك والاقوال قدم الزنا ليكون اعم لا عين
الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الا درهم واحد اخذت
به ستمائة مثلا وادعياهم **ص** وعلى الثاني ونحوه على الفتر انصبت من ما كان
ص يعني انه اذا وقع على اثنى عشرين كزبي وعرفتم بعد كل واحد
منها كزبي ووقع على الفتر فان امان واحد من الاثنى عشرين فان نصيبه يكون
للقتر ولا يكون لرفيقه ومما قلنا في حياتهم لم لا نقوله وعلى كلام متاخر
والجار والجارى مستلزم في تقديره ومن وقف على انصبت **ص** الا على العدة
فيما تم في ذلك بعد **ص** تقدم ان الوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة
والوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة

الوقت ولا يدل الوقت في المرح ولو قيل وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
يخوله على شيئا وبعد ما على الفتر الا وقوله ورجع اي اياه كان على حبة ميتة ولا
اد كان على حبة غير ميتة كالقتر فلا يمكن انقطاعه على سجد ثم معنى وقدر
منه حرف وقوله كما ياق في كقطرة لم يرجع عودها في قتلها والوقت وقوله والمرة
بسطوا على اوتاب لان ظاهر كلامهم انه كل امرة لو رجعت عصب تدخل كانت قيمة
او قيمة كانت فقرة او لا فقرة بالطلع وحيد فلا يبيح هذا المعنى اعطيه
على اوتاب وانقطع على فقرة لانه يفيد انه لا بد ان تكون فقرة وهو خلاف ظاهر
لامهم ولا على عصب لان ظاهره ان التقدير لا قرب فقرة امرة وهو غير مستقيم
لان الكلام والمرارة منتهى هذا في الاقرب اليه لقوله رجعت عصب اي مع بقا من
ادك به على حال من غير تغيير فتخرج بنت البت وبنت العمة لان البت على حالها
ليست عصبه وكذلك العمة ولا تكون عصبه الا بفردا رجلا **واعلم** ان
ان المرأة لو رجعت عصب لا تدخل في المرح مع المالك الا اذا كانت اقرب منه
لان ما كانت خلافا لما مضى في وقوله فان ضلقت فله البت راجع
لقوله ورجع اي فان ضلقت المرح الرجوع عن الكفاية المقتضية الثانية
قدم البتات وظاهر ان البتات هنا خصوصية على بنية الزنا لمقتضى ما
دون الاخوات والعمات نحو ذلك والاقوال قدم الزنا ليكون اعم لا عين
الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الا درهم واحد اخذت
به ستمائة مثلا وادعياهم **ص** وعلى الثاني ونحوه على الفتر انصبت من ما كان
ص يعني انه اذا وقع على اثنى عشرين كزبي وعرفتم بعد كل واحد
منها كزبي ووقع على الفتر فان امان واحد من الاثنى عشرين فان نصيبه يكون
للقتر ولا يكون لرفيقه ومما قلنا في حياتهم لم لا نقوله وعلى كلام متاخر
والجار والجارى مستلزم في تقديره ومن وقف على انصبت **ص** الا على العدة
فيما تم في ذلك بعد **ص** تقدم ان الوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة
والوقت اذا انقطع فانه يرجع للعصبة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the lower half of the page, written in a similar cursive style to the upper section.

[illegible]

ایک دین ہو
سیر

بشرط الموافقة انه مصدق في ذلك فمصدق دون بيعة وكذلك اذا شرط
 اوافق في وقته انه ان شور عليه فاجب او غير رجوع له ملكا ان كان حيا او لولده
 ان كان الوافق حيا فان ذلك الشرط يتبع وكذلك لو شرط رجوعه صدقة لفلان
 عند الشور عليه اتباع شرطه والمرد بالراد يوم الرجوع لو كان الوافق
 حيا حينئذ والمرد بالتشور التسلط عليه بما لا يجوز شرعا ثم ان قوله او
 ان شور فاجب او غير رجوع له مصدق على تخصيص الذي هو على حد مضاف اي كشرطه
 تخصيص مذهب وكشرط ان شور عليه فاجب او غير رجوع له **ص** كعلي ولدي
 ولذا له **شر** التبع في جوع الوقت ملكا للوافق او لوارثه والمغني انه اذا
 جبر على ولد ولا ولد له حتى التيسر فانه يرجع ملكا فله بيعه وان لم
 يحصل ايا من الولد عند مالك خلا لغير القاسم ومقتضى ما في الشئ ان
 محل الخلاف ما لم يكن قد ولد له سابقا ولا فيتنظر بل ان يبيع وبه ان الذي
 نظر ان المولى متى على قول الامام لا على قول ابن القاسم لانه ليس في ملامه قيد
 ايا من الذي قديمه ابن القاسم نعم ان تغفل عنه حتى حصل الوقت ولا فلا
 يتبع للوقت **ص** لا شرط اصلاحه على مستحقة كايضا موقفة الامر عليها
 على الاصح او عديم نكاح باصلاحه **ص** اي فلا يعمل بشرط اصلاحه على
 مستحقة لانه كما يجوز فالتسوية بالشرط والوقت صحيح فهو مقطوع على قوله
 واتبع شرطه ان جاز اي ولا يتبع شرط كذا وكذا فالبطالان تنصبت على
 الشرط الا على الوقت بل مرته من غلته كما ان من وقف ارضا مالا عليها وتوفي
 واسترط ان يوحى ذلك التوقيف من محبس عليه لا من غلته فان الشرط
 يكون باطلا والوقت صحيح واما الوشرط ان مرمتها من غلته او ان ما
 عليها من التوقيف من غلته فان ذلك جائز وهو المشهور واليه اشار الاصم
 وقيل لا يجوز فان قيل الاصلاح والموقوف من غلته وان لم يشرط اوافقا
 ذلك فاشراطه لم يرد شيئا فلم قيل بعدم الجواز فالجواب

ان

ان الاتفاق اشترط كونه على الموقوف عليه وبحسب به من الغلة فلذلك جري
 فيه الخلاف ولا وجه الجواز هنا ولو اشترط انه يصرف ما يحصل من الغلة فالظاهر
 انه خلاف في الجواز ويكون هذا معنى كلامهم ثم ان الاستسنا لما قبله لما وفقط
 لكن رجوعه الاولى للاولى على معنى النفقة او نحو ذلك وكذلك لا يتبع شرط الوفاق
 لعدم البداهة باصلاح ما انتقل من الوفاق فلا يجوز اتباعه لانه يورث البطلان
 الوقت من اصله بل يثبت بمسألة الوقت واصلاحه لانه في ذلك البقاء العينة والدم
 للنفقة فقولاه او علم انه عطف على اصلاحه وقوله ونفقة عطف على اصلاحه
 من قوله لا شرط اصلاحه فيكون من شرط التوقيف على المستحق كما هو قضية نقل المواق
 واما كل الشئ فيعطف عطفه على اصلاحه من قوله او عدم بدو يا صلاحه لانه
 المقضي لشؤله الاتفاق لان الاتفاق عليه من اصلاح فلا حاجة لذكر الاتفاق والنفقة
 معه ان يقال المتبادر من اصلاح التميم بالنسبة ونحوه فذكره بعدة
 لقاعدة وقال بعض وفقته اي في ايجاج لنفقة الحيوان واخرج الساكن
 الموقوف عليه للسكن ان لم يصلح لتكريره **لش** يعني ان من وقت دارا وحدها
 على شخص معين لاجل ان يسكن فيها فاحتاج الى اصلاح فان الموقوف عليه خير
 بين ان يصلح من عند ما يتقدم منها وبين ان يخرج منها لاجل ان تترك تلك الدار
 وخوها لاجل اصلاحه فان احصل له اصلاح وانقضى اجل الكراهة بها من
 حيث حلت فسكرنا فتقوله لتكريره غاية لا يخرج وله متعلق بقوله لتكريره
 والى اصلاحه ثم ان قوله لا شرط اصلاحه على مقتضى كان خاليا قال له فان سك
 الوقت والحكم فاجاب بذكر **ص** وانفق في فرس بكثر ومن بيت المال **ب** يعني ان
 من وقت فرسا لفرس في سبيل الله او وقفه في رباط المسلمين وعقد ذلك
 فان نفقته تكون في بيت المال المسلمين ان كان يوصل اليه فان وقفه على معتبر
 فانه يتوقع عليه من عند ان قبله على ذلك فلا شئ **ص** فان عليم بيع وقض
 به **ب** قد علم ان الفرس الموقوف في سبيل الله نفقته من بيت المال فان علم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المشهد

المختلف عقار المان عليه اعادة الجاي **ح** وفصل الذكور وماكر من
الاناث فلا ياتي **ش** قد علمت ان ذلك الحيوان المحبس مثل امله في القيسر
فاذا ولدت البنات او الاولاد والعنبر ذكورا واناثا فلما فصل من الذكور عن
الزوجة وماكر من الاناث واقطع لينة فانه يباع ويشتري بمثله اناس يحبس
باصليها فيقوله وفصل عطف على نابي فاعل بيع اي وسيع فصل الذكور
وماكر بكسر الهمزة من الاناث وقوله فانك حثلق مجذوف اي وجعل منه
واناث ومثل ماكر من الاناث ماكر من الذكور مما لا يباع منها كونه مختلفا
اليهم لم يعدم الحاجة لعدم انثاه فيمنع من المنفعة ولكنه يشتري بمثله
مسألة او شقصد الحاجة لانثاه فان **ق** قوله وفصل الذكور والح
داخل في قوله وسيع ما لا ينتفع به من عقار **ق** قوله ذكر لقوله
في انثاه ولم يذكر لقوله ان ثمن فصل الذكور انما يجعل في مثلهما او شقصا **ح**
للعقار ولو خرب **ش** يعطى على ما من قوله وسيع ما لا ينتفع به فكذا مقهور
قوله من عقار **ح** به لانه ليس بمفهوم شرط ويرت عليه المبالغة **ح**
والعطف قال مالك لا يباع العقار المحبس ولو خرب وبها العباد السلف
دائرة دليل على منع ذلك **ح** ونقص ولو خرب **ش** يعني ان نقص المحبس
بمعنى منقوصه لا يجوز بيعه وكذلك لا يجوز ان يبدل ربع حرب ربع
عرب في ارض غاري بما نصه ظاهر ان الاخير ارجح للربع الحرب والنقص
ولم يرد منصوصا الا في الربع الحرب انتهى **ح** التوسيع مسجد ولو خرب
ش فتدبر ان العقار المحبس لا يجوز بيعه ولو صار جزءا من هذه المسئلة
وهو ما اذا صنف المسجد بانه له واحتاج الى توسعة وحياته عقار محبس
او ملك فانه يجوز بيع المحبس لاجل توسعة المسجد وانما ابي صاحب
لمحس او صاحب الملك من بيع ذلك فالمسعودانهم مجزؤان على بيع ذلك
ويشتري بمن المحبس ما يجعل حرب الاول ومثل توسعة المسجد توسعة

يحيى له النور يحصل به من ذوقها
ليقرب منها ثم غيب

Page 100

تعالیٰ علیہ السلام

العلماء في علمهم

فقد قنع بهي
هكذا أمه طاعة
في فضيلة منكم
في أعينهم وما
في أعينهم

وہی ہے جس نے اسے

كانت له في حبيب
وكونت له في حبيب
أفلا يلا هو اليدين

مطابق

SPY

[illegible]

والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والبرية كلها
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والبرية كلها
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والبرية كلها

الاعلم على مذهب المذنبين انهم تكثر قريته وقومه عصية فقط

دونه الشارو زجلي عصبه قال يحيى بن يوسف عن ابي الحسن وسفيان الرجوي

وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعِيُّ وَهَارُثُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ

[illegible][illegible]

الكتاب لا يزال إلا قاصداً إلى غايته ولا يتركه إلا إذا وجد في الغاية ما كان يبتغيه

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية في مسائل الفرائض

فان المرقوف عليه هو الذي يملك الجنة

ملك الوقت فله ان كان حيا ولورثته ان مات من غير ان يريده اصلاحه الله

امتلوا واثقوا صلاحه انظر في علمه في السير ولا تفسخ كرامه ليراد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

...وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكِنَّا لَا نَتَذَكَّرُ

او ولد وله او اخوته ذاك لهم ومالكه ذلك وهم غير محيين فان المولى على
الحسن بقسمه على من حضر من الفقراء وغيرهم ويغفل اهل الحاجة على غيرهم ويفضل
اهل الغنى على غيرهم في الغلة وفي السكنى باجتهاده لان قصد الوفاق الاحاد
والارفاق بالموقوف عليهم ويبذل خيراتهم فان استوفوا في الفقر والغنى فانه
يؤثر الاقرب على غيرهم فتقوله فضل المولى اهل الحاجة والفقير المائل
الثلث وقوله في غلة وسكنى متعلق بقوله فضل على المشرك ومقابل له لان
المحسنة لا يفضل الا بشرط من الوفاق وهو كمال المولى انه اذا عيّن
كره وكره وعمر وكره وحده وقال هو وقف على هؤلاء ولا يؤخذ ذلك فانه
يسوي بينهم الذكر والامثي والفقير والكبير والصغير والحاضر والغائب لا
سوا في الغلة والسكنى ولم يخرج ساكن لغيره الا بشرط او سخر انقطاع او عيّن
ش يعم ان من سكن في الجبل على نصيبه ثم استغنى فانه لا يخرج من الجبل
اجل ان يسكن غيره فيه وان كان غيره محتاجا لذلك ولو لم يكن في الربع سعة
لانه يسكن حق فلا يخرج الا برضاه لان يكون الرافق شرطان من استغنى
يخرج لغيره او يكون ساكن سخر انقطاع او سخر اعيان فيسقط حقه
في السكنى ويغير ان يسكن مكانه فلو جعل حاله في سفره هل سخر انقطاع او سفره
عود ورجوع فانه يحل على ان سفره هو والبقيد هو الذي يحمل صاحبه
على الانقطاع ويلازم المولى فاذ كان الجبل على مقبين محصورين والاربع
اخراج من المنة ذلك الموصوف كقوله وقف على الفقراء او طلبة العلم مثلا
فان ذلك الفقراء ترك العلم اخرج **باب** تذكيره احكام
الهباء والصدقة والعمرى ويحكمها اي الهبة السدج لانه قال الله تعالى
ويستحب كونه الصدقة من خسر قاله وكوفي في الاقرب انتهى والماسية فيها
وبي الوفاق ظاهر وهي المرفقة والى وبقى العوضية وامامة الثواب فالتابع
ولذا اذكرها في الباب والهباء مصدق قال اهل اللغة يقال هب له شيئا
وهب له شيئا

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

وهي باسكان القوافل وحبها والاسم المحبوب والوجه بكسر الخاء
والايقاب قبول الهبة والامتنان سوال الهبة ونواهب القوم اذا هبت
بعضهم لبعض ووجهه كذا الهبة قليلة ورجل وصات ووصاية اي كبر الهبة
لامواله **وس** دعوى من عرقه العطية التي الهبة احد انوارها يقول
تملك منقول بغير عوض استأقوله متمول اخرج به تحليل غيره كملك الاملا
في المرة او تحليل الطلاق وقوله بغير عوض اخرج البيع وغيره من المعاصيات
وقوله استأقوله اخرج به الحكم بالحقا ق وارت اربعة لانه تملك منقول بغير
عوض ان التملك في العطية فانه لا خلاف الحكم في الاستحقاق المذكور في
فانه تملك من التملك والعطية تملك التملك لا تفارق وتدخل في العطية
العارية والحسن والعمرى والصدقة والهبة هذا احد العطية العامة التي
هي ملكون للاسنان والقرى ان كانا متماثلين في عا ولا انسان للصق في الرخي
ان كان متماثلين في عا ولا الله والهبة لا الثواب تملك في منقعة لوجه
العطا بغير عوض والصدقة كذلك لوجه الله تدل لوجه العطا فاخرج بقوله
في منقعة العارية وعوضا وقوله لوجه العطا اخرج به الصدقة فانه
لوجه الله تعالى فقط لا لارادة الثواب مع وجه المعطى على قول الاخر واخرج
بقوله بغير عوض هبة الثواب ثم قال رحمه الله وهبة الثواب عطية قصد
بها عو هو ما في **الحقبة** تملك بالاعون في ثواب اخرج صدقة **ش** في
الامر عند من تقدر والهبة بالحق المصدري لا للثواب تملك بلا
عوض والثواب بالحق اخرج صدقة فقوله ولثواب الاخر معطوف على
المعذر وهو قوله لوجه المعطى له بملك بالاعون حاد في قوله لكن
اختلفا بالقرن والقصد قلنا بالحق المصدري لاجل اخباره عن تملك
اذ هو مقلد من صفة المملك الذي هو الواهب لغيره لان من الهبة حتى
اشتمل الموصوب اذ لا يصح الاخبار عنه بملك ثم الغسان مقابلان
هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد بالوقف على الفقراء
والغنى على غيرهم في الغلة
وفي السكنى باجتهاده لان
قصد الوفاق الاحاد

على القبة

أدنى الوصية

القول عن الاجاب استحققت

وَلَا يَدْرِي أَأَنقَضَ بِهَذَا الْكَلَامِ
الَّذِي كَلَّمْتُكَ بِهِ يَوْمَ تَمُوتُ
وَلِيُخَوِّفَ لَكُمُ الْمَوْتَ وَلِيُخَوِّفَ
لَكُمُ الْمَوْتَ وَلِيُخَوِّفَ لَكُمُ الْمَوْتَ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

[illegible]

بموت المرسل اليه سوا الشهيد الراهب امر لا فئاتان صورتان ايضا فانه الصدقة
عشرة كان دفعت لم يصدق عنك بحال ومشهد التسليم والبطان
لحدركوذا المعنات من دفع مالا في فرقته صدقة على القرا والمساكين ولم
يشهد على ذلك فلم يتصدق به واستمر الحال عنده حتى مات الراهب فانت
الصدقة بتطرد ترجع الى ورثة الراهب او المصدق اما ان اشهد على
ذلك حين دفع المال الى من يتصدق به فان الهبة لا تبطل بموت الراهب
او المصدق وتخرج للمساكين وهو من راس المال وانما صرح بقوله
ولم يشهد مع انه مستفاد من التسليم بالبطان دفعا للزوم من المشبه في
مطلق البطان لا بعد الاستعداد وجب ان كان دفعت لم يحصل مانع
بطلت الصدقة ان حصل المانع قبل تفرقة جميعها او بعد تفرقة بعضها قبل
المانع الاول والذي يفرق في الثاني واما بعد التفرقة فهو مانع فلو فرقا
او بعضها بعد عمله بالمانع من الاول وما فرقا في الثاني لان مانع
واجب قبل علم الموهوب والا فالتسليم للمعطي يرد بفتح الحاء وكسر هاء
يسوان الهبة لا تبطل بها اذا باع الراهب الهبة قبل ان يعلم بها الموهوب او بعد
علمه ولم يرد في حوزتها كما ياتي في قوله السبع نقض في حيا الهبة وان فرط
فان السبع ينفذ على المشهود ويكون ثمنها على المعطي رويتم انه دفعت بفتح
الطاء وكسر هاء فاعلم انه فاعل يكون الثمن للراهب وهو قول المشبه وعلى انه
لم ينفذ لم يرد الموهوب له وهو قول الطرف فقوله لان باع او كذا في
بعض النسخ بزيادة النون والشرط به يستقيم الكلام ولا يمنع منه مطر او في
وما بعد على المشتات فان العاقل يفرق بين ما كان في النسخ او باع واهب
او جعله عطفا على موقوف لم يشهد او فان اشهد صح كانه الهبة اذا باعها
الراهب قبل علم الموهوب او بعد ولم يفرط في بيعه في الرد واجازة واخذ الثمن
ويقال لهذا الوجه الحق لانه على المولى ان يبيع بعد علم الموهوب او يرد

المصدق الذي هو الفعل وهو الذي يتعلق به الحكم كالصدقة والبطان وهو
فانما العرف في قول المالك في قوله في كل ملك ينقل انه الذي يوصف بطور
بخلان ما لو قال وجبت ابي الهبة وهو المصدق وقوله لدي ابي لثبوت دين
محيط وشيئته اعم من ان يكون لسبغة او في شرا اللام في دين يحتمل ان
الغاية في متعلقة بتلك المتعلق ان تكون للمتعلق في متعلقة بطلت
او وقت لكان ركان او ائتمن الراهب او استؤلفه على ان الواهب اذا
وهب الهبة لشخص كان ركان هذا الثاني قبل الاول وانما يكون الثاني
انه يفرق في جانبه بالحارة لها ولا قيمة على الواهب الاول لا يفرط في الحوز
وهو الموهوب وسواء علم الاول وفرط او لم يفرط في الزمان ما يمكن فيه القبض
لم لا وكذلك تبطل الهبة اذا ائتمن الواهب القيد قبل ان يحوز الموهوب له
سواء كان القبض خفيا او جليا او كان تدبير او كتابة وسواء علم المعطي بالهبة
او لم يعلم وكذا تبطل الهبة اذا استؤلف الماهة التي وجبها قبل ان يحوزها الموهوب
له وليس الرطب موقوف بخلاف الوصية لان الهبة عقد لازم وقوله في القيمة
على الراهب الموهوب له في الزرع الثلاثة على المشهور او استصحب
هدية او ارسلا ممرات او لم يقبض لانه لم يشهد ش يعني ان الهبة تبطل
ايجابا اذا اخذ شخص هدية او ممرات عن يدي المهدى او ارسلا مانع
قلت الواهب او كانت الموهوب له المقبوضة له قبل وصول الهبة له وترجع
لواهب لان كان حيا ولو ارسلا ان مات المهدى اقدم الحوز في وقت الواهب والهدية
القبول في موت الموهوب لم يملك البطان كما لم يشهد الواهب في الصور التي
اما ان اشهد انها هبة لغلان حيث الارسل او حين الاستصحاب
فانها لا تبطل بموت المرسل اليه بل يقيم وارثه مقامه ولا يموت الواهب هذه
صوابه ايضا ومهم المقينة له انها ان لم تقبل له بان قال حين ارسلها او
حين استصحبها هذه الهبة لغلان ان كان حيا ولو ارسلا ان كان ميتا فانها لا تبطل

في مال الصدقة واما الذي يفرق في
من تلك حين الدفع ويصدق الفرق
لا تصدق بيمينه ان مات الصدقة
على من يمينه لا لم يصدق ان يبيع

فانما يبيع الخلف في الموهوب

وعلى من الرابطة ان تقطع
والمعطي او بعد الحكم بغيره

في صورة الواهب

موت

منه مني فانه يتقار

والله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه

والخير في شاهد يرجع للشيء الموهوب أولئك الشخص الموهوب له والمعتبر
الموهوب له إذا جدد في قبض الهبة والراهب يمنع من ذلك حتى مات الراهب
فإن الهبة ماضية وذلك يجوز على المشهور وكذلك ابتطل الهبة إذا
انكها الراهب وأقام الموهوب له بذلك بيعة واحتاجت إلى التزكية
فجد الموهوب له في حكمها تزكيتها فأتى الراهب قبل التزكية فإن الهبة ماضية
وذلك حوى وظاهر ولو طال زمن التزكية فبقوله أو جدد عطفت على قبض
ليزكا والمسكراد بالشاهد **أعنى** أو أغتق أو باع أو وهب إذا
أشهد وأعلن **أعنى** أن الهبة إذا انعقت الموهوب له أو باعها قبل أن
يقبضها أو وهبها فإنها تكون ماضية وبعد فعله ذلك حوزا لها إذا
أشهد على ذلك وأعلن بإفضله وانظر ما فائدة الإعلان مع الاستاد فله
بمقتضى الحوزة والشهادة لا يثبت ما ادعاه والإعلان لا يشترط في الغنق بل
يكفي فيه الشهادة لتتوقف الشارع للحرية وظاهر قوله اعتق يشترط إذا كان
الغنق لأجل ويفيد أن الكتابة والتدبير ليسا بالغنق وظاهر قوله أو باع
وإن لم يقبضه المستري وهو كذلك ويجزئ مثله في قولنا أو وهب **أو** أو لم
يعلم **أعنى** الأبعد مزية **أعنى** المصنف الذي مات يرجع للموهوب له
والغنى أن الموهوب له إذا لم يعلم بالهبة قبل موته وعلم بها ورثته بعد
موته فإنما لا يستطل بل هي نافذة وتزكيتها ورثة الموهوب له مشتركة
في أخذها الوارث من الراهب الصحيح قاله في المله وثمة فقوله يعلم يعني لما
لم يسم فاعله أي لم يقع علم بالهبة الأبعد موت الموهوب له والمصنف
بالمعلم هو وارث الموهوب له لأن علم الموهوب له بعد الموت لا يمكن وبها
نائب الفاعل وأما مسألة الم الذي يرجع موهبة الراهب فلحكم فيها البطلان
وحوزة الموهوب له مستقيمة **أعنى** هو مقطوف على فاعل أصحاي وكذلك
يصح فبذلك من الخادم والمستقيم وجازته للموهوب له سواء علم بالهبة أم لا

والله اعلم
المقصود من هذه
الرحمة وقاها ان
الحكمة لا يكون
معها

[illegible]

مجلسین

فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود

تقدم كل من كنهه والاستقارة على الهبة او صاحبها لانها اما حارة او باردة
وليس لها ان يكون لها وجود للموجود له واما لو تقدمت الهبة عليها فالحق
للموجود له في المنفعة وحيد فلا يتاخر احداهما ولا اعارة ولا شك في صحة
حوزها له حينئذ ان رغبنا له **و** فوجدنا ان علم **بمعاني** الوجودية اذ اوجها
ما كماله لغيره من عقده وعلم المودع بفتح الراء ذلك رضى فان حيازته
حينئذ تكون حوزا للموجود له واما ان لم يعلم المودع بالهبة حتى مات
الواهب فاما ان يكون باطله التوحيدي لم يشترط ان الرقاب لمناقمها الا انها
والمتوحيدي كما شرط علم المودع لانها اما حارة او باردة لانها اما حارة او باردة
قالا لا يكون للموجود له لم يلقه الى قولها الا ان يبطلها الهبة من المنافع
ولا يقدر ان على ذلك لتقدم قولها فصار علمها غير مفيد والمودع لو شا
قال حذنا او دعنى لا احوز **ص** لا غاصب **بمعاني** الشيء المقتض
اذ اوجبه ما لك لغير الغاصب لم يكن حوزا للغاصب حوزا للموجود له على
المشهور وهو من هذين القاسم في المدققة قال مالك بن الناصب له
يقبضه للموجود والامر الواهب بذلك قوله والامر يقتضى انه لا امر
لجان وهذا اذ ارقت الناصب ان يحوز له ويصير المودع **و** من ثمرة وقت
الا ان يهب الجان **بمعاني** ان الشيء المودع اذ اوجبه ما لك لغير المودع
فان حوز المودع لا يكون حوزا للموجود له فاذا مات الواهب فالمراد
لورثته لغيره ان يقتضيه ولم ان يتركوه للموتى وكذا المستلزم ان يكون حوز
حوزا للموجود له لانها اما حارة او باردة المستلزم ان يكون حوزا
وهب الاجرة ايضا للموجود له قبل قبضها **بمعاني** يكون حوزا للمستاجر حوزا
للموجود له **و** **بمعاني** واما يهب حوز المودع لا يقتضيه على الراد
وقبضه انما هو للتوحيدي لنفسه ففارق المودع ولا حوزا للمستاجر حوزا
بيد المودع الشيء الموجود بقبضه اجرة **بمعاني** المستلزم ان يكون حوزا
لان

لان

فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود

كان حوزا للمستاجر كافي في صحة الهبة للموجود له من المستلزم واما ان ذهب
الواهب الاجرة للموجود له بعد قبضها وليس بمراد كماله من الهبة الاجرة
انما ان يكون حوزا اذا مات الموجود له بقبضها يوم يسود هبتها وقد يقال
ان قد يكون هبة الاجرة قبل القبض ما حوز من لأم المؤلف لغيره البعض
لاستحقاقه وانما تجر بالاشتقاق من ان قوله ومرفق ومستاجر كبر القبا
ولم **بمعاني** لان رجب اليه بقبضه بان اجزها او ارفق بها **بمعاني** المقتض
اي لا واهب ان رجعت اليه بقبضه والمقتض عليه هو قوله الغاصب والمقتض
ان الهبة ان احازها الموجود له بقبضه ذلك رجعت الى الواهب بقبض
ذلك الحوزة فانما ينظر بان امر الموجود له الهبة لواجبها او ارفقته بها اي
ارفق الموجود له الواهب بالهبة فانما ينظر ايضا والرافق هو العتري
لان قربة الرجوع عن قرب ذلك علوان الواهب كيتل على السقاط الحيات **بمعاني**
المستلزم في رجعت للهبة والامر المودع بالواهب وهو بقبضه الحوز
وفاء الاجرة ارفق للموجود له والامر المودع بالواهب وهو بقبضه الحوز
كالمقتضى مقابلته له بقوله بخلاف ستة **بمعاني** رجوع الهبة للواهب
بعد حوز الموجود للهبة لا يضر لانها طول في مفهوم قوله بقبضه وانما
صرح به ليعين به مقدار القرب وهذا يشبه الاستسقاء المتقطع ان هذا
لم يدخل فيما قبله كما قاله وفيه نظر لان هذا لا يقال فيه احراز بل هو المراتب
متقابلان تامل **بمعاني** او رجوع مختلفا او متصفا فان **بمعاني** هو مقتضى
منه قوله بخلاف ستة ان مقتضى كلامه ان رجعت اليه بعد ستة او رجوع
الواهب الى عقاقه الذي هو هبة مختفية لغير الموجود بان وجد الدار المودعة
خالية فسكنها ولم يعلم الموجود له فان فيها او رجوع اليها متصفا فانها
بعد ان كانها الموجود له فان ذلك لا يضر في الهبة وهو باق في وسق
رجوع اليها بقبضه او بقبضه ذلك الضيف الذي **بمعاني** رغبة احد الرجوع ان
خدمه المودع بقبضه

فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود
فان قيل ان الوجود لا يكون له وجود

الحمد لله الذي جعل
 الدنيا دار فناء
 والآخرة دار بقا
 والجنة دار عجا
 والجهنم دار عدا
 والدار الآخرة دار
 دار عجا
 والدار الآخرة دار
 دار عجا

للأخر متافعا **يعني** أحد الزوجين إذا ذهب لصاحبه متافعا من متعلقه فان
 القيمة نافية صحيحة وان لم تنفع يده من جهة الضرورة فقوله وهبة الحق
 املا الرض عطف على فاعل صح او بالجر عطف على متعيا اذ قيل اي صح العود في
 قبضة ليرتوي وفيه أحد الزوجين للأخر كما اوجبت فكلما ميعند
 للصحة واعتبار الحيان للصحة فقط كما يفهم من كلام الشر **وهبة زوجة**
 دار سكناها الزوجان لا العكس **يعني** وكذلك انصح هبة الزوجة دار
 سكناها الزوجان دامامية الزوج دار سكناه لزوجته فان ذلك لا يصح
 كالفريق ان السكنى للرجل للمرأة فانما يتبع الزوجان **ولا ان بقيت**
عند هو مطلق على قوله لا العكس والحيان الهبة اذ ان بقيت عند الوهاب
 الى ان فليس الى ان مات فانما ينظر لفوات الحوز الذي هو شرط في صحة ملكها
 وسواء علم الموهوب الموهوب من الهبة بمعنى التملك كما يقال في قوله قبله
 ولا ان رجعت اليه اذ لا يحتاج الى ان يقال ان في كلامه استحقاقا حيث
 استعمل المسمى الظاهر وهو قوله اول باب الهبة عليك في معنى وهو
 التملك وخبر وهو المستتر في رجعت وبقيت في معنى اخر وهو الهبة بمعنى
 الشيء الموهوب ثم ان في الكلام هذا فادل عليه الاستثنا اي وان بقيت الهبة
 عند الوهاب في كل موهوب وكل واحد الى وجود المانع والدليل على الاول
 قوله اما لا يعرف كذا اي هبة ما لا يعرف كذا وقوله دار سكناه موقوف
 على ما اخذ الدليل على الثاني قوله المحجور والموضوع في المستثنى والمستثني
 اصول المانع **المحجور** لا لا يعرف بعينه **والمستثنى** قد علمت ان لا
 استثنائين مستثنى من تقدير اي لان بقيت عنده لكل شخص موهوب
 والمحجور في كل شيء موهوب الا ما لا يعرف كذا والمعنى انه اذا وهب المحجور
 شيئا واستثنى عنده الوهاب الى ان فليس او مات فانما لا يتصل ان الوهاب
 والذي يجوز المحجور وسواء كان المحجور صغيرا او كبيرا وسواء كان الوهاب ابا او

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript related to the subject matter indicated by the title above.]

[illegible]

وقيل ان قد سافر قبل القاضي ان يكون الواهب وهب المحجور سائر ما في
 يمينه كالدرهم والمكملات والمزونات وانما احتج به الآن فلست اعلم
 ولا خلاف فيها بطل ولو خسر عليها بخرجه حصة الشهود على المشهور وبه
 العمل نعم ان خسر عليها وخرجه على غيره من المالكات او فليس فلهما نص
 وادرسناه انما يستكن اقلها ويكرى اكثره وانه سكن النصف بطل فقط
 والاكثر بطل الجميع **هذا معطوف على ما من قوله** ما لا يعرف فلا تصح هبة المحجور
 مادام الواهب ساكنا فلو سكن الاقل والكرى المحجور اكثر فلا يصح هبة
 صدقة على المحجور فان سكن النصف والكرى له النصف الثاني فان ساكنه
 بطل الصدقة فيه **وما اكراهه** له نهى صدقته المحجور فان سكن الواهب
 اكثر والكرى له اقلها فان الصدقة كلها بطل وكلام المؤلف في المحجور وما لو
 وهب الاب دار سكناء لكبار وله فلا يبطل منها اما سكن فقط ويصح
 ما كان الولد كان كثير او يسير او الوقت مثل الهبة في ذلك **وجازية العري**
ما سلم على العبد ان يهبها بالعمى وهو بغير العين وسكون الميراث
 مقصود ما خذوة من العرف لوقوعه ظر فلهما واخذ صاهر الهبة بشاردة
 للفرق اذ الهبة تملك الذات وهذه للمنافع **وعرف** كانه معرفة بقوله
 هي تملك من نفقة حياة المصطفى بغير عوض انما اخرج بالمنفعة اعطا
 الثالث واخرج حياة المصطفى بغير عوض **والعار** بغير المصطفى بغير الطاطا
 ان تملك المنفعة مدة حياة المصطفى بالكرى ليس بغير حقيقة
 واخرج بقوله بغير عوض ما اذا كان بغير عوض فانه باجاة فاسدة وقوله
 انما اخرج الحكم بالتحقق في الميراث كمال الندي وانما المؤلف بالحوار دون
 الندي لانه الاصل وليت في له الاخراج المذكور بقوله لا الرقب
ما تفرقك او قاربك **بما ان العري** تكونه بلفظ العري وبغيرها
 من الفاظ العطا لا بقوله اعزته **ما روي** لو اسكنك دخر ذلك وانما
 ما روي لو اسكنك دخر ذلك وانما

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

وانها خرجت من وجه المعروف اليها فطاعة واذ اوقع وزل واطلع على ذلك
فقل الموت فسخ وان لم يطلع عليه الاميد رجعت له اولوارثه ملكا وان خرج
مراجع الى حبل ان له عقد باطل **ص** كهيئة تخلد واستشهادا بينا بيني
والسقي على الموصوب له **ص** هو تشبه في المنع بين ان مزوهاب يتخاضا خلا
واستشهادا الواهب لنفسه عن ثمنها سيرة معلومة وبشرط على الموصوب له
السقي للمقلد في تلك السيرة فهذا لا يجوز انه مخاطرة وسبح موعده يتاحر
فبعضه لان سعيه للخطر خرج يخرج المخارضة ولانه كن باع خلا
واستشهادا عن ثمنها اعمالا فهذا لا يجوز لانه غير وانه لا يدري ما يصير
الغل اليه بعد تلك الاموال فممن باب اهل الناس بالباطل و**ص** من
قوله واستشهادا بغيره انه لو كان المستشهاد بعض بغيره لكان ذلك من
قوله والسقي على الموصوب انه لو كان السقي على الواهب او على الموصوب ولكن بما
الواهب لكان ذلك وقوله كهيئة تخلد اي شئ يحتاج اليه سقي وعلاج ولا يضمن
لسين خلافا للباقي لان المسئلة الضرر واذ اوقع وزل فان اطلع على ذلك
قبل التغير فراجع الموصوب له بما اتفقوا عليه والاصول لغيره وان فاست
بغير ملكه الموصوب له بغيره يرد من يد ويرجع على الواهب بما ملكه
ان فرق والافقية تامل **ص** او فرس من يفر ولا يملك سيرة وينفق عليه
المدفوع له ولا يبيعه بعد الاجل **ص** يبيعو كذلك لا يجوز للشخص ان
يدفع لفرسان يفر ولا يملك سيرة معلومة بشرط ان يتفق عليه المدفع
اليه من عندك في تلك السيرة ويكون له بعد ولا يبيعه الا بعد الاجل
لانه باع الفرس بالثقة عليه في تلك السيرة ولا يرد في حال سيرة الفرس
الى ذلك الاجل لان افتداه بثمنه باطلا فله ان يرد ومخاطرة والراوي
قوله ولا يبيعه وادخاله في حال قد اي شرط في عاملها وصاحبها
اي والبال انه شرط عليه ان لا يبيعه الا بعد الاجل فلام الموان مساو

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه
الوجه الذي عليه

Copyrighted material

بعد الهبة فانما يقتصر بقا من بعد بلوغه لا ينفك ان كان تحت الصدقة
حيث كان له اب حين الهبة واما ان كان حين الهبة لا اب له فليس لها ان
تقتصر لانها يتيم بعد ذلك كالصدقة فتعبر به ولا يرفع واما لو هبت
الكبير فلها الاعتصا سوا كان له اب ام لا **الحق** ان يرفع
ان الهبة او المأخوذ ان امرئ او نحو ذلك ان اراد العطي بما ذكره
الله تعالى وتواب الاخر صار صدقة وهي لا تقتصر سوا كان الواهب
ابا او غير ذلك لا اعتصا لاحدها في الهبة اذا شهد عليها المشرع
وقوله كصدقة بلا شرط سببه في عدم الاعتصا للاب والام ايضا
تصدق على ولد الصغير والكبير يلفظ الصدقة ثم بشرط انه يرجع
فيها ويعتبر هان فانه يجوز له ان ينصرها حينئذ ولو بشرط المقتصد
انه يرجع في صدقته كان له شرطه وله ان ينصرها كان قلت
سنة الصدقة عدم الرجوع ففان قال **وستة** بحسب
الرجوع فيها وان اشترط المحبس في نفسه الرجوع كان له شرطه
ان لم تقتل لا يجوز له ان يبيع او يهدى او يهب **ش** هذا شرع في موانع الاعتصا
والعقار من شرط صحة الاعتصا للهبة ان لا تقوت من عند الموهوب اليه
او غصب او عتق او تدبير او زيادة او نقصان اذ اكر الصغير وهو المفضل
او هزل الكبير او جعل الدار حليا او بوجه من وجوه العقارات فان حصل
شي من ذلك فلا اعتصا لراها حينئذ واما حواله المسوق فلا تقيت
الاعتصا في الهبة على المشرع لان الهبة على كمالها وزيادة القيمة وتقفها
القيمة وتقفها لا تعلق له بها وانما ترفع قيمتها فتمنع الاعتصا في كنفها
من موضع الى اخره فارق في الزيادة بين المصنوية كتفليم صنعة لها بال
ويستغنى ان يكون التمسك كذلك كما اذا كان يعمل صنعة فليست به الهبة
كغير الصغير ومن المفضل وهو عام في الدواب والرفيق او في الدواب فقط

بعد الهبة فانما يقتصر بقا من بعد بلوغه لا ينفك ان كان تحت الصدقة
حيث كان له اب حين الهبة واما ان كان حين الهبة لا اب له فليس لها ان
تقتصر لانها يتيم بعد ذلك كالصدقة فتعبر به ولا يرفع واما لو هبت
الكبير فلها الاعتصا سوا كان له اب ام لا **الحق** ان يرفع
ان الهبة او المأخوذ ان امرئ او نحو ذلك ان اراد العطي بما ذكره
الله تعالى وتواب الاخر صار صدقة وهي لا تقتصر سوا كان الواهب
ابا او غير ذلك لا اعتصا لاحدها في الهبة اذا شهد عليها المشرع
وقوله كصدقة بلا شرط سببه في عدم الاعتصا للاب والام ايضا
تصدق على ولد الصغير والكبير يلفظ الصدقة ثم بشرط انه يرجع
فيها ويعتبر هان فانه يجوز له ان ينصرها حينئذ ولو بشرط المقتصد
انه يرجع في صدقته كان له شرطه وله ان ينصرها كان قلت
سنة الصدقة عدم الرجوع ففان قال **وستة** بحسب
الرجوع فيها وان اشترط المحبس في نفسه الرجوع كان له شرطه
ان لم تقتل لا يجوز له ان يبيع او يهدى او يهب **ش** هذا شرع في موانع الاعتصا
والعقار من شرط صحة الاعتصا للهبة ان لا تقوت من عند الموهوب اليه
او غصب او عتق او تدبير او زيادة او نقصان اذ اكر الصغير وهو المفضل
او هزل الكبير او جعل الدار حليا او بوجه من وجوه العقارات فان حصل
شي من ذلك فلا اعتصا لراها حينئذ واما حواله المسوق فلا تقيت
الاعتصا في الهبة على المشرع لان الهبة على كمالها وزيادة القيمة وتقفها
القيمة وتقفها لا تعلق له بها وانما ترفع قيمتها فتمنع الاعتصا في كنفها
من موضع الى اخره فارق في الزيادة بين المصنوية كتفليم صنعة لها بال
ويستغنى ان يكون التمسك كذلك كما اذا كان يعمل صنعة فليست به الهبة
كغير الصغير ومن المفضل وهو عام في الدواب والرفيق او في الدواب فقط

قوله كصدقة بلا شرط سببه في عدم الاعتصا للاب والام ايضا
تصدق على ولد الصغير والكبير يلفظ الصدقة ثم بشرط انه يرجع
فيها ويعتبر هان فانه يجوز له ان ينصرها حينئذ ولو بشرط المقتصد
انه يرجع في صدقته كان له شرطه وله ان ينصرها كان قلت
سنة الصدقة عدم الرجوع ففان قال **وستة** بحسب
الرجوع فيها وان اشترط المحبس في نفسه الرجوع كان له شرطه
ان لم تقتل لا يجوز له ان يبيع او يهدى او يهب **ش** هذا شرع في موانع الاعتصا
والعقار من شرط صحة الاعتصا للهبة ان لا تقوت من عند الموهوب اليه
او غصب او عتق او تدبير او زيادة او نقصان اذ اكر الصغير وهو المفضل
او هزل الكبير او جعل الدار حليا او بوجه من وجوه العقارات فان حصل
شي من ذلك فلا اعتصا لراها حينئذ واما حواله المسوق فلا تقيت
الاعتصا في الهبة على المشرع لان الهبة على كمالها وزيادة القيمة وتقفها
القيمة وتقفها لا تعلق له بها وانما ترفع قيمتها فتمنع الاعتصا في كنفها
من موضع الى اخره فارق في الزيادة بين المصنوية كتفليم صنعة لها بال
ويستغنى ان يكون التمسك كذلك كما اذا كان يعمل صنعة فليست به الهبة
كغير الصغير ومن المفضل وهو عام في الدواب والرفيق او في الدواب فقط

من غير ما ذكره داخل في عموم النقص المتقدم وكذلك يفتقر الاعتصاف
بمرض الولد المذهب له أي مرضا مخفيا لئلا يفتقر ورثته بالهبة أو يمرض
الواهب لأن اعتصافها صار لغيره وهو وارثه وقد يكون أجنبيا من الإبن
أو غير ذلك **باب** يفتقر على هذه الأحوال **ش** يعزى الأب أو الأم إذا وهب
لغيرهما ولد هبة وهو متزوج أو وهو عدل بأن أو وهو من أصله أن
تصير هبته لأن وجود هذه الأحوال وقت الهبة لا يكون مانعا من الاعتصاف
أن الاستثناء منقطع لأن ما قبله فيها أن أوقفت الهبة وهو مذهب الأحوال
أو يؤول المرض على المختار **ش** يعزى مرض الأب أو الأم أو الولد إذا زال
فإن يجوز الاعتصاف على ما اختاره الفقيه وأما النكاح والمدة أية
إذا زال فإنه يفتقر على عدم جواز الاعتصاف والفكر في مرض
النكاح والمدة أية أن المرض أهم بعاماله الناس عليه بل هو من غير
مقابل فاذن لعداد الاعتصاف بخلاف النكاح والمدة أية فإنه
عامله الناس عليه فاذن لافاقه لا يسود الاعتصاف ولم يخالف
فيما ذكره

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

باب في معرفة ما لا يملكه الله تعالى ولا
الخلق من المخلوقات

الخليفة خلافاً ونقل هذا الإقرار في التوضيح عن ابن القاسم **ص** وكبره تملك صدقة
 بغير ميراث **ص** يعني أن عود الصدقة إلى الملك من تصديق ما يسجد أو هبة أو صدقة
 أو غير ذلك مكره وأحرز به الصدقة من الهبة فإنه يجوز أن يتملكها على المشهور
 وأحرز بقوله بغير ميراث ما إذا عادت له بميراث فإنه لا كراهة فيه **ص** استغناء
 السيرة فيه ويستثنى من كلام المؤلف العربية كما مر من قوله ورحمته وقام
 مقامه **ص** اشتراطه تيسر **ص** ولا يرثها أو يملك عليها **ص** ما مر في تملك
 ذاقها وما لها في حكم تملك عليها والمعنى أن من تصدق بصدقة على ولد
 أو على أجنبي فليست له أن يركبها أو أن يملك من عليها بوجه ولغيره منها
 والتي على سبيل الكراهة **ص** وهل إلا أن يرثها الأب الكبير يشهد الكتاب
 ما ولد **ص** إذا كان الأب أو الأم أو الذم أو الصدق أحدهما وله الكسب **ص**

رشيد بصدقة من الطعام ورضي الولد ان يشرب اوى الامه منها اي
 لبها على جوف ذلك اولا فيه تاويلان واما الولد الصغير فانه يجوز
 له ان يشرب من لبي صدقة ولو رضى الولد الصغير بذلك وامه نوم
 لم يلزمه من الغلات كذلك **وَيَنْفِقُ عَلَى ابْنِ الْفَقْرِ مِمَّا يَكُونُ**
لِلْأَبِ اذ انصرف على ولد بصدقة فافتقر الاب فانه ينفق عليه منها ولا
 يخل تحت النهر **وَيَقُومُ جَارِيَةً أَوْ غَيْرَ لِلضَّرْفِ** **وَيَنْفِقُ** **فَقَدَرَهُ** **الْعَمَلُ**
وَالْأَبِ اعتصارها من ولد وعلق هذا عليه من حيث يجوز والمضى تكون
 الاب اذ تصدق على ولد الصغير بامه فتشركا نفسه فله ان يقوم بها على
 نفسه للضرورة ويستقصى في القيمة لاجل الولد ويشهد بذلك ما قاله
 صدق بها على ولد الكبير وعلى خصل خفي فانه لا يجوز له ان يتقوا بها الا في
 في الصغير وكذلك العبد الاب ان يقوم على نفسه بعد ان تصدق به على
 الولد الصغير ويستقصى في القيمة للولد لاجل الضرورة كمن الملة التي في الجارية
 يخرجها بل المراد ان لا يقوم بتقدي عليه ولا يتخذ ملباسا ولا يركب
 ولا يمشي في البسمة ولا يمشي في البسمة ولا يمشي في البسمة

تتمتع الاموي القوي
الملك في الدنيا

أما العود فبافكره من غير طلب
المالك بغير إذن أو تفويض
أو إجازة من المالك

تصدق بما دون ذلك
شرا وعاقلة أبرقة عن
رواحمهم وما ياتون بها

لها كروية الفات والكرة
 فمما تعدد وخص لم وقام
 بلسانك تنبيه و
 في معنى الحكام يجوز المعنى
 شدة أي كماله أن يتبعوا
 بالفتح فالعلمه أن جاء
 لا سافر لم وفي المان
 حقيقة فخرج وطلوع
 رة الموال الشريفة
 له من الأمانت بيقظ
 ثم ما يقصد قبلها
 جدا وغيره فحرم
 وبما لا يتصل
 من نظر في الاعتنا

تأليفه في سنة ١٠٠٠ هـ
في شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في مدينة القاهرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

لا يجاب الى ذلك وذهب عليه مجازا الى ان
 لا يجاب الى ذلك وذهب عليه مجازا الى ان
 لا يجاب الى ذلك وذهب عليه مجازا الى ان

الرابعة

وهو العدد ١٨٨

وعدو الخريف

卷之四

This is a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, particularly along the left edge where it was bound. There is no text or other markings on the page.

الف

نفسه بما تقدم
و هو اذا علم خيانه
نفسه او شك فيها
و لو خاف ان لا يرجع
نفسه و تقدم و تقدم

منه
مستأجر أو جوع

ولا يجوز بيعه الا بالثمن
فلا يجوز بيعه الا بالثمن
فلا يجوز بيعه الا بالثمن
فلا يجوز بيعه الا بالثمن

مكتبة

ولم يكن له ثمنه فتمت

اخذوا وله
 يتقون وله
 فاصبر فيه لا يزن
 وله تنكر في
 على الشئ
 بالحيات
 اللقط
 (مكرر)

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

عنه فاما الارشاد اوبين
ولا امة فند

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

والمعنى الثاني
والمعنى الثالث

ويخرج ذلك ان الزانية بقوله لم يعلم ان هذا قد علم احدنا في خروج ما
ذكر نظر الان يقال مراده الاب ولو حكاه الام هنا بمنزلة الاب حكاه
انقطع نسبه من ابيه وثبت لها وهذا انما هو على نسبه ابيه بالانفراد
فقوله لقط طفل اي لقطاطه وقوله بعد جملة بعد نكح في صفة لها
اي طفل بنوة وقوله كفاية حال من الوجوب المعلوم من الفعل اي حال
كونه الوجوب وجوب كفاية او مفعول مطلق او نهي وقوله بنده اشار الى
اتحاد معنى اللقيط والمنبوذ لا عند الجوهري والمقتدرين وقيل اللقيط
ما التفت حيزا في الشدايد والجلاد ونسبه ذلك والمنبوذ ما دام
مطروحا ولا يمس ليطا العبد اخذ وقيل المنبوذ ما وجد منفردا
واللقيط خلافه والمراد بالطفل كمال بعض الصغار الذي لا يقدّر على القيام
بصالح نفسه من نفقة وغطا ونحوها وظهر وجوب الالتفات على المراقبة
ويشعر ان يبيد عما اذا لم يكن لها زوج وقت ابدتها الاخذ والافله منها
فان اخذته فيفرق بين ان يكون لها زوج حال تنفق منه ام لا تاتى
من وصاته ونفقة واجبات على من التفت حتى يبلغ ويستغنى ولا رجع
له عليه لانه بالتقاطه الزم نفسه ذلك هذا ان لم يعط من الف اي ما
اعطيه فانه لا يجب على الملتقط ويكفي ذلك على بيت المال الان
بذلك كفاية او يوجد معه اذ قد توفّر تحتها ان كان معه رزقه هذا
مستوفى من وجوب نفقة الطفل على ملقطه والمحق ان اللقيط المستقط
نفقته عن الذي التقطه اه ان كان له مال ايا بهيمة وبها تشبه ذلك او
وجد ثاملا معه يتيما به مربوطا او محروفا عليه وماله ذلك او
وجد نائحتا مالا مدفونا معه رزقه مكتوب فيمان المال للطفل فان
لم يكن معه رزقه فان المال لا يكون له ويجب نفقته على الذي التقطه

والمعنى الرابع
والمعنى الخامس
والمعنى السادس
والمعنى السابع
والمعنى الثامن
والمعنى التاسع
والمعنى العاشر
والمعنى الحادي عشر
والمعنى الثاني عشر
والمعنى الثالث عشر
والمعنى الرابع عشر
والمعنى الخامس عشر
والمعنى السادس عشر
والمعنى السابع عشر
والمعنى الثامن عشر
والمعنى التاسع عشر
والمعنى العشرون

والمعنى الحادي عشر
والمعنى الثاني عشر
والمعنى الثالث عشر
والمعنى الرابع عشر
والمعنى الخامس عشر
والمعنى السادس عشر
والمعنى السابع عشر
والمعنى الثامن عشر
والمعنى التاسع عشر
والمعنى العشرون

فقوله معه ظرف لغو متعلق بوجوده لا يصح جعله باب الفاعل في مستتره
عائد على المال المعلوم من السياق اي او يوجد معه مال ولو صرح بماله ويكن
مدفون معطوف على صفة مال المقدرة اي ان يوجد معه مال ظاهر
او مدفون كان احسن **مرور** رجوعه على ابيان طرحة عملا **ش** يعني الملتقط
يثبت له الرجوع على اي الطفل الملتقط بفتح الفاء بالنفقة التي استقرها
عليه ان كان ابو طرحة عملا بلقار او ببيضة بشرط ان يثبت الاتفاق
ويختلف ايضا لانت على وجه السلف لا على وجه القبة ويشترط ان يكون
الاب موسرا حتى الاتفاق ويرجع حينئذ بنفقة المثل ما لو تاه منه
او ضرب او خذلك فالتق عليه بنفقة فانه لرجوع له بها على ابيه
ولو موسرا لان النفقة حينئذ على وجه الصلة واذا اشار على قدر
النفقة فلا بد من اثبات والافا له قوله قول ابيه يمين لانه عاظم واعتمد
البات على من قوي ولو اختلفا في طرحة عمدا فادعى الملتقطان اياه طرحة
عمدا وانكر ذلك الاب فانظروا ان القول للاب لما جيل عليه من النفقة
ولذلك لو اختلفا في بيسر الاب وقت الاتفاق عليه انظر **و** وانظر قوله
عمل مستدركا لان قول بوقع طرحة تامل وهل من المخرج عملا اذا
طرحة لوجه لم لا وجعله الباطل خارجا بقوله عملا وقوله ورجوعه على
ابيه اما مبتدأ وخبري ورجوعه ثابت على ابيه وبجمله متناقضة او انه
لمستعمل الوجوب في حقيقته وبجانب قاستم له في الاول وهو قوله وجب
لفظ طفل في معناه الحقيقي وهو المعنى الذي هو ما يثبت على فله ويعاقب
على تركه وفي الثاني وهو قوله ورجوعه في المعنى المجازي وهو الثبوت اي
وثبت رجوعه على ابيه اي ولما كان تركه لا يرجع **ش** والقول له انه لم
ينفق حسنة **ش** والمعنى انه لو نكح ابوا الطفل مع من اتفق على المنبوذ
فقال الاب انت انفقت على ولدي حسنة وقال الملتقط بل انفقت

والمعنى الحادي عشر
والمعنى الثاني عشر
والمعنى الثالث عشر
والمعنى الرابع عشر
والمعنى الخامس عشر
والمعنى السادس عشر
والمعنى السابع عشر
والمعنى الثامن عشر
والمعنى التاسع عشر
والمعنى العشرون

Copyrighted material

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة
فان قيل قد مر ان مجموع البينة يصح استلحاقه فكيف يوافقها
على وجه او بينة قلنا **ش** تقدم ان شرط الاستلحاق ان لا يكون مؤداه
وهذا المائت ولا في المسلمين كان ذلك بمنزلة تكذيب مؤداه للاب المستحق
له فتوقف على ما ذكر **ص** وكذا نردة بعد اخذها انما ياتى خذها لرفعها للحاكم
فان يبينه والوجه موقوف **ش** يعني بالمنطق ان اخذ الطفل الفتيق فانه
لا يجوز له بعد ذلك ان يردّه الى موطنه في الخرج لانه يفتن عليه
حفظه مجرد اخذ لان فرض الثمانية يتعين بالشروط فيه الا ان يكون انما
اخذ ليرفعه للحاكم لينظر في امره فلما رفعه اليه لم يبينه منه والحالة التي اوضح
الذي اخذ منه مطروق بان يكون موضع الاخذ في عليه فيه الهلاك لكثرة
الناس ويوقن ان يخرج ياخذ فانه يجوز له ان يردّه الى الموضع المأخوذ منه
فان لم يكن الموضع مطروقا لم يوقن ان يخرج ياخذ فان تحقق عدم اخذ اقوى
منه وان شك من ذلك وانظر هل بينة خطا الوعد ومثل سوال الحكم سؤل
يتم هل هو ذلك ام لا ثم ان الاستثناء منقطع لان ما قبله اخذ للاستفاضة
وهذا اخذ ليرفعه للحاكم **ص** وقدمه لا سبق ثم الاول والا فالتريفة **ش**
بمنزلة اي الطفل ما عدا ذلك واليه احداهما فانه يكون احق به الا ان
يخفى على الطفل الضياع منه عند فانه يدفع من يشق عليه فلو تنازع
اثنان على اخذ وتساويا في البينة فان الاول ايم الا فوجي على الثاني
من لا يخفى على الولد عند ضيعة يتعلم على غيره فان تساوى يان ذلك
فانه يصار للمعروف وقوله **ش** يعني الاستشهاد اي عند التقاطع انه النظم
خوف الاسترقاق فيجب الاستشهاد **ص** وليس للحاكم وعجز التقاطع بغير اذن
الشهود يعني ان المملوك وخوفه ما فيه شايعة حرية والقن من باب اولي
ليس له ان يلتقط طفلا غير اذن سيده وما احتجاج المملوك لادن سيده

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة
فان قيل قد مر ان مجموع البينة يصح استلحاقه فكيف يوافقها
على وجه او بينة قلنا **ش** تقدم ان شرط الاستلحاق ان لا يكون مؤداه
وهذا المائت ولا في المسلمين كان ذلك بمنزلة تكذيب مؤداه للاب المستحق
له فتوقف على ما ذكر **ص** وكذا نردة بعد اخذها انما ياتى خذها لرفعها للحاكم
فان يبينه والوجه موقوف **ش** يعني بالمنطق ان اخذ الطفل الفتيق فانه
لا يجوز له بعد ذلك ان يردّه الى موطنه في الخرج لانه يفتن عليه
حفظه مجرد اخذ لان فرض الثمانية يتعين بالشروط فيه الا ان يكون انما
اخذ ليرفعه للحاكم لينظر في امره فلما رفعه اليه لم يبينه منه والحالة التي اوضح
الذي اخذ منه مطروق بان يكون موضع الاخذ في عليه فيه الهلاك لكثرة
الناس ويوقن ان يخرج ياخذ فانه يجوز له ان يردّه الى الموضع المأخوذ منه
فان لم يكن الموضع مطروقا لم يوقن ان يخرج ياخذ فان تحقق عدم اخذ اقوى
منه وان شك من ذلك وانظر هل بينة خطا الوعد ومثل سوال الحكم سؤل
يتم هل هو ذلك ام لا ثم ان الاستثناء منقطع لان ما قبله اخذ للاستفاضة
وهذا اخذ ليرفعه للحاكم **ص** وقدمه لا سبق ثم الاول والا فالتريفة **ش**
بمنزلة اي الطفل ما عدا ذلك واليه احداهما فانه يكون احق به الا ان
يخفى على الطفل الضياع منه عند فانه يدفع من يشق عليه فلو تنازع
اثنان على اخذ وتساويا في البينة فان الاول ايم الا فوجي على الثاني
من لا يخفى على الولد عند ضيعة يتعلم على غيره فان تساوى يان ذلك
فانه يصار للمعروف وقوله **ش** يعني الاستشهاد اي عند التقاطع انه النظم
خوف الاسترقاق فيجب الاستشهاد **ص** وليس للحاكم وعجز التقاطع بغير اذن
الشهود يعني ان المملوك وخوفه ما فيه شايعة حرية والقن من باب اولي
ليس له ان يلتقط طفلا غير اذن سيده وما احتجاج المملوك لادن سيده

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

بوجه اى في غير المنطق وهو مسلم وبقيّة الصور الثمانية لابد منها في البينة

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with 'و...'

عليه قدامه الطاهر ارحم
رضي سنده ابيه عن
الده الامار ورضاه
وان كان النفع من
حظي به كذا الاله
والا يمتد ولا يمتد
الاله الامار ورضاه

[illegible]

ولذلك قيل قول السيد انك استولت على الامام يكون له عاقبا قد
 اليه ان كان مني لا يترى فيها محبة مدخوها وقوله وصي اي ويجوز ان يد
 فتنة وحب لا يترك اب وقيام عليه الحد **وقيل** يخاف ان رب الاقبح زله ان

منته في حال ابائه فيها هبة لغير ثواب واما الثواب فلا يجوز ان ياتي
الابن ليعود بيمينه وليس له ان يدين وان يوصي بواحد يشدق به على
غيره واذا قل الابن فضلا في حال ابائه يوجب له فائده بتمامها

لولا ط فاعلا او مفعولا فتكون ميقام اي وجوبا عليه الحد والمذهب
راف على ذلك ليليتوهم انه لا مقام عليه الحد انه قد يكون في يد من اتفق
عليه بقتله فحشي عليه الموت من بعد فتنه بقتله

فَوَيْفَ مِنْهُ **سُ** يَخْزَى الْعَبْدُ إِذَا أَرْسَلَهُ الَّذِي أَخَذَهُ فَمَنْكَ دِرْجَارِيه
فَإِنْ كَانَ أَرْسَلَهُ لِشَيْءٍ النَّقِيقَةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ يَكُونُ لَهَا أَرْسَلَهُ

رفعه ولا يرسله ولا يحتمل من حيث لا يحسن فيهما يعطى فيه التشبيه في العمان

سواء من شاعر غير ابي العيط في مثله فخطب فانما يخشى الله ورسوله انه
يرادوا انهم يوطئوا لاجرة ربه فياله بال لا انا من نعمة هذه قرك
اجراي من نعمة او غير لانما ما شئت ويزع مقرب والهاش مقرب

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد انبجس في هذه
الليلة العجيلة امة
التي كانت في الدنيا
معدية على اهلها
والله اعلم بالصواب

او سرور مناعه او من السلطان
بب اخذ ان يقول به تاذر
من الضع الذي هو غلايا
نظم فلا يمتد و...

ابو محمد نصر بن محمد

وكذا لا من ادعى ان له مالاً من ارضه او من ارضه او من ارضه او من ارضه
يصدق بيده على ما ادعاه فلا ضمان عليه فالأصل يرجع لناخذ العلم
من الأباق فقولنا وان مررتنا اي وان كان لا خلاف للمعد لا يقيد كونه من الأباق
مررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف اي وان كان الابن عبد لمررتنا وفيه على حال
الخطأ لان الامام كان في اخذ الابن اذا ادعى انه ابنه فان وجد سببه
وقامت القضا عليه فالمرتن اولية ان كان قد حان قبل الابن ان يعلم
انه بيد الراهن فتركت في فلس فهو اسوة الغني فقولنا ان ابن اخي علف
على ان ارسله فقولنا وحلت خاص بمسيلة الرهن فان قيل **ما الذي**
بينه وبين الملتقط اذ كل منهما ابي اي اما الملتقط فلا كلام في مسالته واما
المرتن فانه ايضا ابي في الأباق عليه وصليته منه بل ينبغي اما المسالة
بينها او العكس ان الرهن وثيقة بحقه فلا يثبت في ضياعه وغاية ما
قسرق به ان المرتن ضامن في الجملة وايضا ثقة الملتقط اي ووجد
الابن في رقبته العبد بخلاف الرهن فان ثقته في ذمة الراهن اي فلا يثبت
بالنسبة الملتقط بخلاف المرتن **ص** واستغفرت سيده **بشهادة** ويحيى
يعني ان من الملتقط عبد اي قال لم يعرف سيده فادعاه شخص بانه له واقامه
شاهداً فانه باجته ملكا بعد اليقين من الاستيلاء فلو اقام شاهداً اخره بلا
يمين **ص** وأخته ان لم يكن إلا دعواه ان صدقة **ص** يعني ان من ادعى ان هذا الابن
ملكه وصدقه العبد على ذلك فانه باجته بذلك لان الاعتراف حجة وذلك
بعد ان يعلوم الحكم في امره ويحتمل اياه ان جازع باثبات ما جابه قوله
وأخذه اي حوّل بعد الاستيلاء ملكا ولهذا غاير بين البصاري في حمله
في الاول بالحق المتضمن للمالك وفي الثانية بأخذ المشعر بالمجوز وذلك
بعد ارفع الحكم **ص** ولا يقع للاسام ان لم ينفق **ص** استغفرت
الحاكم انه يحل ان يريد ان يخذل ابا لا يعرف به ثم جاءه رجل لم يعرف

قال

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

فادعى العبد انه هو فانه لا يدفعه الا بعهده للامام رجس فليس هذا
تكرار مع قوله سابقا فانه اخذ رفع الامام واختار هذا اقتصر اليه او
دشائبا اما اولها حيث التقط ابا لا يعرف ملكه واما ثانيا حيث ابقاء به
ويحتمل ان يكون حال الالتقاط عرف ما كلفه مات فاني رجل وارثه فلم يعرفه
او اعتقد انه عبد من يعرفه ثم جاء من ادعاه غيره وبه **ص** اي دفع التكرار
ويحتمل ان يريد انه التقط عبد لا يعرف سيده فانه رفع للاسام وعليه
يكون تكرار مع ما مر اعاده لقوله ان لم يحف ظلمه اي فان خافه فلا يرفع
ويجوز فيه التفصيل انما اريد به بقاء له ولحقه سيده اذ كان له يجرى
ذلك فيما ادفعه للاسام حيث لم يحف ظلمه **ص** وان اقر رجل بكتاب فافق
اي قد شهد عند ان صاحبه كذا اي هذا فلا يثبت منه عبد وثقة
فليدفع اليه بذلك **ص** يعني ان من ادعى انه عبد من قطر الخرافات صاحب
العبد بيته عند قاضي قطر شهد له انه ابن له عبد ووصفته البينة
وحليته وصفا يطابق العبد الذي عند القاضي المرسل اليه الكتاب المتضمن
للسهادة المذكورة فاذا اجاب هذا الكتاب الى القاضي اسم المرسل اليه ووجد
فيه ما يطابق العبد الذي عند القاضي يدفع العبد الى صاحبه بذلك فقولنا
كتاب اي مكتوب قاضي والمكتوب هو ما في الخرافات فقولنا انه قد شهد
عندي لم يدل على كل رقبته فلا بد من عمل لهم ان لا يخله رفع بالابتداء
والجرح فانه حرب **ص** ذكر فيه الفضا وشروطه وما
يتعلق به وهو من المقتود الجائز من الطرفين كالجحالة والقراض قبل الشروع
في امرهما او الغارسة والتحكيم والوكالة وقال الجوهري القضا الحكم واصله
قضي لانه من قضيت الان اياها حاجات بعد الالف قلت جمة وجمع القضية لانقضت
والقضية حكمة وجمع القضايا وقضي اي حكم ومنه من لم يوافق في ذلك وان كان
ان لا يخله الا اياه وقد يكون بمعنى المرافعة فقولنا لا يخله اي لا يخله
فيما لا يخله الا اياه وقد يكون بمعنى المرافعة فقولنا لا يخله اي لا يخله

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

قال

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

هذا هو الذي مررتنا به
في قوله فان كان الابن عبد
لمررتنا بكسر الهمزة وفتح القاف

١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤

لا في مصالح المسلمين يخرج الحاكم ولا في
 العقل لما روي الشيخ ان الفضل في البيع على حكمي التي صفة حكيمه ورد على
 قال بانه الفصل بين الخصمي لغرض على الفصل العقلي والقضا اعم من ذلك
 لان الفضالة مقيد بوجوبه لغرض الفصل وان لم ينفصل فدل على ان
 القاضي عرفا من كان فيه معنى اختصاصه عن غيره شرعا فصل اول انفصل
 وتوكله بقوة اي امتناع وهو بالذات المحجة بمعنى الامتناع والمصلحة
 معنى النزاع قال تعالى المقد الحرقوه ولو بتقديله يعطى على تقديره ويرد
 نفوذ حكمه الشرعي بكل شر حكم به ولو كان بتقديله لا يصير التقدير والتمتع
 متعلق الحكم وهو كذلك فانه لا في عموم مصالح المسلمين اخرج به الامانة
 ان القاصر ليس له قسم القصاص ولا تقضي اموال بيت المال ولا ترتيب الميراث
 واثبات النكاح ولا الاقطاعات ولا بيان مستحق القصاص من اهل بيت

اربعة اوصافه قال المؤلف اصل القضا عدل اي المتساوية
ومحققة عدل اي عدل الشهادة ولو عتقنا عند الجمهور من حيث
المنع لاننا ان نيقق قول احكامه والعدل وصف مركب من خمسة اوصاف
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق ولا يفي عن العدل في قوله مجمل
لان المجمل على الصحيح يشترط فيه العدالة وصفات الفضا على ثلاثة اقسام
واجب شرط وواجب غير شرط ومسحب فنزله عدل في قوله وقد حكم
اعني اتخذ واجب شرط ومن قوله وقد حكم اي في قوله ووجب عزله عدم
هذا الثلاثة واجب غير شرط ومن قوله كورع انه مسحب وقوله ذكر
اي تحقق فالتحقق المحل حكم المرة فليكن اي في نقطة فلا يصح قوله
الفعل الذي يسبق عنه فليكن في حاج التصور وقد علم ان المراد بالعدالة

والمصنفين والذمومين
والنفسية والارباب
على ما يقتضيه
في الامور والاشياء والاصم

[illegible]

الذهن وجودة الفريضة بأن يكون غده من جودة العقل ما رديه القند
متحد لما رديه الصحيح فاسد لما رديه الفاسد صحيحا إذا كان غده
في متحد البلاءة وبالأداة ويكون غده هو متعده أو بالعكس أو

اي فلا يصح اية التقليد حيث وجد المجتهد والمقلد بالمجتهد المطلق وانما غير
 المطلق فلهذا اختلف في قوله والافاضل مقلد الكونان لم يوجد مجتهد فاسئل
 المقلدين هو المستحق لولاية القضاء وهو الذي يفقه تفسير وظاهر قوله فما عاين
 ان وجد جوان الاجتهاد المطلق بعد اربعة وفي ذلك نظر انظر التلخيص فيما روي
 من وزيين الامام الاعظم قاضي **ش** الاصحاب في حديث اوله خبره والافاضل
 ولا ينظر فيه هو بن مالك بن النضر ان يكون من بني العباس اولي اهل القضاء

المسقدمة بان يكون من قرشي والأول ان يكون من بني العيص وان وجد فان
 قرشي من القرشي والأمام الأعظم واحد وقد مر في باب الإختصاص به
 العيص وهذا ذكره قرشي وهذا يدل على تقدمه فلما ان القرشي
 من بني العيص ان وجد والآخر غيرهم ثم ان هذه الشروط انما تليق بولاية الإمام
 الأعظم في الإمتداد إلى الدوام أيضا فلو لم يعلو فسق لم يعلو به سجد
 الأموال الحكم يقول مقلده ليجوز لمان يحكم بغير المشورة من قول امامه الذي
 قلده ولا يجوز لمان يحكم بغيره ذهب امامه بل يحكم بنفسه مقلده بغير النازلة
 فان قاسر على قوله لو قاسر يحكمه كذا هو مقلد ان يكون له اهلية ذلك
 قاصدا امامه و وتقدم حكم القوي و اسم و وجوب عزله فيجب

المعنى في اللغة

[illegible]

منه الى الله عز وجل
والله اعلم بالصواب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ يَبْعَثُ رَبُّكَ الْقُرْآنَ نَكِرًا
مِنْ غَيْرِهِ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

علم احد في مجلسه في سنة ١٢٠٥ هـ



خلاف فقال واما الحدود في الزنا فصل اصبح انه يحكم فيه ولا يستند فيه
وعند سجنونه انه لا يحكم فيه كولد الزنا وان يكون مستثيرا لاهل العلم
لان ذلك ما يعينه ويوصله الى حصول الصواب وبعبارة اخرى الاستانة
لانه وان كان مجرما او اكل متفردا ما تقتيد الصواب به لا مكان ان يكون
الصواب عند من هو اقرب منه ومنها ان يكون غير مدرك لان الذي يحيط من
مرتبته ولا يفي عن هذا قوله ففى انه قد يكون غنيا وهو مدرك ومنها ان يكون
غير مدرك وانما الذي هو اقرب الى الشاهد فانه مما يوجب الحد وظاهر سؤالي
فيما حد فيه او غير خلاف الشاهد فانه لا يستل فيما حد فيه ومقتضى غير
وفرق بان القضاء وصف رايد بغير فيه ما يستقط اعتبار في عين
واستاد القاضي للبيئة بخلاف الشاهد فبعدت التهمة والموضوع انه
تأدي من ذلك الذي حد فيه ومنها ان يكون غير رايد في الدعا ببيع الدال والمال
وهو من منقلبة على الاصل او او والمال به المظنة والحقاقة لاندك المظنة
عنان يحكم بين الناس بالفراسة ويوصل الى بواب الشريعة من اقامة تسمية وما
انتمم ذلكا رجعا ان يكون خاليا عن طماننة تكسر اليها السوفافا تسرع
بالفر من هو حوله فان السلامة راشر كل جرح وبعبارة اخرى البطانة التي بينهم
منها السوفافا لالسلامة من طماننة السوفافا جرح ومنع الركيك منعه
والصاحبة والتحقيق المعوان هو مرفوع عطف على فاعل ريب وكذا ما
بعده ويجوز جرح عطفها على مد حول الخافي اي يستحب للقاضي منع مزلة كمن
دكوبهم معه ومن مصالحهم لئلا يتم انه لا يستوفى عليهم الاحكام الشرعية
وليسحب له ايضا ان يحلف المعوان من عنده كما يمكنه ان يضم اليه يثبت
على الا امر تقليب الخصوم وقلب الاحكام وكان رفقهم بالفاسد على المال
والعوان هم المرفوع والوكلا التي والاحكام كما هو عندنا في بعض الامم وبعبارة اخرى
عنه من طماننة مدته منهم في هذه الخدمة فانه يرد ادسوم بالاجر

منها

فانما

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن

من وانما ذكر من يخرج بما يقال في سيرة وعمله وشؤبهه بقوله القاضي
يستحب ان يتخذ عدله من يخرج بما يقال في سيرة وعمله وشؤبهه بقوله القاضي
في مشهوره لجل ان يميل بحسنه الى جوار من انقا وعزل وقاديب من
اما عليه في عمل انو اليه في امره فليقر في به يعني من ساعد القاضي
في مجلسه فانه يجب له ان يود به مستند في ذلك لعلمه لحرمة الشئ في
الانفس بخلاف ما ساند عليه انه اذا وهوا بغيره فليس له تاديبه برفعه
ليخرج اما لو قال احد الاصحاب للقاضي القاضى فامر او قل له اذكره فقلت
للكاتب بين يدي ما لم يقر فانه يرفق به ويستحق عليه ويعقل ولا يقر له ذلك
تقواه في كونه ذلك وانما يختلف الاوسع عليه في جهة بعدد من
علم ما يختلف فيه بوجاهة القاضي لا يجوز له ان يختلف في اقلية
المال عليه انسانا قاضيا في نظر الناس ويرجع نفسه الا ان كان فطره وكما
واقطار مصر متباينة فله حينئذ ان يختلف شيئا كما يمكنه عالم بالامر
منه الذي يختلف فيه ولا يترتب في حقه ان يكون عالم بالخير والشر
شرطه يكون في جهة بعدد لا في جهة تربية ومجمل كقولك حيث وقع
عقد التولية مجردا عن ذلك في الاستخلاف وعدمه او اما لو نقله على
عدم الاستخلاف فيسره الشيخ عليه ام لا قربت الجهة او بعدت او نقله
على الاستخلاف فيختلف مطلقا وهذا ايضا ان لم يتردد هذا من سر من
او سرفوا فله الاستخلاف ولو في الجهة القريبة عند اخوه من عند محو
ليس له ولو بعدد كمن لو سرفوا عليه فانه استخلاف لا يفتد حكم نظيفة
ان يفتد القاضي الذي استخلفه انظر وانقر بكونه لا يفتد
لا ميو لا الخليفة يعني انما ياب القاضي فيعمل بوقت امره وامامه
القاضي على سيرة فانه لا يفتد بوقت القاضي ولا يتردد في قولك على
الوقت مع ان القول كذلك لئلا يفتد بوقت القاضي ولا يتردد في قولك على

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن
هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والفطن

قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 في الرجل يفتي في حكمه او في حكم غيره
 في غير ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام

واعلم ان ظاهر كلامهم انه حيث اذن في الاستقلال اوجز المرف بذلك والمختلف
 فلا يغير ناييه بوجه ولا يغيره وهو مستفاد من ظاهر ابي عبد السلام وغيره
 وظاهره ولو كان مذهب المتكلمين بالكثر يقتضي ترك ناييه بذلك والبر
 مذهب الناب فالحكم اذا استناب ما لكي باذن من وله اوجز عرف
 بذلك ومات لم يغير المالك كما هو ظاهر اطلاقهم واما القاضي فلا يغير
 يكون الخليفة لان لم يتول لمصلحة الخليفة وانما يتبعه عاتق لصالح
 المسلمين فالمراد بالامر من له امان مطلقا سواء كان سلطانا او غيره
 ولهذا قال ولو الخليفة اي ولو كان الامير الخليفة ولو فسر الامر بما
 دون السلطان لم يصح المرافعة لان شرطها ان يكون ما قبلها صادقا
 عليها ولا يقبل شهادة غيره **فان** انه قضى بكيد **فان** القاضي اذا
 شهد بعد حمله على حكم كان حكمه بطلان تلك الشهادة لا تقبل ارضا
 شهادة على فعل النفس وهي باطلة يريد ولو شهد معه شخص اخر وعمل
 امر الحاجب البطلان بان القاضي مقر على عين ومن باب اولي البطلان
 اذا قال القاضي بعد حمله شهد عندي شاهدان تكذبوا قبلت شهادتهما
 وللطالع تخلف المطلوب ان الشهادة التي يدعيها القاضي كاشفة
 عليه بها احد فان نكل خلف الطالع وثبتت الشهادة قاله في المدة
 وكذلك لا تقبل شهادته قبل المرف فلا مفهوم لقوله بعد واما الاخبار
 فيقبل قبل المرف لا بعد ولا يجوز شهادة في الحكم فيلزم به لانه بعد
 الفراغ من القضية صا ومرف ولو يجوز للقاضي ان يات او يغير وهو في غير
 ناييه بخلاف حكمه لا يجوز في غير ناييه **وجاز** فقد **فان** القاضي
 بناحية او نوع **فان** يخطئه يجوز للامام الاعظم ان يثبت قاضي الحكم
 ملكا من مستقل بملكه يحكمها اي لا يتوقف انفا وحكمه على غيره او يترك
 بان من المملكة حكم في تلك الناحية او يثبت **فان** الحكم بنوع من انواع

هذا هو المذهب
 في الرجل يفتي في حكمه
 في غير ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يفتي في حكمه او في حكم غيره
 في غير ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام

النقطة
 فيمنع من ان يفتي في حكمه
 في غير ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام

الفقيه كما في الانحة وما يتعلق بها وقاضي الشرطة وقاضي المياه وما يشبهه واسرار جواز تولية القضا
 ذلك وهذا بناء على ان القضا استقصد عامة وخاصة خلافا لا حقيقة عامة وخاصة وهو كذلك خلافا
 القابل بانها لا تستبعد الا عامة واذ اقل يتفقد عامة وخاصة يجوز الخليفة **فان** القاضي
 ان يستني على القاضي ان لا يحكم في قضية بعينها او لا يحكم بين فلان وفلان وهو مستفاد من اطلاق
 قوله مستقل انه لا يجوز الخليفة ان يولي قاضي مشتركين في قضية واحدة من لكم بقضية معينة فانه
 يتوقف حكم كل منهما فيها على رضاهما فيستحيل ان يكون الحكم نصف بغير من ان بعض قضية معينة
 حاكم انتهى من معرفة منع من استئذان ائمة من القضاة واما ان كان مقتضى منع ناييه المالك في الحكم
 فلا اظنهم يخلفون فيما ابي في الجواز وقد فعله على معاوية في حكمه **فان** القاضي
 ابا موسى وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما على امرهم من اشرب **فان** القاضي
 السلام السابق اي بقدره مستقل خاص او عام لا بالرفع عطفا على بقدره **فان** القاضي
 بالرفع عطفا على مستقل لانه لا بد من الاستقلال في العلم والحكم **فان** القاضي
 للطالب ثم يترتب رسله والافترع **فان** القاضي
 احد من الثاني عند قاضي واختار الاخر الثاني عند قاضي **فان** القاضي
 للطالب من اولى والمراد به صاحب الحق فان ابي في القول من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسواك من دعواه منسقة او مختلفة فلو لم يكن في السنن فاستقر **فان** القاضي
 بينهما في خرج سنة المدعي وحكماتان هما في تقديم من يدعي منهما **فان** القاضي
 على ذلك كما ياتي في قوله وامر مدعي بخلاف قوله من مصدق بالسلام والاعمال
 والافترع **فان** القاضي يوجب هنا في بعض النسخ كالأدعاء مستغنى عنه بما ياتي
فان القاضي يوجب **فان** القاضي يوجب **فان** القاضي يوجب **فان** القاضي يوجب
 وجاز بعد اتم وعطف هذا عليه **فان** القاضي يوجب **فان** القاضي يوجب
 يحكمها شخص السور من قبل القاضي غير ختم جدها الحكم بينهما في الاموال **فان** القاضي
 التمدد ولو عظم التظلم بينه في حاكمها فان كان له الجواز **فان** القاضي
 ولا يتقدم حكمه كما اذا حكمه جازلا او كافلا او غير ذلك **فان** القاضي

ولا يجوز لمسلم ان يفتي
 في غير ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام

حکومت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

حكوا في المال والخرج فمن ذلك أربعة أقوال الصحة مطلقا لمطرف والثالثة
 الصحة في تحكيم الجوانب غير مكلف ولا أهم عليه أن جازيها لا يشب والاربع
 الصحة في تحكيم الجوى والقاسق وهو لمعه الملك ولذلك ان فقد في جواز
 تحكيم جوى لا وعدم الجواز لان الأصل فيها لا يجوز عدم الصحة قوله وفي ضيحه
 جزم مقدم والمقتد المحذوف أي ثالثا يصح التحكيم في الجوى وقوله وفي ضيحه
 معطوف على مقدم أي ورابعها التحكيم في الجوى وفي ضيحه فان قيل
 المؤلف حذف حرف العطف بان التقدير أو لها كذا أو ثانيا كذا أو ثالثا
 بديل قوله ورابعها الجواز في نفسه ذلك ويكره أن المحذوف حال حرف
 العطف أي أو لها كذا ثالثا كذا وأما الثاني به مع قوله ورابعها بالمعطف لوجود
 المعطوف عليه في الذكر **و** ضرب خصمه يعني الخصم إذا دعى
 أعطاه ما عليه من الحق فللقاضي أن يضربه وأن يبيحه من غير بيعة بل يستد
 عليه فذلك خلاف الحكم كما يفهم من كلام أبي الحسن وحكم الأدب الوجوب
 على الإمام لا مرجع له في سماع أهل القاسق ونصه على تعقل الموافق
 سمع أهل القاسم أن أحد الخصمين يباح به وتبين ذلك فللقاضي
 أن يعاقبه إن رشح أن الدادة ابنه أو رشح به فذا جبه على الإمام أن يعاقبه
 ويعاقبه عليه بما يراه وفي حفظي عن بعضهم أن قال خصمه فليتني أو عشتي
 ويخو بالمعنى لما روي أن تطلق لا شيء عليه وإن قال بما ظالم ويخو باسم
 الفاعل أدب أنتي فالمراد بالخو الخوف في كلام المؤلف مطلق لأن فيه فيسمل
 الواجب أو يقال الواجب ذبح بما هو أهم من الضرب وإياها مخصوص بالضرب فحكمه
 الجواز إذا ضرب أمر شديد **و** قوله لمصلحة ولم ينبغ أن يشهد عدلا
 مجرد شكية **و** قيل في غير مخط **ش** غزله مصدر مضان لمضوله والفاعل
 المحذوف هو الأمير أو الخليفة أي وجاز غزل الأمير أو الخليفة القاصي
 لمصلحة وإن لم تكن مرجحة تكون غزله أفضل وأجدر وأجله منه فلو غزله

وَلْيَبْرَأْ

الشيخ الفاضل

فقد روى احوال اربعة وقرن ثالثا
بدل مقطوع في وقت اخر من روى

أد أنه حذف حرف العطف فامل

بیکه او انعاما و جزی

لا مصلحة فالنقل لا يتركه ولا يتركه من ثمانية مفسدة واجب ومن تحسب
 مفسدة مستحبة وله اقل البعض الجواز هنا يعني الاذن في النقل فبتناول
 الواجب ولا ينبغي الخلقة ان يترك القاض المشهود بالعدالة بحجة شكية
 واحدة بل حتى تكفي فيه الشك وبما يتظاهر بخييد يتركه واذا اعلم انه يترك
 للناس ليروى من رفعه ويغض من يحقق واجب ان اولى ينبغي الغزل
 ان شهر بالعدالة بحجة الشكية كما تكشف عنه وتظهر في امور فالتحذافا
 هو على الكشف والنظر والمراد بالشكية الشك والحيث فكلما صارت فيها
 اذا قد دلت الشكوى ومنه موم شهرانه لم يشهر بالعدالة لا ينبغي تركه
 بحجة الشكوى من غير كشف وهو كذلك ان وجد له كما قاله مطرف والاطل في ينبغي
 الاستحباب وحله بمضيق على الوجوب ان يجب ان لا يترك ان شهره لا يحرم
 سكية واذا اترك الخليفة القاض الذي اقامه على ملكية او على مصلحة
 فانه يبريه من ذلك لان الغزل مظنة نظري الكلام في الغزل وكونه لمصلحة قد
 يحق على الناس وقد عول عن ضامه تعالى عنه ستر حيل به حسة فقال له يا
 ام المؤمنين اعدن لي خطي فقلت فقال لا كفي وحديث من هو ملك في الصلاح واقرب
 على على فلم ار من يجلي ان ذلك فقال يا ام المؤمنين ان غزلك عيب فاطرك اس
 بعد ري ففعل عمر واما ان غزله لخط فانه يظهر عيبه للناس لولا انهم
 بعد قولهم ليل اي وجوبه انه هو من الغزل وقوله عن غير بخط مستلزم قد
 اي يبين ان غزله عن غير بخط وخفيف فخر به مسجد لا حدة بمنائه بحج
 للقاضي ان يترك بعض المحضام في المسجد ويجز به كفسة اسواط لذلك
 مظنة السلامة بل يخشى على المسجد منه خلاف شديد التفرير فانه يحسب
 على المسجد منه كدم وعوى ولا يجوز للقاضي ان يقيم الحد على احد في المسجد
 كما مر وحل بس به بغير عيب وقدوم حاج وخروج ومطر وكحو
 يترك القاضي يجوز ان يجلس في المسجد الغضا فالسالك في المدة

في قوله ليل اي وجوبه انه هو من الغزل وقوله عن غير بخط مستلزم قد

التفتا

القضا في المسجد من الحق والامر القدرم واسحب ما لا يجوز من القضا في حجاب
 المسجد يصل اليه المشرك والمفسد والمخالف والضعيف ولقوله صلى الله عليه وسلم
 حينما ساء احدكم رفع اصواتكم وخصوماتكم ابرزت حجة من القضا في حجاب
 القاضي في وسطه صرخوا بيني وبينه يجلس القاضي ايام الغز و يوم الغطر
 ويوم سفر الحاج وقدومه وفي كثره الرجل والمطر لا يضره الناس ويقعد
 الصبح وبني الظهر والمصدر بين الصلوات وقوله ومطرا وكثرة مطر فقله
 بغير عيب نحو متعلق بجلوس مع قطع النظر عن قيده وهو قوله به اي ان
 جلوسه في العبد وفاد كرمه مكره سواء كان بالمسجد او بغيره وهذا
 في غير الامصار واما مصر وعزها فينبغي الجواز ايام خروج الحاج وقدومه
 وسفر القضا في اللتام وغيرها في تلك من الفصل بين الاكرام الذين يلحقون
 اموال الناس واذا غفل عنهم في تلك الايام صرخوا واتخاذ حليبي
 وترايب ينبغي ان يترك القاضي له ان يتخذ حاجبا يمنع من حاجته له
 عنده وبوابا بالباب بقية عدلا وتبدا المحجوبين ثم وجهي وكال طفل
 ونظام ثم قال ينبغي ان القاضي يجب عليه في اول جلوسه ان يبداء
 بالمحجوبين فينظر في امرهم في استحقاق الاجازة من هذه ومن لم يلقاه وهذا
 بعد النظر في الكشف عن الشهود الموقفين فيفتش عن عدا البهم فيثبت من
 كان عدلا ويسقط من ليس كذلك لانه مدار الامر كله على الشهود ثم بعد النظر
 في المحجوبين ينظر في الادوية مع الايتام الذين تحت حجرهم فانما ينبغي عاجز عن
 رفع امره القاضي وفي حال الاطفال المهيبة او في حال اطفاله وحبه او
 مقام عليه الاخص ما قبله لغوم النظر في الاول وفي امر المقام الذي اقامه
 القاضي الذي قبله مع بيته لانه قد يكون له مطالبة على المقام في حجب
 ولا يرب عن نفسه ثم قال بالنظر فيما من ينظر في اللقطة والفضول وفي
 وبدا اول دانه انما يابحور خلافا للدميري

التفتا

لان جواب الشرط لا يكون الا محله **ص** ومن سأل على خصله او وقت أو شاهد
 بغير ان القاصي يجب عليه ان يرد من سأل على من ذكر ان وقت الاستساعة
 بين يديه من احد الخصمين على الاخر كما ظاهرا بافاجرا وعلى القوي او الشهود
 كقوترون على وقتهم ومن على الادري الحكم من فانه يعززان وطيفة القاطن
 انه مرصد خلاص الاعراض كما انه مرصد خلاص الاموال والاحتياج فيما ذكره لينة
 بل يستند الى علمه لتوفر مجلس الشرع والحق حسيده الله لا يحل للقاضي تركه
ص لا يثبت بباطل الخصم كذب **ص** يعني ان من قال لك شاهد
 شهد على باطل فانه لا يعززه القاصي على ذلك كما اذا قال للمحرم
 عند دعواه عليه بين يدي القاصي كذبت فيما ادعيت به على
 خلاف لو قال للشاهد شهدت بمرور فانه يعززه لانه لا يلزم من
 الباطل ان تكون الشهادة زورا لان الباطل بالنسبة للواقع لانه
 بالنسبة لعلمه فقد شهد بين يديه كدين مثلا وهو في نفس الامر
 فضاء ولا مطروقة في ذلك بخلاف الزور وهو ان يشهد بما لم يعلم
ص ولينبوين الخصمين وان قسما وكذا لو **ص** يعني ان القاصي
 يجب عليه ان يسوي بين الخصمين في الجورس والقيام والكلام
 ورفع الصوت عليهما ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا او جعل
 نظره وفكره لهما على حد سواء **ص** فندم المباقر وما يجني فواته
 ثم السابق قال وان يجني بلا طول ثم اتبع **ص** يعني انه اذا اتى
 عند القاصي المسافر ونزق غيرهم ونزاجوا على المتقدم فان
 المسافر يقدم على غيره وجوبا يريده ولو كان غيره سابقا
 عليه مالم يحصل للمقيم ضرر بتقديم المسافر عليه فان حصل
 الضرر فانه يصار الى القرعة وكذلك يقدم الذي يجني فواته
 اذا قدم غيره عليه **ص** وبعبارة المسافر وما يجني فواته من نسبة
 واحدة

من سأل على خصله

واحدة فيقدم ما هو اشد ضررا فانا استويا اقتنع ثم بعد تقديم المسافر
 على غيره يقدم السابق للوكان على غيره من المتأخر عنه قال المازري
 من علم نفسه ولو كان يجني اذا كان لا يطول فيه ما قال لم يعلم السابق
 منها بل استويا في السبقية بان حضرا معا او مرتين اما ان الاول
 منها لم يتكلم فانه يصار للقرعة وصحتها ان يكتب استاؤه في قناع ويحمله من
 خرج استقدم على غيره ولا مفهوم لحق بالمدار على عدم الطول فان حصل طول
 فيسبق تقديم السابق بل بعد الحق في تقديمه **ص** يعني ان استأذنه بمعنى
 ويسبق ان يقر وقتا او يوما للثبات **ص** يعني ان يقر وقتا او يوما
 للنسابة **ص** خصم مني فها بيني او مع احوال الاستدلال وقوله كالمفاتيح
 والمدرس كخط على فله وقدم السابق يعني ان المفتي يقدم الاول فلا اول ذلك
 المدرس يقدم الاول فالاول طوا الحظان والفران والمري وسائر اصحاب
 ان كان لهم عرف على به ولا قدم الاكدر الكد وقدم في القران فيه نافذة
 على غير حصول كذا المنافع على قتلها **ص** أي من يجرى قوله عن مصدق بالسلام
 ولا فالكالب ولا اتبع **ص** فقوله تجرد له صفة مدح وقوله عن صدق احو
 عزيمته اي ليس وقوله ما يصدقها لا البينة وهو الذي لم يشك بمهمود او
 اصل اي عزيمته لان البينة مهمودة واصل كان لا مبرر بخبره منها فغير
 بيينة قد مدخل في ذلك القاصي بل المدعي وهو الذي تجرد قد له عن بينة

من سأل على خصله
 من سأل على خصله
 من سأل على خصله

من سأل على خصله
 من سأل على خصله

من سأل على خصله

لان الكلام اي بالمدعي فقوله وامر وجوب اي يجب له ذلك فان ادعى كل او افقحه على انه المدعي بالسلام
 منها انه المدعي ولم يعلم انها فان الجالب بنفسه او رسول القاصي مثلا
 الجورس الشرع يقدم على غيره فان لم يعلم الجالب منها فانه يصار للقرعة **ص**
 قديري معلوم تحقيق **ص** يعني ان شرط الادعي من المدعي المتوجهة على المدعي عليه
 ان تكون بشي معلوم محقق كالا اقال في عليه ما يمين من شئ مباح مثلا فاختار
 بالمقام مالوا دعي عليه كقول كل على شئ لم يذكر شيئا فالتسنع اي بالمدعي فالتسنع

هذه اشارة الى قوله
 حيث لم تكن دعوى اتمام ولا خلاف ما ياتي في باب السب والشتم في قوله
 واحتج به بيضاء ان حق **ص** قال وقد انشئ **ش** يعني ان المارزي قال في حقه
 نفسه انه ان اقال الى عليه شيء من بينة معاملة وانما التحقيق في ذلك
 جعلت قدره فانه يلزم ان يحكي عن ذلك اما بالتفصيل واما بالملامح
 حجة ان ذلك له ولم **ص** في المارزي هذا هو المذهب فقد قال السامعي
 عنه انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باق اراوا كما قال وسياه
 قالوا بقتل المارزي وحيث انما ان يقولوا بقتل المدعي يعني امران لم يقتل
 فلا يلزم باقراره وان قبلك فوالذي يفتقر له المارزي وان كان احق بغير ذلك
 فان قل **ب** اقراره بشيئ من مقتضى فخرج للتفسير منه او من غيره
 اذا اقتضى بقل **ب** الامة بالتفسير فخرج الزامه بالماقار يعني فاما الذي
ص ولا لم شمع كائن **ش** يعني انه اذا لم يرد المدعي بشيئ معلوم تحقيق بل قال
 اخذ ان لي عليه حقا فان هذه الدعوى التي سمعنا لم يقول الظن كما ياتي في قوله
 واعتمد اليان على ظن قوي كذا **ب** وكفاه بعت وتزويج رجل على
 الصحيح ولا فيسئل له الحكم عن السب **ش** يقدم انه قال في ما في معلوم تحقيق
 وشار هذا الى انه لا بد في جميع الدعوى من تبين السب وتبينه ان يقول
 في عليه ماية من سلف او من بيع او من كاح وما يشبه ذلك ولا يلزمه ان يقول
 شر أصح ان كما اصحابه بل هو محمول على الصحيح حتى يتبين خلافه فان لم
 يتبين المدعي عليه لسؤال المدعي عن السب الذي من ثبوت الحق به فذلك كما يتو
 قعاه في ذلك وجوب عليه وسئل المدعي عن ذلك السب اذ اعلمه في الأصل
 ما طرأ عليه سببه حتى فان قال الطالب لا اعلم السب او لا بينه لم يطلب
 المدعي عليه بالجوابة فان قال نسيت السب قبله كما ياتي ولا يلزم للمدعي
 بل يسئل عن الحول والتلجيل والتزويج وعلمه فاستغنى عن التبعيض

هذه اشارة الى قوله
 حيث لم تكن دعوى اتمام ولا خلاف ما ياتي في باب السب والشتم في قوله
 واحتج به بيضاء ان حق **ص** قال وقد انشئ **ش** يعني ان المارزي قال في حقه
 نفسه انه ان اقال الى عليه شيء من بينة معاملة وانما التحقيق في ذلك
 جعلت قدره فانه يلزم ان يحكي عن ذلك اما بالتفصيل واما بالملامح
 حجة ان ذلك له ولم **ص** في المارزي هذا هو المذهب فقد قال السامعي
 عنه انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باق اراوا كما قال وسياه
 قالوا بقتل المارزي وحيث انما ان يقولوا بقتل المدعي يعني امران لم يقتل
 فلا يلزم باقراره وان قبلك فوالذي يفتقر له المارزي وان كان احق بغير ذلك
 فان قل **ب** اقراره بشيئ من مقتضى فخرج للتفسير منه او من غيره
 اذا اقتضى بقل **ب** الامة بالتفسير فخرج الزامه بالماقار يعني فاما الذي
ص ولا لم شمع كائن **ش** يعني انه اذا لم يرد المدعي بشيئ معلوم تحقيق بل قال
 اخذ ان لي عليه حقا فان هذه الدعوى التي سمعنا لم يقول الظن كما ياتي في قوله
 واعتمد اليان على ظن قوي كذا **ب** وكفاه بعت وتزويج رجل على
 الصحيح ولا فيسئل له الحكم عن السب **ش** يقدم انه قال في ما في معلوم تحقيق
 وشار هذا الى انه لا بد في جميع الدعوى من تبين السب وتبينه ان يقول
 في عليه ماية من سلف او من بيع او من كاح وما يشبه ذلك ولا يلزمه ان يقول
 شر أصح ان كما اصحابه بل هو محمول على الصحيح حتى يتبين خلافه فان لم
 يتبين المدعي عليه لسؤال المدعي عن السب الذي من ثبوت الحق به فذلك كما يتو
 قعاه في ذلك وجوب عليه وسئل المدعي عن ذلك السب اذ اعلمه في الأصل
 ما طرأ عليه سببه حتى فان قال الطالب لا اعلم السب او لا بينه لم يطلب
 المدعي عليه بالجوابة فان قال نسيت السب قبله كما ياتي ولا يلزم للمدعي
 بل يسئل عن الحول والتلجيل والتزويج وعلمه فاستغنى عن التبعيض

ولا بد
 من السب
 في الدعوى

ولا بد من السب استلزام قوله وكفاه بعت كذا اذا البيع والزوج كل منهما
 سب فتعوله والمراي فان لم يتبين المدعي عليه لسؤال المدعي عن السب فذلك الحكم
 بينه فان تبين المدعي عليه سبلا كما ياتي في قوله المدعي عليه السب ومثل
 بما ياتي في الفقه الشافعي في المأني فلا بد عنده ان يقول عقد تصديق او
 شاهدين ولا يلزمه انتفاء المانع **ص** من مدعي عليه سب في قوله المدعي عليه
 بجوابه **ش** اي لم يبعد ان يفرغ المدعي من دعواه وما يطلب منه من السب
 ويؤمر بالماقار المدعي عليه بالسب عن المدعي باقراره او انكاره ولا يوقف على
 طلب المدعي بذلك بخلاف البين وعرف **ش** المدعي عليه بانه الذي ترجع قوله
 بغيره من ادعاء اصل وهذا ان كان قول مدعي رد الوديعة مقبولا لانه ترجع قوله
 شره من ان الشرع يقتضي تصديقه لانه امين حيث اخذها بغير اشتباه
 وكذلك من ادعى الحرية الفوق قوله ان الأصل في الناس الحرية وانما لم يرف
 من جهة السب بشرط الكف والاصل عدم السب في الامة ان يثبت عليه كونه
 فيستعجب كان مدعي عليه عدم رد الوديعة وعدم الحرية فيقبل قوله
 بغيره بالنقل عن الأصل من غير دليل يصرفه فكان هو المدعي الاول هو المدعي قلت
ص ان خلاطه يدين او تكرر في بيع وان شهادة امرأة لا بينة جرح **ش**
 يقول من ادعى على شخص وانكر واداه المدعي عليه فلا يلزمه بغير حتى يثبت
 المدعي ان هناك خلطة بينه وبينه ولو شهادة امرأة لان المتصور من
 الخلطة اللطخ وهو يثبت شهادة الواحد والاثني وهو المشهور ويكفي الخلطة
 بينه وبينه واحدة من سلف او غيره او تكرر بيعها فقد وثقت بشهادة البينة
 التي جرحها المدعي عليه لعلة وجوها التي تستلزم المدعي الحق الذي ادعى به
 فليس المدعي ان يثبت بغيره من الخلطة ولا يثبت تلك البينة الجرح
 مثله الملة فتعوله ان خلاطه قد شرطها من الكلام وهو انه لا يثبت المدعي
 فان ادعى الاقرار فادفع وطالب بالاشهادان فاما المدعي البينة فتعوله

هذه اشارة الى قوله
 حيث لم تكن دعوى اتمام ولا خلاف ما ياتي في باب السب والشتم في قوله
 واحتج به بيضاء ان حق **ص** قال وقد انشئ **ش** يعني ان المارزي قال في حقه
 نفسه انه ان اقال الى عليه شيء من بينة معاملة وانما التحقيق في ذلك
 جعلت قدره فانه يلزم ان يحكي عن ذلك اما بالتفصيل واما بالملامح
 حجة ان ذلك له ولم **ص** في المارزي هذا هو المذهب فقد قال السامعي
 عنه انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باق اراوا كما قال وسياه
 قالوا بقتل المارزي وحيث انما ان يقولوا بقتل المدعي يعني امران لم يقتل
 فلا يلزم باقراره وان قبلك فوالذي يفتقر له المارزي وان كان احق بغير ذلك
 فان قل **ب** اقراره بشيئ من مقتضى فخرج للتفسير منه او من غيره
 اذا اقتضى بقل **ب** الامة بالتفسير فخرج الزامه بالماقار يعني فاما الذي
ص ولا لم شمع كائن **ش** يعني انه اذا لم يرد المدعي بشيئ معلوم تحقيق بل قال
 اخذ ان لي عليه حقا فان هذه الدعوى التي سمعنا لم يقول الظن كما ياتي في قوله
 واعتمد اليان على ظن قوي كذا **ب** وكفاه بعت وتزويج رجل على
 الصحيح ولا فيسئل له الحكم عن السب **ش** يقدم انه قال في ما في معلوم تحقيق
 وشار هذا الى انه لا بد في جميع الدعوى من تبين السب وتبينه ان يقول
 في عليه ماية من سلف او من بيع او من كاح وما يشبه ذلك ولا يلزمه ان يقول
 شر أصح ان كما اصحابه بل هو محمول على الصحيح حتى يتبين خلافه فان لم
 يتبين المدعي عليه لسؤال المدعي عن السب الذي من ثبوت الحق به فذلك كما يتو
 قعاه في ذلك وجوب عليه وسئل المدعي عن ذلك السب اذ اعلمه في الأصل
 ما طرأ عليه سببه حتى فان قال الطالب لا اعلم السب او لا بينه لم يطلب
 المدعي عليه بالجوابة فان قال نسيت السب قبله كما ياتي ولا يلزم للمدعي
 بل يسئل عن الحول والتلجيل والتزويج وعلمه فاستغنى عن التبعيض

هذه اشارة الى قوله

Copy

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وان لم يبع البيعة بيمين علي بن ابي طالب
المشهور في الساق فانه قد وقع الامر عليه بانه ظاهر في انما شرط في الجواب
وصاق له احد وكون الخلطة شرطا في توجبه اليقين هو المشهور وعليه
مالك وعامة اصحابه وعليه سني في الرسالة التي لابن تافع انما شرط
وقفا في المسبوط وهو الذي عليه عمل القضاة بمصر بعرفة وعليه الفضاة
عندنا انتهى وهو الذي عليه عمل اهل الشام الى الان شران من جهة ان يورثه
ان الخلطة يدين عند قوله فان نقاشا واستخلصه ليكون اظهر من المراسم الصانع
والتمتع الضيف وفي معنى والوديعة على اهلها والمسافر على نفسه ودعوى
من علي او يبيع على خلطة المراسم **ش** هذه المسائل مستنبطة من ثبوت الخلطة
فتوجه اليقين فيها من انما الصانع ان ادعى عليه شخص بشي ماله فيه
صفة فان اليقين يتوجه ولا يحتاج الى اثبات خلطة بين يمين من ادعى عليه
انه نصب نفسه ومنها المتهم في نفسه ان ادعى عليه شخص بسرقة وكفها
فان اليقين يتوجه عليه ولا يحتاج الى اثبات خلطة ومنها الاضيق او الغريب
صان او لا يحتاج الى ادعى او مدعى عليه فلا يحتاج الى اثبات خلطة بين
المتدعيين ومنها الدعوى في شيء معين والمراد بالمعنى الذي لم نقل فيه
الحاضر المتشاهد ومنها الدعوى الوديعة بشرط ان يكون المدعى مثله عليه
تلك الوديعة وان يكون المدعى عليه يورث عنه مثل تلك الوديعة وان
يكون الكالا قضي لا يداع فتوجه اليقين على المدعى عليه من غير اثبات خلطة
ومنها دعوى المسافر على بعض رفقته انه اودعه مالا او انه ائتمنه
مالا في حال سفره فان اليقين يتوجه ولا يحتاج الى اثبات خلطة لانه قد
يبرهن له ما يوجب دفع ماله لبعض رفقته ومنها الموضع يدعى في موضع
بعضه على اخر من ثبوت اليقين فتوجه على المدعى عليه ولا يحتاج الى اثبات
خلطة ومثله ورثته ومنها رجل عرض سلعة في السوق للبيع فادعى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

البيع على رجل من طائفة استرها بكذا وكذا لرجل اشرا وادعى الرجل
على البايع انه ابتاعها منه وكذا البايع البيع فتوجه اليقين على المتذكر
منها وان لم تثبت الخلطة وصح المؤلف بلفظة دعوى في قوله ودعوى من يدين
ليلا يتوهم عند هذا انه مدعى عليه **ص** فان اقر قوله بالاشهاد عليه
والحكم بتبينه عليه **ش** اي فان اقر المدعى عليه بشي فله ان يثبت عليه
بما اقر به خفية ان لا يكرهه فان لم يبينه المدعى للاشهاد عليه ان لا يكرهه
يبينه عليه لان التثبت على ذلك من شان الحكم لما فيه من تقليل الظاهر
وقطع النزاع فالصحيح في عليه عايد على اشهاد حقيقته للشاهد الحاضر وقت
ايجاز الشهادة على المراسم **ص** وان اكره قال الكبيسة فانه نقاشا وخلطة
فلا يثبت الا بعد زكيتها **ش** يعني المدعى عليه اذا اجاب بالانكار فان القاضي عليه
يقول للمدعي الكبيسة فان قال بعد فانه يامر بالحصار وان لم يصرح بها ويقر
للمدعى عليه فيها فان اقر بلفظ فلا كلام وصارت كالمدة وله ان يثبت بلفظ
حكم عليه وان نقاشا وقال لا يثبت في راسطة حصة اليقين في كل حصة
فانه لا يقبل منه بعد ذلك مينة الا بعد زكيتها فان حلف حلف ولا بد من
يمينه على دعوى البيان وظل الشك عدم تقدم العلم او الظن بالبيعة اي
شركا او علمه بغيره القياس بها حينئذ بعد يمينه في البيان فلو حلف
القاضي من توجب عليه اليقين بغير ان حلفه فان هذه اليقين لا فائدة فيها
فالحكم ان يبعد هاتان مينة كمينه المتيان بالسوين للالة على الطلب بقوله
ولا تخلفه اي لا تخلف ولو شرط المدعى عليه المدعى عدم قيامه بالبيعة
لزمه ما لا يثبت فانه يقر بالشروط **ش** تبين **ص** والقاضي ان يبيع
البيعة قبل الخصومة حالئذ يمين القاضي سبيل القصد المالك فلذا حلف الخصم
وقال عليه الشهادة وفيها اشكال الشك فكيف يمكن ان يثبت في يمينه
مدفع لو في علمه مجموع كلفه اثنائه والان كذا في قوله في يمينه
مدفع لو في علمه مجموع كلفه اثنائه والان كذا في قوله في يمينه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مقدم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

تأليف
معاون مدير الامانة
بمكتب الامانة

من بعد في الاعداد التي الحكمه عليه عائيا وسمع القاضي البينة في
 غيبه ص الشاهد على المجلس وموجهة وتروى السراية في عداوة
 من حقيقته ش هذه سائر من سنة تمليح فيه الغدار منها ان اختر
 الخصم في مجلس القاضي حتى كلفه حجرة الشهود وان يوقع عليه باقتدار
 ولا يفتقر اليه والاشارة الى ان الشهود في الايام التي كانت

وقد كان
 في ذلك
 من
 العجائب
 ما
 لا
 يحيط
 به
 العقل
 واللب
 وقد
 كان
 في
 ذلك
 من
 العجائب
 ما
 لا
 يحيط
 به
 العقل
 واللب

فكلام الخلف في تصوير الدعوى لا في كيفية الإيمان لأن كيفية الإيمان لا خلاف بأمره
الذي لا اله الا هو انه لا يعلم بغير شهوده ولا يضر في قوله وله علم على المطالب
اي الذي عليه خلاف المدعى انه لم يجعله اولا **الخ** واخذنا اليه بانقيت
للكجة **و**ندب توجيهه **ب**قيمت **ش** هذا موقوف على قوله في غير قوله
فلننفاها اي ان قال نعم ام لا بصارها وسمعا واخذنا بانقيت للكجة

وحيث ان يكون متانفا أي واحد من اراد ان يوجه الحكم اليه من مدح او مذم
عليه فان لم يلتزم بطلان في البينة فحينئذ استدل في الاظهر لا يثبت ما
يدعيه ويحل مقتضاه كما رأى والاعراض واجبة فان حكمه يقتضي الحكم
قاله الخبر في وثايقه وقال الشيخ في نسخة نقله العلامة فان ادعى بطلان مقتضى
والا فلا مدعى الحكم عليه عدم الاعتدال في مقتضى الحكم قاله الخزانة وقال
فيها يستلزم الاعتدال فان ادعى بطلان مقتضى الاول لا بد من استنباطه

من بعد في الاعداد المذكورة عليه عائشا وسبح القاضى البصير في
غيبه ص الا شاهد بما في المجلس ومعه حقه ومثرا السر والنجاة في عداوة
ومن حقه شهدت ما يدور مستناة بما يجيء فيه العذر منها اذا اقتضت
الحكم في مجلس القاضى بحق صاحبه بحضرة الشهود وانما يفتى عليه باقراره وحمل وجوبه
والاعذار اليه فلا بد من التمسك بالآثار في هذه الايام

القاضي البينة في العلم فلو عند في ذلك مكان اعدان في نفسه وهو لا يجد في نفسه ولا يريده حكم
في نفسه ويستيقاض كلام **ان** من لا اعدا فيه لا يلزم القاضي تسمية قانه
قال **ميتل** **وذلك** الشاهدان المحتان لمصور التين الاجتاج التي تسميتهما
لانه لا اعدا فيهما على المشهور من الغواين لان القاضي قام مقام نفسه
ومها من كى السر وقول بخير القاضي في الرجال الشهود من عدالة او جرح
لا يجد فيه ولو سأل الطالب المقيم البينة من جرحه لم يلتفت اليه وكذا
لو سأل المطلوب عن ذلك بينة الطالب قانه لا يلتفت اليه لانه لا يجد في ذلك

[illegible]

فق

من يتفق به من قدام مقام القاضي فلا يبعد في نفسه فكذا كبر الحاق وحملان
يكون بفتح الحاء واللام والراء والصاد واقتصر الباء على الاول وهو اول لانه يبعد
انه لا يبعد من زكاه انكر المذكر ايتها ولما قرأته بالفتح فهو من زكاه
من كالت لا يبعد رقيه ولا يبعد ان من يركب غير سر لا يبعد فيه وحمل المذكر
سما لا يبعد بل خرج اخراج اللفظ عن موقعه ومما ان الشاهد المذكر في
الحدالة اي السابق لقائه فيها لا يبعد رقيه فيع المدان وبعذر رقيه فياوتها
القرابة ومما ان الحكم عليه ان كان يحسن منه على من شهد عليه فانه لا
يغذر اليه من يثبت عليه فتعوله ومن يحسن منه او يشاهد من يحسن منه
ويستار اي والشاهد على من يحسن منه لا يبعد له **و** انظر لما باجتهاد **و** ثم
حكم كذا **و** معنى ان الحكم عليه سواء كان من يدعي عليه او مدعى عليه اذا قال
لى حجة فان القاضي يظفر بها اي لا يثبت بها باجتهاده ثم يحكم عليه بعد
ذلك كما اذا قال حجة لى ونفاها فان الفاضل يحكم عليه من غير حجة فان قال
لى بيته بيته كالمرفق فانه يحكم عليه ويكون باقيا على حجة وان اقدمت بيته
وتيقنها عند هذا القاضي او غيره فالخبر في لها الحجة المتقدم ذكرها **ص**
فلحق عن المخرج **ش** ريعان المدعى ان اقام بيته تعددت له نحن على شخص
فاقام المدعى عليه بيته تنقلت بفتح بيته المدعى فاذا سال المدعى
عن جرح بيته فعلى الحكم ان يخرج عن جرح بيته ويوجه له الاعتذار فيه لانه
قد يكون بين المخرج والمدعى على اقارب او بينه وبين المهود عليه قرابة وهذا
انما كان التخرج حبيبة فان لم يكن بيته واقفا القاضي علم ان الشاهد سببا
سريسا فانه فلا يبعد القاضي الجواب كما قاله ابن عبد السلام **و** ان المولى في
اي يجب الحكم بالسائل عن تعيين المخرج **و** ويجوز **ش** ان يراجع للحكم
عليه فان مدعى او مدعى عليه فان اقال الحكم عليه لى حجة وانظر لكالم
لاجل الايمان بما باجتهاده ولم يات بحجة فادب القاضي بغيره ويكتب التخيذ

من يتفق به من قدام مقام القاضي فلا يبعد في نفسه فكذا كبر الحاق وحملان
يكون بفتح الحاء واللام والراء والصاد واقتصر الباء على الاول وهو اول لانه يبعد
انه لا يبعد من زكاه انكر المذكر ايتها ولما قرأته بالفتح فهو من زكاه
من كالت لا يبعد رقيه ولا يبعد ان من يركب غير سر لا يبعد فيه وحمل المذكر
سما لا يبعد بل خرج اخراج اللفظ عن موقعه ومما ان الشاهد المذكر في
الحدالة اي السابق لقائه فيها لا يبعد رقيه فيع المدان وبعذر رقيه فياوتها
القرابة ومما ان الحكم عليه ان كان يحسن منه على من شهد عليه فانه لا
يغذر اليه من يثبت عليه فتعوله ومن يحسن منه او يشاهد من يحسن منه
ويستار اي والشاهد على من يحسن منه لا يبعد له **و** انظر لما باجتهاد **و** ثم
حكم كذا **و** معنى ان الحكم عليه سواء كان من يدعي عليه او مدعى عليه اذا قال
لى حجة فان القاضي يظفر بها اي لا يثبت بها باجتهاده ثم يحكم عليه بعد
ذلك كما اذا قال حجة لى ونفاها فان الفاضل يحكم عليه من غير حجة فان قال
لى بيته بيته كالمرفق فانه يحكم عليه ويكون باقيا على حجة وان اقدمت بيته
وتيقنها عند هذا القاضي او غيره فالخبر في لها الحجة المتقدم ذكرها **ص**
فلحق عن المخرج **ش** ريعان المدعى ان اقام بيته تعددت له نحن على شخص
فاقام المدعى عليه بيته تنقلت بفتح بيته المدعى فاذا سال المدعى
عن جرح بيته فعلى الحكم ان يخرج عن جرح بيته ويوجه له الاعتذار فيه لانه
قد يكون بين المخرج والمدعى على اقارب او بينه وبين المهود عليه قرابة وهذا
انما كان التخرج حبيبة فان لم يكن بيته واقفا القاضي علم ان الشاهد سببا
سريسا فانه فلا يبعد القاضي الجواب كما قاله ابن عبد السلام **و** ان المولى في
اي يجب الحكم بالسائل عن تعيين المخرج **و** ويجوز **ش** ان يراجع للحكم
عليه فان مدعى او مدعى عليه فان اقال الحكم عليه لى حجة وانظر لكالم
لاجل الايمان بما باجتهاده ولم يات بحجة فادب القاضي بغيره ويكتب التخيذ

في حجة
ان يدعي بعد ذلك علم التخيذ
ذلك على المذهب وقا للشرع
مسائل ليس لها في التخيذ
ش حجة هذه المسائل لا يقطع
استقله بعد بيته فان الحكم
للقاضي في حجة الطالب وهو باق
متم وجدها وحكم ان باطل الد
النسب وبقا الزوجية من ال
ويطالب بالبيته فيجوز عنها
ان وجد بيته وان منعه من القضا
حصر عليه ان او يطلب منه البيته
بعدم سماع بيته ان وجدها في
عبد ادعى ان سيده اعقته وعجز
مدم سماع بيته في المستقبل ان
الرابع ان ادعى انه من ذرية فلان
فلا يحكم عليه بغير سماع بيته في
لخمس امرأة ادعت ان زوجها
حكم على ما باطل دعواها بعد ذلك
عصمة زوجة من قبل العلم بعدم
عليه بان يقتل عدوانه طلق
الحكم فلا يثبت له ما في ذلك
اربعين التخيذ والبرق فانه
بعد ذلك فلا بد

في حجة
ان يدعي بعد ذلك علم التخيذ
ذلك على المذهب وقا للشرع
مسائل ليس لها في التخيذ
ش حجة هذه المسائل لا يقطع
استقله بعد بيته فان الحكم
للقاضي في حجة الطالب وهو باق
متم وجدها وحكم ان باطل الد
النسب وبقا الزوجية من ال
ويطالب بالبيته فيجوز عنها
ان وجد بيته وان منعه من القضا
حصر عليه ان او يطلب منه البيته
بعدم سماع بيته ان وجدها في
عبد ادعى ان سيده اعقته وعجز
مدم سماع بيته في المستقبل ان
الرابع ان ادعى انه من ذرية فلان
فلا يحكم عليه بغير سماع بيته في
لخمس امرأة ادعت ان زوجها
حكم على ما باطل دعواها بعد ذلك
عصمة زوجة من قبل العلم بعدم
عليه بان يقتل عدوانه طلق
الحكم فلا يثبت له ما في ذلك
اربعين التخيذ والبرق فانه
بعد ذلك فلا بد

في حجة بان يقول فلان ادعى انه بيته ولم يات بها وقد عجزه خوفا من
ان يدعي بعد ذلك علم التخيذ وانه باق على حجة قوله بان لا يبعد منه
ذلك على المذهب وقا للشرع لان هذا من قول بالقبول ثم استثنى المؤلف
مسائل ليس لها في التخيذ فاجعله **ص** في دم وحسن وعقود طلاق اقامة بيته لا يبعد
ش حجة هذه المسائل لا يقطع في حجة ومما ان الشاهد المذكر في
استقله بعد بيته فان الحكم بالتخيذ لا يقطع حجة فيه ومما ان ليس
للقاضي في حجة الطالب وهو باق على حجة هذه المسائل لا يقطع في حجة
متم وجدها وحكم ان باطل الد م ما باطل الجرح وبقا الرق وعدم
النسب وبقا الزوجية من ال الاول الذي يدعي حجة طلاقه من قبله
ويطالب بالبيته فيجوز عنها فلا يحكم القاضي بغيره وسما دعواه بعد ذلك
ان وجد بيته وان منعه من القضا من ال ان يدعي حجة من قبله
حصر عليه ان او يطلب منه البيته على دعواه فيجوز عنها فلا يحكم عليه
بعدم سماع بيته ان وجدها في المستقبل وان رفع يد عن الثالث فاضر
عبد ادعى ان سيده اعقته وعجز عن اقامة بيته بذلك فلا يحكم القاضي
مدم سماع بيته في المستقبل ان وجدها في حجة بقا في الدف كالت ذلك
الرابع ان ادعى انه من ذرية فلان عجز عن اقامة بيته فشهد له بذلك
فلا يحكم عليه بغير سماع بيته في المستقبل ان وجدها في حجة بقا في الدف كالت ذلك
لخمس امرأة ادعت ان زوجها طلقها وعجز عن اقامة بيته على الطلاق فلا
حكم على ما باطل دعواها بعد ذلك ان وجدت بيته وان حكم بقا في حجة
عصمة زوجة من قبل العلم بعدم التخيذ في جانب المدعى واما المدعى
عليه بان يقتل عدوانه طلق الزوج لم يات بدفع دعواه في حجة فادع
الحكم فلا يثبت له ما في ذلك في جميع المسائل من الدم ونحوه كما
اربعين التخيذ والبرق فانه في حجة التخيذ ولو لم يات بالادلة
بعد ذلك فلا بد

من يتفق به من قدام مقام القاضي فلا يبعد في نفسه فكذا كبر الحاق وحملان
يكون بفتح الحاء واللام والراء والصاد واقتصر الباء على الاول وهو اول لانه يبعد
انه لا يبعد من زكاه انكر المذكر ايتها ولما قرأته بالفتح فهو من زكاه
من كالت لا يبعد رقيه ولا يبعد ان من يركب غير سر لا يبعد فيه وحمل المذكر
سما لا يبعد بل خرج اخراج اللفظ عن موقعه ومما ان الشاهد المذكر في
الحدالة اي السابق لقائه فيها لا يبعد رقيه فيع المدان وبعذر رقيه فياوتها
القرابة ومما ان الحكم عليه ان كان يحسن منه على من شهد عليه فانه لا
يغذر اليه من يثبت عليه فتعوله ومن يحسن منه او يشاهد من يحسن منه
ويستار اي والشاهد على من يحسن منه لا يبعد له **و** انظر لما باجتهاد **و** ثم
حكم كذا **و** معنى ان الحكم عليه سواء كان من يدعي عليه او مدعى عليه اذا قال
لى حجة فان القاضي يظفر بها اي لا يثبت بها باجتهاده ثم يحكم عليه بعد
ذلك كما اذا قال حجة لى ونفاها فان الفاضل يحكم عليه من غير حجة فان قال
لى بيته بيته كالمرفق فانه يحكم عليه ويكون باقيا على حجة وان اقدمت بيته
وتيقنها عند هذا القاضي او غيره فالخبر في لها الحجة المتقدم ذكرها **ص**
فلحق عن المخرج **ش** ريعان المدعى ان اقام بيته تعددت له نحن على شخص
فاقام المدعى عليه بيته تنقلت بفتح بيته المدعى فاذا سال المدعى
عن جرح بيته فعلى الحكم ان يخرج عن جرح بيته ويوجه له الاعتذار فيه لانه
قد يكون بين المخرج والمدعى على اقارب او بينه وبين المهود عليه قرابة وهذا
انما كان التخرج حبيبة فان لم يكن بيته واقفا القاضي علم ان الشاهد سببا
سريسا فانه فلا يبعد القاضي الجواب كما قاله ابن عبد السلام **و** ان المولى في
اي يجب الحكم بالسائل عن تعيين المخرج **و** ويجوز **ش** ان يراجع للحكم
عليه فان مدعى او مدعى عليه فان اقال الحكم عليه لى حجة وانظر لكالم
لاجل الايمان بما باجتهاده ولم يات بحجة فادب القاضي بغيره ويكتب التخيذ

في حجة
ان يدعي بعد ذلك علم التخيذ
ذلك على المذهب وقا للشرع
مسائل ليس لها في التخيذ
ش حجة هذه المسائل لا يقطع
استقله بعد بيته فان الحكم
للقاضي في حجة الطالب وهو باق
متم وجدها وحكم ان باطل الد
النسب وبقا الزوجية من ال
ويطالب بالبيته فيجوز عنها
ان وجد بيته وان منعه من القضا
حصر عليه ان او يطلب منه البيته
بعدم سماع بيته ان وجدها في
عبد ادعى ان سيده اعقته وعجز
مدم سماع بيته في المستقبل ان
الرابع ان ادعى انه من ذرية فلان
فلا يحكم عليه بغير سماع بيته في
لخمس امرأة ادعت ان زوجها
حكم على ما باطل دعواها بعد ذلك
عصمة زوجة من قبل العلم بعدم
عليه بان يقتل عدوانه طلق
الحكم فلا يثبت له ما في ذلك
اربعين التخيذ والبرق فانه
بعد ذلك فلا بد

المباذير من قوله وانظر لها باجتهاده وهذا ينبغي له كان قوله السهم على ان رست
وليس فيه كبر فائدة لان الانظار يكون الى الجند القاصي وهو صدق فيه
ولكن رجوعه للتجيز والى لانه يلزم من كونه كتب التلوم لانه لا يكتب
التجيز الا ويكتب التلوم اي ويكتب كيفية التجيز هل تجزى بعد ان ادعى
حجة او قبل لا يكتب انه تجزى لان هذا لا يترتب عليه حكم وانما يترتب الحكم
على كيفية التجيز لان منه ما يعتد ومنه ما لا يعتد والمسائل المستثناة
من ذلك هي التي لا يترتب عليها حكم بل هي التي لا يترتب عليها حكم بل هي التي
عند القاضي لا يترتب عليها حكم بل هي التي لا يترتب عليها حكم بل هي التي
على عدم جوابه بالضرر بسبب اجتهاده هي يفرق بين حكم عليه بعد
ذلك بلا يدين من المدعي لان اليمنى فرع لحجاب وهذا لم يجب قال في الحار وجده
هذا اقل منه بل هو **ص** ولم يدين عليه السؤال عن السبب **ش** يعني ان المدعي
ان قال في دعواه اني هذا ما به متلاف المدعي عليه ان يقول له يتبين من
اي وجه تزنت على هل من سلف او بيع او غير ذلك فان تبين له السبب طلب
من الخصم الجواب وان لم يبين له السبب لم يطلب منه الجواب لانه اذا بين
المدعي السبب امكن ان يكون فاسدا لا يترتب بسببه عزم او عزم قليل
ولان المدعي حين يسأل عن السبب قال لا ادري او قال نسيت فانه يتقبل منه
من غير ان يتلزم على المتهم واليه اشار بقوله **ص** وقيل لانه لا يبين ولا انكر
مطلوب المعاملة بالبينة ثم لا تقتل بينة بالقضاء بخلاف الحق ان كان
يعان المدعي حتى على شخص من معاملة صحت بينة ما فقال له المدعي عليه
لم يعهد ربي وبني بدينك معاملة وانكها من اصلها فالبينة حينئذ شئت
ما ادعى المدعي لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر
فان اثبت المدعي ما ادعى فلا تقبل بينة المدعي عليه بعد ذلك بانه قطعه
ذلك الحق على المشهور وبه العمل لان المدعي عليه اكد بينته حين انكر المعاملة

من قوله وانظر لها باجتهاده وهذا ينبغي له كان قوله السهم على ان رست وليس فيه كبر فائدة لان الانظار يكون الى الجند القاصي وهو صدق فيه ولكن رجوعه للتجيز والى لانه يلزم من كونه كتب التلوم لانه لا يكتب التجيز الا ويكتب التلوم اي ويكتب كيفية التجيز هل تجزى بعد ان ادعى حجة او قبل لا يكتب انه تجزى لان هذا لا يترتب عليه حكم وانما يترتب الحكم على كيفية التجيز لان منه ما يعتد ومنه ما لا يعتد والمسائل المستثناة من ذلك هي التي لا يترتب عليها حكم بل هي التي لا يترتب عليها حكم بل هي التي عند القاضي لا يترتب عليها حكم بل هي التي على عدم جوابه بالضرر بسبب اجتهاده هي يفرق بين حكم عليه بعد ذلك بلا يدين من المدعي لان اليمنى فرع لحجاب وهذا لم يجب قال في الحار وجده هذا اقل منه بل هو ص ولم يدين عليه السؤال عن السبب ش يعني ان المدعي ان قال في دعواه اني هذا ما به متلاف المدعي عليه ان يقول له يتبين من اي وجه تزنت على هل من سلف او بيع او غير ذلك فان تبين له السبب طلب من الخصم الجواب وان لم يبين له السبب لم يطلب منه الجواب لانه اذا بين المدعي السبب امكن ان يكون فاسدا لا يترتب بسببه عزم او عزم قليل ولان المدعي حين يسأل عن السبب قال لا ادري او قال نسيت فانه يتقبل منه من غير ان يتلزم على المتهم واليه اشار بقوله ص وقيل لانه لا يبين ولا انكر مطلوب المعاملة بالبينة ثم لا تقتل بينة بالقضاء بخلاف الحق ان كان يعان المدعي حتى على شخص من معاملة صحت بينة ما فقال له المدعي عليه لم يعهد ربي وبني بدينك معاملة وانكها من اصلها فالبينة حينئذ شئت ما ادعى المدعي لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر فان اثبت المدعي ما ادعى فلا تقبل بينة المدعي عليه بعد ذلك بانه قطعه ذلك الحق على المشهور وبه العمل لان المدعي عليه اكد بينته حين انكر المعاملة

لان قوله

من قوله لم اعامله مستلزم لعدم الدين ولعدم البينة الذي يستدعي به البينة
خلاف ما اذا قال المدعي عليه لاحق للقيام مدعي على فاقام المدعي بينة شفه
له بالحق فاقام المدعي عليه بينة شفهت له بانه قضاه ذلك الحق فاقام
تقبل ويحل بمقتضى ما شهدت به لان قوله لم يكن فيه ما يكذب بينته وشك
لاحق لك على لغيرك على حق او قبلي وفي كلام المولى في الكسبي
ص وكذا عوي لا تثبت الا بعد ان يبين المدعي بغيره الدعوي
التي لا تثبت الا بعد ان يبين المدعي بغيره الدعوي
عليه في يمين بغيره الدعوي فلا يلزم من الزوج يمينه على عدم الطلاق
اذا ادعت المدة عليه ذلك ولا يلزم من الجهر يمينه على عدم العقد على محرمه
اذا ادعى تخلف عليه ذلك ويحذر من الخاف ان تجرد دعوى البينة ولا ترد ذلك في
الطلاق والعتق والحرية لان المدعي عليه في دعوى البينة لا يبين
مقطوف على معن قوله بغيره الدعوي فان لم تجرد دعوى البينة ولا ترد ذلك في
خلفه بغيره فان طال دينه وليس له ان يترك في بعض المسائل البينة في
قوله ولا يفتي احد في طلاق صفتي لان كل من هو موقوف قوله هذا تجرد دعوى
فان اذا قام المراهق اذ ان زوجا طلقوا او انكر ذلك في يمينه على
قوله الطلاق او شهادة الشاهد فان كل من طلق في يمينه على
يرد اليمين على المدة بخلاف ما اذا اقام من يمينه ما هو موقوف له لان كل من
زوجته بينة وانكر المدة فلا يلزم من يمينه ولا يثبت السكاح بذلك
فقد امكن ان يمينه على المدة لا يمينه على البينة لان كل من هو موقوف
اليمين بالدعوي التي لم تجرد من يمينه ما ياتي في قوله ان كل من هو موقوف
هو مثال للقاعدة وهو وان كان بلائحة الموقوف قوله بغيره الدعوي
بالبينة لا يلزم من يمينه ان كان حاله حال شاهد في الدعوى فثبت
لان قوله

من قوله لم اعامله مستلزم لعدم الدين ولعدم البينة الذي يستدعي به البينة خلاف ما اذا قال المدعي عليه لاحق للقيام مدعي على فاقام المدعي بينة شفه له بالحق فاقام المدعي عليه بينة شفهت له بانه قضاه ذلك الحق فاقام تقبل ويحل بمقتضى ما شهدت به لان قوله لم يكن فيه ما يكذب بينته وشك لاحق لك على لغيرك على حق او قبلي وفي كلام المولى في الكسبي ص وكذا عوي لا تثبت الا بعد ان يبين المدعي بغيره الدعوي التي لا تثبت الا بعد ان يبين المدعي بغيره الدعوي عليه في يمين بغيره الدعوي فلا يلزم من الزوج يمينه على عدم الطلاق اذا ادعت المدة عليه ذلك ولا يلزم من الجهر يمينه على عدم العقد على محرمه اذا ادعى تخلف عليه ذلك ويحذر من الخاف ان تجرد دعوى البينة ولا ترد ذلك في الطلاق والعتق والحرية لان المدعي عليه في دعوى البينة لا يبين مقطوف على معن قوله بغيره الدعوي فان لم تجرد دعوى البينة ولا ترد ذلك في خلفه بغيره فان طال دينه وليس له ان يترك في بعض المسائل البينة في قوله ولا يفتي احد في طلاق صفتي لان كل من هو موقوف قوله هذا تجرد دعوى فان اذا قام المراهق اذ ان زوجا طلقوا او انكر ذلك في يمينه على قوله الطلاق او شهادة الشاهد فان كل من طلق في يمينه على يرد اليمين على المدة بخلاف ما اذا اقام من يمينه ما هو موقوف له لان كل من زوجته بينة وانكر المدة فلا يلزم من يمينه ولا يثبت السكاح بذلك فقد امكن ان يمينه على المدة لا يمينه على البينة لان كل من هو موقوف اليمين بالدعوي التي لم تجرد من يمينه ما ياتي في قوله ان كل من هو موقوف هو مثال للقاعدة وهو وان كان بلائحة الموقوف قوله بغيره الدعوي بالبينة لا يلزم من يمينه ان كان حاله حال شاهد في الدعوى فثبت لان قوله

بقوله فلا ولي له أخوان له منهم
 الزواجر عتوا فلهما ولها
 ولها ولها ولها ولها ولها

الباقى المذكور فى
الكتاب المذكور فى

أي في البيت الرباني مع
استقار هذه الصفات
في القضاء مع

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

للقول الحكم به ليشمل المال أو ما يؤول إليه دأى بالغا لانه مخرج على الاستئناس
 صرح في الخصاص تحسين مع عاصبه **ش** يعني ان العاصي اذا حكم به زيادة
 عدلين في الخصاص في نفس منظره بعد الحكم ان احدا الشاهدين بعد ثلث فان ذلك
 الذي عطف مع واحد من العصبه تحسين عينا وبينه الحكم لان الباقى لو شهدوا لم
 يحلف بقتل الحكم واليه استل بقتله وان تكررت اي فكل نكل الحاكم له بالقتل
 عن دفعه حين يحيا استل اليه مع واحد من العصبه فان الحكم يتقضى وروى
 سنده الباقي قال في مخرجة الاستئناس لالتفاسه لا يعلم نزل **ص** وقوله
 شهوة علة ولا فاعلة **الاسام** **ش** يعني ان الشاهد الباقي اذا علم ان رفعة
 عبد او حي او اسوق فالخير من الدنيا وظاهر كلام **ق** وغيره انه لا غرامة على
 الاخر معه وهو مشكل فلا يمكن فذلك علم ان الغرامة للدنية على عاقلة الاسام
 على نفسه يراي اذا لم يعلم الاسام والا كانت في ماله وظاهر كلامه كغيره انه لا يفتقر
 منه ولا يفتقر بالحكم وهذا الوجه الثاني في قوله وان علم الحاكم بكدبهم وحكمه
 بالخصاص لان قوله هنا بان من شهد عن مقتول الشهادة وهو يستلزم العلم
 بكدبهم تمامية في الشهود باعتبار افراد جزئيات المسائل والمراد الجرح
 والموضوع المسئلة انما شاهدان ظهر ان احدهما كافر مثلا **ص** وفي القطع كلف
 المقطوع انما بالهالة **ش** عطف على قوله في الخصاص الذي المراد به القتل اي
 انه اذا ثبت ان احدا شاهدي القطع عن مقتول الشهادة فان حلف المقطوع
 بالقطع مع الشاهد الباقي ثمة الحكم ونفذ لان جرح العهد ثبت بالشاهد
 طبع كالمالحان نكل حلف المقطوع ثانيا ان الشهادة عليه باطلة وانفق
 الحكم ونعم الشاهدان علم ولا فاعلة الاسام كما مر المراد بالقطع كجرح
 وانما شل بالقطع لانه انشد الاستئناس او كانت كسبة على السرفه فلا
 يمين على الطالب لا ينافي بالنسبة للقطع لا ثبت بالشاهد واليمين ولا يمين
 المقطوع ويكون حكم ما مر **ص** ونقصه هو فخطا ان طار اذ عرج اصوب لو
 كان الشاهدان من العصبه او كانا من غير العصبه او كانا من غير العصبه او كانا من غير العصبه

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

عن زبده او أي مقلد **ش** ما تكلم على المسائل التي كلفها ولم يفرق بينها وبين
 يكلم الان على ثلاث مسائل في بقطها الحكم كما فقط اي مع بيان السبب اعلا
 هذه من هذه الدلالة الاول عليه بان تعلقه الاول ان الحكم حكم ثم ظهر ان
 غير اصوب منه وسواء كان باقيا على دونه او غير ذلك من اخرى خلافا
 لمخرق وان لم يحسب من انه ليس له نفسه فيما اذا عرله وولدتا يا وهذا
 في الجته ان الحكم برأيه مستند الدليل يظهر له ان يفرق اصوب وفي المقتله
 ان امان من اصل الخلع كما اذا حكم بقتل من القاسم وندى من ظهر ان قول يحق
 مقلدا راجحه وبالكسور الثانية ان الحكم حكم ثم ظهر له انه خرج فيه عن
 رايه بان كان مجتهدا وجعل على السوفاته بنفسه وحكم بما رآه الثالث اذا
 حكم المقلد لمذهب في قضية وهو يري انما مذهب امامه حكم بغيره غلط
 فانه يقتضيه هو فقط وان غير الجرح يان على مذهب بعض الشك **ش** يعني
 اخرج عن رايه او اي مقلد ليخطا والمراد اذ على الخطا ويشهد بشهادة
 والا يقتضيه هو ومنه كما مر في قوله اوانه قصد كذا او خطا وكذا اذا اخطا
 خرج به عن رايه قوله لو كان قاصدا العمل بقوله غيره واما من قصد الحكم بشي
 غير مستند لقول احد فصاف قوله عالم فان حكمه يقتضيه هو ومنه انظر المواق
ص وقوله الخلاف لا محل له في هذا **ش** يعني ان حكم الحاكم اوقع على وجه الصواب
 يرفع العمل بمقتضى الخلاف بمعنى انه اذا اقرض من لا يراه ليس له نفسه في الخلاف
 بل الحكم موجود على الحق لا يري وقف المشايخ اذا حكم حاكم بوجهته
 ثم دفع من كان يقتضي بطلانه بطله وبعضا ولا يحل له نفسه كذلك
 ان قال شخص بطله ان تزوجك فانت طالق فتردوا وكم حكم بوجهته
 هذا النكاح الذي يري زوجه الطلاق لم ينفذ هذا النكاح ولا يحل له نفسه
 وانما قوله الخلاف لا محل له في هذا **ش** يعني ان حكم الحاكم اوقع على وجه الصواب
 بحيث لو اطلع الحكم عليه لم يحكم بحكمه كغيره من اقا **ص** هو ومنه انما يشهد به
 بخلافه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن
 هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

هذا الحكم على ما هو عليه في المتن

بالظهور بثبوتها بالافتراء المعبر او بالبينة والتعويل لعدم التعويل الى الصلح بان
الصلح لا بد فيه من خطبة في الغالب فالامر به مضمون لبعض الحق يقتضي
انه لا يامر في الفصل والمعلم به لوجود العلة المذكورة في امره به وجاب
بان هذه العلة عارضة على اخرى اقوى منها وقيل ان الشارح للموقف في قوله عز وجل
انه يقتضي رد ذلك الحكم في ذوى الارحام حتى يصطفا فان فصل القضاء
يؤثر الضمان **ص** ولا يستند لعلمه الا في التقدير والخرج **ص** يخلف القاضي
لا يستند لعلمه في غير الاشياء الا في البينة على الشيء المحكوم به ويستعمل
الطريق الشرعية الممتدة الى مسوكان القاضي يجهل او فقلد الا في التقدير
والخرج بفتح الجيم معناه التخرج ولو جزمه كان احسن لتحسن المقابلة بالتقدير
ولو جزم بالعدالة كان احسن فاما المقابلة للخرج ولا من سهل فاذا علم الحاكم
من شخص العدالة او اخرجته فانه يجوز له ان يستند الى علمه في كل وقعة او يخرج
ص كالشبهة بذلك **ص** يعان الشاهد ان كان مشهورا بالعدالة او بالحرية
فان القاضي يعتمد على تلك الشهرة ويستند في حكمه على ما يشترطه في ذلك
وقد شهد ان اي كان من عند القاضي المداينة فقال اما الاستفهام عدل
ولكن من يري انك ان اي كان من عندك وكذلك يستند القاضي لعلمه ايضا في
ناديه من استأجره عليه او مفتا وشاهد له على نفسه وكذلك في ضرب من
بينة لدره او كذب بين يدي **ص** او اقرار الخصم بالعدالة **ص** يعان المشهود
عليه اذا اقر عدله من شهد عليه فان القاضي يستند في حكمه الى عدالة
الشاهد وحكمه بذلك ولا يطلب منه تركه فهو مسوكان القاضي يعرف المشهود
امرا وسوكان اقر الحاكم عليه بالعدالة قبل ان يشأه او بعد ادائها
ولا يقتضي بهم على غير هذا المشهود عليه الا بنحو **ص** وان انكر محكم
عليه اقراره بطله لم ينفذ **ص** تقدم ان الخصم اذا اقر عند الحاكم فالشبهة
انه لا حكم عليه بالانكسار اقباه عنه حتى يشهد عنه باقراره شاهدان

هذا هو الوجه في الاستدلال بالشهادة
فان الشهادة لا تكون دليلا على ما يشترطه في ذلك
ولا يستند لعلمه في غير الاشياء الا في البينة على الشيء المحكوم به ويستعمل
الطريق الشرعية الممتدة الى مسوكان القاضي يجهل او فقلد الا في التقدير
والخرج بفتح الجيم معناه التخرج ولو جزمه كان احسن لتحسن المقابلة بالتقدير
ولو جزم بالعدالة كان احسن فاما المقابلة للخرج ولا من سهل فاذا علم الحاكم
من شخص العدالة او اخرجته فانه يجوز له ان يستند الى علمه في كل وقعة او يخرج
ص كالشبهة بذلك **ص** يعان الشاهد ان كان مشهورا بالعدالة او بالحرية
فان القاضي يعتمد على تلك الشهرة ويستند في حكمه على ما يشترطه في ذلك
وقد شهد ان اي كان من عند القاضي المداينة فقال اما الاستفهام عدل
ولكن من يري انك ان اي كان من عندك وكذلك يستند القاضي لعلمه ايضا في
ناديه من استأجره عليه او مفتا وشاهد له على نفسه وكذلك في ضرب من
بينة لدره او كذب بين يدي **ص** او اقرار الخصم بالعدالة **ص** يعان المشهود
عليه اذا اقر عدله من شهد عليه فان القاضي يستند في حكمه الى عدالة
الشاهد وحكمه بذلك ولا يطلب منه تركه فهو مسوكان القاضي يعرف المشهود
امرا وسوكان اقر الحاكم عليه بالعدالة قبل ان يشأه او بعد ادائها
ولا يقتضي بهم على غير هذا المشهود عليه الا بنحو **ص** وان انكر محكم
عليه اقراره بطله لم ينفذ **ص** تقدم ان الخصم اذا اقر عند الحاكم فالشبهة
انه لا حكم عليه بالانكسار اقباه عنه حتى يشهد عنه باقراره شاهدان

فان
فان
فان

فادفع وتزل وحكم عليه مستند الى قول الخصم في مجلس الحكم فان حكم
بذلك لا يقتضي فاد اقال الحكم حكمت عليه بمقتضى اقراره عند وانكر
الحكم عليه الاقرار فلا يفيد انكاره فانه في بعض الجمع الحكم واما لو وقع
الانكار قبل الحكم عليه فانه مشهور انه لا يحكم عليه **ص** وان حكم عليه بخيبن
بان حكمه بطله فقله بعد متعلق بانكره باقراره لو كان انكر قبل الحكم
او ان قبله فلو انكرت البينة الشبهة عند القاضي بمحكم به وهو يقول
شهدت من وكنت بينا وتم قضاء القاسم رفع الى سلطان غيره فان كان
القاضي من يعرف بالعدالة لم يقتض قضاؤه انكر الشهود او ما تروا ان لم
يعرف بالعدالة ابتد السلطان النظر في ذلك واخرج على الشهود **ص** وان
شهدت انكم شبيبة او انكرت امضا **ص** يعني ان القاضي اذا حكم بمرأى
سيانه او انكر من ضله وقال الشاكرت به ثم شهد به عليه شاهدان
فانه يجب على من امضاه وسوكان مفروضة امه ولو اقتصر على انكار لغيرهم
منه الشبان من باب او **ص** وانهم لغيره بشفاعة ان كان كل واحد ياتيه
ويشهد بطلان **ص** الا انما يتلخص القاض امر الى القاضي من غير بينة
فيجوز للقاضي ان ينهي الى قاض اخر ما يري فينبغي الثاني ويبيح
ياي انكر بشرط ان يكون كل واحد منهما في محل ولا يثبت له ان الحكم ان كان
خارجا عن محل ولا يثبت له يكون مفروضة ومشرط ان حكم المتهمة عليه مكله
اي في موضع الاثبات والاثبات حاشا بمقتضى مجلسه ولا يثبت له ما يثبت
اي على طينة ومكالمة او يشاهدني فاذا اسند القاضي على حكمه شاهدان
ثم شهد بعد ذلك عنده من اخر فانه يجب عليه ان ينفذ مطلقا
اي سوكان الحق المحكوم به ببيت يشاهدني او يشاهدني او يشاهد
فما يثبت او ما يثبته واحدة او باربعة عدول كانا وهذا المشهود في
الزنا ونحوه وما الشاهد واليمين فانه لا يثبت بها كفاية من انطبق

فان يكون القاضي حاشا له
عند قاض اخر كما في السوء الذي

سوا هذا المحكوم عليه اذ ان
الظننت او عي

او قوله فنفذ الثاني ويبيح

فان
فان
فان

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

الاماني عند قوله اربانه حكمه به فانه ثبت بالمشاهد واليكن كما
نقله العلامة الدبر وفي شرحه **م** كما ان ذلك انظر الشرح الكبير وكلام
المؤلف مفيد بما اذا استند الشاهد في علم نفسه وهو محار و لا يثبت ولا اخر
بجمل ولا يثبت فانه كلامه ظاهر في خلاف ذلك و ظاهر قوله ويثبت من ولو
كانت هي شهود الاصل لان العدة لا تثبت على ترويج شهادتهم الاولى
وقيل لا يجوز **م** وانما علمها وان خالفنا كتابه ونذهب ختمه وليفقد حجة
شرح نعمان القاضي المرسل اليه بيمينه على ما استند به الشاهد ان و خالفنا
في شهادته كتاب القاضي الذي ارسلها ستران الواو في و خالفنا
لكمال لان صورة الموافقة لا تنوهم ويجب للقاضي الجمل ان ختم
كتاب الذي ارسله مع الشاهدين وسواقه عليها امر ولا يجب الكتاب الختم
في كافي ظاهر ان يجوز ان يترك او يسقط من الشهود في ارضه او ينقص منه
و علم الجي في هذه الحالة لان هذا غير محقق واما في الاول فتعال ابن عبد السلام
لا يظهر له كبر فائدة لان الامتار حينئذ اشرع شهادة الشاهدين والقول
مستند لها وجودا وعلما وبعية وذهب ختمه ايجاز خارج لامن الخلل
لان واجب لان الحجة التي ليس في الختم من ادخل ايجاز عليها واما كتاب
القاضي المحرم من الشهادة على القاضي لا اثر له فلا بد من شهادتين سواء كان
ان هذا كتاب القاضي الملاي وانه استند بها بما فيه **م** واما وان خالفنا
شرح نعمان القاضي ان الاستدلال على كتابه فانما يكون بان
استند بها به وان عند من بان مات الرسل اليه الكتاب اعزله والغير
سئل لما اذا كان قاضيا في البلد الذي كتب قاضيا او قاضيا لغيرها
كمن شرط ان يوجد فيه الخصم ويرى به انه هو و ظاهر انها يد بان
عند من يكتب اليه ولو كتب اليه يكتب اليه عليه وهو ظاهر نقل للواق
م وانما ان استند بها امر فانه في حكم الخطه كما لا يخفى **شرح** اختلاف

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

مالك فيمن دفع المشهود كتابا مطبوعا وقال استند واعلى بما فيه ولم يقره عليهم
فتعال مع الشهادة جائزة لانها اربا على نحو ما يقولون وحق ان الشيخ
ابن عبد السلام وهو الذي في الاصل وهو المشهور بان الرجل اذا دفع ورقة
مطبوعة لرجل وقال لها استند على ما في هذه الورقة وانه عندي و قد وثقتي
فانه يثبت اذا استند عليه **م** لان الامر بالمعقول صحيح فثبت للقبيل
اي وانما حقا قاسا على هذا منهم استند بها انه لو استند بها وشهد الميعل
استند بها حتى يثبت انه قد استند بها على **م** وفيه ما يثبت من
اسم ورقة و غير **شرح** نعمان القاضي ان حكم بان كتاب القاضي يكون مستمرا
على حكمه للحكم عليه الصفة الخاصة الحمرة لمصونها عن غير من استند
عليه ولم ابيه ولم جده وحليته وسكنه وصناعته وغير ذلك **م** فنقد
الثاني **شرح** نعمان القاضي المكتوب اليه بيمينه بما في الكتاب فان كتب
اليه بيمينه سوادهم فقط لم يابهم بها عا دقا ونظر في تقديمهم وان كتب اليه بيمينه لم يابهم
كتب بانه اعذر اليه ويخرج عن الدفع اعطى الحكم عليه **م** كان نقل حكمه اخرى
شرح الخطه بالعلم الامر والقضية وبالكسب الارشاد يحلها الرجل لنفسه
ويعلم على علامته بالخط ليعلم انه اختارها لبينها اذ ارباها من الاول
والعلمان القاضي اذا انتقل الخطه ايا الى مصب ومربية اخرى فانه يحول
له ان يقر ما فعله قبل انتقاله ويبنى عليه كما اذا نقل من الامانة والبر
الى الدفء والحد وحيث كان ما يقع فيه التنفيذ او البيا ما يندرج فيها
انتقل اليه واما العذر فهو فلا يبنى عليه مع ما يثبت على المذهب هذا
بهم من نقله ونقل قيل يبنى ولما كان هذا ليس من مسائل الامانة او بواقته
في التنفيذ ان يباداة التشبه **م** وانما ان كان اهلا او قاضيا وحسب
والا فلا **شرح** هذا ما لفته في قوله فيمن دفع الثاني ويبنى على امانة وان ذلك
او عذر عن اقتضا من ان كان القاضي المرسل الى القضاء او قاضيا مصر

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

هذا هو الكتاب الذي
هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه
الذي هو المشهور بالمشاهد
والتي هي في كتابه

Copy

بسم الله الرحمن الرحيم

اي بلد كنية كحد ومكة والبلد لس لانه قضاة الامصار ومطنة العلم
والعدالة فان انتقاما ذكر فان القاضي المرسل اليه لا ينظر في الكتاب
ولا ينفذه ثم يشبه في قوله ولا فلا قد له **ص** كان شاركه غيره فان ميتا
يعني كتاب القاضي اذا جاء الى قاض اخر وجب في البلد رجلين كل منهما
شارك الاخر زوجه واسم ابيه وغير ذلك من الاوصاف فان المرسل اليه
لا ينفذ الحكم على واحد منهما حتى تشهد البينة بالمقصود وهو ان يشارك
في الصفة حيا او ميتا تام يعلم ان الميت ليس هو المالك بوجه من الوجوه
ص وان لم يثبت في قضاة او اختلف ببيت احدى قضاة قضاة اي ولد لم
يعين القاضي في كتابه الحكم وعليه بصفته التي خرج عن غير على ما مر
فان لا يشارك في المرسل اليه ان يعدي اي سبط الطالب على صاحب ذلك
الاسم من اول هذه وعلى صاحب الاسمان بيت ان بالبلد من يشاركه
في ذلك الاسمان ولا يفيد به عليه حتى يثبت الطالب ان ليس في البلد من
يسا له المطالب في الصفة قوله ان اي والموضع انه ليس له مشارك في البلد
محقق وان فلا يفيدي عليه اتفاقا كما مر كان شاركه غيره **ص** والقرين
كلما **ص** تقدم ان القاضي يحكم على الغائب والغيبية على ثلاثة اقسام
قريبة وبعيدة ومتوسطة واسا للمؤلف الى ان الغائب غيبية قريبة
كلها ما مر مع الامن حكمه حكم الحي في سماع الدعوى والغيبية عليه وشاها
ولحكم عليه في كل شيء وهو على حجة اذا قدم **ص** والبعيدة جدا كزانية
ففي عليه بين القضاة **ص** الغائب غيبية بعيدة كان يتيقن من
الموتية او مكة نفخ عليه في كل شيء دينا لان او عرسا او حيوانا
او عقارا كمن يملك الطالب بين القضاة التي لا يثبت الحكم الا بها بان يثبت
انه ما ابرأ او اختلف وكل على اقتضائه وفي بعضه ونسب على المتبر
وقوله واجبة او استعملها وقوله وطام كلام المؤلف الاول قال ان
والثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

رشد ويحيى القضاة مسو حجة على من يقوم على ميت او على غائب او يقيم او على
الحبار او المسكين او على كل وجه من وجوه التبر او على ميت المالك او على
من سيقى سينا من الحيوان انتهى **ص** وجب ان وعين القضاة في الدين وقوله علميت اوان عند
الذي على الميت مالم تشهد البينة على اقرار ووثائق بالذي قلنا **ص** دينا اوان تقدر رسته الكمار
ص وسمى الشهود ولا نقض **ص** يعني ان القاضي لا بد ان يسمي الشهود في
حكمه على الغائب ليحد مدفا عند قدمه بخرج الشهود لانه باق على
حجته فان لم يسم البينة والزم الحصر الحكم من غير تسمية فسخ حكمه
وبيتا ثانيا ويجري في متوسط البينة ايضا تسمية الشهود ثم
ان تسمية الشهود حيث كان بعد دفعهم كذا ينبغي قوله والقتضى عالم
بكل الحكم مشهودا بالعدالة ولا فلا يفيدي كالم الجري والفرج في
قوله ولم يفتق راجع لقوله بين القضاة وقوله وسمى الشهود **ص** والعرض
او اليوناني مع الحرف يفتق عليه معناه في غير استحقاق المقار **ص** هذه
على البينة المتوسطة يعني ان الغائب على مسافة عشرون ايام او على مسافة
يوسن مع الحرف يفتق عليه مع بيمين النصافي كل شيء ساعد المحتاق راسا
هو فلا يفيدي عليه فيه بل هو باق على حجة ان اقدم وهو المهر من المذهب
قوله مع الحرف قيد في القوسين فقط والغرض في معارج جمع ليعين القضاة
وقوله في غير استحقاق المقار ولما في بيع المقار حكم عليه اذا اقلت
الحالة بينة انما عادية النفقة او رباب الديون فانه يحكم ببيع عقار
لانما حكم عليه في استحقاق المقار لان المقار مما تشترع فيه القوس
وتجبر فيها الصنف والحق والراع **ص** هذه فلا بد من حضور يكون لقطع النزاع
ص وعلم بما يتيقن غائبا بالصفة **ص** هذا حكم بالغائب لا على الغائب
ولمؤثرات الحكم ومرة اذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو ما يتيقن بالصفة
من عينه كالمقار والمبيد والغائب **ص** في غير فانه لا يجب حضوره ويجلس
منه في بلد الحكم ولا يزوج له امرأته
منه في بلد الحكم ولا يزوج له امرأته
منه في بلد الحكم ولا يزوج له امرأته

بسم الله الرحمن الرحيم

الرجاء انما هو ان لا يتركوا القاصه فان كانت
جمله انما هي ان لا يتركوا القاصه فان كانت

وہو

清

ان المديني فيه فدينته العز وهد فالحا فماتصل الصبر به واستنزلون
كان في دي فدينته حيت قلقة الطالب بالخصم فلام التي خاصر بالعداد
والممكن الذي لم يأت بلا وكالة زود **و** فدينته الزاد **و** فدينته

وَيُجِيبُ عَنْهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ كَاثِرًا وَخَفِيًّا عَلَيْهِ التَّكَلُّفُ مِنْ لِحَافَةٍ
وَيُجِيبُ عَنْهُ فَقَامَ يَخْتَصِرُ قَرِيبَ لَبِ الْمَالِ أَوْ حَتَّى وَلَيْسَ هُوَ وَكَذَلِكَ الْغَائِبُ

وَلَا تَدْرِي لِمَ يَنْزِلُ عَلَيْكَ الرِّسَالَةُ قَبْلَ الْبَاقِ فَتَنْزِيلُهَا فِيكَ كُنُوزٌ وَمَا يَشَاءُ اللَّهُ يُفْعَلُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ ۚ

عليه السلام في الدنيا والآخرة
عليه السلام في الدنيا والآخرة

لكن من الذي انقضا كما اذ كان عليه فيه هذا المستقيم عارية بغياب
عليها والمفترق هناك وانما صاحب افاعض منه سخي والحيد او اراد المكون

يذكر فيه السيادة والحكام وترك المؤلف فمما كان من الحجب قال الشيخ
السلام ولا حاجة للمؤمن حجة في حاله لانه لا يفتقر الى حجة

فصل في بيان ما يثبت به الحق بين الشهادة والرواية وكيف
يقتضيهما من حيث هو حقيقة ماهية كل منهما فيقولون الشهادة بشرط

من الرواية التي قالها طالعنا في شرح البهتان الجماري فوجدته حقيقا

الطائفة كقولهم عليه السلام أجمعوا على أن لا يفتوا في شيء من هذه الأمور إلا بالبيان والشفقة فيهم ينقسم

والتاريخ المذكور
الذي هو تاريخ
الذي هو تاريخ

من البقيس ملوثة يلعب بها ليس فيها لبس وانما ترص في حال لعبها
 واول من وضع الشطرنج كما اتفق عليه المؤرخون صبيته بن داود الهندى
 وهو بكر الصاد الاول وفتح الثانية مع المتدبر واسم الملك الذي
 ومنع له شهر امير بكرا الصين كذا قاله ابن خلكان وقال الصلاح الصفدى
 في شرح طرقة البحر ان اسمه بليث بابا الثالثة في آخره وكان اردشير
 ابن بابك اول ملوك الفرس قد وضع الشطرنج ولذلك قيل له اردشير
 الى واصعه وجعله مثالا للدنيا واهلها وجعل الرقعة التي عرفت بعد
 شهر السنة وسميها اربعة اقسام على عدد فصول السنة وجعل القطع
 ثلاثين قطعة بعد ايام الشهر ايضا وسود على ايام والبيات وجعل
 الفصول من سنة اشارة الى ان الجهات سنة لا تسبع لها وجعل ما فوق
 الفصول وتحتها كيف وقعت سبع بقطع عدد الفلك وعدد الارض
 وعدد الكواكب السائر وجعل ما تاتي الفصول من اعداد والكرة والقلة
 من ضرب تقاسم الفصول والعدد ونقله في الدنيا وجعل تعرف الالعب
 في تلك الاعداد اختياره وله فيه حسن التدبير كما رزق الموقف شيئا يسيرا
 فيحسن التدبير فيه ويرزق الاحق شيئا كثيرا فلا يحسن النحر في فيه نالز
 جامع حكم القضا والقدر وحسن التعرف في اختيار الالعب والشطرنج مقرب واختار
 الالعب وعقله وتعريفه الجيد والروي **ش** وانما في قوله او اصغر في عقل
ش من ان الالعب العقل يكون شهادته في الفلك خلاف الالعب حنيفه كالتاريخ
 ولما في الافعال فلا يجوز شهادته في الفلك علم العقل قبل الفهم كما في شرح
 الارشاد واقتصر عليه وقد كره ما يستفاد منه انه لا يقبل في ذلك على المقدم
 ولما الالعب اصغر فلا يقبل ولا يزوج ولما ان يداد وجنه اذ لم يلعبه ذلك
 ويعتمد على القران ولما المدن الاصغر على الفهم فصور شهادته في الافعال
 فلم يتر من شهادته الخرس وهو مقولة لاقاله ابن خلكان وهو يدعى بالملوك

فانه مكره لا يصحح القران فقوله وسفاهة معطوف على يباسد كبير
 فتكون المباشرة بمعنى النبلس اي لم يتلبس بسفاهة وقوله ولعب
 نرد عطف على كبري **ش** وذو شروية يترك غير لا يبقون حمام وسماع عناية
 ودباغة وحيث ان اختصار الاعداد شطرنج **ش** واخر نفت بعد
 نفت او خبر بعد خبر وكذا يقال فيما تقدم فترك المروية بدل على
 عدم المحافظة الدينية وهي لازم العدالة وتقرر بانها مستتبعة
 غالباً عن اتباع الشهوات قال ابن احماد المروية الارتفاع في
 كل ما يرى ان من تخلق به لا يحافظ على دينه وان لم يكن حراما
 كالادمان على لعب الكمام والشطرنج وكالحرف الذميمة من
 دباغة ومجامة وحيث ان اي قزارة اختيارا ممن لا يلقى به
 واما اهلها او من اضطر فلا يقدم انتهى من خط الناصر الفخري
 وهي بهذا المعنى تنصف بها المرأة كالرجل وقد تفسر المروية
 بكمال الرجولية كما قاله الشيخ سعد الدين وهي بهذا المعنى
 لا تشمل المرأة وان كان يقال لها رجلة تامل وسماع الفناير
 الشهادة اذا كان بغير الة وتكرر لان سماع المكره حينئذ
 مكره فانه يخل المروية واما بالالة محرام وترديه الشهادة
 بالمرء الواحدة ثم ان الغنا بالكسر والمد الصوت المنقطع والدة
 فيه شرم او المبتد واما بالكسر وانقص فهو البسار واما
 بالفتح والفتحة فهو النفع **ف** **ش** والنرد قطع تكون من العاج

من البقيس ملوثة يلعب بها ليس فيها لبس وانما ترص في حال لعبها

من البقيس ملوثة يلعب بها ليس فيها لبس وانما ترص في حال لعبها

المذهب
 حرام

المعينة والكتابة واما العلم في الاقوال فلا يقبل بالبرهان قبل العلم كذا ينبغي
على قياس ما في شرح الارشاد ليس بمقتضى الالهي ليس **هذا** شروع
منه رجاء مقتضى قواعده مانع بخلاف ما من الحجة وما معها وجه
شروط ومنها مانع والمانع جمع مانع وهو فاعل في منع الشيء اذا حال
بينه وبين مقتضاه **فما** مانع تحول بين الشهادة وبين مقتضاه فان مقتضاه
من الشهادة قولها والحكم بها **فما** مانع هو الوصف الوجودي الظاهر والمقتضى هو
الذي له قوة التنبه **فما** مانع قوته والمقتضى ان شاهد شرا فيه ان يكون
مقتضى قال الزعيم **الحكم** قد يكون الرجل الحي الفاضل منقضا لا يومن عليه
لقلته ان يستر عليه فلا يقبل شهادته الا ان يكون الامم مستوفيا في جليا
واخباره الا يستر على احد تقوله **ما** يتخذ يقطع بهذا وهذا فان شهادة
المقتضى تقبل في مثل ذلك **فما** اليليد فلا تصح شهادته **فما** اليليد
في المقتضى واليليد ان المقتضى ملكة اي قوة منه كذا لا يستر على اليليد
ليس ملكة اصلها **فما** اليليد كبريا لا يستر عليه مقتضى التام من قبل
قوله تعالى وللبينا علم ما يلبسون **فما** لا تملك القرب كذا **فما** علام
ورجح **فما** من شرط قبول الشهادة ان لا يكون الشاهد ملكا القرب
للمشهود له فلا تصح شهادة الولد لابي له **فما** علا ولا شهادة لاه له **فما** علمت
والزوجة ابنة وللزوج امه يدخل في الولد ولد الملاعة كذا **فما** ان
يستكنه فقله **فما** لا تملك القرب معطوف على او على مقتضى **فما** لا تملك القرب
التي وكذا لا تصح شهادة الزوجة **فما** لا يستر على الزوجة **فما** لا تملك القرب
لابنه وابوه **فما** شهادة الرجل لابن زوج ابنته **فما** جارية **فما** الجوز
شهادة السمك اذا اتى العقد **فما** لا يستر على الكائن سمكة لا تختلف
بقية السمك **فما** ولا يجوز شهادة الخاطبة اذا اتى العقد **فما** تجوز شهادة
المشرك **فما** هو مشرك عليه بخلاف الاصل ان او هو عليه وقوله **فما** زوجا اي

فما لا يستر على الزوجة
فما لا يستر على الكائن
فما لا يستر على السمكة
فما لا يستر على الخاطبة
فما لا يستر على المشرك

فما لا يستر على الزوج
فما لا يستر على الابن
فما لا يستر على الابنة
فما لا يستر على الجارية
فما لا يستر على السمكة

فما لا يستر على الزوج
فما لا يستر على الابن
فما لا يستر على الابنة
فما لا يستر على الجارية
فما لا يستر على السمكة

فما لا يستر على الزوج
فما لا يستر على الابن
فما لا يستر على الابنة
فما لا يستر على الجارية
فما لا يستر على السمكة

زوج ابوالام التي حلت في الاب **فما** ولد وان سفل كبت **فما** زوجا **فما** لا
يعتد الاب لا يجوز شهادته لولد بنته وان سفلت ولا لابنه وان سفل
والزوجة ابنة ولا الزوج ابنته **فما** حلت بالذكر **فما** لا يستر على ابنته
الحكم في منع شهادته لزوجها **فما** لا يستر على الذكر **فما** لا يستر على الذكر
زوج **فما** لا يستر على الزوج **فما** لا يستر على الزوج **فما** لا يستر على الزوج
ان شهادة الاب مع ابنته كشهادة واحدة **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
تقدير الجارية لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
الشاهد الواحد **فما** شهادة وقوله **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
المطبخان قوله **فما** واحدة معناه وتلقى اخرى والمقتضى الاب ان تشهد **فما** لا يستر على الاب
عند ابنته او العكس فانها لا تقبل **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
او على حكمه **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
على خط ابنته او العكس **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
وتقول ايضا **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
من ذلك ما ان شهد اخ لاجنه **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
والعدالة عن اقربهم لقوة الثقة **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
وكذلك لا يجوز شهادته له في جراح العمد **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
او في الجراح التي فيها مال **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
في جراح العمد **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
مرة امر لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
يجوز للاخ ان يعدل اخاه **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
انه لا يعدل اخاه **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
في غيبة وصية **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب
ان يترى والمقتضى **فما** لا يستر على الاب **فما** لا يستر على الاب

فما لا يستر على الزوج
فما لا يستر على الابن
فما لا يستر على الابنة
فما لا يستر على الجارية
فما لا يستر على السمكة

فما لا يستر على الزوج
فما لا يستر على الابن
فما لا يستر على الابنة
فما لا يستر على الجارية
فما لا يستر على السمكة

المشهور ونقد رسالة

[illegible]

کتابخانه عمومی - کتابخانه

Handwritten signature or mark.

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عن أبي عبد الله عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد عن أبي بصير عن

الغدير

والفرا

1

10

الشيخ محمد بن عبد الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

سید یحییٰ خان سادات

Handwritten signature or mark.

يقولون ان الرتبة لا تكمل
 الا بعد هذا الصوة
 واخذوا الاضواء
 الكبرية وذكر ذلك
 يقولون في الغفر
 الصلاة ودمه فسطح
 لما فيه من الاشعة من ثلاث
 احوال اظلم او ادهى

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

رسالة
الى اليهود على يد
الامام الكاظم عليه السلام

تلاوة
الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
والآله الطيبين
الطاهرين

مثلاً

الى جوهر اسلاف
والاجيب فيكم

ولا يرد على ذلك ما ذكره في هذا
ما يلي من أن العدم متناهية بعد الوجود
لا تقدر في الشبهة لأنها في الخارج
المراد أن ما هو متناهية له في الخارج
في الخارج المتناهي بعد الوجود في الخارج
لها مفهوم في قول الحق لا
ما ذكره على وجه كصاحبها في قوله
يقول كذلك في قوله ما أن العدم متناهية
في الخارج المتناهي بعد الوجود في الخارج
ما لا يعلم أنه انبثاكت في قوله على حقيقة
حقيقة كصاحبها في قوله ما أن العدم متناهية
المراد أن ما هو متناهية له في الخارج
قد مر ما ذكره من أن العدم متناهية في الخارج
أنه في الخارج لأن العدم في الخارج

اولی صحت بقدر این که در حدیث
معه آمده است و بعد از او

يقع الرافق المأزول وحرمة إن
أنت على الحصن يوقو

منه روي في راجع
في راجع
في راجع
في راجع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المانع بان يتم الحذف وحده خالته او كتاب الفاسق بالحجارة او الحذف
او عتق العبد ثم اذ لم يقبل منهم لانهم لم يمتوا على ان الله التقص الذي روي
سما دهم لعله فيه مؤنة على قولنا كما قيل عليه من الطباع البشرية في دفع المنة
فلو لم يزد الشهادة المذكورة حتى نال المانع فاما تقبل اذ اذ وصا بعد
زوال المانع فقله ولا ان حرص اي اتم على الحرص وقوله نقص اي تغيير
وقوله لا يرد عنه وقوله فيما استعلق بخلاف اي كسبته في حق روفي
ص او على التام كسبته في اليد ان ينافي من ان من موانع الشهادة الحرص على
التام ومعنى التام ان يجعل من مثله كسبته في اليد ان ينافي وفيما يوافق به
كالقذف واللعان طلبة لا يقبل ان الانسان اذا كان له من شاك في صفته
خفت عليه المصيبة لانهم قالوا ان المصيبة اذا عتبت ماتت واذا لم تعت
وودت الزانية ان السامك ينفي فقله او على التام اي معطوف على قوله
على ان لا ينقص والمادة انه اتم على الحرص على التام اي كسبته من جرحها
ص او من جرحها في حقه في كسبته معطوف على قوله اي كسبته من جرحها
لا يقبل في ذلك الذي حذره في خصوصه ولما في غير فقبل كسبته من جرحها
شبهه بقدر في او خوف ذلك فهو من مثله التام الذي عتبه ابن عمر في تخفيف
مع مجاز كسبته في قوله فيلحق فيه اي بالفضل والافتقار ان حكاهما من المالة
ومثال الحد بالفضل القتل فقط اذا عتبه كاقامه في الواقعة عن الغوث
ومثال الحد القانير ولا يقبل شهادة من عتبه في عتبه في ان يكون دفع منه
ذلك قلته قوله فيما عتبه اي وهو عتبه بخلاف التام في ذلك ان يحكم ولو في
حذره **ص** وان حرص على القول كما هي مشهورة عليه مطلقا في ان
الشاهد اذا حرص على قول سماعه فاما لا يقبل كخافه مشهورة عليه ولا
كان كفي منه اذ ادى لان مخالفة الادبي تبلى على بعضه له مثال ان يلقى
بخص لثايب ويستهله فان مخالفة معه ورفعه حرم في القول سماعه

هذا هو الوجه في قوله
على ان لا ينقص والمادة
انه اتم على الحرص على
التام اي كسبته من جرحها
لا يقبل في ذلك الذي
حذره في خصوصه ولما
في غير فقبل كسبته
من جرحها شبهه بقدر
في او خوف ذلك فهو
من مثله التام الذي
عتبه ابن عمر في تخفيف
مع مجاز كسبته في قوله
فيلحق فيه اي بالفضل
والافتقار ان حكاهما
من المالة ومثال الحد
بالفضل القتل فقط
اذا عتبه كاقامه في
الواقعة عن الغوث
ومثال الحد القانير
ولا يقبل شهادة من
عتبه في عتبه في ان
يكون دفع منه ذلك
قلته قوله فيما
عتبه اي وهو عتبه
بخلاف التام في ذلك
ان يحكم ولو في حذره
ص وان حرص على
القول كما هي مشهورة
عليه مطلقا في ان
الشاهد اذا حرص
على قول سماعه
فاما لا يقبل كخافه
مشهورة عليه ولا
كان كفي منه اذ ادى
لان مخالفة الادبي
تبلى على بعضه له
مثال ان يلقى بخص
لثايب ويستهله فان
مخالفة معه ورفعه
حرم في القول
سماعه

هذا هو الوجه في قوله
على ان لا ينقص والمادة
انه اتم على الحرص على
التام اي كسبته من جرحها
لا يقبل في ذلك الذي
حذره في خصوصه ولما
في غير فقبل كسبته
من جرحها شبهه بقدر
في او خوف ذلك فهو
من مثله التام الذي
عتبه ابن عمر في تخفيف
مع مجاز كسبته في قوله
فيلحق فيه اي بالفضل
والافتقار ان حكاهما
من المالة ومثال الحد
بالفضل القتل فقط
اذا عتبه كاقامه في
الواقعة عن الغوث
ومثال الحد القانير
ولا يقبل شهادة من
عتبه في عتبه في ان
يكون دفع منه ذلك
قلته قوله فيما
عتبه اي وهو عتبه
بخلاف التام في ذلك
ان يحكم ولو في حذره
ص وان حرص على
القول كما هي مشهورة
عليه مطلقا في ان
الشاهد اذا حرص
على قول سماعه
فاما لا يقبل كخافه
مشهورة عليه ولا
كان كفي منه اذ ادى
لان مخالفة الادبي
تبلى على بعضه له
مثال ان يلقى بخص
لثايب ويستهله فان
مخالفة معه ورفعه
حرم في القول
سماعه

ولما

ولما حواه فقل ان يتلقى أربعة رجال بدل ويرفعوه للقاضي ويستدوا
عليه راننا وعدم الفتوى في ذلك لا ينافي التام في قوله لا يقبل
شهادتهم لان فضلهم وفضلهم به ورفعه اياه لا يجب علمه بل هو كونه
لان الانسان ما مور بالستر عليه وعلى غير وقد علمت ان المانع من هذا خلاف
العد ان المتقدمة **ص** او شهيد فقله في ذلك لا يقبل شهادة الشاهد
اذا شهد خلف مع ذلك على صحة سماعه في حق اسما وادى
وافرق بين ان يكون الحلف منفصلا بالشهادة كقوله اسهد والله ان له
عنده كذا او منفصلا عنها كقوله اسهد ان له عنده كذا اطمع في ذلك عتبه
السلام الا ان يكون الشاهد من جهلة الامور فانهم يبينون في ذلك
ويبينون عتبه ان عتبه راننا وللثاني ان يكون الشاهد ولو بالطلاق
اذا استه كقوله بن جرحه **ص** او فقله في الطلب في جرحه **ص** او في
هذا هو حرص على ادا الشهادة وهو مانع من قولها طمعا ان الشاهد
اذا دفع شهادته قبل ان يطلب منه فانها لا تقبل وهو باطل لانه شهد
قبل ان يثبت شهادته وفي الحديث سئل السهوي من شهد قبل ان يثبت شهادته
يجب عليه ان يخرج صاحبها اشارة الميتا من لاهه من غير تامل ان قوله
او رفعه كانه مثالا لثالث الحرص على الفتوى اي او شهادة شاهد دفع
شهادته واداهما قبل الطلب من السهوي له في جرحه الذي في ابن
ساس وبن كليب انه من الحرص على الادا فكلان عليه ان يقول وان حرص
على الادا كان دفعه وعنه التام المصحح يقال في قوله رفقه قبل الطلب
ان الرفق بمقتضى التدبيرة من اول وهلة والحرص على الفتوى يحصل بعد ادراكها
فكيف يلتزم احدهما الاخر عند فهم الحرف من النوعين والحرص من ذلك الشاهد تامل
ان ينفذ لفظ الادا بعد لفظ الفتوى ليبر هذا مثلا له ويبر للفظ كذا
فان حرص على الفتوى او الادا في قوله كخافه في قوله وعلقت مثاليين

هذا هو الوجه في قوله
على ان لا ينقص والمادة
انه اتم على الحرص على
التام اي كسبته من جرحها
لا يقبل في ذلك الذي
حذره في خصوصه ولما
في غير فقبل كسبته
من جرحها شبهه بقدر
في او خوف ذلك فهو
من مثله التام الذي
عتبه ابن عمر في تخفيف
مع مجاز كسبته في قوله
فيلحق فيه اي بالفضل
والافتقار ان حكاهما
من المالة ومثال الحد
بالفضل القتل فقط
اذا عتبه كاقامه في
الواقعة عن الغوث
ومثال الحد القانير
ولا يقبل شهادة من
عتبه في عتبه في ان
يكون دفع منه ذلك
قلته قوله فيما
عتبه اي وهو عتبه
بخلاف التام في ذلك
ان يحكم ولو في حذره
ص وان حرص على
القول كما هي مشهورة
عليه مطلقا في ان
الشاهد اذا حرص
على قول سماعه
فاما لا يقبل كخافه
مشهورة عليه ولا
كان كفي منه اذ ادى
لان مخالفة الادبي
تبلى على بعضه له
مثال ان يلقى بخص
لثايب ويستهله فان
مخالفة معه ورفعه
حرم في القول
سماعه

هذا هو الوجه في قوله
على ان لا ينقص والمادة
انه اتم على الحرص على
التام اي كسبته من جرحها
لا يقبل في ذلك الذي
حذره في خصوصه ولما
في غير فقبل كسبته
من جرحها شبهه بقدر
في او خوف ذلك فهو
من مثله التام الذي
عتبه ابن عمر في تخفيف
مع مجاز كسبته في قوله
فيلحق فيه اي بالفضل
والافتقار ان حكاهما
من المالة ومثال الحد
بالفضل القتل فقط
اذا عتبه كاقامه في
الواقعة عن الغوث
ومثال الحد القانير
ولا يقبل شهادة من
عتبه في عتبه في ان
يكون دفع منه ذلك
قلته قوله فيما
عتبه اي وهو عتبه
بخلاف التام في ذلك
ان يحكم ولو في حذره
ص وان حرص على
القول كما هي مشهورة
عليه مطلقا في ان
الشاهد اذا حرص
على قول سماعه
فاما لا يقبل كخافه
مشهورة عليه ولا
كان كفي منه اذ ادى
لان مخالفة الادبي
تبلى على بعضه له
مثال ان يلقى بخص
لثايب ويستهله فان
مخالفة معه ورفعه
حرم في القول
سماعه

ولما

الحكم على القول وقوله ارفع قبل الطلب على الادب المقدر
وفي حق حقا لله حيا المبادىء بالامكان ان يستلزم تحريمه كسقي وطلاقي
ووفقا وصناع **ش** نعم ان الحق اذا تضمنه تعالى وكان ما شئت لم يحرمه
فانه يجب على الشاهد المباداة بالسهادة الى الحكم بحسب الامكان كما علم بقول
عبد كيد يستقدمه ويدعى المصلحة فيه وكذلك الامة او علم بطلاق
امارة ومطلقا يعاينها في الحرام او علم بوقوعه على معينين او على غيرهم ومن
حبسه او غيره واضع يد عليه يستغله ويصرفه فيه في غير صافية الشبهة
وفي هذا نظر نظره في الكبر او علم برصاع رجل مع امرأة وهو متزوج
بها وثالثه ذلك فان لم يبادر ويوقع شهادته كان ذلك جرعة في حق تربيته
شهادته لم لا يحضر حق الادب في كل لفظ طاهر ولا كل حق لادب فيه حقه
وهو امر ما يصل ذلك الحق الى مستحقه كما قاله القرافي والمراعي في حق الله
ما ليس للمكلف استقاطه وهذا قد يوجد فيه حق الادب وقد لا يوجد كسقي
الثلاثة التي ذكرها المؤلف فان المقتول له حق في المقتل بتخليص رقبته من الرق
وكذلك المدة المشهود بطلانها المالحق في تخليص عتقها من الرق وفي الوقت
حق لادب وهو طلب الموقف عليه استحقاقه فيه وقد تضمن هذه الامور
الثلاثة عن حق لادب كما اذا رضى المقتول بذلك اي باستخدام المقتول كما استقام
الرقبي او رضى المرأة ببقاء مملكتها والموقف عليه بترك ما سيقته في
الوقت ولما الرصاع فظا لم يقل بعض المحققين **ش** ولا يجوز ان يكون هذا
الحق اذا كان لله الا ان لا يستند امر تحريمه بان كانت المعصية
تتقضي بالفراغ منها مثل الزنا وشرب الخمر ونحوهما فان
الشاهد بعد اختياره ان يشارف وان شاترك لادب ذلك
من السرور وهذا في غير المشهور بالفسق التي اهرى
والا فتدكره ما لك وغيره الكبر عليه وترفع عليه الشهادة
بها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في حق الله تعالى

تحقيقه للمحقق

بما اعترف اي ليرتد عن فسقه بخلاف الحصر على الحمل
كالمتقني قال الشيخ ابو عيسى ابن دينار وعامة اصحاب
مالك ان الحصر على حمل الشهادة لا يقدر فيها وهذا
هو المشهور قيل لما لك في رجل يقر خاليا فيجوز ان افيد
له محتقيا لا يشهد عليه قال لا تحقق الاقرار بما يجب والشهادة
ولا ان استبعد كيدوي **ش** يحضري يعني ان الاستبعاد
يمنع من قبول الشهادة لمخالفة العادة كشهادة البدوي
للحضرى على حضرى لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد
بدوي على حضرى وفي طريق اخر على صاحب قرية اي فيها
يستبعد كمالا مواد واما الحراية والقتل والقتل واجرح
وشبهه فلا استبعاد والاستبعاد الاستغراب باليقين
العقل شهادة هذا لهذا وهو لها عدوله عن اهل
الحاضر وشهادة اهل البادية قوله كيدوي اي وتعلمها
في الحضر لانه هو الذي يحصل به الاتهام ثم ان المؤلف
عبر بالحضرى على القروي الواقع في بعض الروايات وفي اخرى
صاحب قرية والضمير في استبعاد الاستشهاد والسبب
في قولنا للاستشهاد للطلب اي طلب الشهادة للحضرى
من البدوي فشهادة البدوي للحضرى من غير استشهاد
مقبولة لانه لا استبعاد فيها بحيث يثبت بها بغيره قوله
ولان استبعاد وكما اشار له بقوله بخلاف ان سيقه اي

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في حق الله تعالى

اي في الحضرى

في الاقوال اي وراه في الافعال او كيدوي عليها وما
يلتزم لان كذلك استشهاده له في السفر ومثله الامور
التي يطلب فيها الخلو والبعيد عن القدر ولا سيما
في الامور التي لا يثبت فيها كيدوي

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في حق الله تعالى

كل من يقاتل في سبيل الله فانه شهيد

في كثير خلاف من لو يقاتل الايمان **ش** نعم انه
قال ولا ان استبعد الى اخره وكذا هذه المسئلة التي
فيها الاستبعاد ونحو الفقه العانة واليقين ان السؤال لا يجوز
شهادتهم في احوال مالي اذا كان كثيرا وجوز في الساقية البسير
ما تقدم وهذا مع فقد الشهادة وامان سمعه يقول او
مروها ونحوها فان كان فاقرا حدها للآخر بكذا فانه يقبل
فقوله في كثير ليس متعلقا بسايل بل مخدراي شهر في كثير
خلاف من يقبل من غير سوال او يسأل اعيان الناس
واسرافهم فتجوز شهادته ولو في المال الكثير والمال بالاعيان
الاغنيا وانما منع شهادة السائل في الكبر اذا كان يسأل
لنفسه من غير الزكاة والا فلا كما قاله ابن راجي في شرح الدرر
ص ولا ان جرحه على ثورته المحصر بالزنا **ش** هذا
عطف على مقبل باعتبار المعنى اي ولا يجزى بها لعل القائل
ان الانسان اذا جرح شهادته بفعاله فانها لا تقبل للنسبة
كما اذا شهد على مورثه المحصر بالزنا فان شهادته
لا تجوز لانها منه علي قتله ليرثه وسوا كانت الشهود
كلهم ورثة بعضهم او ممن لا تتم الشهادة الا به وسوا كان
المورث اباه او اخاه او ولده واختر يا المحصر عن المورث
الكفر فان شهادته عليه جائزة اذا لا تهمة **ص** حينئذ
او قتل العمد الفقير **ش** يعني انه اذا شهد على مورثه بانه
قتل شخصا فانه لا تقبل للتهمة الا ان يكون
المورث فقيرا فان شهادته الوارث حينئذ على
مورثه بالزنا او قتل عمدا جائز ولا استثناء منقطع

اد
شاهد
شاهد
شاهد
شاهد
شاهد

هذا هو الوجه في قوله لا تقبل
لانه اذا شهد على مورثه المحصر
بالزنا فانه لا تقبل لانها منه
علي قتله ليرثه وسوا كانت
الشهود كلهم ورثة بعضهم او
ممن لا تتم الشهادة الا به وسوا
كان المورث اباه او اخاه او
ولده واختر يا المحصر عن المورث
الكفر فان شهادته عليه جائزة
اذا لا تهمة ص حينئذ او قتل
العمد الفقير ش يعني انه اذا
شهد على مورثه بانه قتل
شخصا فانه لا تقبل للتهمة الا ان
يكون المورث فقيرا فان شهادته
الوارث حينئذ على مورثه بالزنا
او قتل عمدا جائز ولا استثناء
منقطع

كل من يقاتل في سبيل الله فانه شهيد

ان لا تقع حبيذ واحترق القتل العمد من قتل الخطا ان شهادته يجوز عليه بذلك
او لا تهمة غنيا كان المورث او فقرا ان لا تهمة **ص** او يفتقر في تمام في ولا يشهد
هذا عطف على مورثه بتقدير وضاف وكذا قوله بعد او يدين وقدره
كشهادته على مورثه المحصر بالزنا وكشهادته بفتق من يدين عليه او
شهادته بدين فهو امثلة لكبر كما اذا شهد ان اوله اغرق فلان امثلا
حيث كان المشهود يعتقد ذامال وان يدين في العور من لا حقه في الولا
كالنات والوجبات كما في المدة وفي ذلك لانه شهادته توجب الى احرام
الورثة المذكورين فلذلك لم تقبل ولما ان الميراث من تركته فمقبولة لان
الضرر عليهم زاد فلو لم يدرى ان تكون التهمة حاصلة ان بان يكون
لها تجميعه وفيه ما ان كان قد جرح اليها ايما كان لو شهد لغيره
ان اخاه اعترف هذا العهد هناك ابا ان فان شهادته توجب احراما
والمراد بان هذا المال احرام يتم في مكانه **ص** او يدين بمدني **ش** هذا ايضا
مماثلة لكبر والمعنون صاحب الدين لا يجوز شهادته لمدينه بمقبلة
او جرح خطأ او نحو مما يوجب الى المال لانه منهم ان ياكل ما يحل للمدين
من المال الذي له عليه ويجوز شهادته لمدينه في مال المال لا تقبل وقيل العمد
ويجوز او لا تهمة حينئذ ولو لم يدين به لكانت امثلة لو شهد بها لمدين
كثوب او دار او غيرها ولا يدين بقتله كما اذا كان المشهود له معسرا وكان
مدينه حلالا او قريبا المحصر **ص** جرحه على مورثه عليه عدا ان اساء
الى امهاتك ان وقعت لثة نالته وهو مدينه ورابعة وهو مدينه
ص بخلاف المنفق للمنفق عليه **ش** اعطى ان الشاهد جازع كما اذا كان له
عنده ليس بجبار له اكله تكرر فقه عليه واجبة طريق الاصله وهو الاثر فيها
الاحسبها اما من جرح بفتقه عليه طريق الاصله فقد رويها ومقتضى
لاحل القرابة ولما عكس لام الحلف وهو شهادة من هو في فقهته شخص له

هذا هو الوجه في قوله لا تقبل
لانه اذا شهد على مورثه المحصر
بالزنا فانه لا تقبل لانها منه
علي قتله ليرثه وسوا كانت
الشهود كلهم ورثة بعضهم او
ممن لا تتم الشهادة الا به وسوا
كان المورث اباه او اخاه او
ولده واختر يا المحصر عن المورث
الكفر فان شهادته عليه جائزة
اذا لا تهمة ص حينئذ او قتل
العمد الفقير ش يعني انه اذا
شهد على مورثه بانه قتل
شخصا فانه لا تقبل للتهمة الا ان
يكون المورث فقيرا فان شهادته
الوارث حينئذ على مورثه بالزنا
او قتل عمدا جائز ولا استثناء
منقطع

اد

القتل بالخطا لذكر العاقلة لا بها لا تحمل عمدا وما دونه التلك وظاهر
 كانت متبادلة مع العاقلة بمنى سبوا القتل وقتل كذا استود
 القتل وقيل الحكر او ماله ما فقله وان دفع اي بلا بالدفع عن نفسه
 ضررا هو في المقتي مع طوف على بقول **ص** او لمذا ان المقتي **ص** الضمير
 في ربه راجع الى المقتي من المدة والمقتي ان المدة هو من عليه الدين
 اذا كان موصلا فلا يكون متبادلة لصاحب الدين سواء شهد له بالادفع
 كفصا **ص** او يستقيم لان غير المال قد يكون اهل خلاف القتل في قوله
 فانه كان موصلا لا يستلزم دفعه عليه فان شهادته خارجة لدفع لصاحب
 الدين سواء شهد له بماله او بغيره قوله المصدري في نفس الامر وهو على
 الظاهر اما لو كانتا متبادلتين جازت شهادته لانه لا يحتج برى المال
 الجس لانه لا يجوز حبه **ص** والمقتي على مستغنيته ان كان مما ينوي فيه
 والافق **ص** يعني وكذلك لا يجوز شهادته المقتي على مستغنيته ان كان استغناؤه
 في نوي الحالف فيه كما اذا لعن بالطلاق ان لا يعلم زيدا وكلمه بعد ايام
 مثلا وادعى فيه ذلك عند الخلف فاد اطلت الزوجة المقتي لشهد
 لها عند القاضي على زوجها بالسمعة منه فانه لا يجوز له ان يشهد عليه
 لان المقتي يعلم من باطن اليقين خلاف ما يقتضيه ظاهرها واما الشيء
 الذي لا ينوي فيه فان على المقتي ان يرفع ويشهد كما اذا اقر عند المقتي بطلاق
 زوجته او بحد ونحو ثم انكر ما اقر به واسمع المقتي ان يتاخر عن اداء
 الشهادة فقول له على مستغنيته اي فيما استغناه فيه بالقتل وقوله
 والابان كان في غير المتقاته فيه كما لو اقر عند بشيخ غير استغنا او كان
 عمالا ينوي فيه كإرادة مينة رفع على التخصيص السابق من كونه محض
 حق الادعي او محض حق الله ان استديم حرمه او **ص** وان شهد
 بالحقاق وقال انما بعته له **ص** اي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا ايضا

في قوله المقتي على مستغنيته اي فيما استغناه فيه بالقتل وقوله والابان كان في غير المتقاته فيه كما لو اقر عند بشيخ غير استغنا او كان عمالا ينوي فيه كإرادة مينة رفع على التخصيص السابق من كونه محض حق الادعي او محض حق الله ان استديم حرمه او **ص** وان شهد بالحقاق وقال انما بعته له **ص** اي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا ايضا

وهو ما اذا شهد بالحقاق ثوب مثلا شخوص وقال مع ذلك وان بعته
 له لانه يثبت ان لم يشهد يرجع عليه بالنسب ولذلك لو قال ولما بعته او
 وتصدقت به عليه فلا يبعد لا تنافي الرجوع عليه ان لم يشهد والعرف في
 يرجع على سنده له بالاستحقاق ولما لم يقل وان بعته له لكن ثبت ان الشاهد
 كان باعه للمشهد له فلا يبعد كمال كذب النسب ان اقر ارقوي كما
 استظهر الرجوعي وهو ظاهر كلام المؤلف والقتال في تنقيح له ليكون
 سائلا للنسب لكن ان كان هذا من باب المحرم على المقتول لثالبهارة نقيد
 عند القاضي صدق الشاهد بقوله وان بعته يريه تقيد بقوله الظن
 عند القاضي بصدقه فلو قد حرص بذلك على قول شهادته فلكل ينبغي
 ذكرها فيما مر عند ذكر المحرم على المقتول او يكتفي بما مر في هذا الفصل
 وان كان من باب الدفع عن نفسه ليل يرجع عليه بالنسب لو لم يقتل شهادته
 فهو في خارجا ان ينبغي ذكره عند قوله وان دفع نحو او يستغني عما مر
 عن هذه الشهادة لها وقد يقال انه لما كان متروا بين النوعين عدتها اخر
ص وان احدث فسق بعد الادا **ص** يعني ان الشاهد اذا شهد بشهادة وبعد
 ادائها وقيل الحكم بها حديث به فسق فان شهادته لا تجوز لان ذلك دليل
 على ان الشاهد عنده كين من ذلك الفسق وانه كان ملتصقا به وقت ادا
 الشهادة فله طلبة واما الحديث بمالك فلا يكون ما رعا من تنقيحها
 حكم بنوعها لو ثبت بعد الحكم ان كان شرب خمر بعد ادا وقيل الحكم فانه
 يفتقر كما اذا اظهره فغنى بغيره **ص** خلافا لفتنة جرد دفع بعد او **ص**
 معان ظهوره اذا كبر بعد ادا الشهادة وقيل الحكم بها لا يقدح فيه الخفة
 التهمة لذلك فمثال التهمة جرد يشهد شاهد لامرأة على ان حرزكم
 يحكم الحكم بشهادته حتى تزوج الشاهد بتلك المرأة ومثاله فتنة
 الدفع ان يشهد رجل بفسق اخرم بعد ذلك شهد المشهود بفسقه

في قوله المقتي على مستغنيته اي فيما استغناه فيه بالقتل وقوله والابان كان في غير المتقاته فيه كما لو اقر عند بشيخ غير استغنا او كان عمالا ينوي فيه كإرادة مينة رفع على التخصيص السابق من كونه محض حق الادعي او محض حق الله ان استديم حرمه او **ص** وان شهد بالحقاق وقال انما بعته له **ص** اي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا ايضا

في قوله المقتي على مستغنيته اي فيما استغناه فيه بالقتل وقوله والابان كان في غير المتقاته فيه كما لو اقر عند بشيخ غير استغنا او كان عمالا ينوي فيه كإرادة مينة رفع على التخصيص السابق من كونه محض حق الادعي او محض حق الله ان استديم حرمه او **ص** وان شهد بالحقاق وقال انما بعته له **ص** اي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا ايضا

في قوله المقتي على مستغنيته اي فيما استغناه فيه بالقتل وقوله والابان كان في غير المتقاته فيه كما لو اقر عند بشيخ غير استغنا او كان عمالا ينوي فيه كإرادة مينة رفع على التخصيص السابق من كونه محض حق الادعي او محض حق الله ان استديم حرمه او **ص** وان شهد بالحقاق وقال انما بعته له **ص** اي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا ايضا

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

علي رجل انه قتل رجلا خطا والشاهد بالفسق من عاقلة القاتل
فان ذلك لا يبطل شهادته بالفسق قاله الشيخ د اودتبعنا
للبساطي قوله ثم بعد ذلك شهد المشهود بنفسه اي قبل
ان يحكم بنفسه او بعد ثبوت العدالة والتوبة مما جرح به
ومثال هذه العداوة كما لو خاصم الشاهد المشهود عليه بعد
الشهادة وقبل الحكم وصورة المسئلة انه علم ان العداوة انما هي
حصلت بعد واما الواجب ان تقدم على الاداء فتصريحك في قوله
كقوله انتهى الى اخره ولا عالم على مثله **ش** يعني ان العلماء الذين
ثبت بينهم التماسد والتباغض والعداوة اذا شهد احدهم
على صاحبه فانها لا تقبل ولا يحل كلام المؤلف الا على هذا واما
اذ المرشيت ما ذكر بينهم فان شهادة ذوي الفضل مقبولة
على بعضهم ولا مانع من ذلك وقد قال عليه السلام يحل هذا
الذين من كل خلف عدوه ولا يعتبر من شئ عليهم رضي الله
عنهم **ش** ولان اخذ من الغالب او اكل عندهم بخلاف اختلف
ش يعني ان الاخذ من الغالب المصروب على ايديهم اي
الذين جعل لهم جباية الاموال فقط دون صرفها في وجوهها
يقبح في العدالة وكذلك اكل عندهم والمراد انه قد مر منه الاخذ
او الاكل واما اطلاق المؤلف اكل على ما مر من ان المرة هي
الواحدة كصفا غير خمسة فلا يفتح واما الغالب الذين
فرض اليهم جباية الاموال وصرفها في وجوهها كالحجاج
ونحوه من امر البلاد الذين فوض اليهم جميع امور الاموال
فجوازهم كجواز الكفا يجوز الاكل عندهم واخذ جوايزهم من غير
كره **ش** ولان تقصير كالتقصير والتقصير خصم ولعب ترويض وتل

وطف

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

وكذا يعنى وملكه ونحوه ليس القاتل ثلاثا بالعدو فحان لا ريب
حرب وتكون مخصصة او متعمدة لا يثبت ويوطئ من لا يوطئ في
الصلاة وباقى اصم حان في المسجد وعدم احكام الوضوء والقيل والركاة
لن لزمته ويصح بزيه وطيبه واستحلاف ابيه **ش** هذه الامور وانما
في العدالة منها اخذ الرشوة اي اخذ المال لا بطا حتى ارى تحقيق بالحل واما
دفع المال لا بطال الظلم فهو جائز للدفع حرام على المخذ فله ولا ان يقص
اي اتم على التقص اي القيل والخيف ومنها تلقيف الخصوم اي تلقيف من
لحقه مالا يستعين به على خصمه فيحق واما ما ثبت بدخفه من ذلك فليس
جائز من القتل **ش** ولا يجوز شهادة من شاك في اخذ الرشوة
اي من كان شاك في ذلك ولو لم يملك من هذا الذي شهد له ان وكذلك لا
يجوز شهادة ملحق لخصمه ما في من كان شاك في ذلك وان لم يملك هذا الذي
شهد له الان ولا باس للقاتل ان يلقى احدهما حجة عنهما ومالك يتردد
هو ان يوم في السنة القبطية لانه مظنة ترك الروعة لاسيما اذ العبد مع
الاولى وهو من فعل الجاهلية والنصارى ثم ان الاصناف على معنى في اي
لب في يوم يتردد قللت في لانه كان يحرق ويحرق في يوم الترويض وتعرف
صغته لكن راي يبعث في الصغيد ياتي رجل مني يسخر به الكثير
الفرق فيحصل عليه فروع مقبولة او حيل في رفا في رفته ويركبه فرسه
ويتبعه رهاج الناس وحوله جماعة يتبعون على امرهم بالقض عليه
على وجه اللبس ولا يطلعون الا بشي يدفعه لهم او يعيدهم به انما
ومما المطلق من الغنى باعط الحق لانه ان في السلم في حاله والمطلوب الدفع
عند تحقق الحق مع قدرته على الدفع ولوم يطلب رب الدين الرضا استحقاق
من طلبه كما يهيم ذلك من حيث المؤلف في توفيقه وهذا ان كان منه ذلك
كما يفيد كلام ابن رشد ومما شدد الخلف بالعتق او الطلاق لقوله عليه السلام

Copy

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

الطلاق والعتاق من ايمان الفساق في حال الكفر استا وعتا وعتا
ومن العتق المحلل القاتل ثلاث مرات في اليوم الواحد بالاعتدال
ثلاث ايام متواليه بالعتق قاله من فرعون ومن باب اولي ثلاث مرات في
يوم ومنها التجار الى بلاد البحر من اهل بلاد السودان لان عدله لمادة
اسير من المسلمين عند دم او اخلته الرج غلبة فمن الاستفاعة جامع فعبه
ومنها من سكن مع ذلك الذي كثير شرب الخمر والحال انه قادر على نفسه او
ان الله لم يعزم غير الولد اولد فامعوم للشرب بل غير من الهام كذلك ثم ان
الكثرة المزعومة من صيغة الجالفة بالرفق ففسر بما فسر به او امة لا طرح
نزد في ذلك بعض ومنها وطن من لا توطأ شرعا كما استري امة ففطما قبل
استبلاها او طحا فعبه في حبسها او عادة كوطم من لا توطأ الوطن ومنها
اذا كان يلبث في صلاة لغير حكمة وسواها من صلاة فرضا فلا لا
فلك بدل علمهم كراته بها وذلك ظل للروية ولعل هذا اذا كثر ذلك
من طم فحكمة وكذا من اخر صلاته عز وقها المختار في عملا ومنها من اقر من
مجان من حارة المسجد اولينا وهو عالم بالخبر لمعوم للمسجد
بل الحبس مطلقا ولا معوم المجاز ومنها من يحكم الوصو والفساد في الجانية
وكذلك من لم يعرف احكام الزكاة حيث ارضته حتى احكام تبس المنة ان كان
كما د عليه بقتل المنة عز كانه لا يقبل منها دة من حكم الوصو والصلاة اي
لم يتقنها من لا معوم الوصو بل كمالا لزمه فله كذلك يشمل اليه والحق
وبعبارة وعدم احكام اي التماهل في فعل الوصو والفساد والتماهل في
اخراج الزكاة هذا بنا على عطف الزكاة على الوصو ويحتمل عطفها على احكام
وفي العلم حذف مصاف اي وعدم معرفة نصاب الزكاة كما في **رفع**
الرافع الذي لا يحد له في المكان لا يحد شفاقة ومنها من يتطلم بيع
الالة الملاهي كالزرق والمزمار والطبوس وما الشبه ذلك ومنها من يختلف

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

اباه

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

اباه اوله دينة من نسب في حق له عليها او على احداهما واكثر من ذلك اي
وحلفه بالفضل والعمد رجلا لان يكون اليه من قبل من الولد او متعلق
بناحق لولده لان المتعلق بها حق ليس للابن فيها طلب والمنقلب
سأله ان لا يطلب وهذا بنا على ان الولد خلف ابيه كما مروا في المذهب
انه لا يمكن من ذلك **وقد** في المتوسط بكل وفي الجزر بعد او وقاية
ولن يدونه **ش** يقول الشاهد المتوسط في العدة انه اذا استدل على شخص
واعند القاتل للمشهد عليه في ذلك الشاهد فانه يجوز له ان يقتل
فيه بكل قاذح من يخرج او قرابة او عد او او غير ذلك وتسمع دعواه
ويوفق الحكم الى اياته ومنهم من ان ينادون المتوسط بقتل فيه بكل
بالا وفي وان الجزر سواء كان شاهدا او مكرها في الملازمة بعد فيه للشهر
عليه ولو كان له العدة او الدسوبة وبالقراءة المتكدة فقط او هل سية
ويحي المشهود عليه عداوة او بينة وبين المشهود له قرابة ويسمع منه
البينات ناد كره وعبه احد دون الجزر في العدة الم واما اذا قدح بعض
القرابة والعداوة فلا تسمع دعواه ولولا ان ادبته بالبينة والقتال الذي
من الخلاف ان الجزر المتوسط فيسمع من المشهود عليه القتل فيه بكل واليه
الاستانة بقوله **كفر** على المختار **ش** اي كما يسمع القاذح في الجزر بعض
العداوة والقرابة على المختار النجني من الخلاف وهو قول صحونك
لان الحج ما يكمته الانسان في نفسه فيطلع عليه بعض الناس وهي شائعة
وعلم عندك بوجه مثل سائر الشهادات فقه له وان لم يدونه اي وان
ثبت القاذح بشاهد دونه في البرز ورتبا لما فقه قتل من شرط
في شاعدي القبح ان يكونا مثله او اعلامته في العدة **ف** من
هذا ان قتل الشربا معني من غير مقتول وعلى انما معني من قتل دون
المعاولة فيقتل الناسق والمفاد وحيد فالحجج المشهود عليه اي وان

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
والعاقل
والعاقل

Copy University

كان القدر من دونه المزمع كالمسوق والمكاف **ص** وذلك لعدم اية والفقير بما يملك
 على الظن بالاحدية **ص** يعزى الشاهد اذا ردت شهادته لقوله او بينه
 وبين المشهور عليه ثم شهد ثانيا بل حتى الاول او يفرغ فان زالت عدوته
 او فسده بما يوجب على الظن بالاحد بزمان كسنة اشهر او سنة كما قيل
 بكل قبلت والارادت وحب من عرفة مخالف للنصوص فتوله بما يوجب على
 الظن اي ظن الناس وبما هو الفاضل عن ذلك فيجوز به **ص** من استغنى له
 لم تركه شاهدا ويجوز شاهد عليه **ص** يعزى من استغنى شهادته له
 لا على القليلة المؤكدة كما يترك ولا يجوز لك ان تركي من شهد له بحق
 لا تركي خبره ثم لك وفقا لا يجوز لك ان تجرح خبره عليه بحق لانك
 تدفع عنه بذلك مضرة ويجرح معطوف على مدخل النفي اي ولم يجرح
 شاهدا شهد عليه وقوله في اي والشخص الذي والغير في تركي عايد
 على الشاهد المتمتع الشهادة الموهوم من السياق لا على من **ص** ومن استغنى
 عليه **ص** العكس **ص** يعزى من استغنى شهادته عليه لاجل عداوة دينية
 بينكما لا يجوز لك ان تجرح من شهد له بحق ولا ان تركي من شهد عليه بحق
 لانك في الحالتين تجلب مضرة الى عدوك ولا يثبت لك ذلك وهذا باعلى
 ان المراء بالعكس في التصوير ويجوز ان العكس في جميع الامور السابقة
 المزبني على قوله ومن استغنى له وهلم ترك شاهدا ولم يجرح شاهدا
 عليه فترك ترك شاهدا وترك شاهدا فترك لم يجرح شاهدا شهد
 عليه اي جرح شاهدا شهد عليه وهذا مستند من كلامه **ص** الا الصبيان
 لا يشاء في **ص** كما ذكر شروط شهادة البالغين وانتفا موانع اخرج
 من ذلك شهادة الصبيان بعضهم على بعض فانه لا يشترط في جميع
 الشروط ولا انتفا كل الموانع فتجوز شهادة من يشترطها الاية في الجرح
 والقتل لا في الاموال وهو مذهب مالك وجماعة من الصحابة منهم علي بن

اي
 من شهد له
 من شهد له

اي طلبة معاصرة ومنعها الامة العلامة وابن عجل وجماعة والمخالفون
 للضرورة ولا يبعد بقاء حرمون الى تعليم النسي والاصح وغير ذلك مما يدبرهم
 من اجل السلاخ والكثرة والغرر والغالب ان الكبار لا يحكمهم فلولم تقبل
 شهادة بعضهم على بعض لادى الى اضرار ما بينهم واما شهادة
 النساء بعضهم لبعض في بعض من الجراح والقتل عند اجتماع في غير
 احوال او غير ذلك فيجوز لعلهم الامر بما جازوا قوله في جرح او قتل
 يرجع لمصلحة الصبيان والنساء لكن لمصلحة الصبيان على بيان هـ
 ولمصلحة النساء على سبيل النسي وقسامة مع شهادة الصبيان لانها اعلم
 تكون في القتل والصبيان لا قضا ص عليهم في قسامة وارجح واعا عليهم
 الدية في المم والخطا والجرح بغير الجرح وقسامة بالقتل يدل على هذا القائل
 ان قبل شهادة النساء القتل والقتل والجرح باقراوهن سواء كان عدوا
 ولا فائدة في النصيب على ذلك هنا ولا يظهر له فائدة الا اذا استغنى شهادته
 هنا في يجوز فيه في غرضه المسالك كالعادة والاشهاد ولا يجوز
 والجواب ان اجتماعهم لان مخالفا اليه وما يتوصلان شهادته فيقول
 كسبه و الصبيان وقد يقال ان عدم قبولها في المراء وارجح لقوته ولما لا
 هو ابل الى المال فلان ينبغي تقبل شهادته فيه مع ان احد واليمين
 ولكن قد يقال لم تقبل في حال اجتماعهم في شهادته اجنا من غير مشرع فهو
 قارح في عدم التمسك بالصبيان واعتبرت فيما يظهر للرجال كالأداة
 للضرورة تأمل **ص** والشاهد حرم تركه كقوله ليس بعيد ولا قريب
 فلا خلاف بينهم وقرقة الا ان يشهد عليهم فلهذا لم يجز كبير او صغير
 له او عليه ولا يوقد رجوعه ولا تجزى **ص** يعزى ان الصبي الشاهد
 بشرط فيه شروط مما كان يبعد في قتل او جرح لا في مال ومما ان
 يكون حرا واستراة الحرية يستلزم احكاما لانه اشترط الحرية
 في الاموال

ولا يشترط العلم بشهادة الصبيان
 والشوق لان عدم الصبيان
 كالمخاط من الكبار لم يقد على المراء

ويشترط في الاموال وما يولد
 من الاموال وما يولد
 من الاموال وما يولد

من شهد له

وَقَالَ تَقَطَّيْ وَلَا تَنْصَرَفْ فِي الْحَرْبِ
وَقَالَ تَقَطَّيْ وَلَا تَنْصَرَفْ فِي الْحَرْبِ
وَقَالَ تَقَطَّيْ وَلَا تَنْصَرَفْ فِي الْحَرْبِ

وتمنع السلام وبيت المقدس
الاول ويظهر العقول الشابة
الاعز

والثمن الثلاث سائر ياف
الشهد يعطها والى قبل
ولا جك لانا الثلاثة
تعال ولا ايله وطعا وانما
احدي المسحات الاربع
كما تقدمت والاشنان قبله
فهناك الومعه جت

أن يوجد عليه نفع فإن حلف بيمين الوصايا ولو كان له أن يكل حلف
الموكل أو الوصي أن كان حلياً وإن كان ميتاً بطلت بيمين الوصي وإذا طلق

[illegible]

10

علا وادى من الحلف معه اوقام بيته بذالك يشهد بالسماح والحال انما لم تقطع
بانه الشئ المدعى فيه حلفه بان قال لم تزل تسع من ثقاتي وغيرهم انه ذهب
له عيبتا من هذا وسال المدعى وضع فيه الشئ المدعى فيه عند القاضي
او نايه ليذهب بذلك الشئ الى بلد له فيا بيته تشهد له على عينه فانه يحلف
السؤاله ويكره من الذهاب به الى البلد الذي طلبه والواو في قوله وان لم تقطع
ولو الحال لانها اذا قطعت بان قالت لم تزل تسع من ثقاتي وغيرهم ان هذا
حده فيمكن في الاحتجاج للمستأجرة على عينه ويكره بقا الواو على حاله الكفاية
ويكون ناقلة حيث كان المتناع فيه بيد حازر او بيد ولم يحلف الطالب
معها بدليل قوله بعد او سمعا عايتت به اي سمعا فاسيا سطره
بان يكون سمعا فاسيا ولم يكن المتناع فيه بيد حازر وحلف معها
لا ان اكتفى وأطلب ايقافه لياي بيته فان يكون يومه الا ان يدعى بيته
حاضرة او سمعا عايتت به فيوقف ويؤجله في اليوم **ش** من التثنية يرجع
للمدعى وليس بيته السماح او فان لم يؤتم المدعى بعد الاشارة سماح وطلب
ايقاف الجدل وعرض محمد دعواه او طلب وضع قيمته لياي بيته تشهد
له بذلك فانه لا يجاب الى ذلك ولو كانت على صافة يومين لخصها لانه
يريد بذلك اضرارا مالك وابطال منعفة الشئ المدعى فيه في تلك المدة
فلو قال لبيته حاضرة تشهد لي بما ادعيت به اوقام عندي بيته بالسماح
الفاشي الذي يشك به لحوافز القاضي يوقف الشئ المدعى فيه ويؤجل الرسول
يحفظه في ذلك اليوم ويحضر فانجا المدعى بما قال عمل بمقتضاه وان لم
يات بما قال كان الحكم يحلف المدعى عليه اليقين وسيل اليه ذلك الشئ
المدعى فيه ويحلف بسبيل من غير كقول **ص** والعلة له للقضاء والتفقه على
الفرقة **ب** **ص** يعني ان العلة تكون المدعى عليه الى يوم الفصل ان الحان
تألفه واما التفقه على المدعى فيه من يوم الدعوى اليوم القضا فاما

تكون على مقتضى كونه لان القيد كشف انه على ملكه من يوم الايقاف
ولما التفتة في ذهابه الى موضع البيعة فعلى الذاهب به وبعبارة
والنقطة اي في زمن الايقاف ومنه زمن الذهاب بالخط ليدل في نفسه
انه المدعي كما قاله بن عمر بن قنفذ واما قبل الايقاف فالنقطة على من هو ملكه
كان له الغلبة من غير خلاف كما ذكر ابن مخنف في قصته وظاهر قوله والنقطة
الاسوة بان له غلبة امره وهو كذلك عند من القاسم وهو المحدث
وحازت على خط مقتضى لا يمين **الشهادة** على الخط على ثلاثة اقسام متارة
تكون على خط المتقرب وتكون على خط الشاهد الميت او الغائب غيبة
بينة وتارة تكون على خط نفسه ويد بالاولى والمغنى الى الشهادة على خط
المتقرب وتارة يكون الاقرار كتابته فاذا شهد بعد ان على خط شخص وروى
بكتوبة بالسرور البينة فانه يعمل بها ولا يمين على المدعي بناء على ان
الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ ولرسول الله عدل واحد خلف
ولحق الطالب فالصريح في جازت للشهادة اي اداها وقوله على خط امر
اي من كان مقرا واما الآن فهو منكر او سماه مقرا باعتبار خطه اذ فيه اقت
فلان ان لعل عند كذا مسئلا وقوله لا يمين متضمنة للنصاب مع
الشاهدين واما مع الشاهد فلا بد من يمين متضمنة للنصاب واما على النصاب
فلا بد من مطلقا وهو ان يخلص باع ولا وهب ولا ابر او خولك وكل
الراجح انه لا يقبل في الشهادة على خط المقر العدلان وان كان له طائفة
بالشاهد واليمين او المراتي مع اليمين لان الشهادة على خط الواحد كالنقل
عنه ولا ينقل عنه الا اثنان ولو في المال كما صححه بعضه وان كان هذا
المعنى ثابت في الشهادة على خط المقر الميمى او في ذاك الميمى فذلك في الشهادة
على خط الشاهد الميت والغائب التي هي متضمنة بالنسبة الى تلك لكن
الشهادة على خط الشاهد لابد ان يمينه على خط الشاهد شاهدان

كما روي

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

كما روي في نسخة النقل وعلى هذا فقول المؤلف لا يمين اي لتكميل النصاب
لانه لا يمين الا مع الشاهد الواحد فلا يمين في انه يمين مع القضا كما اذا كان
المتقرب خطه ميتا او غائبا في بعض صور ولا يقبل الشهادة الا من الغائب الطارف
بالخطوط ولا يستلزم ان يكون الشاهد قد ادرك في الخط **وخط الشاهد** هذا موافق لما
مات او غاب بيمين **الشهادة** على خط الشاهد الميت بيمين
بشرطها الا بينة وكذلك الشهادة على خط الشاهد الغائب جارية بشرط
بعد الغيبة فلا يجوز في قرب البينة وهو ما لا ينال الشاهد في حقة
وحمل المكان عزلة البعد والمرة لا ارجل فيمنع من هذا البينة وليست
الشهادة على الخط كالنقل عن المارة من انه ينقل عنها ولو لم يقبل لان الشهادة
على الخط ضعيفة فلا يصح ان يمين مع امكان يمينها **وان يمينها** في هذا
حينئذ يراجع المسئلة الشهادة على خط المقر للشهادة على خط الغائب
او الميت والمقران الشهادة على الخط يجوز في الحقيقة المالية وغيرها بالطلاق
والنكاح ونحوهما **ان يقر** في كونه كالمعني فانه كان يعرف مشهده ونحوها
قد لا يشترط في ذكر شروط صحة الشهادة على الخط اي على خط
الشاهد الغائب بينة بينة او الميت منها ان لا يكون في المستدريية
من يجوز كسطر والا فلا يقبل الشهادة عليه اعتد من ذلك املا على المذهب
ومما ان تعرف في السهو والخط معرفة تامة للشك فيه او لريية او تعرفه
كالاشياء المعينة من ثياب وغيره فلا بد من القطع ومنها ان تعرف البينة
ان الصلح الخط الذي هو الشاهد كان يعرف من شهد عليه اي يعرف تسميته
او عينه فان لم يعرف فذلك منه لم يسموه على خطه لاحتمال انه سجد على من لم
يعرف ومنها ان تعرف البينة على الخط ان المسهود على خطه تحمل الشهادة
ورفع خطه وهو عدل ولا يجوز في المودة وانما اورد العز في قوله ان
عرفته باعتراف الخط وقوله كالمعني اي معرفة لا تدركه حتى تعرف عندها

وجاز الادب ان يثبت ان النقل فان قيل لهذا الخلف قوله ولا يعلم من لا
 يعرف الاعي عنه وجواب هنا ان ذلك في لا يعرف من قبله
 فمن يعرف نسبها من ان المان يعرف نسبها حتى الادب وان كانت حتى النقل
 في معرفة النسب له في سبيل على امانة لعدم معرفة نسبها من غيره حتى
 الادب انه يودي اذا حصل العلم له بها وان يامر لا يشاهد في النقل
شروط المطوف بخلاف والمطوف عليه ان يحصل العلم في ان يحصل العلم
 يشاهد في لا يقيد على نقلها ولا يودي الشهادة الا نقلها عنها فيعتبر
 حينئذ في شهادة ما يثبت في شهادة النقل لا يثبت في انما شاهد اخر اليه
 وان يقول لا يشهد على شهادة ولا فرق في ذلك بين نقل الشهادة عليها
 او ادائها وهذا حيث شاركه في علم ما يشهد به ولا يتصور نقله عنها
وجازت بجماع فاعرف بقا فيهم لما اتمى الكلام على الشهادة على
 لخط شري ان في الكلام على الشهادة على السماع ولم يرض المخلص وقد
 حدها بزمع في اعتبارها لقب لما صحح الشاهد فيه بجماع شهادة
 لسماع من غير معنى فخرج شهادة البت والنقل فالبت بقوله بجماع
 من غير معنى والمخفى ان شهادة السماع جائزة وقد يجب ولا بد ان يقول
 الشاهد ان لا يسمع من هل العدل ويخرج كذا ولا بد ان يجمع فيما بين
 الامر بمعا لافهم قالوا السماع من غير العدل سماعا فاشيا شرط
 في صحة شهادة السماع قالوا بالحسن سماعا مستوفى غير ما في ان
 الشك مظنة الدفع قالوا لم يخطى وفي العمل وحكي لا يفتوح ولكن لا يشهد
 انه يكتفي باحدها وهو قوله في القاسم قالوا يفتي او او لم يسمع للحالة
 لا يجمع واعث لم ان شهادة السماع انما جازت للضرورة على خلاف
 الاصل لان الاصل ان الانسان انما يشهد بما تدركه كقولهم قالوا انما
 فتقوله وجازت اي الشهادة والباقي في سماع يفتي عن اي

في سماع من غير
 معنى فخرج

في سماع من غير
 معنى فخرج

وكما ان الشهادة الناشئة عن سماع ولا تغل ولا جاز ان شهادة السماع بجماع
 بل لا يكون في الكلام وكذا بجماع لا يثبت في طولها اي بجماع
 السماع بالملك من هو جاز في مدة طويلة مع الشك في صحة اسناده وليس المراد
 بالطول هنا الطول الا في وهو عشر دنانير سنة او اربعين وخلاف ذلك فقد
 قد شرط الملك الخاصة ثم في الشروط العامة في شهادة السماع قوله
 مستوفى اي بالمدى والزود وخرج من ضرورة اي تصرفا لا يعمله الا بالملك
 وتوليها بجماع فلا يترفع بشهادة السماع من يد حزين سوا شهدت بملك او
 بوقف وقد ثبت بجماع الملك يعني ان البينة التي شهدت بالملك
 يتقدم على التي شهدت بالملك سماعا لان شهادة سماعه ان التي
 المتنازع فيه اسرار من حيث ارب هذا الذي شهد به بالملك يتقدم حينئذ
 على بينة البت لانها قليلة وهي مقدمة على المستصعبة وليست متعارضة
 والباقي لا شأن بقوله السماع انه اسنادها من كاي القاييد اي بجماع الملك
 المتنازع فيها ولا مفهوم للشك بل البينة وخلاف ذلك فقد بجماع ان
 البينة مستوفى بالملك لان احدا ما شهدت بالملك والآخر شهدت بالحوز
 كما فهم ومن يجهل وقد ثبت بجماع عطف على ملك يعني اذا
 شهدت بجماع السماع بانه لا يترفع بجماع على الحيان او على ذلك وليست اللات
 المشهورة بجماع بيد احدها لانه لا يترفع بشهادة السماع من يد حزين
 في الشر والباقي وخرج الخبر والنقض وظاهره ان البرهنة كظاهر الملك
 انه يترفع بشهادة السماع ما شهدت بوقفه ليرجح من يد الحازل
 وكذا كلامي الحسن واما يونس وكذلك شهادة السماع على الموت جائز
 فيما بعد من البلاد وقصر من السماع به واما البلا والبرية او في بلد
 الموت فانها تكون الشهادة على البت ومثله لو مال زمان السماع به
ان طالع الزمان بلا يريه وحلف به عند انكشافه هذه شروط

في سماع من غير
 معنى فخرج

في سماع من غير
 معنى فخرج

Copyrighted material

الشهادة السماع منها طول الزمان واقله عشرة شهود فاقول ذلك لا تكون
 الشهادة الاعلى التي كن قد علمت ان هذا في غير الموت ولما الشهادة في السماع
 بشرط قصر الزمان على المتقدم منها استغناء الرتبة فلو شهد اثنان فقط بوجوب
 رجل من بلد وجباية تغير من ذوي بلدنا لم يعلموا ذلك لم تقبل شهادتهما للثقة
 ان يكون علم ذلك فاشيا فيهم وليس في القبول اسن منها ومنها ان خلف
 المحكوم له بشهادة السماع لا بشهادة السماع من غيرته فطلب في الحلف
 ومنها ان يشهد بالسماع اثنان ويكتفي بهما على المتقدم عبد الحلال لا بد من اربعة
 قاله القاسم ان شهد شاهد واحد على السماع لم يقض له بالماله وان خلف
 ذلك السماع نقل لشهادة ولا يكفي نقل شهادة واحد على شهادة غيره انتهى
 ويشكل على ما ذكره من الخلق في قول الحلف ويكتفي بهما مع شاهد او ولو شاهد
 سماع كما ذكره بن عبد السلام وكن في الشامل ان في رد المال بشهادة اربعة
 بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح والاول ان شهادة السماع لا مدخل
 للاثبات فيها على الموت بما هو خاص بمشئ الذكور وهو اثنان ودعوى التقلب
 لا يفي سماعه هنا كقول وجرح وكفر وسفاه وبكاح وصدقه وان
 بطلع وصدقه زوجه ودية قد حلت ودية وجرأة ودياق وعديم واسرور
 ولوث **شاهد** فذلك ان يجوز شهادة السماع في هذه الاماكن وهي عند
 مسئلة فيما عدا الحلف من الثلاثة المتقدمة منها العزل بان يشهدوا
 انهم لم يراوا سمعوا سماعا فاشيا من الثقات وغيرهم من القاض الملائم
 او اوكيل الغلام ومنه التخييج بان يشهدوا بالسماع الفاشي بغير
 فذلك ومنها التقران يشهدوا بالسماع الفاشي بغير فذلك ومنها السمع
 بان يشهدوا بالسماع الفاشي بسبعة فذلك ومنها النكاح بان يشهدوا
 بالسماع الفاشي بالنكاح بين الزوجين اذا اكره احدهما وما عدا
 ما هو بان يشهدوا بالسماع الفاشي بتولية فذلك او بتعديل

في قوله سماعا فاشيا من الثقات وغيرهم من القاض الملائم
 او اوكيل الغلام ومنه التخييج بان يشهدوا بالسماع الفاشي بغير

او

او باسلامه او برشده او بطلاق زوجته ومنها الخلع بان يشهدوا
 ان فلانا خالع زوجته فثبت الطلاق لا دفع العوض وكذلك البيع
 والنكاح يثبت العقد لا دفع البت ولا نقد الصداق ومنها ضرب الزوجين
 بان يشهدوا بالسماع الفاشي ان فلانا ضرب زوجته بالاساة عليها من
 خذ وبطلانها الفاض عليه ومنها الحصة بان يشهدوا بالسماع الفاشي
 ان فلانا وحب كذا الفلان ومنها الوصية بان يشهدوا بانهم يراوا يسمعون
 ان فلانا اقام فلانا وصيا او ان فلانا كلف في ولاية فلان يتولي النظر
 والنفق بالوصاية به اليه او بتقديم قاض عليه وان لم يشهدهم
 اربعة بالاصح ولا القاضي المتقدم ولكن علم ذلك بالاستفاضة من
 اصل العدد ولا يرغمهم ويصح بمدة الشهادة تسعينه كما هو نص الصحابي
 ومنها الولادة والحراية والاباق والعدم سواء كان المبت للمعدم المحدث
 او الغرض ومنها الاسر ومنها التثيق ومنها اللوث بان يقول سمعنا سماعا
 فاشيا ان فلانا قتل فلانا فشهدوا السماع لوث وهو ما يفيد كلام المؤلف
 وابنه مروق لانها يثبت بها اللوث كما هو ظاهر كلام المؤلف وحله الشيخ
 كرم الدين على ظاهره فقال اللوث المصحح لما رواه يؤوله في باب الجراح
 والقسمه سببا قتل احرا مسلم في محل اللوث وصورتها ان يقولوا لمر
 تله سمع عن الشاة وعمرهم ان فلانا قال دمي عند فلان انتهى ويحتاج
 لنقل يدل على ان ومنها النسب والوفاء له كغيره فثبت في افاة
 السماع لا يفتقد الطول وانما اني بالكتاب ليرجع ما بعده من قوله وصدقه
 لما بعده وانظر لم يقرر وطلاق لانها انصب بما قبله بدله فذلك
 ولعله لا يدل ما بعده من انما لفظة فانه في صدقه لان من جملته الطلاق
ص والقول ان اقترن المهر فمضى كفاية **شاهد** يعني ان تخلل الشهادة اذا افتقر
 اليه فمضى كفاية لا لجل حفظ المال ونحوه اذ لو تركه لجمع لصاقت

في قوله سماعا فاشيا من الثقات وغيرهم من القاض الملائم
 او اوكيل الغلام ومنه التخييج بان يشهدوا بالسماع الفاشي بغير

الحق وقد علمت ان قول الكفاية سيقا بمقام البعض به وبقيت عاريتين
 به من غير ان يكون له الموجد من يقوم به غيره وذلك الكفاية بمعنى الشروع فيه
 ويجوز ان يكون ان يتنفع على القول لا يجوز له ان يتنفع على ادائها
 فانما يتنفع كان ذلك جرحه في حقه قال مالك في ذلك لا يباي الشهاد اذا
 هو انما هو من يدعي الى اداء الشهادة بعد ان يشهدوا لما قبل ان يشهدوا
 فارجوا ان يكون في سعة ان الامان من يشهد فان لم يوجد عن ارجاء ان يطل
 لكان ان لم يشهد فعليه ان يجي وظاهر قوله من كفاية وكذا انما سقا اوله
 حركته الى طهر بوقت الا اذا احتج بقوله ان الشاهد انما اذا لم يقتصر اليه
 لم يكن من كفاية بل لا يجب ان يكون اشهد واعلى ان راي لللال
 والتحليل لغة يطلق على الالة امر انه انما ساعده في معرفة الشاهد على معرفة
 بقوله علمنا يشهد به بسبب احتياجه في قوله اختياره ما علمه دون
 اختياره ان يرفع سمعه صوت مطلق من غير احتياجه لانه لا يسمي بغيره **ص**
 فبقية الادامه كيدية على ثالث ان لم يجز فيهما **ص** تقدم ان التحليل الشهادة
 من كفاية وان اداها فرض عند هوانها اجز فيتم على من على ان
 بعد بها ان امان بين محل محل الشهادة وبها ادائها يريان وظاهر كلام المؤلف
 ان اتفاقا مستقضا بية وظاهر مقابلة المؤلف كبقوله كالمسافة الفقه
 ان مادوا في يمين الادامه وان زاد على يمينه والظاهر انه يكتفي
 في اداها بالاشارة المنهية وقد عرفت ان هذه الاما بقوله اذا عرفت
 اعلام الشاهد الحكم ببيانه على حقل له العلم بما يشهد به قوله ببيانه
 يتنقل بعلام والى المتدنية وقوله على حقل له العلم بما يشهد به
 اعلام الشاهد الحكم ببيانه بيشي يحصل العلم الحكم بما يشهد به
 والغرض في بعض عوده على الحكم فلو يشهد بالحق انما انما يشهد
 عند الفاضل في هذا الشأن ولم يجز فيهما لعدم عدلتهما اوله ذلك لانه
 يمين

مجموع الجواب عن السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثاني

يشي على ثالث من الشهود ان يشهد وان لم يجز به كفاية ببيانه
 رابع وعلمنا من ان يثبت الحق **ص** وانما استغنى عن الاركوبه كمرشيه
 وعدم دأبه **ص** يعني ان الشاهد اذا كان على مسافة يريد ان ينادي ذلك
 وبقين عليه الا اذا لانه اذا التفتع بيشي من الشهود له على ادائها
 يكون ذلك رتوة قداوة في عند لانه اخذ احرا على ادائها عليه
 فبذلك من اخذ احرا على الصلاة وهو لا يجوز انما ان لم يتنفع ودفع
 له المشهوده شيئا من غير طلب او لم تكن له دابة وتصور عليه انما الى محل
 اذا الشهادة فليس يجز ويجز له في الثانية ان يتنفع من المشهود له
 به اية يركبها الى محل اذا الشهادة لانه حينئذ قد سقط عنه ادائها
 وليكون ذلك قادرا في بيانه واصلح الدابة له مخرج لدابة فريه
 فلس عليه استغنا عنها ووجود الكرا كالدابة وقوله الاركوبه ذهبا
 ولها با وتقرى بعضهم بمقوله **ص** كالمسافة الفقهية ان يتنفع
 منه يدأبه ونقطة **ص** يعني ان الشاهد اذا كان بينه وبين ادائها
 مسافة الفقهية لانه لا يلزم حينئذ ان يسمي الى محل اذا الشهادة بكل
 يدأبه عند الفاضل الذي هو في يمينه ويكتفي بها الى ذلك الفاضل الذي
 على مسافة الفقهية يجوز للشاهد حينئذ ان يتنفع من المشهود له
 بدأبه يركبها الى محل اذا الشهادة وينتفع له ولاهل بيته مدة ذهبا
 وايه من غير حقل له لانه اخذ عن شي لا يجب عليه **ص** وتختلف بينا في
 طلاق وعقبة لا يكره **ص** هذا ارجع منهم قوله فيما سقى وكذا دعوى ائتت
 البعد لاني فلا يمين محذوف اي فان لم تجز فبقية يتوجه فيه اليقين
 ومعه لا توجه والباقي يشهد للسبيته والمعتق الى ان اقامت شاهد
 على زوجها انه طلقها اوقات متكررة بذلك فانه يمين على الزوج يمين
 انه ما طلق فان خلف دون الشهادة وان نكل فانه يجيز ان طلقه
 ويرد طلقه على طلقه عليه او يمينه رثاله

مجموع الجواب عن السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثاني

كسنة فانه يدين اي حلفه ودين زوجته وكذلك العبد اذا اقام شاهدا
 على سيده انه اعنته فان السيد يلزمه بيمين لرد الشهادة فان نكل المحلف
 وان قال دين ومثله اذا اقام شخص على الشاهد انه قد زنى فان المذنب
 على يلزمه بيمين لرد الشهادة فان نكل حلفه وان قال دين ومثله اذا اقام
 احد الزوجين شاهدا واحدا انه زنى والاخر هو منكر فانه لا يمين على
 المنكر منها فان اقام شاهد اخر على يمينه الا ان النكاح لشهرته لا يكاد
 يخفى على الاهل والجارين في الغيرة فان شهد بيمينه قريته كذب قد صرح به
 وايضا لانه لو اقر بالنكاح لا يثبت ولا يلزم خلاف الطلاق والعنف
 وقوله لا نكاح الا في الظاهر يمين وما فيها فتشوجه على منكر النكاح منها
 بالشاهد لا يجرى الدعوى **ص** فحلف عند سيفيه مع شاهدين **ص** يعني العبد
 سادونا له في القارة امه اذا اقام شاهدا بحق مالي فانه يحلف مع شاهد
 ويستحق المال لا خلاف في ذلك فان نكل العبد عن اليمين فانه لا يدين له
 حلف المذنب عليه ويرى ولد كان غير سادون له حلف سيده ولا يخفى وكذلك
 السقوية ان ادعى على شخص حق مالي واقام بذلك شاهدا فانه يحلف
 الا ان مع شاهده ويستحق المال لكن يقتضيه ان لا يمين عليه بخلاف ظاهره فانه حلف
 انما بها بيمين فلهذا لا يشترط في الدعوى اربعة ولا الرشد وهو كذلك
 بل ولا البلوغ **ص** لا يمين وابعده ذلك انفق **ص** يعني ان الصبي اذا اقام له شاهدان
 بحق مالي ودينه من وجه شرعي او حقيقة بوجه من الرجوع فانه يحلف
 مع شاهدين لانه غير مكلف واليمين جزء نصيب لا تتميم ولذلك لا يحلف
 ابيه عند مع الشاهد لان قاعدة المذهب ان الانسان لا يحلف ليعتق
 غيره وكذا ان الاب ينفق على الابن بحيث يكون ليمينه فائدة وهو سقوط
 التفقة عنه قاله بن رشد وهو المسئول المعلوم من قول ابن القاسم ورواية
 عن مالك وفي الخلاف بما اذا لم يلد الاب الوصي فيه المقاملة فاما ما وليه

مدون
 حلف
 لا يمين
 لا يمين
 لا يمين

احصا

احصا فاليمين عليه واجبة لانه ان لم يحلف فهو والواو من قوله وابوه يعني او
 لا بمعنى مع وقوله وان اتفق اي اتفقا واجبا وبما اتفقا من طوعا ونهرا لخل
 في الاول **ص** حلف مطلق بيمينك بيديك **ص** يعني انك تحلف اذا ابلغت **ص** قدم
 ان الصبي لا يحلف مع شاهد فحينئذ يحلف المطلق بيمينه المذنب عليه
 ويسمى الشاهد بيمينه بيده حولا الى بلوغ الصبي لانه معينا وان كان دينا يميني
 في ذمته فاذا بلغ الصبي يحلف احده ان كان قايما او فميتا فان مات
 او مثله ان كان سائلا فان نكل المطلق بيمينه اذ الصبي مكلفا اتفقا
 قاله بن رشد ولا يمين على الصبي ان ابلغ فقوله ليمينك بيديك اي حولا فيصنع
 ان اتلف ولو بامرهما ويلا لانه متعذر ولا يحلف المطلق فان اكل كسر
 يكتف شهادة الشاهد ويسجلها عنده في حمله ليحلف الصبي اذا بلغ صريحا
 لحفظ مال الصبي وخوف من موت الشاهد او تغير حاله من العدة اذ قبل بلوغ
 الصبي فلو نكل الصبي بعد بلوغه عن اليمين فلا يمين ولا يحلف المطلق ثانية
 فقوله واجل اي امر يا حاكمه اي اسجل التاخير والدعوى وماء ليل الاتصال
 في الخصومة لاجل ان يحلف ان ابلغ **ص** تكرار بيمينه **ص** يعني ان الصبي اذا
 مات قبل بلوغه فان دارت يمينه الآن ولا يدين ذلك لانه صار له
 فاليمين في الحلف والاستحقاق بيمينه المذنب لان قوله فحلف ان ابلغ
 معناه وسيحلف لانه اذا حلف استحق في الصبي ولو لم يقر له يمينه
 على البلوغ المعلوم من بلغ **ص** لان يكون نكرا فاقول حلفه فلو ان **ص** اي ان
 يكون الراتب الذي مع الصغير نكرا او اعني اليمين حيث رخصت في نصيبه
 وصورتها ان يشهد شاهد بحق الصغير والخصم الكبير فينكل الكبير ولا ينفق
 للصغير فلات قبل بلوغه وورثه اخوه الكبير فيحلف الكبير عن نصيب اخيه
 الصغير الذي ورثه منه لانه انما نكل او اعرض عنه ابن يورثه وهو الذي يورث
 الا شريانه لو حلف او لا واخذ حصته من ابيه من الصغير لم يلحق

حلف
 حلف
 حلف

وغيره من العقبين

وغيره من العقبين

يحيى ويطلب نصيبه من كل تامل

اما ان تتعذر من البعض واما من الكل فقال الاول ان يستند شاهد واحد على
 زيدا انه وفق داره على اولاده واولاد اولاده وذريته وعقبه فاليمين
 متعذرة من العقب ومتيسرة من البني الموجودين حكم ان البعض الموجود
 يحلف مع الشاهد ويثبت الوقف وان نكل بطل الوقف لكن ان نكلوا كلهم
 لم يثبت لواحد حق وان نكل البعض ثبت نصيب من حلفه مثل الشاهد المراتان
 ومثال الثاني ان يثبت شاهد واحد على زيد انه وفق داره مثلا على
 القرقا فالبني هنا متعذرون من جميع العقول والحكم ان المستند عليه يحلف
 لو شهدا الشاهد ويرى من الوقف فان نكل يثبت الوقف فقولوه وان تعذر
 يمين بعضي او كل وقوله كشاهد الحمتك المذكور وقوله او على القرقا مثال
 المقدر وفاء حلف يرجع لمن يخاطب باليمين وهو البعض الموجود من العقب
 والمسمى عليا لغيره بالوقت ثم فرغ على الاول قوله فان مات من بعد
 ان فرغ على الثاني والجنس فذلك صيغة ألف والنسب المسوون بغيره
 امتناع رجوع والجنس الاول عدم صحة المعنى وزور العت في التبرج
 لانها المدين حلف بطل الجنس ولا يثبت البطن الاول والثاني وما
 قريبا به كلام المؤلف نحو المات وهو الصواب **فان مات فحق تعييني**
منسقة من تقيته الاولى اي البطن الثاني **تردد** يعني ان من اقام شاهدا
 على وقفة دار مثلا على جماعة وعقبهم بطن بعد بطن وحلف معه وكل
 الباقيون من اهل طبعته ثم مات قبل يرجع نصيبه الى اخوته من اهل طبعته
 لان نكلهم عن الحلف على نصيبهم لا يمنع من تحقق نصيب الخالف الميت
 كما في تأخر الجي في نكل اخيه الكبير ثم مات الصغير قبل بلوغه او يرجع
 المال الى البطن الثاني لبطون حق بغيره البطن الاول بينوا لهم واهل
 البطن الثاني انما ينبتون من عذبه المحب فماله مستحقه اي من حق
 نصيب الخالف الذي مات منهم من الساق وقوله مستحقة الاصاغة هـ

فمثلا حلفه او ما ملطه

زوايا الحلف الاول والاو لا تملك كامل

منه البجود تامل

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

جنسية ومن يثبت لا يتبع فيه لانه يرضى اي جنس مستحقه التي هو
بعتة الاولى او البطل الثاني فلا اعتراض وحق له او البطل الثاني معطوف على
بعتة وكل من يثبت لا بد من بعتة من اصل الرقبة شاهد واحد منها مكن من
اليق بعد ما نكل عنه وسياتي ولا يمكن بها ان نكل ونقتله الا ان يكون نكل
او اقر حلفه قولان هذا الخالف له وكذا ذكرنا من بعتة الاولى يشقونه
بعد الحلف ظاهر في ذلك على ما فيه واما من حلف ففقه قولان هل حلف ثلثا
ام لا على القول بان بعتة اهل البطل الثاني في غير الحلف وينبغي ان يحلف
عقوله الميت لانه ياخذ بالوكراته **وم** يشهد على حاكم قال ثبت عندي
الابن **ي** معني ان الحكم اذا قال ثبت عندي لعنان على فلان كنا او فامر
عام فانه لا يشهد على قوله حتى يقول استشهد على حكمي رضى ان يكون مثل
ثبت عندي ما اذا سمعه يقول حكمت كذا في الطلاق لا يشهد عليه الابا شاهد
وقوله الابا شاهد اي رضى حكمه او فائدة انه يكون تقديرا للشاهد
فلا يقبل بغيره **كما** **ما** استشهد على شهادتي او رآه بوجهها هذا شروع في
العلام على شهادة النقل ومرفه **ابن** **ع** فيقول له النقل عرفا اخبار
الشاهد عن سماعه شهادة غير ان سماعه اياه لقاضي فيندخل نقل النقل
ويخرج الخبر بذلك لغيره من ائمتي قوله الشاهد اخرج به من ليس
بشاهد ان اخرج كما سمع على وجه الشهادة واطلق الشاهد على من نقل
السماع قوله عن سماعه شهادة غيره كقوله انه اخبرني الذي سمعه
يفكر شهادة عنه وعن سماعه متعلق بالخبر والبرهان على الشاهد
وشهادة معقولة لسماعه قوله او سماعه اياه معطوف على السماع والخبر
المضاف اليه يعود على الشاهد واما ما عدا ذلك من الاخبار فذكر هذه الزيادة
ليدخل نقل النقل في نسخة ابها فصح سماعه يعود على غيره في قوله
شهادة غيره ويحذف اياها يعود على الشهادة وادخل بها نصيا بنقل النقل

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

وقوله كاشهد على شهادتي ولم تسلسل ولا يطلب بتاريخ النقل وقوله او رآه
يؤيد بما قاله من بعتة الاستدلال لسماعه او الشهادته عند القاضي فيقول
منزلة قوله استشهد على شهادتي **ص** ان غاب الأصل وهو دخل مكان لا يثبت الادب
منه **ش** فيثبت من ان شرط جواز النقل ان يتعد حضور شاهد اصل
او يتسرح حيث كان رجلا فلا خلاف القادر على الاداء لا يجوز النقل عنه
واما ان كان الأصل امرأة فانه يجوز النقل عنها مع حضورها الضرورة ولا
يشترط عنها بها رجل والعينة التي يتوهم النقل منها هي ما فوق الرديت
فعله بكان متعلق بغاب اي غاب في مكان لا يلزم الشاهد الادامته
وهو ما فوق الرديت سواء كان الشيء المشهود فيه ثوبا او حدا او قبل ينزل
في حصة النقل في الحدود ان يكون الشاهد الأصلي غائبا بعتة بعتة
فوق الثلاثة الا بالاموال استدل بقوله **ص** ولا تكفي في الحدود الثلاثة
الأيام او مات او مرض **ش** معطوف على غاب اي وكذا ذلك يصح النقل اذا كان
الاصل قد مات او كان مريضا شديدا يتعذر معه الحضور الى
محل الاداء **ش** **ع** ولم يطرف في ادائه او غاب **ش** **ع** في بيان شرط
صحته النقل ايضا ان لا يطرف على الشاهد اصل فسق او عداوة بينه وبين
المشهود عليه قبل الاداء الشهادة فلو ان الشاهد عن الأصل نقل عنه بالسماع
الاول او حتى ياذن له ثانيا فيه خلاف بخلافه لو طرأ جنون على شاهد
الاصل فانه لا يعتد به في النقل عنه ولا كيف المكون بالرضي عن الخبر مع
انه مسببه به لانه لما كان سائغا من قبول الشهادة بخلاف المرض وبما
يقوم منه منع النقل عن حصوله **ص** ولم يكذب به اصله **ش** **ع** ومن شرط
صحته النقل ايضا ان لا يكون الأصل ذكرا قبل الحكم بشهادة النقل
لان تكذيبه قبل الحكم رجوع عن الشهادة وذلك الأصل مع جزم القدر مع
بطلان الشاهد فقله قبل الحكم لا حرج للسائل لثلاث وقوله قبل الحكم

Copy

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

بشهادة الشك والامتناع بالاعتراف اي والامتناع كذب الاصل فوجه بعدكم
 فانه عني ولا غرامة على الشهود لانه لم يتطعن بكذبهم ولكم صدر عن
 اجتهاد فلا ينقض مثله ما اذا طرأ فسق او بعد او بعد الحكم او نقل عن كل
 اثنان ليسوا حديثا اصلا وفي الزنا اربعة عن كل **بعض** شرط النقل
 في غير الزنا بل ما بعده ان يتطعن عن كل واحد من شهود الاصل اثنان
 ليس احدهما من شهود الاصل لانه ان كان احدهما من شهود الاصل
 صار الحق كله انما ثبت بشهادة واحد وفي الزنا ان يتطعن عن كل واحد من
 الاربعة اربعة شهود فلو شهد ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الاربعة
 لم يثبت الحكم اذا لم يبع لم يشهد على شهادة اثنان ولا بد ان يقول شهود
 الزنا ان يتطعن عنهم اسند وكذا ان اثنان فلا يثبت وهو كما ورد في
 المسئلة والجب التفرقة في الناقل بخلاف الاصول وقوله او عن كل
 اثني اثنان **مستوفى** على قوله عن كل اثنان او اربعة عن كل اثني
 اثنان منهم واخرى عن كل واحد اثنان واما اذا نقل اثنان عن ثلاثة
 واثنان عن واحد فقال في التوضيح ان هذه الصورة لا تدخل على
 المشهور وتدخل على قول المباحثون انتهى فتأمل وجهها قال في
 واعلم انه قد دخل على المشهور لانه استلزم ان يكون عن كل اثني اثنان
 انتهى اي فعند المؤلف المشهور لا يشهد اثنان على ثلاثة بخلاف قول
 ابن الماحشون فانه يكفي عنده ذلك وجب ان او مانعة خلو اي لا
 خلو الحال عن هذا او عن هذا فيصير العناد بينهما جميعا فتخرج صورة
 التوضيح للمنافعة جمع لانه يصدق بهما **ولفوق** نقل باصل وكان
 تركية ناقل اصله يريد انه يجوز تلخيص الناقل مع شهود الاصل
 فاذا شهد اثنان بالروية بالزنا ونقل اثنان عن اثني تمت الشهادة
 وكذلك لو شهد ثلاثة بالروية واثنان نقل عن واحد تمت

الشهادة

هذا هو الوجه في قوله عن كل اثنان
 في الزنا اربعة عن كل بعض
 شرط النقل

الشهادة على المشهور ويجوز للرجل ان يركب رجلا وينقل عنه شهادته
 بخلاف تركية احد الشاهدين لصاحبه فانه لا يجوز الاصل فانه
 ليس للتقييد بل اخر يخرج بمطامير ان تركية وقت بعد النقل
 وهو صحيح وكان يعلم بغير طهارة فثبت بجهل فانه لا يثبت فيها
 ما لا يثبت في الشهادة الاصلية وعكس كلام المؤلف لا يجوز لادلة التهمة
 في هذه اقوى منها فيما قبلها **ونقل** لم يثبت مع رجل في باب شهادة
 اي وجاز نقل ما يثبت مع رجل نقل عن رجل وامرأة في الاموال او ما يؤول
 اليها او الولادة والاستقلال وحب الفرج اما نقل الشاهد مع رجل
 فانه لا يجوز اصلا لما لا يثبت ما يثبت به من غير شهادته فلا
 او مع جنتين او مع رجل امانة لا يجوز به شهادة بغيره بالطلاق والعتق
 ونحوها فلا يجوز نقله من غير ان يثبت او يثبت مع رجل **وان** قال وقيل
 بل هو مستطاع لا رجوع عنهم وقيل لا او يثبت ولو ثبت **هذا** الفتح
 لباب رجوع الشاهد عن الشهادة فكان عليه ان يوضح عن قوله لا رجوع عنهم
 فان يقول لا رجوع عنهم كقولهم هو هذا بل هو هذا وقيل قد يستطاع الرجوع
 ان الشاهد من اذ شهد ايجب على غيره عند التامع بقا لا بعد الشهادة
 وقبل الحكم بهما وهذا بل الحق علم على هذا الشخص لا غير الاول فان
 الشهادة الاولى والثانية تستطاع لاعتقادهما انهما شهدا على الزنا وان
 واما الرجوع عن الشهادة فبما بعد الحكم فان الحكم لا ينقض سواء كان الحكم
 بحال او بنفس وسواء قبل الزنا او قال في القاسم اذا رجعا في طلاق
 او عتق او دين او قصاص او جوارح او غير ذلك فانما يرجعان في حق المصنع
 وفي الطلاق ان دخل بالزوجة فلا شيء عليه وان لم يدخل بها فانه يفسخ الطلاق
 للزوج ويضمنان الزوج ومجانان العقل في الخصام في مالهما انتهى
 وقال الشهاب يقتصر من الشاهدين في المدة المستمرة المؤلف كانه قد شهدا
 في الزنا او في غيره من المعاصي او في غير ذلك فانما يرجعان في حق المصنع

هذا هو الوجه في قوله عن كل اثنان
 في الزنا اربعة عن كل بعض
 شرط النقل

هذا هو الوجه في قوله عن كل اثنان
 في الزنا اربعة عن كل بعض
 شرط النقل

هذا هو الوجه في قوله عن كل اثنان
 في الزنا اربعة عن كل بعض
 شرط النقل

حدثهم بالسابقان وغيره من ادب الله وراثة منهن **ش** معنى لرشد سنة
 بالرباع على رجل فرج من رجع منهم اشان فلا غفر ولا احد كما مر فان رجع
 ثالث فان تعد العترة واجب على الثلاثة لان الباقي ثلاثة ولذا احد
 السلفان لان الحد الحاصل انشقي منها بقا اربعة بعدهما وقد زالت
 برجع الثالث وعليهم غرامة بيم الدية فقط اثلاثا فان رجع رابع فانه
 يحل للثلاث وعلى الاربعة نصف الدية ارباعا فان رجع خامس فالثلاثة
 ارباع بينهم خامس فان رجع سادس فجميعها بينهم سدا سوا سكن المالك
 عن هذا الوجه **ص** وان رجع سادس بعد فقي عترة وخامس بعد فقي
 وراثة بعد موت فليكن الثاني خمس الموصية مع سدر العترة كالاول
 وعلى الثالث ربع دية النفس فقط **ش** معنى انه ان استبد سنة على محض
 بالان ناكل الحكم برجه فلما اشترى في رجه فقيت عترة فرجع سادس
 بالنسبة الى الباقي اصالة موصية موصية فرجع خامس بالنسبة الى الباقي
 ثم ذهبت روجه فرجع رابع بالنسبة الى الباقي فكل الاول سدر دية
 العترة لانها ذهبت بشهادة سنة هو اقدم وعلى الثاني وهو خامس
 خمس دية الموصية لانها حصلت بعترة خمسة هو اقدم وعليه ايضا
 سدر دية العترة لانها ذهبت بشهادة سنة هو اقدم وعلى الثالث
 وهو الرابع بالنسبة الى الباقي ربع دية النفس فقط لانها ذهبت بشهادة
 اربعة هو اقدم والجميع شيان دية العترة ولا من دية الموصية لانها
 في النفس كراي وان رجع طرف واحد **ش** الى الباقي اوجب الفرض على هذا
 السادس والكماس ارجوع هذا الرابع فلو لم يرجع فانه لا غرامة
 على واحد منها دليل قوله بعد قالك وان رجع من يستقل لكم بعده
 فلا غرم فاذا ارجع غير فجميع وهذا الفرع يخرج من المولد عزاه له في الجني
 ولما شرحه في التوضيح قال هذا مبني على انه جبهه ان الرجوع بعد الحكم

وقيل

في الرجوع
 في الرجوع
 في الرجوع

سخر
 راجع

في الرجوع

في الرجوع
 في الرجوع

وقبل الاستيفاء يجمع من الاستيفاء ولما علق قول القاسم انه يستوفى فينبغي
 ان يكون على الثلاثة الراجعين ربع الدية النفس ودية يمين والموصية
 لانه حينئذ قتل شهادة السنة ودية الاعضاء تندرج كاسر **ص** وقيل
 قد رجع عن يمينه **ش** كمين ان اتي ببطخ **ش** معنى ان المشهود عليه ان اولى
 ان يستد عليه قد رجع عن شهادته وطالب اقامة الشهادة على ذلك
 فانه يجاب ان ذلك يمكن منه كما اذا التمس المشهود عليه يمين الشاهد
 اسماء لم يرجعها عن شهادتها فان خلفا من يمين الغرامة والحد المذهب
 انما رجعها واخرها ما اتلفا فان نكل للاشياء له على ما رجع **ش** رجع
 اليمن على الشاهد في دعوى المشهود عليه رجعها فاستداه ان اتي
 المشهود عليه ببطخ **ش** كمينه دعوى الرجوع كالبنيان بين الناس ان
 فلانا وفلانا رجعنا عن شهادتنا **ص** ولا يقتل رجوعها عن الرجوع **ش** رجع
 ان الشاهد ان اذا استداه حتى على شخص من رجوعها عن شهادتها ثم رجعها
 عن رجوعها ذلك فانه لا يقتل منها ويضمن ما اتلفا بشهادتها كالأرجع
 المتماضي **ص** وان علم الحكم كذبهم وحكم فالفصل **ش** رجع ان الحاكم
 اذا علم بان المشهود الذي شهد واغده بالجور وحكم بشهادته فانه
 يقتل منه لان السهود وسواها سدا للقتل اولا وكذا يقتل من ولي الدم
 حيث علم بكذبهم وتعد طاع علم القاضى والولى الكذب يقتل منها
 ولا مخرج لقتله بكذبهم بل وكذلك بغيره القوا **ص** وان رجعا عن
 طلاق فلا غرم كقتل القضا **ش** لما فرغ من اللام على الرجوع من اللام
 شرع لان يحكم على الرجوع من الفروج والمعتان الشاهد ان استداه
 على شخص مطلقا من وجهه وحكم بذلك القاضى من رجوعها عن شهادتها
 فانه لا غرامة عليها لارجع اليها لم يفتوا عليه الاستماتع وهو لا
 قيمة له هذا ان كان الزوج قد دخل من رجوعه واليه الشان بقوله ان دخل

في الرجوع
 في الرجوع

في الرجوع
 في الرجوع

فان لم يكن خلوها بما يغنيان له نصف الصداق الذي غرمه للزوجة واليه
 الانسان يعلق له ولا يفتقر هذا هو المشهور وهذا يقال ايضا لا غلظت
 بالافتقار شيئا والمذهب انما يفتقر بالنصف وعليه ولا غرم لانها
 لم يغوثا عليه شيئا انما الزوجة استحققت النصف بالافتقار هو مشهور
 مبني على ضعف كمال الغرم على من يتد بان ذلك الدم قد غرم عن القاتل
 ثم رجع عن تلك الشهادة بعد حكم الحاكم بالافتقار لانها لم يغوثا على الولي
 الا استحقاق الدم وهو يعوق ويجلد القاتل مائة وحبس سنة
 ويؤدب الشاهدان فقله كمعقول القصاص من شبهة في قوله فلا غرم
 واعلم بوجه غرمه فقله فتصف لا لخلل نفسه التشبه قوله ان دخل شرط
 في قوله فلا غرم ولا معقول القاعدة الاغلبية انا الشرط راجع لما بعد
 الحاق وهذا راجع لما قبلها ولا يصح رجوعهما لما بعدهما لانما يقول محل
 القاعدة في الكفاية التمثيلية لا التثنية كاهنا كرجوع كرجوعه في دخول
 نكاحه ش التثنية في غرمه نصف الصداق للزوج والمغني ان
 الشاهد ان اذا شهد على رجل انه دخل بزوجته والحال انه لم يطلها
 قبل الدخول بما حكم القاضي عليه بالطلاق وكال الصداق ثم رجعا عن
 شهادتهما بالدخول بما يغنيان للزوج نصف الصداق ولو
 رجع احدهما غرم ربع الصداق وكلام المؤلف في نكاح الحسي والغرم
 جميع الصداق لان نكاح القوي نكاحا يبيح فيه الصداق بالوطء لا
 بالطلاق ولا بالموت و واختص الراجح ان يدخل عن الطلاق ش
 صوتهما امراة في عصمة رجل نكاحها ثابت شهده اثنان بطلاقها
 وشهدا اخرين بان زوجها قد دخل بها حكم القاضي على الزوج بالطلاق
 وجميع الصداق ثم رجع لا يبيح فان الغرم لرجوع الصداق تحتها
 الدخول فقط لان الصداق انما دفع بشهادتهما ولا غرامة على شاهدي

الطلاق

نكاح الحسي والغرم

نكاح الحسي والغرم

نكاح الحسي والغرم

نكاح الحسي والغرم

الطلاق لانه بمنزلة رجوعهما عن طلاق مدخول بها وقد غرم الغرم في
 ذلك اي واختص الراجح ان يشأدة الدخول بغرم جميع الصداق بناء
 على انها لا تملك بالافتقار شيئا عن شاهدي الطلاق الرجعي عن شهادتهما
 بالطلاق و رجوعهما هذا الدخول على الزوج بموت الزوجة ان اكد الطلاق
ش الموصوف بحاله ان الزوج حيا كانت وهو مكر لطلاقها انه يضر من
 لشاهدي الدخول ما غرمها له وهو جميع الصداق لانه كان طلاقا
 والبناء بها يوجب ان موثقا في عصمته قبل البناء وذلك يوجب على كل الصداق
 وقوله ورجع شاهد الدخول من اقامة الظاهر بما لم يغوثا ولو قال رجعا
 على الزوج لكان اخره فقل ان اكد الطلاق اي انما كان وهو شرط في
 رجوع الشاهد من دارن بذلك اذا اقر بالطلاق وشهد عليه بالدخول
 ثم رجعا فاقبها لا يرجعان عليه بشي لانها الملة الموجهة فقد انكار
 الطلاق وبذلك يعلم ان الشرط المذكور لا بد منه اذ لو لم يات به لكان
 الكلام الى ان شاهد الدخول يرجعان على الزوج سواء اقر بالطلاق ام لا
 لا طلاق مع تقدم المسئلة كذا جهة بعض اصحابنا و رجوع الزوج عليها
 بما قوتها من اقراره دون ما غرم ش من التثنية في قوله عليها يرجع لشهادة
 الطلاق والمغني ان الزوج يرجع على شاهدي الطلاق غرمه من الزوجية
 بما قوتاه من اقراره اذ لو استشهدا بطلاقها قبل البناء لم يبرها ولا يرجع عليها
 بغير ما غرمه من نصف صداقها لاعتراقه بكال الصداق عليه بالموت
 اذ هو مكر للطلاق قبل الدخول والفرقة على ان الحسي الغرم راجع لشهادة
 الطلاق كما قوتها قوله بما قوتاه من اقراره لان شاهدي الدخول لا يفتقران
 عليه انكاره ورجوع به لكان اخره وهذه المسئلة ليست خاصة بما قبلها
 بل هي عامة فيه وفيه وهو ان كل شاهد من شهد بطلاق امرأة ثم رجعا
 عن شهادتهما وماتت الزوجية فان الزوج يرجع عليها بما قوتاه من اقراره

نكاح الحسي والغرم

نكاح الحسي والغرم

Copyrighted material

ولا فرق بين ان يكون ذلك قبل الدخول او بعده كان هناك شاهدا او لا
ص ورجعت عليها بما فاتها من ايام **ص** وصدائق **ص** بعد الزوجة ترجع على
شاهدي الطلاق عند موت الزوج بما فاتها من ايام **ص** ومن نصف
صدائقها اذ لو لم يات بها بالطلاق لما كانت ثمة ولشكك صدائقها
ف لم ياتوا بها ان الموصوع حيث لم يكن الا شهود طلاق فقط قبل الدخول
وكلام المؤلف يدل على المراد اذ لو كان هناك شهود دخول ايضا كما هو مروي
المشكلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاهدي الطلاق بنصف الصداق
اذ لم ياتوا عليها صدقا وهذا كله في المستحق لها **ص** وان كان في تخيير
او تقليط شاهدي طلاق امه غير ما للسيد ما يخص برز **ص** يعني
انها اذا شهد اطلاق امه من عصمة زوجها قبل الدخول بها او بعده
والحال ان سيد ما صدق على الطلاق فحكم القاضي بالفرق بينهما
ان شاهدين شهدا بخرج شاهدي الطلاق بوجوه **ص** فخرج على ما
او شهدا بتقليطها بان قال غلطهما في شهادتهما وانما التي شهدا لطلقاتها
غرضه فحكم القاضي بوجوه **ص** في عصمة زوجها وان شهدا بتقليط
او بخرج رجعا عن شهادتهما ايمان كركا بينهما بوجوه **ص** ما بقصته
الامه بسبب زوجيتها ايسر بقاءها وعودها لعصمة زوجها فان
عودها ثانيا يوجب فتقوم الامه بذلك وتقوم من زوجة ويعزبان ما
بين القسيتين وقولنا او الحال ان سيد ما صدق على الطلاق اخر الى
مما لو كان منكر له فلا يعزبان له شيئا الا انها لم يدخلا على امه عينا وهم
منه انه لو كان عن بخرج او تقليط شاهدي طلاق حتى لا يعزبان **ص**
لان الحرة لا قسيتها والظاهر ان السيد كالايسة **ص** ولو كان جليج بترق لم ينك
او باني فاليمة حينئذ على المحسن **ص** واما ان الرجوع عن شهادة فاقعة
جليج بترق انه والمعتق بينهما فاستد على امه انها خلفت زوجها بترق **ص**

كلامها

حينئذ لا ينفك ولا يتردد
في قول المؤلف في القسيتين

منه ان يكون له

منه ان يكون له

صلاحتها او تعبد لبق وصحة ذلك فحكم القاضي بوجه الخلع ولزومه ثم رجعا
فانها يعزبان للامه قسيتها وقسمة العبد وقسمته حتى الشهادة على
الرجاء والخوف وهو قول عبد الملك ولحقه من راشد القفص واليه
الاشارة بالاحسن كمن اتلف ثمره لم يطب فانه يخرق قيمتها حين الاتلاف
على الرجاء والخوف ولا يستثنى عما ذكر الى حصول الطيب والابق فيقيم القيمة
حينئذ في القيمة لا في حيا الشهادة وهو مشبهة والثانية حين الوصول
وهي منعينة فلم يتواردا على محل واحد ولا حكم واحد فلا تكرار في كلامه
وقوله على المحسن متعلق بما مضى وانما اتى المؤلف في البعض بعض وفي البعض
بالا للتقنين وليعبدان ان البا بغيره عن قوله بترق لم يطب المراد باقية غرر
لا بما لا يصح ان يخالعه به لان ما ذكر يصح الخلع به **ص** وان كان يعتق بوجاهة
وقاؤه له **ص** يعني لو شهدا على رجل انه اعتق عبده غفقا لخلع في حكم القاضي
من ذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يعزبان لسيده قسمة يوم الحكم ببقية
ويكون له لسيده لا لغيرهما بذلك والسيده يحق ما له على مقتضى **ص**
انما هو للفقهاء اذا مات السيد ولا وارث له فان سيدا يخلع ما له قاله
الماليري والباقي يعتق بعض **ص** وهل كان لا يخلع من ان القيمة
والمنفعة اليه لها او تنسقط منها المنفعة او يخرج فيها اقول **ص** يعني
لو شهد شخصان على اخراة اعتق عبده الى اجل فحكم القاضي بذلك ثم
رجعا عن شهادتهما فاقعة المشكلة ثلاثة احوال الاول وهو قول محمول اسمها
يعزبان قسمة العبد الآن لسيده ويستوفيان خدمته في ذلك المجل
فان زادت المنفعة على القيمة فاعمالا لا يخذلان من الزيادة شيئا اقول الثاني
وهو قول يعقيد الحكم ان منفعة العبد الى اجل تقدر على عزها وتنقطع
من القيمة وباقي القيمة ياخذ السيد الآن ويستوفيان العبد الى اجل
فتقوم منافعه على عزها ونحوه ان يكون العبد قبل المجل واليعزبان

منه ان يكون له

منه ان يكون له

منه ان يكون له

اليه فيخرج حرافة القيمة على هذه الصفة جلة القيمة التي يعرفها وبقية
 مناقب السيد عليه السلام على حسب ما كان قبل ان يرجع على الشهادة القول الثاني
 وهو قوله ان السيد خير من ان يسلم خدمته السيد الى الشاهد
 الى الاجل ويأخذ من مافيه الان وهذا هو القول الاول حينه وبيان ان لاخذ
 قيمته الان منها وبنفسك بالنافع الاجل ويدفع قيمتها اليها وقتا بعد
 وقت فقوله وهل كان لاجل اي وهل كان له جوع ما عرفت لاجل اي عن
 شهادته ما عرفت لاجل او وهل كان القلق المرجوع عنه لاجل وهذا السلس
 لانه لا يجوز الاحتياط في الاول اذ لا يجرى على القاعدة من جريان مرجع الضمان
 على تيرة واحدة وعلم تستد والمراجع هنا الرجوع قوله والمنفعة
 اليه لهما كما لم تدع على ما عرفت والباقي يرجع للسيد فان قتله السيد رعا
 عليه بيقينة فهو المنفعة او بيقينة كما ان راحة في يقين في المنفعة على ذلك
 فان مات قتله **نست** فان مات في يد السيد قبل الاجل وترك ما لا يقتل
 فاحذله قيمته او مات بعد الخدمة وترك ما لا فاما ما لا يقتل
 من ذلك انتهى قوله او تسقط ان كان مان في هذه الحالة فلا يمس السيد عليها
 لانها اذا اقيمت على غيرها فتقوله او تسقط منها المنفعة معطوف على غير مان
 القيمة وهذا بعيد بخلاف في القيمة ان لا يفرق بين جميع القيمة بل تسقط منها
 المنفعة فالحال في ما لا يفرق بين جميعها وعدم مرجع جميعها فتقوله او يحجب فيها
 بغير الافراد في بعض النسخ بغير التسمية اما النسخة الاولى فالمراد بها عاود
 على المنفعة اي او يحجب في المنفعة بين ان يسلمها الى اخر ما مر واما النسخة
 الثانية فالمراد على الاستغناء وعدمه لاني ان يسقط حقه من المنفعة
 ويسلمها للشاهد في عدم الاستغناء بان يأخذها يدفع شيئا فشيئا
 وكلامه خلاف القتل **نست** وان كان يعتقد تدبير القيمة والتوقيف من خدمته
 فان عرفت بقيت السيد فليكنها او هي ان رة في ان او بعضه **نست** اي
 وان

ت
 من ذلك انتهى قوله او تسقط ان كان مان في هذه الحالة فلا يمس السيد عليها

وان كان الرجوع عن شهادته وفقت بعينه يد يد كما اذا شهد على السيد انه دبر
 عبده فحكم القاضى بذلك ثم رجعا فانها بغير مان للسيد قيمته لان ويستوفياها
 من خدمته اذ لم يبق للسيد فيه حصة من شهادته فاما ما لا يقتل من ادا ما لا يقتل
 سيدا وعرفت ان حمله الثالث فادكا انما استوفيا ما فيها فلا يلزم ان كان
 بقي لهما من شئ فقد صاع عليها فان لم يحمله الثالث او حل بعضه فاما
 او لم يفرقها من اصحاب الديون عا رقت منه الى ان يستوفيا ما بقي لهما من
 الذي عرفاه والتشبيه فقول له كالحجاية في الاولوية اي كان الحفي عليه
 اول برفقة السيد كجاء من ارباب الديون لا يعيد كونه مدبرا وقد مر ذلك
 في قوله والسيد كجاء على مستحقها فتقوله عليها اي فالذي بقي صاع عليها
نست وان كان بكتاية فالقيمة مستوفيا من جرمه وان رقت في رقبته **نست**
 فان كان الرجوع عن شهادته وفقت بكتاية عبده كما يعرف انما اذا شهد على
 رجل انه كاتبت عبده فحكم القاضى بذلك ثم رجعا فانما يعرفان قيمة السيد
 عا حلا من مستوفيا منها من جرمه ثم ينادي السيد ما بقي فان اداها فاعطى
 وان يحضر لهما البقية ورفقا بها يأخذ ان ما بقي لهما من رقبته فان لم يرفق
 فلا يمسها في باقيها فالباقى كناية عن غير ان يكون كان رجوعا عن كتابته
نست وان كان باستيفاد القيمة واخذ من ارباب حجابية عليها وفيما استغاثته
 فكل من ارباب كان الرجوع عن شهادته وفقت باستيفاد الحق فادام شهدا
 على رجل انه استولى امته فحكم القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانما
 يعرفان للسيد قيمتهما لان عا حلا من مستوفيا منها من رجحانية على ما مر في
 او نفس وما فضل السيدها واما التفتات شيئا من جهة او وصية
 او حرمها هل يأخذ ان منه وهو قوله يحجب لانه في معنى الدرس او لا
 وهو قول محمد لان ما ذكره فصل عنها فقل ان فاليها في لادع بغيره **نست**
 وان كان يعتقد تدبيرها فلا يمسها **نست** اي انما اذا شهد على السيد انه خذ

من ذلك انتهى قوله او تسقط ان كان مان في هذه الحالة فلا يمس السيد عليها

عقود ام والله لحكم القاضي بذلك من رجا عن سنادهما فافيا لا يعرفان شيئا من السناد
لا يحال في يفتونا عليه الا الاستماع لهما وهو لا يتفق من كاف الدجوع عن الطلاق
بعد البناء والى في بعتها بجع عن اي وان كان رجوعهما عن عقبتها اي عن
سنادهما بعتها بعتها او بعتها بكاتب فالكنا به **ش** يعني فيها ان اسند الحكمي السيد
انه يخرج عن كونه حكم القاضي بذلك من رجا عن سنادهما فافيا
يعرفان السيد ما انكناه عليه ما كان على الحكميت عينا او عرضا ويرد يانه
على الفور ولا يعرفان فيية الكنا به كايده قد رز الحجاب عن كفاية
كتابته ولذا عدل المؤلف عنه والى في بعتها بكاتب بجع عن وسكت المؤلف
عما اذا رجا عن سنادهما بعتها بعتها بران بجع عن حق الحق لاجل النظر الكبير
ص وان كان يفتون فلا عزم الا بكذا اخذ الحمال **بارئ** **ش** اي وان كان رجوعها
عن سنادها وقفت بينة اخذ والمضى ان من ادعي انه ابن فلان وفلان يكره
ذلك فسناد لابن شاهدان على اقراره فلان انه قال هو ولي حكم القاضي
بذلك من رجا فانه لا اقامة عليهم الاضمار بكونا على الابعد الا اذا
كانت الاب فاحذر هذا الولد الحمال قايضا يعرفان للعصبة ان كانا او
لبنت الحمال لم يكن عصبة قد رجا احد الولد من الارث فلها في بينة بجع
عن والمستثنى منه محد وفاي فلا عزم في كل وقت واخر يقول بارت
عما اذا اخذ الحمال بغيره كدين ونحو فانه لا شيء على من سناد **ص** الا ان يكون
حبال فيفتنه اق **ش** اي ان يكون المشهود بينة بعد الشخص فكمه
القاضي بجعته وبنوت بسبه سنادهما رجعا وعرفا بالزور فاما يعرفان
للسيد فيية العبد او لا تخرجان يعرفان بعد الموثق ما فوات من المراتب
فعله ان اي في ذلك الامر فكلان يحصل موت فيؤخذ الحمال بالارث ولو حصل
الموت بغير الرجوع نداء بالفتنة ثم روث الكافي **ص** ان مات وتلك اخذ
فالفتنة لاخر عزمنا له نصف الباقي **ش** هذا تقدير بجع علمنا يثبت على

اي للزوجة كذا ما
اي للموت العبد ما
يسلمه فامل

كنا يعرفان

موت المشهود وعليه بعد الحكم الاول وهو من الفتنة اي مثل مات الاب
المشهود وعليه بالسوة فنزل ولدا اخر مات النسب فان الفتنة التي اعرفنا
لاخراي للولد الثالث النسب ولا ياخذ الولد المشهود له منها شيئا
لانه يدعي ان نسبه ثابت وان اباه قد ظلم المشهود في اخذها منهم وانه
لا ميراث له منها ثم يفتن من سابق من الزكاة انصفين فاحضر الولد المشهود
له يعرفان مسئله للولد الثالث النسب لا يها التلغاة عليه بسنادهما
ص وان ظهر دين مستغرق اخذ من كل نصفه وكذا بالفتنة ورجعا على
الاول بما غرمه العبد للغير **ش** المسئلة بحالها الا انه ظهر دين على الميت
يفرق الزكاة كلها وقد علمت ان الدين مقدم على الارث فيؤخذ من كل واحد
من الولدين النصف الذي احده من الزكاة تنبذية لئلا المتفق عليه
ويكمل بالفتنة التي اختص بها ثبات النسب من رجا الشاهدان على الولد
الثالث النسب بقدر ما غرمه له ايضا غرمه له بسبب اختلافه عليه بسنادهما
فلما ثبتت الزكاة للدين فقد ثبت انهما لم يتلفا شيئا بسنادهما والذى
انكناه عليه هو النصف الذي اخذ المستحق وهو لما اد بالعبد فقوله
بما غرمه العبد للغيرم اي بجعل ما غرمه من كان عبد لرب الدين فان كان ما
غرمه جميعا بيده كما هو فرض المسئلة رجعا على ثبات النسب مثل ذلك
انه يبين انهما لم يضيعا عليه شيئا وان كان اقل من ذلك رجعا عليه بحاله
ص وان كان يرق لاخر فلا عزم الا بكذا اخذ الحمال **ش** اي وان كان رجوعها
المشهود له وقوت عنه وله عطية لا تزوج **ش** يعني فان كان الرجوع عن
سنادها وقوت يرق لم يرد اذا سناد اعلى فخصه به عند فلان وهو
يدعي حرية حكم القاضي بركة فلان من رجا فانه لا اقامة عليها في الرقة
لانه يدعي حرية وحر لا فتنة له فان استعمل السيد ذلك العبد في شيئا صيا
او مستقبلا فانما يعرفان له بغير ذلك لان العبد يملك وان كان السيد

ان كان يرق فانه
اي النصف الذي اخذ المستحق

اي للموت العبد ما

يسلمه فامل

في العبد

في العبد

في العبد

في العبد

في العبد

اشترع مناسما فانها بغير مال له نظير ذلك ولا يجوز السيد ان ياحق ماله
 ذلك المال الذي ياحق من الشاهد من العبد انما اخذ من الشاهد بغير
 على اخذه السيد منه **وعيد** ان ياحق ماله المشهود له المال من العبد
 لانه يعقبت حرمة لانه يعقبت ان الذي ياحق العبد يجب شيئا رقيقا
 المرجوع عنها ظلم اذ هو معتقد رقيقه فلا يباح له اخذ ما ظلمه به واذا
 مات العبد وانك هذا المال او غيره فانه يتركه عن نفسه يستحقه بالحرية
 ولا يتركه سيده هذا لان الميت انما اخذ المال على تقدير الحرية فان لم يكن
 له وارث حر فريت المال والعبد ان يوطئه ثم يبايعه او وصية في تلك
 او عتق في حياته ذلك وليس العبد ان يزوج بذلك المال لانه عيب فيقضي
 رقبته والام في الحر يزوج على ويحتمل ان يكون حرصة لرق اي يرق كاي حر
 اي حر باعتبار ما كان **وعيد** ان ياحق ماله ياحق ماله ان كان له عتق رقيق
 اي عتق شيئا بغير رقبته لخر الام بغيره على وليس المراد انما السيد برقائه
 لخر وقوله لخر وفلان يدعي الحرية فيه نظره عبارة الخواص وهو اي المشهود
 عليه يدعي الحرية وان كان مجانيا لربيه وعروته قال الزبير بن عتيق
 لخر فقط **ش** اي وان كان الرجوع عن شهادته رخصت مجانية لخر وعروته
 واذا شهد مجانية لزيد وعروته بالسوية بينهما على بكره الحكم بذلك
 رجعت شهادته بغيره وقال ابو الهيثم كلفا لزيد وحده فانه لا يقبل منها
 ذلك ويعرف ان بكره الخس من الترخاها وعروته المجانية ولا شيء لزيد من
 المجانية سوى خمسين فقط فاللام في لخر والعللة اي يفرقان خمسين لكر لكر
 رجوعهما عن شهادتهما لخر وفيه تكلف وهو خبر من دعوى الخطا ويوجد في
 بعض النسخ الغريم وهو المقضي عليه اي غريم خمسين للمقضي عليه لاجل عروته
ص وان رجعت احداهما عن رقبته لخر **ش** اي اذا شهد على شخص بخرقة
 القاض عليه به لصاحبه ثم رجعت احداهما فانه يوزع المقضي عليه نصف
 ذلك

قال الحق وهو قول القاسم وهو عام في مسائل الرجوع وليس مختصا بعلة
 زيد وعروته لانه انما ياحق على ذلك لانه لا يتصور عتقه بغيره لكون الرجوع عن كل
 جزء من المشهود به لا يخلو واحد منها مستند بكل جزء من الحق واختلفوا في ما يثبت الحق
 بشاهد يعني شرايع الشاهد هل يغير من جميع وهو مذهب ابن القاسم او يغير من
 النصف والاول مبني على ان العتق للاستظهار والثاني مبني على ان المال كالتأدية
ص كرجل مع **ش** يعني لو شهد رجل ونسأ في حق مالي فقتل عليه الثاني
 ثم رجع الجميع فان الفرامة على الرجل بشرطها وعلى النساء ان كثرن نصفه لافق
 كرجل واحد فهو نسبه فانه الرجل فقط عليه نصف الحق سواء رجع وحده او
 مع بعض النساء حيث بقي نصف استثنان على شهادتهما فان بقي منهم واحد فعلى
 الرجل نصف الحق وعلى من رجع معه من النساء ربع الحق وان كثرن **ص** وعروته
 معقن في الرضاع كاشني **ش** اي اذا شهد رجل مع ثلث برصاع رجلين امرأة
 والنكاح بينهما فحكم القاضي بالفراق بينهما ثم رجع الجميع فان على الرجل مثل
 غرامة امرأتين من النساء وهذا خلاف المرتضى والمذهب ان الرجل مع النساء
 كأمراة واحدة في الرضاع ومما سأل به مما يقبل فيه امرأتان بخلاف الاموال
 فانه معقن فيها لمراتين **ص** ان الرجل في شهادة المال مع النساء
 كأمراة اثنتين فاذا شهد رجل وامراة بمال ورجع الرجل وحده او رجع معه
 مع النساء حيث بقي منهما امرأتان فعليه النصف والاعني على الثلث الرجعت
 اذ لا تصد النساء للرجل في شهادة الاموال فاذا رجعت المراتن الباقيتان
 كان نصف الفرامة على الرجل ونصفها على النساء كلهن واذا رجعت امرأة
 من الباقيتين يكون ربع الفرامة عليها وعلى بقية النساء وعلى الرجل نصفها
 هكذا ينبغي فاعلم شهادة الرضاع ويخرج فله وامراة واحدة وهو المذهب
 وهو الموافق لقول الخلف في الرضاع ويثبت برجل وامراة وبأمرأتين او
 كأمراة اثنتين وهو ما عليه المؤلف هنا تبعا لابن ساس وابن الخليل فاذا

وإذا كان الزوجان متساويين

شهد رجل في عشرة نسوة برضاها ورجع الرجل وحده أو مع مكان نسوة فلا
غرم عليه لانه بقي من يستقل به الحكم وهو امرتان حيث كان هناك فنسوة
قبل العقد فان رجعت امرأة من الباقيات كان نصف الزمارة على الرجل وعلى
النسوة التسعة وهل يجعل الرجل امرأة أو امرأة أو امرأة فيه ما مر فان رجعت
الباقية كان الغرم على الرجل وعلى من جعل كرامة أو امرأة في نسوة امرأتها
فقد ريان ما ذكرنا ان الساتعة للرجل في الزمارة في شهادة الرضا
في الحال التي بخلاف شهادة الأموال فلا تضم الساتعة للرجل في الحال التي فان
قلت كيف يصور الغرم في الرضا على من شهد الرجوع فيه
لا نفعا ان شهد بالرضا قبل الدخول انفسخ النكاح بلا مهر ولا سدا
به بعد الدخول فالمهر الموطى وانما فدتا سبها وفتها العصفية وهي لا قيمة لها
فلجواب انه يصور ذلك بعد من الزوج او الزوجة فيزمر
الشاهدان للباقي في الزوجين ما فدتاه من الارث ويضمنان كرامة بعد
موت الزوج ما فدتاهما من الصداق ان شهدا بالرضا قبل الدخول
ص وعن بعضه غرم نصف البعض **ش** يعني ان الشاهد اذا رجع عن بعض
ما شهد به فانه يعزم من نصف ذلك البعض فان رجع عن نصف ما شهد
به فانه يعزم من ربع كفو وان رجع عن ثلثه فانه يعزم من سدس كفو وان رجع
عن ربعه فانه يعزم من كفو **ص** وان رجع من يستقل الحكم بعد منه فلا غرم
فاذا رجع عن كفو فله جميع **ش** يعني لو شهد جماعة على شخص بكونه فحكم القاضي
به ثم رجع بمصم فان كان الباقي يستقل الحكم به فانه لا غرم على الراجع
فاذا رجع غرم وكان الباقي لا يستقل الحكم به فان الراجعين يدخلون
في الزمارة على السوا فقله فالجميع اي جميع الرجوعين يعزمن ما
رجعوا عنه من يستقل الحكم بعد منه وغيره وما هنا يصدق قوله او كذا
لانه عول هناك على من يستقل الحكم بعد منه والحكم في الرضا يستقل

رجل

وإذا كان الزوجان متساويين

رجل طارة فلو قلنا ان الرجل يدين كاشيتي مكان الحكم يستقل بالرجل
ولم يدين ذلك **ص** والمقصود عليه مطالبة بالبذل للمقتضى لو لمقتضى
له ذلك اذا اقتدر من المقتضى عليه **ش** هذه المسئلة تعرف بمسئلة عن ربه
الغريم عن ربه والمقتضى ايضا اذا شهد على شخص بكونه القاضية مستحقة
بدرجتها قبل ان يدفع المقتضى عليه المال للمقتضى له فله المقتضى عليه ان
يطلبها بالمال ليدفعها عنه المقتضى له ولا يقتضى له ان يطلبها بالمال
اذا اقتدر طلبه على المقتضى عليه بان مات او فسد او هرب ايضا عن ربه
قال في التوضيح وهو مقتضى العفة وقصية قوله اذا اقتدر عليه ان غريم
الغريم انما يكون غريبا اذا اقتدر من الغريم وهو خلاف ما مر في باب الصداق
من قوله والاف المارة وان قصص اتبعته او الزوج فان ظاهره ولا ملام الشر
ان لها التخيير ولو كان الزوج موجودا لمليا للتعدي عليها **ص** وان امكن
جمع بين البيتين جميع **ش** لما وقع من الكلام على رجوع الشهود شرعي في الكلام
على قمار البيتين وهو ان ذلك بانه استمال كل منهما على ما ياتي في الاخرى
والمعنى انه حيث امكن اجمع بين البيتين فانه يجمع بمعنى انه يجب العمل
بمقتضى كل من البيتين ومن ذلك لو شهدت للمسلم بدينه اسلمه هذا
النوب في ما يردب وسهلت اخرى للاخرانه اسلمه ثم يفرغ في ما يردب
لزمه الاثبات الثلاثة في الما بيني وجملان على انهما سلمان فقوله وان
امكن جمع بين البيتين عقلا يجمع بينهما بالفضل وقوله جمع اي يجمع اي عمل
به ويصل اليه ولا ملام **ش** لعلجة اليه الا اذا اتخذا لسطا ولجرا حزان قام زيد
قام زيد وفرض المسئلة هنا اختلافها لانه شرط امكن ولجرا حزان كلام
الموقف في غاية الحسن **ص** والاربع سبب فليكن **ش** او وان لم يمكن اجمع بين
البيتين فانه يصار الى الترجيح بينهما سبب ملك اي يتركيب ملك
وصورة المسئلة ان كل واحد شهدت بالملك لكن احدا قد ادركت ذلك

وإذا كان الزوجان متساويين

وإذا كان الزوجان متساويين

فقد عارض بين البيتين

اي المصلحة اليد

وإذا كان الزوجان متساويين

وَمَا يَزِيدُكَ إِلَّا عِلْمًا

على ان من يد العدالة كشاهد من وامر زيد العدد لا يعتبر قال فيها لو كانت
احداها الجليلا ورعلا وامرني فيملحون فيه شهادة النساء والاخرى مائة
لا ترجح **وق** في العرف المشهور بان المتعصم من القضا قطع النزاع
ومن يد العدالة اقوى في التعدي من زيادة العدد اذ كل واحد من الخصم يمكنه
زيادة العدد في السهو بخلاف العدالة ثمران زيادة العدالة انما تنفع
في الاموال بدليل قوله المؤلف في باب النكاح **ف** العدالة متناقضتين
ملفئة ولو صدقتا المرأة ونص عليه القرافي ونسبني ان تكون بقية المرات
كذلك **و** شاهد من على شاهد وبني او امرني **ش** بعد لو كان من حايين
شاهدان ومن الاخر شاهد وبني او شاهد وامرني فان يرجح الشاهد
و**ي** على الشاهد واليبي ولو كان الشاهد عدل اهل زمانه اذ من اهل
العلم من لا يرى الحكم باليمين مع الشاهد وعلى الشاهد والماتن لقوله تعالى
فان يكونا رجلين فليمنه فلو لماتن فليمنه عند عدم الشاهد من عالم
يكر الشاهد الذي مع الماتن اعدل فيقدم هو والماتن على الشاهد من
و ويكيد ان لم ترجح بينة متعابله **ف** يخلف **ش** عثمان اليد المرحات
فيالم يعرف اصله عند تساوي البينتين في الشهادة بالملك ويبقى الشيء
المتنازع فيه بيد حايين وخلف حبيذ وسواك الذي باليد دارا او
عرضا او نقدا او غير ذلك هذا ان لم ترجح بينة مقابل اليد فان رجحت
بأي مرجح كان كما في التوضيح فانه يقضي به لمقابل اليد وخلف ويسقط
انذار اليد ففاعل خلف هو مصلع اليد عند التاوي ومن رجحت بينة
في العدالة فتقوله ويبيد أي بسبب وضع يده أي كونه الشيء في حوز من مك
تساوي البينتين في الشهادة بالملك بدليل قوله وبالملك على الحوز وتوانا
فيالم يعرف اصله احرازها اذا عرف اصله فانه يقسم بين ذي اليد ومقابله
فاذا مات شخص واخذ ماله من يده انة وارثه او لو مات من غير بينة



انه مولاه او وارثه واقام من بيده المال بنية ايضا نشهد بذلك وتقاربات
 فانه يقبض بها في المدونة **ص** وبالمالك على الخو **ص** يعني ان الرجوع
 يكون بالبنية الشاهدة بما ملك على البنية الشاهدة بالحق **ص** ولو كانت
 تاريخ الحق سابقا لان الحق قد يكون عن ملك وعرضه فوامر الملك
 اخذ والام لا يدل على الاخص **ص** وينقل على مستحبة **ص** فيه كذا
 تقديره وينقل على اصل على مستحبة له اي لذلك الاصل فاذا استندت
 بنية بان هذه المار مثلا لان يد انشاها من ماله لا يكون انما خرجت من
 ملكه بناقل شرعي التاريخيه ومندت بنية بان عوا استراها من زيد
 بعد ذلك فانه يعمل بالبنية الناقلة لا بما علمت ما لم يعلمه الاخرى ومن علم
 بغيره على **ص** وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز طاعة
 استروا له لم يخرج عن ملكه في علمه **ص** يعني ان شرط صحة شهادة البنية
 اذا استندت على ذلك شخص موثوق حيا او ميتا ان يعتمدوا في شهادتهم على هذه
 الامور **ص** الامور **ص** فلا بد من التصريح به علمات **ص** الامور **ص** والتعرف
 التام المشهود له الثاني عدم المنازع له في ذلك الامارات **ص** الحياة على
 تلك الحال حيران طويلا كعشرة اشهر لاسل الرابع ان تذكر البنية انفس
 لم يعلم انه خرج عن ملكه بناقل شرعي ببيع او هبة او وجبت الوجوه الى
 ان فان قالوا انها لم يخرج عن ملكه قط لا بطلت شهادتهم فان اطلقوا
 وفيه خلاف فان اتوا بان يقولوا ما علموا باع ولا وهب فشهدوا بطلان
 هذا بناء على ان قولهم ذلك شرط صحة وقبل شرط كمال كافي عال به الملك
 فله ان يقولوا لا يعلم انه باع ولا وهب فانه يحلف ما باع ولا وهب
 شهادتهم واليه اشار بقوله **ص** وثقوا على الكمال في الخير والمذهب
 الاول وفي نسخة في الاخيرة اي الجملة الاخيرة **ص** وصحة الملك
 اي بشرط ان صحة شهادته الملك اذا استندوا على البنية ان يقيموا الشاهد

نت

وطا ان يبره ذلك تامل

في بنية على مشاهدة التصرف وعدم منازع الخ ويذكر بذلك للقاضي ان سألهم
 عنه والكنى اعتمادهم عليها ونقص الامر والا فالبنيان مشككة لان الملك يصح
 بدون التصرف وشهادة السماع تقدرت وقوله **ص** لا بالاشارة عطف
 على قوله بالتصرف اي وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع الخ وحوز
 طال لا مجرد **ص** لا بشرط **ص** ان لا بالاشارة اي المطلق من غير تعيين
 المشتري منه واما قوله وينقل على مستحبة فقد عرفت المشتري منه
 فلا تكرار **ص** بنية شاهدة باقرار استحب **ص** اي ترجيح للاقرار وهذا
 كما مستثنى من قوله واما لم يخرج عن ملكه والمعمى انه اذا استندت البنية
 لاحد المتنازعين في شيء بان الآخر اقر به لم ينافعه فيه قبل هذا الوقت
 فانه ليستحب هذا الاقرار ولا يحتاج البنية ان ترد في هذه الصورة
 وانه لم يخرج عن ملكه في علمنا لان الخصم لما اقر بحقه ثبت ذلك فلا
 يصح للمقر دعوى الملك فيه الا بانيات استقال اليد **ص** ثانيا **ص** وان تعذر
 ترجيح سقن اذ بقي بيد حايث **ص** صورة المصلحة ان الشئ المتنازع
 فيه بيد شخص يدعيه كذا مثلا فادعاهما رجلان واقام كل واحد
 بنية اذالة وتكافأت بينهما فان الدار بقي في يد التي هي في يد واعا
 قلت ان الشئ المتنازع فيه بيد شخص اي غير المتنازعين عنه لانه لو كان بيد
 احدهما لم يناف قول تعذر الترجيح لخصوله باليد ففي تقدير الترجيح
 اشارة الى اذكارنا واما علمنا فتمسه الشارحان من ان الحايث هو احد هما
 يتكرر مع قول الخلف قبل ويذكر ان لم تخرج بنية متايليه وقول البنية على
 ذكره لرب عليه ما بعد بغير عدم تقدر الترجيح حينئذ لخصوله
 باليد **ص** او لم يقر **ص** معطوف على بيد حايث اي وبقي لمن
 يقر الحايث له وبقي هنا معطوف صار فقد استعمل في معنيين اي صاد الشئ
 المتنازع فيه لمن يقر الحايث له من المتنازعين عنه ولما ان اقر بها فلا يعمل

وتحت هذه الشهادة دارود

بعد طه ونسبته سبها
 بعد من لا بنية لها دارود

University

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية

بأنه قد عرفت ان كلام المؤلف هذا فيما اذا اقاما البيعة وتقدم الركن
 واما ان تجردت دعوى كل البيعة فانه يعلم بانها لا تكون الا في حق
 واحد من دعواه لنفسه فانه كيف ويخلص حيث قدرت دعواه عن البيعة
 وان لم يدعه فانه يدخل في قوله وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد احد
 او احد المختارين فان لم يتم لواحد منهما بيت فانه لا يخلو بل لا يخلو فان كان
 لكل بيعة ونسألكم اخذ المظالم بين **ص** وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد
 احد **ص** يعني ان الشئ المختار فيه تقسم بينهما على قدر الدعوى ان لم يكن
 بيد احد منهما بل كان بايديهما معا او لم يكن بيد احد كما اذا اختلفا في
 حق من الارض او بيد ثالث يخرجها ولا يخرجها عنها ولا يثبت لها ولا يثبت
 لنفسه واما لو خرج عنها او ائتمرها لنفسه فهو داخل تحت قوله
 او لم يكن له واذا فسد بينهما على قدر الدعوى فان كان حيوانا او طما فانه
 يشترط فيه قليلا لعل احدهما ان ياتي باثبات مما اتى به صاحبه فان لم ياتي
 بشئ وخيف عليه فانه يعتد به واما المقارفة لا يعتد بها بل يترك حتى
 ياتي احدهما باصل ما اتى به صاحبه قال الشافعي سئل ان يطول الزمان
 ولم يات بشئ من اتي به الا فانه يعتد بينهما ولا يستغنى عن قوله
ص كالمقول **ص** يقول وقت الدعوى لان العتد على الدعوى بعد قوما
 اذا قسم على الثاني والتسليم لانه قد قسم بالنظر الى دعوى احد
 مدعي الكل كما سلمه لعدد على النصف كما موقوف فكان قابلا لقال له ما كفيته
 قسمه على الدعوى فقال كالمقول اي على صفته في الفريض او كبرية
 زادت سها ما على اصلا فاذا ادعى احدهما الكل والاخر النصف فسد على
 الثاني والثالث وكيفية العمل ان يراه على الكل النصف ونسبة النصف
 للكل ذلك فاما المسئلة من ثلاثة يعطى كل واحد ثلثي النصف
 واحد واذا ادعى احدهم الكل والاخر النصف واخر النصف يحصل اقل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية

يشتمل على هذه الخارج وهو ستة فتجعل مدعي الكل ويأخذ عليها نصفها وتلبيها
 فيعطى مدعي الثلث ستة ويطبق النصف ثلاثة ويطبق الثلث اثنان واذ الله
 احدهما الكل والاخر الثلث فانه يعال مدعي الثلثين ثلثي ثلاثة وذلك
 اثنان فيقسم المدعي فيه بينهما على خمسة مدعي الكل ثلاثة ويطبق الثلثين
 اثنان وعلى هذا **ص** دام لاخذها بانه كان بيد **ص** يعني ان الشاهد اذا
 شهد اياه كان بيد فلان من غير شهادة له بالملك فانه لا يرتفع من يد ائتم
 له بسبب هذه الشهادة لان كونه بيد المسموع له لا يدل على انه ملكه
 ولا انه مستحق له لان وضع اليد اعم من ذلك والاعم لا يستمر بالحق فله يبق
 الا مطلقا لكونه وهو يجوز بيد غيره مالم تناد البيعة انه ائتمعه منه غلبة
ص وان ادعى آخ **ص** سلم ان اياه وسلم والقول للنظر في **ص** موضع المسئلة
 انها انتقضا على ان الاب اصله بخلاف الاب الاخ الذي لم ادعي له اياه وسلم
 ومات مثله او قال الاخ النظري بركات على نصرايته ولا بيعة لاحدهما
 فالقول بالنظر استصحا بالاصل الذي انتقضا عليه ولو قال
 فالقول للكل وان كان اخضر كونه يتبع غير في التعبد ولو ابدل الاخ بالولد
 فان احسن ولكنه سماه اخا نظرا لان الاخ **ص** وقد ثبت بيعة المسلم
ص يعني لو شهدت بيعة المسلم انه نطق بالاسلام ومات مسل او مثله
 بيعة النظري انه مات نصرا بيا على اصل دينه اياه لطق بالنظرانية
 ومات فان بيعة المسلم تقدم وظاهره وان كانت بيعة النظري اعدل وهو
 واضح لا يفرق اقله هو مقدمة على المستصحية اذ لا تقارن حينئذ قوله
 وقد ثبت ان موقوف النظريانية **ص** الا بانه تنصروا ان جعل اصله
 فيقتسم **ص** الاستنا ينقطع لان ما جركه معلوم النظريانية وهذا
 مجهول الاصل وانما ان المسلم ان اقام بيعة ان اياه نطق بالشهادتين
 ومات مسل او اقام النظري بيعة ان اياه نطق بالنظرانية ومات نصرا بيا

فقس مع
 ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية

Copy

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية
 دلالة على ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية

الى الطفل وضمير اخذ عاير عليه والضمير المضاف اليه عاير علي من
ايضا والتقدير فاي ولد وافقه الطفل اخذ من ذلك الطفل حصته
اي التي هي وقعت له منه وانما حكم للطفل بما ذكره لان اياه
لم يعلم دينه بخلاف ما ياتي في الرواية من قوله وحكم باسلام من لم يميز
باسلام ابيه كان ميتر لانه هناك تحقق اسلام الاب والطفل
يشتمل لا يترك الاثني ويدل عليه التعليل **ص** وان قدر علي شبهة
فله اخذه ان يكن غير عقوبة وامر فتنه ورديلة **ص** هذه
المسئلة تعرف بمسئلة الظفر والمعني ان الانسان اذا كاذله
حق عند غيره وقدر علي اخذه او اخذ ما يساوي قدره من
مال ذلك الغير فانه يجوز له اخذ ذلك منه وسوا كان ذلك من جنس
شيء او من غير جنسه علي المشهور وسوا علم غريمه او لم يعلمه لا يلزمه
الرفع الي الحاكم وجواز الاخذ بشرطين ان لا يكون حقه عقوبة
والا فلا بد من رفعه الي الحاكم وكذا كذا كذا ولا يتولاها الا الحاكم
والثاني ان يامن الفتنة بسبب اخذ حقه كقتال وارقة
دم وان يامن الرذيلة ان ينسب اليها كالغصب ونحوه فان لم يامن
ذلك فلا يجوز له اخذه بقوله وان قدر اري من له حق علي غيره
وقوله شبهه وكذا غير شبهه كان من جنسه ام لا علي ظاهر
المذهب كذا قال ابن عرفة ويدل له قوله ان يكن عقوبة
لغيره شمول عين شبهه له فيراد بشبه حقه الشامل لعين
شبهه وعمومه فاحتاج الي اخراج العقوبة من هو حديد كلام
المؤلف فيبيان المراد بشبه حقه وظاهره ولو من رذيلة
وهو المعتمد وما مر للمؤلف في باب الرذيلة من قوله وليس
له الاخذ منها لمن ظلمه بمثلها خلاف المعتمد **ص** وان قال

انما ياتي
بذلك
ويكون له
الفرق

نت

ابن ابي موهك الغائب **نظر** يعني الي الوكيل عن رجل غائب
اذا ادعي علي شخص حاضر من موكله يستحق في ذمة هذا
الحاضر كذا وكذا فاجاب المدعي عليه بالاعتراف وادعيان
الموكله المذكور ابراه من ذلك او انم قضاه فانه ينظر الي
ان ياتي الموكل بكفيل بالمالك وسوا فرت غيبته وهو قول
ابن القاسم علي نقل ابن ابي حبيب وقول ابن عبد السلام له
ولا يحلف الوكيل علي نفي العلم بما يدعيه الغير ان لا منعقة له في الجيت
وانظر غرض ابن عرفة علي ابن الحارث وعلي قول ابن عبد السلام له
في اجتهاده علي **ص** ومن استعمل لدفع شبهة اميل بالاجتهاد
فتشبهه **ص** يعني ان من اقيمت عليه شبهة بحق لشخص فطلب المثلية
لدفع تلك البينة او لاقامتها فانه يميل اهل اقتطاع حجة والمثلية
بالاجتهاد الحاكم ولا يختص في ذلك عند ذلك كمن يكفيل بالمالك فذلك
اذا طلب المدعي عليه المثلية لحساب يظن او لشخص موقوف عنه ليحرم
ليكون في المثال جوابه باقيل او انكار في ذلك علي بعضه فانه يجاب لذلك
بكفيل بالمال فقوله بكفيل بالمال قيد في المسئلة في قوله **ص**
كان اذا اقامة ثبات **ص** فيكون الشيء تاما والمخبر المدعي اذا اقام
شاهدا بالحق وطلب المثلية حتى يقيم الشاهد الثاني فانه يجاب له ذلك
بكفيل بالمال لان المدعي اليه ان يحلف مع شاهده وثبت الحق **ص** او باقامة
بينة يميل بوجه **ص** معطوف علي قوله كان اذا اقامة ثبات يعني ان
المدعي اذا اطلب من المدعي عليه كفيل بالمال مجرد الدعوي فانه لا يلزمه
ذلك بخلاف كونه لم يثبت له عليه شيء او ما كفيل بالوجه ففقه خلاف
فقط يلزمه وقيل لا يلزمه كالحاكم في باب الصيانة حيث قال ما كفيل
بالوجه بالدعوي وهو من قوله **ص** وفيها انما يثبت وهل خلاف

بسخة
يقتض
او بعدت

نت

وتوفي بالبرية فبطلت اجزائه وجب ان كان له عندك كذا ولا شيء منه الظاهر
 ان تعدل لغيرك لان ما هو عليه بالبرية على نفاخه بعد في الميراث ان ياتي
 بما يريد مما اراد به عليه كما لو قال ما عندي شيء من العشرة او ليس في شيء
 شيء واد اختلف ساكه عندك كذا ولم يرد ولا شيء منه وجب عليه ان يحلف على
 ما نكره وهو قوله ولا شيء منه فيحلف انه ليس له شيء مما ادعاه فان نكر
 لا يخرج لزيادة ولا شيء منه لان اليمين تنه الحلف وهو يمين كل حزم
 العشرة قلت لان المدعي يحتمل ان يكون ادعى بكثر نسياناً وكذا يقال في
 بطله يحتمل نسيان السب وذكره **ص** ونسيان ان غيّر في شيء **ش** يحتمل ان
 عليه اذا حلف فانه يفي سب الذين ان عييه المدعي وينبغي ان يفي بالحق
 عشرة فيقول في يمينه ما له عند عشرة من سلف ولا شيء من سلف واما السؤال
 المتقدم **ص** فان قصوى نفي سلفاً جبي رده **ش** هذا مخرج على انه لا بد من ذكر
 السب والمضى ان من سلف من رجل لا وقضاه له بغير يمينه ثم قام عليه
 المال وطلب المقرض المال فأكوه وطلب ان يحلف فانه حلف له ما سلف
 منه ما لا يوزي وقلبه جيب عليه ان رده ويرا من الميراث والدين ولا يفي
 هذه الية لا تنفعه لان اليمين على يمين الحاكم لا تنفعه هو هذا السب على
 الحلف لا يفي السب في وثيقة حقاً باعتبار ما في نفس الامر سكران على المولد
 ان يزيد الآن والما هو حاشا لانه استلف منه سلفاً كان يجب عليه ان
 جيب **ص** اصل **ص** وان قال وقف او لولدي لم يجمع مدعي من يمينه **ش** يعني
 ان من ادعى سبنا معيناً بيد غيره وهو كان عقاراً او غيره فقال المدعي عليه
 وقف او هو لولدي فقد سقطت منازعته هذا المطلوب وتعيينه
 وناظر الوقف او يمينه وبين الولد الكبير او يمينه وبين والي الصغير فيمينه
 بذلك ويعمل بمقتضاها **ص** وان قال لفلان فلان حصه ادعي عليه فلان
 فلان مدعي تخلف المقر وان نكل حلف وعنده ما قوته **ش** يعني ان المدعي

بطلت اجزائه وجب ان كان له عندك كذا ولا شيء منه الظاهر
 ان تعدل لغيرك لان ما هو عليه بالبرية على نفاخه بعد في الميراث ان ياتي
 بما يريد مما اراد به عليه كما لو قال ما عندي شيء من العشرة او ليس في شيء
 شيء واد اختلف ساكه عندك كذا ولم يرد ولا شيء منه وجب عليه ان يحلف على
 ما نكره وهو قوله ولا شيء منه فيحلف انه ليس له شيء مما ادعاه فان نكر
 لا يخرج لزيادة ولا شيء منه لان اليمين تنه الحلف وهو يمين كل حزم
 العشرة قلت لان المدعي يحتمل ان يكون ادعى بكثر نسياناً وكذا يقال في
 بطله يحتمل نسيان السب وذكره **ص** ونسيان ان غيّر في شيء **ش** يحتمل ان
 عليه اذا حلف فانه يفي سب الذين ان عييه المدعي وينبغي ان يفي بالحق
 عشرة فيقول في يمينه ما له عند عشرة من سلف ولا شيء من سلف واما السؤال
 المتقدم **ص** فان قصوى نفي سلفاً جبي رده **ش** هذا مخرج على انه لا بد من ذكر
 السب والمضى ان من سلف من رجل لا وقضاه له بغير يمينه ثم قام عليه
 المال وطلب المقرض المال فأكوه وطلب ان يحلف فانه حلف له ما سلف
 منه ما لا يوزي وقلبه جيب عليه ان رده ويرا من الميراث والدين ولا يفي
 هذه الية لا تنفعه لان اليمين على يمين الحاكم لا تنفعه هو هذا السب على
 الحلف لا يفي السب في وثيقة حقاً باعتبار ما في نفس الامر سكران على المولد
 ان يزيد الآن والما هو حاشا لانه استلف منه سلفاً كان يجب عليه ان
 جيب **ص** اصل **ص** وان قال وقف او لولدي لم يجمع مدعي من يمينه **ش** يعني
 ان من ادعى سبنا معيناً بيد غيره وهو كان عقاراً او غيره فقال المدعي عليه
 وقف او هو لولدي فقد سقطت منازعته هذا المطلوب وتعيينه
 وناظر الوقف او يمينه وبين الولد الكبير او يمينه وبين والي الصغير فيمينه
 بذلك ويعمل بمقتضاها **ص** وان قال لفلان فلان حصه ادعي عليه فلان
 فلان مدعي تخلف المقر وان نكل حلف وعنده ما قوته **ش** يعني ان المدعي

نت

بيد غيره من ادعى غيرها فقال المدعي عليه هو فلان ولا حق لي فيه فان الخصومة
 حينئذ تنوجه بين المدعي والمقر له وهو اما ان يكون خاضعاً او غائباً وسياتي
 الكلام على عينه والكلام ان على خصومه وتصديقته وادعاهت الخصومة
 بين المدعي والمقر له فان اليمين جيب على المقر له فان حلف واخذ الشيء المقر له به
 فلان مدعي تخلف المقر انما اقربه حق للمقر له وهو يمين تهمة فان حلف برحمة وان
 نكل حلف المدعي فعنه المقر كما قوته عليه باقراره في قيمة المعقود مثل المثل
 فان نكل المقر له عن اليمين او لا وهو مفهوم الشرط فان المدعي يحلف ونيت
 حقه بالكل والحلف فان نكل المدعي عن اليمين فلا شيء له على المقر له ولحقه
 حينئذ حلف المقر له من عبد السلام **ص** او غاب لزمه يمين او يمينه ثم
 وانتقل الحكومة له فان نكل اخذت بلا يمين **ش** هذا قسم قوله سابقاً فان
 حلف المعلن ان المقر له ان كان غائباً غيبته بعينه لا يلزم الا اعدار اليه فيها
 فان المقر له يمين ان اقران حق انتقامه انه اراد ابطال الخصومة من نفسه
 او يمينه تشهد بان المقر به ملك المقر له وحينئذ تنتقل الحكومة للمقر
 له اذا حضر فان لم يفته يمينه ونكل عن اليمين فان المدعي يلزم الشيء المدعي
 من غيره يمين ويصيرت يده حائراً الى حضور المقر له ولحقه وان غاب الى
 اخر ظهرت المقابلة لقوله حضر وقوله وانتقلت الى اخره مخرج على لزمه
 يمين او يمينه وقوله فان نكل معطوف على مقدم بعد قوله لزمه يمين
 وكانه قال لزمه يمين فان حلفه يمينه فان نكل بعد قوله **ص** فان حلف المقر له
 فصدق المقر اخذت **ش** مخرج على قوله لزمه يمين او يمينه على قوله فان نكل
 اخذت بلا يمين وعلى هذا فان المقر له حيث صدق المقر فانه ياحته من المقدر
 كحلف او اقام يمينه بما اقربه او لم يقيم يمينه ونكل اخذت المدعي
 محل اخذت في الصور الثلاث يمين او يمينه والذي بعينه كلامه انه اذا
 حلف المقر اقام يمينه ان المقر له فان المقر له ياحته بلا يمين واما ان

ان قيل ان يمين النعمه لا تنزل
 في جوار ابي غلبه ومن غيره
 من نزل من افرجه او غيره

سأله النور بنور محمد بن
سأله النور بنور محمد بن

المذهب



Handwritten text, likely a signature or date, written diagonally in the bottom right corner.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

10

Handwritten Arabic text in a cursive script, likely Maghrebi or Andalusī, on aged, yellowed paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The paper shows signs of wear and discoloration.

يقع فيه القضاة فها فعله المالك ببيعان الاجني في الشريك ان احار شيا دارا او
على صاحبه وتصرف فيه ولا يضرهم وبنا لا لاسكان والاحارة مدة عشر
سنة وصاحبه حاقر ساكن طول المدة لا مانع له من القيام فافاد ذلك ينقل
المالك عنه فاذا قام صاحبه الاجني بعد ذلك يطلب متاعه فان دعواه
اثبتت لذلك لا تنفع وكذلك ان اقام بينه وبينه تمت له بذلك لم تنفع
ذلك ان اقام بينه وبينه وانما تمت له الحارة بقوله عليه السلام بخارسل
عشر بينه فذلك فقوله وتصرف باي نوع من انواع التصرفات هدم او بناء
او اغل لال الا ان المدمر مقيد بما اذا كان لضرورة اي باي نوع من انواع
التصرفات غير البيع والهبة والارط والكتابة ويجوز لك فان فعله لا يحتاج
معا الى طول الزمان اذا علم المصد ذلك ولم يكر وهذا عام في جميع القام
التي ذكرها المصنف وان لم يذكرها الا لصاروا المالك ولا ينفقت كلام الش
وغيره ليس في كلام المصنف احد من الاول كذا في الثاني لان التصرف
بالمال هدم والبناء فخصيصا كيلة الشريك الاجني فقوله عشر سنين
ظرف خاص ساكن بلا مانع وهذا يقتضي كون الحيان عشر سنين
وليس ظرف التصرف اذ لا يعتبر في التصرف ان يكون مستمرا في العشر سنين
بل في حصوله في جزءها كذا في رد وفي امر زوقه كالحال فانه في ذلك
قال قوله عشر سنين يعني ان يعمل فيه حازا وتصرف او خاضا وساكن
يعمل فيه احدها وباقيا في حيزه ان جاز تنازع مثل هذا العدد ولا
فيغيره معقول لان اذ على العوامل الثلاثة ولا يجوز ان يعمل في حيزه
المتنازع فيه انتهى والظاهر في المار بقة او كيعتبر في الثاني لا لاسكان
فحقه في الا ان تصرف بينه باسكان منه الحارة والاعمال والارفاق
او مساقاة او مزارعة وما فيه ذلك فان ذلك لا يوت على صاحبه
وتسمع دعواه ويبينه وهذا مقيد بما اذا لم يحصل من الحالك بعض الشر

ما يحصل الاثر في ملكه ولم يشاركه في ذلك كما يفيد كلام القصة واي
 احسن وفي شروط الحزاة ان يدعى الحازن ملكية الموضع الحازن اي
 ولو مرة واما اذا لم يكن له حصة الا مجرد الحوز فلا تنفعه كما قاله بن مرزوق
 ثم ان مدة العشر سنتين تطلق من حياة الوارث ومورثه وكذا مورث مورثه
ص شريك اجني حازن فها ان هدم وبناش يعني ان الشريك المخرج اذا
 حاز شيئا من صاحبه عشر سنين ونقض فيه بالهدم والبناء وصاحبه حافظ
 ساكت طرأ المدة المذكورة فلو ما نزع من القيا محبة فان الحازن يحكمه
 بذلك ولا يسمع دعوى صاحبه ولا يثبت له بعد ذلك لا يفتقر منهم ان
 الشريك يحل شريكه فستمع دعواه بعد ذلك فتفي ذلك التقوم وهذا
 مقتضى ما اذا هدم وبني ما لا يحسن سقوطه واما اذا هدم وبنا ما يحسن
 سقوطه فان ذلك لا يستقل بالملك ثم ان الهدم وحده يكفي كان البناء كذلك
ص وفي الشريك الغريب معهما قولان **ش** يعني الشريك اذا حاز شيئا على
 شريكه عشرة اعوام وهو منصرف فيه بالهدم والبناء والهدم وحده لا يثبت
 فها في حياة او لا تكون حياة الا ان يطول امد هدمها لا يثبت اي
 مع الهدم والبناء فان ظاهر كلامه ان الموالي والاصهار اي الذين ليس بينهم
 قرابة كالاجانب وهو واحد اقل ثلاثة اي فكتفي العشرة وان لم يهدم
 ولا بنا والشافعي انها لا تكون حياة الا مع الهدم والبناء والثالث انها
 لا تكون حياة الا مع الطول جدا اي مع الهدم والبناء والطول جدا يحصل
 بالزيادة على اربعين عاما اي ولم يكونوا شركاء واما الموالي والاصهار
 فكل اجانب الشك على الاول بل هو في هذا الموالي والاصهار الذي لا قرابة
 بينهم ولا يفي بهم بينهم ما جرى في الاقارب الذين ليسوا بموالي والاصهار
ص لا يثبت اب وابنه الا بيمينه الا ان يطول معهما فان الشريك يقطع
 العلم **ش** عطف على المعنى اي والحياة بيني من ذكر ابني اب وان علاونه

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from folio 10v, written in black ink. The text is arranged in several lines, some of which are partially obscured by the binding or the edge of the page. A red horizontal line is visible near the bottom of the page.

للقاضي انما ينفذ فيه اولاً لانه اوكد الضرر بان الترخيص معلق في جميع
 الملال يحفظ الدين وهو حفظ النفس ففي الصحيح اول ما يقضي بين الناس
 يوم القيمة والدماء وهذا ينبغي التمسك بها وكذا في الدنيا وفي الحديث من اشرك
 في دمه او مسلم طهر حمله جاء يوم القيمة بين يديه مكتوب ايسر رحمة الله الي
 غير ذلك من الاحاديث وحديث اول ما يقضي المتقدم لامبار صحت حديث اول
 ما ينفذ فيه من عمل العباد الصلاة لادمة او خاصة اعال العبد نفسه وذلك
 فيما بينه وبين غيره كمن انظر اسما يقدم وظاهر انه القضا في الدماء
 كانت اركان الجناية ثلاثة الجاني والجاني عليه والجناية وكل منها يشترط وذكر
 جميع ما روي بالكرن الاول فقال **ص** انه انكف حلف وان رقب غير حر فمؤا
 رايه حرية او اسلام حيوان القتل لا افعال **ش** يعني ان شرط القصاص من
 الجاني ان يكون مكلفا غير حرري ولو رفيقا فلا ينفذ من صبي ولا جنون لان
 عملها وخطاها سواء يقتل العبد بالحران سائر الرقب فان استحقها جاز السيد
 في سلاسه او فدايه بالدية ولا قصاص على الحراني لانه اذا جازا بايا فانه
 يقتل بما يقتل قبل نفيه ولا خلاف في ذلك وسواء من يقتل منه الحرية هو
 اليهود والنصراني او يقتل منه كالجوسي لان شرط القتل الذي يقتضيه
 ان يكون ملتزما للاسلام والحرية غير ملتزم لها رجب القصاص على الذي
 والسكران والجنون اذا جنى في حال افاقته وعلى العكره على اختيار سيكاف
 بشرط والخلف الجاني الذي يقتضيه منه الا يكون زانيا في الحرية او فلا
 بين القتل ما ان كان لا بد فجاز ذكر جاني القتل فلا قصاص عليه ولو قتل الحر المسلم
 عبدا مسلما فانه لا قصاص عليه ولو قتل العبد المسلم حر كافر فانه لا قصاص
 عليه وعكسه يقتل به ولا نقاري حرية المخاف حرية الاسلام الا ان يكون القتل
 جارا للمال وهو ما خص بالقتل فلا يشترط الشرط المتقدمة بل يقتل
 حر بالقتل والمسلم بالحر والمسلمة ان القتل في العيلة للمصادرة لا للقصاص
 في القتل او في العيلة للمصادرة في القتل او في العيلة للمصادرة في القتل

المختار

المحقق **ش** النسبة في قوله معصوما والمفوض اليه فان كان معصوما بالنسبة
الى من هو فوقه وجوبا بالنسبة الى معصوم دمه فلا عصمة كذلك ان اقتله من
غير ان لا اسم فانه يوجب لافتياته على الاسم اي الاسلام العدل والازدباب
كما قاله ابو علي وقوله **و** ادب راجع للمعصوم وهو عطف على مقدمه اي لا محذور
المحقق فلا في خاص وادب ويختار انه جواب شرط مقدمه اي وان قلنا ان المحقق
ادب **م** كذا وكذا **ا** الحق ويبدو سارق **ش** يعني ان المحدث اذا قل مثل غيره
اذن لا اسم فانه لا يقتل به ولكن يوجب وعليه دينه ان قتله قبل فراغ زمن
الاستابة ودينه تلك حصرية المسلم كدية الخوص المستأمن وكذلك
الراي المحض ان اقتله مسلم يجلد في الاسام وكذلك قاطع يد سارق يجلد في
الاسام لافتياته على الاسام فالنسبة في الادب اي شخص متقدم يحضر زان
ويحضر سارق فيشترط الذكر لان في قوله **و** لو قال معصوم سارق كان اخيه اي وشيه
كأنه يبيته عدالة او اقرار وقوله **م** قال القود **ش** جواب عن قوله ان القود
مكلف والمحقق ان المختلف ان احبب عدوا فعليه ان يقتله بغير رخصة القود وليس
للمحامي ان يرفع الحاي الدينية لان يفتو محاميا او يرضى الخاف بالدية هذا مذهب
ابن القاسم وهو المهور واختاره محمد بن درويش اسبب التغيير في المقود
والمعصوم على الدية جاعل الخافي وقال به واختاره الخافي ففقد عينا اي في المقود
متعين لا الدية فلا ينافي في الحق المستور لا المعصوم جاعل مذهب ابن القاسم
وليس له ان يرفع الحاي الدينية لان المعصوم لا المعصوم لا يرفع الحاي بالدية وانما يقابل
الدية لان اللام في جاعل الخافية وجاعل المقود والدية لا المعصوم **و** لو قال
ان قتلتني امرأتك **ش** هذا في معصاة الفاية للمقود اي ان القصاص ثابت ولو
قال المقود للقاتل ان قتلتني امرأتك ففعل فان القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل
به لان الحق بعد الموت استقل للمارس وكذلك لو قال له اقتلني ابتداء
عني فاحم لي له اما ان قال له ان تطلقني يدني مثلا فقتل امرأتك ففعل ذلك

المصحف الشريف في قوله معصوما والمفوض القائل له معصوم بالنسبة
 الى الله تعالى معصوما بالنسبة الى الله تعالى معصوم فلامعه كذا اذا اقتله من
 غير ان الامام فانه يوجب لافتياته على الامام اي الامام العدل والافلاک

بما قاله ابن حجر وقوله قارب راجع للمعروف وهو عطف على مقدم أي لا من
 المحقق فلا يخصص وأدب ويختار أنه جواب شرط مقدم أي وإن فقه المحقق
 أدب **مكرر** ولأن الحق وبني سارق **مكرر** يعني أن الممتد إذا قتل مسلم بغير
 ادن الاسم فإنه لا يقتل به ولكن يوجب وعليه دية إن قتل قبل فراغ زمن
 الاستتابة وديته ثلاث خمرية المسلم كدية الحربي المستأنس وكذلك
 الزاني المحض إن قتل مسلم بغير ادن الاسم وكذلك قاطع يد سارق يميزه من
 الاسم لا قتياله على الاسم فالنسب في الأدب أي شخص منكم وتخص زمان

كانت بيينة غلدة او اقرار وقد كثر القول في جواب عن قوله ان الملك
مكلف والمحقق ان الخلف اذا اجبى عذوا بعد فانه يتبع في عذوه القود وليس
للمحقق ان يلزم الحاشي الدية لان يفتوح مجانا ارض الحاشي بالدية هذا مذهب
ابن القاسم وهو المشهور واختار محمد بن درويش اسبب القخير في القود
والقود على الدية جاز على الحاشي وقال به واختاروا الخلف فقوله عينا اي والقود
متعين لا الدية فلا ينافي لو لم يكن المستور القود مجانا على مذهب ابن القاسم
وليس كذلك فالقود متعين لا القود لان القود لا يتقارب القود انا انما

الدية لان اللام في الجاية وجازها الفود والدية لا المصوم ولو قال
ان قتلني امرأتك هذا في معنى الفاية للفود اي ان القصاص ثابت ولو
قال المصوم للقاتل قتلني امرأتك فعمل فاه القاتل لا يبرأ من ذلك ويقتل
به لان الحق بعد الموت انتقل للامارتك ولو قال له اقلني ابتداء لا
عقوبت فالحكم له اما ان قال له ان نضمت يدي مثلاً فقتل امرأتك فقتل ذلك

و اما در این کتاب که در این باب است

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والمستوفى

فيه موطئ من قتل تعدد بن عصفور وقرينة دم والدم في النفس والمصطفى يريد
المحطوف عليه اي او عصفور من قطع القاطع والوك في القتل اجني وفي القاطع
المنقطع بن وحسين فلا يحتاج الى ما قاله **ر** وقوله **ص** كد يمتد خطه في تشبيه
في الاستحقاق يعني ان الشخص اذا جنى خطا على من قتل عد او قطع عصفورا فان
على المقتول او لا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ وان المقتول او لا يستحق
دية المقتول ثانيا خطأ **قوله** كدية خطأ اعم من ان يكون في نفس او عضو **ص**
فان ارضاء **و** في الثاني **قوله** يعني فان حصل لرب المقتول او الرضخ من قبل
على المقتول ثانيا فله اي فيصير دم القاتل الثاني لاوليا المقتول الثاني ان شاء
طاق له وان شاء اعفوا عنه **قوله** الثاني اي المقتول الثاني وهو القاتل
الاول وكلام **تت** فيه ينص **قوله** فله اي فلول الثاني القاتل او العفو
والاخيير **و** في الاول الذي هو مذهب المدونة فقد علم من قوله فان ارضاه
على الثاني لان الرضى لا يكون الا مع التخيير وكلام **تت** فيه **نظم** **ص** **ولك**
فقتل عن القاتل او قطعت يده ولو من ارضه بعد ان اسلم له فله القود **ص**
يعني ان القاتل اذا اغدي عليه رجلا اجنيا وولد الدم فقطع يده مثلا
عدا ارضاه فله النصاص على من فعل به ذلك عدا سواك العادل اجنيا او
ولد الدم سوا فله بعد ان اسلم اليه او قبله ثم يقتلونه بعد ذلك لان اطلاق
القاتل معصومة بالنسبة الى مشتق الدم مطلق عنه فله اخذ الدية في خطأ
قوله ياه او طرف من طرافه **قوله** ولو من الولي بعد ان اسلم له ميتا كان
فان لم يرضه ولو من الولي قبل ان يسلم اليه **ص** **وقيل** الماذي بالحق كغير
كتابي بعد **ص** **يعني** الا في يقتل بالاعل مثله حر كتابي قتل عبدا
مثلا فانه يقتل به لانه ادي والعبد امثله اعلم اذ حرمة الاسلام
لا تفرق بين حرية المتأخر واما العتق فلا قصاص كما اذا قتل العبد المسلم حر
كتابت فانه لا يقتل به كما **ص** **عن** الكفار بعضهم بعضا في رجوي

إلى كوكبا

الاسلام قدور مكانه

فقد قال فلانة

والمنع ان شرط القتل الموجب للفصل ان يقصد القاتل الضرب اي يقصد
ايتاعه ولا يترتب قصد القتل في غير جناية الاصل على فمه فاذا قصد ضربه
بقتل غايته فانت من ذلك فانه يقتل له وكذا ان قصد ضربه بالقتل غايته
فانت من ذلك فانه يقتل له منه ايضا ولذا اباغ عليه بقتله **و** لو
يقضي **ش** ودل منوم الشرط من كلام الخلف على انه ان لم يقصد ضربه وقت
ذلك اما ببينة او باقرار الخفي عليه انه لا يؤم عليه لانه خطأ وفيه
الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضربا اي قصد ضربا لا يجوز له
ضربه وسواء قصد الشخص الضرب نفسه او قصد ان يضرب شخصاً
على ان اصاب غير فانه يقتل به وما قيل من انه من حفظ ضعيف
واما لو قصد ضرب من يجهل له ضربه فاصاب غيره في خطابه ضرب
اللعب او اللوب وقولنا في جناية الاصل يخرج الخافي اليه لوب على
ولده فان قصد ضرباً لا يكون موجبا لقتل كونه كان سبياً في الخلع
الولد من العلم الى الوجود فلا يقتل به الا اذا قصد ان هلك روجه كما ياتي
ص حتى او شغل طملم او شغل **ش** هذا لتبنيه لامثال لان منع الطملم
ليس بفعل واليضا لا شغل اذا خنق انسانا او مرقه الطعام او الشرب قصد
قتله فانه يقتل به وكذا ان اقله بمقتل **ش** او حشيه **ص** وقاسية ان
انفذ مقتله او مات مقرر **ش** يعزان الخلف اذا ضرب شخصاً عمداً
عد وانما انفذ مقتله او لم يتكلم من الضرب الى ان مات فانه يقتل
به من قسامة من اوليا القتل فان اكل وشرب وعرض منات بعد ذلك
ففيه القسامة لانه لا يبرأ من ان مات من عرض له ولو اجهز شخص على سقوف
المناتل من غيره فلا يقتل من الاول ويرث ويورث وعلى الثاني العقوبة
بالجهاد او احد اقله **ص** وكما في غير محسن العوم عدوة والاندية **ش**
يعني ان طرح شخصاً في نهر وهو محسن العوم في نفس الشرع والعدوة

والمنع ان شرط القتل الموجب للفصل ان يقصد القاتل الضرب اي يقصد
ايتاعه ولا يترتب قصد القتل في غير جناية الاصل على فمه فاذا قصد ضربه
بقتل غايته فانت من ذلك فانه يقتل له وكذا ان قصد ضربه بالقتل غايته
فانت من ذلك فانه يقتل له منه ايضا ولذا اباغ عليه بقتله **و** لو
يقضي **ش** ودل منوم الشرط من كلام الخلف على انه ان لم يقصد ضربه وقت
ذلك اما ببينة او باقرار الخفي عليه انه لا يؤم عليه لانه خطأ وفيه
الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضربا اي قصد ضربا لا يجوز له
ضربه وسواء قصد الشخص الضرب نفسه او قصد ان يضرب شخصاً
على ان اصاب غير فانه يقتل به وما قيل من انه من حفظ ضعيف
واما لو قصد ضرب من يجهل له ضربه فاصاب غيره في خطابه ضرب
اللعب او اللوب وقولنا في جناية الاصل يخرج الخافي اليه لوب على
ولده فان قصد ضرباً لا يكون موجبا لقتل كونه كان سبياً في الخلع
الولد من العلم الى الوجود فلا يقتل به الا اذا قصد ان هلك روجه كما ياتي
ص حتى او شغل طملم او شغل **ش** هذا لتبنيه لامثال لان منع الطملم
ليس بفعل واليضا لا شغل اذا خنق انسانا او مرقه الطعام او الشرب قصد
قتله فانه يقتل به وكذا ان اقله بمقتل **ش** او حشيه **ص** وقاسية ان
انفذ مقتله او مات مقرر **ش** يعزان الخلف اذا ضرب شخصاً عمداً
عد وانما انفذ مقتله او لم يتكلم من الضرب الى ان مات فانه يقتل
به من قسامة من اوليا القتل فان اكل وشرب وعرض منات بعد ذلك
ففيه القسامة لانه لا يبرأ من ان مات من عرض له ولو اجهز شخص على سقوف
المناتل من غيره فلا يقتل من الاول ويرث ويورث وعلى الثاني العقوبة
بالجهاد او احد اقله **ص** وكما في غير محسن العوم عدوة والاندية **ش**
يعني ان طرح شخصاً في نهر وهو محسن العوم في نفس الشرع والعدوة

والمنع ان شرط القتل الموجب للفصل ان يقصد القاتل الضرب اي يقصد
ايتاعه ولا يترتب قصد القتل في غير جناية الاصل على فمه فاذا قصد ضربه
بقتل غايته فانت من ذلك فانه يقتل له وكذا ان قصد ضربه بالقتل غايته
فانت من ذلك فانه يقتل له منه ايضا ولذا اباغ عليه بقتله **و** لو
يقضي **ش** ودل منوم الشرط من كلام الخلف على انه ان لم يقصد ضربه وقت
ذلك اما ببينة او باقرار الخفي عليه انه لا يؤم عليه لانه خطأ وفيه
الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضربا اي قصد ضربا لا يجوز له
ضربه وسواء قصد الشخص الضرب نفسه او قصد ان يضرب شخصاً
على ان اصاب غير فانه يقتل به وما قيل من انه من حفظ ضعيف
واما لو قصد ضرب من يجهل له ضربه فاصاب غيره في خطابه ضرب
اللعب او اللوب وقولنا في جناية الاصل يخرج الخافي اليه لوب على
ولده فان قصد ضرباً لا يكون موجبا لقتل كونه كان سبياً في الخلع
الولد من العلم الى الوجود فلا يقتل به الا اذا قصد ان هلك روجه كما ياتي
ص حتى او شغل طملم او شغل **ش** هذا لتبنيه لامثال لان منع الطملم
ليس بفعل واليضا لا شغل اذا خنق انسانا او مرقه الطعام او الشرب قصد
قتله فانه يقتل به وكذا ان اقله بمقتل **ش** او حشيه **ص** وقاسية ان
انفذ مقتله او مات مقرر **ش** يعزان الخلف اذا ضرب شخصاً عمداً
عد وانما انفذ مقتله او لم يتكلم من الضرب الى ان مات فانه يقتل
به من قسامة من اوليا القتل فان اكل وشرب وعرض منات بعد ذلك
ففيه القسامة لانه لا يبرأ من ان مات من عرض له ولو اجهز شخص على سقوف
المناتل من غيره فلا يقتل من الاول ويرث ويورث وعلى الثاني العقوبة
بالجهاد او احد اقله **ص** وكما في غير محسن العوم عدوة والاندية **ش**
يعني ان طرح شخصاً في نهر وهو محسن العوم في نفس الشرع والعدوة

من انما في روجه وملت ضربه
فان ضربه للذكور لا يكون مؤثماً

والله في الشفاة كذا
والله في الشفاة كذا

هذا هو ادب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

والقتل فانه يقتل به ولا قسامة خلافا لغيره سواء علم الطارح ان الموطر
يحسين العوم من اوان لم يكن الطرح عداوة بل كان على وجه اللعب وسببه وهو
لحسين العوم وكان حينئذ سوان على وجه العداوة واللعب فلا يقتل به وله
عليه دية خمسة كما هو ظاهرها لا مغلطة كما هو قول يذهب وكفر بدين
بيته او وضع منزله او ربطه اية طريق او اختان له عقوبتة لقتله
لصلحيه انذار **ش** لما فرغ من الكلام على الانلاف بالمباشرة شرع الان في الكلام
على الاتلاف بالتب وهو ان يقتل فعلا يكون سببا للاتلاف والموت اذن
حزيرا في موضع لا يجوز له حرقا فيه طريق المسلمين او حفرا في موضع غير
له حفرة فيه كتيه وقصد بذلك الضرر لهلاك شخص معين وملاكها
ذلك الموت فانه يقتل فيه فان هذا لا يباغ الموتي فعليه دية وان كان حرا
او قتيلا ان كان عبدا اما ان حفر لغيره في بيته لغزوة اقتضت ذلك فملاك
فيها انسان او غيره فانه لا ضمان عليه فيموت هو مودر وكذلك يقتل
من وضع ما يزل في طريق المسلمين كفتور بطيخ وغيره لك قصد بذلك
لشخص معين وملاك ذلك الشخص المقتول واما ان هلك غريم فالدية وكذلك
يقتل من ربط اية طريقا للمسلمين وقصد الاذى لشخص معين فملاك
سبب ذلك وان هلك غريم فالدية وكذلك يقتل من اتخذ كلبا اعتوى
وقد انذر غريمه لقتله لشخص معين وملاك ذلك هلك غريم فالدية وقوله
ص قصد الضرر وهذا المقصود قيد في المسألة الاربع والخمسة اعم
بكره ما لم يقدرا اذا قصد الضرر لشخص معين وهذا فذلك المقتول وقوله
ص والا فالدية **ش** يشتمل على صورتي الاول وان يقصد ضرر شخص معين
فملاك غريم والثانية ان لا يقصد شخصاً معيناً ومهموم قصد
القتل ان لم يقصد ضرراً فلا شيء عليه وهو كذلك لكن على تقصير انما في
الكبر فغوله والا فالدية واجبة للاخيه وقوله فالدية ان كان ابا للاح

والدية

هذا هو مقتضى قوله
فان لم يقصد الضرر
فلا شيء عليه
والمقتول انما في
الكبر فغوله

والدية ان كان غريمه وارثا والا فالدية لهما ناسل **ص** وكذا للاحيه وتقتل مسوم
ورثته حية عليه **ش** هذا مقتضى قوله وكفر بدين المقتول من سبب القتل
الاحراه وهو نسبة بين المكنى والمكنى فيقتل المكنى بكسر الهمزة وتسببه والمكنى
بفتح الهمزة سترته ان لم يكن مخالفة الامر خوف قتله فكلامه محمل
بفعله الا في من سببه من قدم لشخص طامسا او لبا ساسمها فقتل سبب
ذلك حيث كان المقدم عالما بانه مسوم حراي ولم يعلم ان كل به فان علم الاكل
بانه مسوم فبني ان لا شيء على المقدم ومن سببه من رمية على
شخص فقتله بلذغنا وسوا علم بها فقتل ام لا حيث لم يكن على وجه اللعب
واما مات من الخوف فالدية كانت حية او ميتة وان كان على وجه اللعب
فلا يقتل منه وعليه الدية حيث لم يعلم ان كان لقتل الاقتل منه **ص**
وكما اشار به بسيف قهر وطلبه وبين ما عدا ذلك سقط قسامة واسارته
فقط خطأ ولا شأن للقتل **ش** يعني انه ان اشار عليه بسيف او رمي له
لقتله فمرب منه قسامة حتى مات وهو قائم بان استدل بالخاطي مثلا والحال
ان بينهما عداوة فانه يقتل به وظاهره سواء اثار اكنى او سكين او خنجر
فلو سقط فمات فانه يقتل ايضا لكن بقسامة لا حلال انه مات من السقطة
فيؤلف ولادة الدم خمس مائة مائة مائة مات خفاضه ولو مات
بجراد الاشارة على اي وجه كان فلا يكون له الدية خطأ الخمسة على العاقلة
وظاهر من غرضنا من ذلك يقتل من مسك من لشخص يقتله فقتله
لتسببه ويقتل الاخر ايضا لسترته ولو مسكه لشخص يضربه ضربا مقتادا
فضربه فان كان الضارب يقتل به او اما الممسك فانه يعاقب استد
المقاربة ويجيب سنة **و** **ش** ان اللام في القتل للتحليل ولا يقتل
الممسك الا بقود ثلاثة ان تمسكه لاجل القتل وان يعلم ان الطالب انما يريد
قتله وان يعلم ان الطالب لا الا المسك ساقد على قتله والظاهر ان

فان لم يقصد الضرر
فلا شيء عليه
والمقتول انما في
الكبر فغوله

حيه

[illegible]

ers

القصاص على شرك البصير وحده والحي لا شيء عليه وإنما على عاقلة نصف
 الدية فقط فإن لم تنح الفدان كانا أو الكبر عمد فعليه نصف الدية فما لده
 وعلى عاقلة الحي نصفه لو كانا أو الكبر خطا فعلى عاقلة كل نصف الدية
ص لا شرك مخطئ ومجنون **ش** يغتفر من شرك مع شخص مخطئ في قتل شخص
 فانه لا قصاص على الشرك ولو تمت للشك وعلى المخطئ نصف الدية على
 عاقلة موكله من شرك مع مجنون على قتل شخص فانه لا قصاص على شرك
 من ذكره ولو قاتلوا الأوليا إنما حصل القتل منه وانقسموا على ذلك وهو ما انفرد
 كلام الخواف ومخطئ بها منه **و** لا يثبت **ص** وهل يقتصر من شرك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

سَبْعٌ وَخَارِجٌ نَفْسُهُ وَحَرْمٌ وَفِيهِ بَعْدُ الْحَرْجُ أَوْ عَلَيْهِ نَصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ
قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ أَرْبَعٌ مَائَةٍ قَوْلَانِ بِالنَّصَابِ مَعَ الْقَسَامَةِ أَوْ نَصْفُ الدِّيَةِ
فِي مَالِهِ بَعْدَ قَسَامَةِ مَالِ الْمُكَلَّفِ إِذَا اشْرَكَ مَعَ سَبْعٍ فِي قَتْلِ شَخْصٍ فَقَدْ شَرِكُ
الْبَتِّعِ الضَرْبُ لَذَلِكَ الشَّخْصِ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَنْتَقِضُ مِنْهُ بِقَسَامَةِ أَوْ يَنْتَقِضُ
مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِأَيِ النِّفَالِ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ بَعْدَ قَسَامَةِ
وَيُضْرَبُ مَائَةً وَبِحَسَبِ سِتْمَةِ قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ الْقَاسِمِ وَلِوَالِقَاهُ لِلْبَتِّعِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ
بِالْخِلَافِ وَمِنْهُمَا مَنْ جَرَّحَ نَفْسَهُ جَرَّحَ عَنْهُ الْمَوْتَ طَالِبًا ثُمَّ تَعَلَّى شَخْصٌ ضَرْبَهُ
لَمَاتَ هَلْ يَنْتَقِضُ مِنْ هَذَا الصَّارِبِ بِقَسَامَةِ أَوْ عَلَيْهِ نَصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ بَعْدَ
قَسَامَةِ وَيُضْرَبُ مَائَةً وَبِحَسَبِ سِتْمَةِ قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ سَمَوْهَا إِذَا اشْرَكَ الْمُكَلَّفُ
مَعَ حَرَمِيٍّ مِنْ غَيْرِ غَالِيٍّ فِي قَتْلِ شَخْصٍ فَإِنَّ هَلْ يَنْتَقِضُ مِنْ شَرِكِ الْآخَرِ بِقَسَامَةِ
أَوْ عَلَيْهِ نَصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ بَعْدَ قَسَامَةِ وَبِحَسَبِ سِتْمَةِ قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ
لَا يَلِ الْقَاسِمِ وَلَمَّا مَعَ التَّمَاثُلِ فِي مَقْتَضِ مَقْطُوعًا وَمِنْهَا مَنْ جَرَّحَ لِنَفْسِهِ
ثُمَّ مَرَّ بِمَرَضٍ يَمُوتُ مِنْهُ غَائِبًا فَلَمْ يَدْرِ لَمَاتَ مِنْ لَحْزَةٍ أَوْ مِنْ لَحْزَةٍ
فَهَلْ يَقْبَلُ مِنْ لَحْزَةٍ بِقَسَامَةِ أَوْ عَلَيْهِ نَصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةِ
وَيُضْرَبُ مَائَةً وَبِحَسَبِ سِتْمَةِ قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ الْقَاسِمِ وَأَمَّا الْفَرْصَةُ فَالْحَرْجُ فَلَا
قَصَاصَ أَتَقَا قَالُوا الْغَالِبُ أَنَّ الْمَوْتَ مِنْ لَحْزَةٍ وَلِجَرِّهِ هَيِّجُهُ وَالْمَرَادُ بِالْمَرَضِ
السَّبَبِ الَّذِي سَبَّغَ عَنْهُ الْمَوْتَ غَالِبًا عَلَى السَّقُوطِ وَالضَرْبِ وَحِينَ ذَلِكَ وَحَصُلُ
الْمَرَضِ حِينَ يَجْرُجُ كَحَصُولِهِ بَعْدَ مَرَضٍ وَإِنْ تَصَادَفَا أَوْ تَجَادَفَا مَطْلَقًا قَصْدُ
فَاتَا الْوَاحِدَهُمَا فَالْمَوْضِعُ مَعْنَى الْكُلْفِ إِذَا لَمْ يَصْنَعْ أَوْ أَحَدُهُمَا إِذَا قَصَدَ
لِتَصَادُفِ الْوَاحِدِ أَوْ الْآخَرِ بِحَالٍ وَغَيْرِهَا يُجْزِبُ عَنْهَا فِي حُلُومِهَا
فَاتَا تِلْكَ الْوَاحِدَهُمَا فَاحْكَامُ الْمَوْتِ ثَابِتَةٌ بَيْنَهُمَا وَسَوَاءٌ كَانَ رَأْسُهُ أَوْ سَائِرُ
وَيُخْتَلَفُ فِي بَصَرِ مَنْ أَوْضَعَهُ فِي الْمَوْتِ وَهُوَ مَرِيضٌ بِالْإِطْلَاقِ فِي الْحَاكِمِ
الْمَوْتُ سَقُوطُ الْقَصَاصِ إِذَا مَاتَ مِنْ أَحَدِهِمَا كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْقَاسِمِ

[illegible]

والاخر غير بالغ ان لا قصاصا من على غير البالغ او كان احد طرفيها او الاخر رفيقا
فلا يقتل لغير الجسد ويحكم ايضا باحكام القود فيما لو قصد احدوها التضاد
او القاذب ووف الاخر **ص** وحلا عليه عكس السقيتي **ش** الاخر في عليه
يرجع للعهد والمعنى ان التضاد بين او المتخاذه بين اذ جعلها لها فانهما على
على العهد ون الخطا خلاف تضاد السقيتي فانها على ان على العهد وكون
الحكماء عدم العهد عند جعلها لها ويكون هدر **الف** عرفان السقيتي
بحرهما بالبحر وليس من علم خلاف الفارسي **و** علم ان السقيتي لا
قود فيما ولو كان تضادا مما قصد او حينئذ فلا يظهر جملة على القصد او على
عدمه فائدة اذ في كل الواجب الدية فان قلت **الف** الواجب في التضاد
قصد اذ به عدم ولا محال فدية خطا فافترقا قلت كلام اللول في بيان
فيه ضمان الدية وما لا ضمان فيه لا في بيان ما يعين دية عمدا وخطا فنقول
عكس انما يرجع لقوله في القود والقوله وحلا عليه او تضاد من السقيتي قصد
القود فيه على البض **ص** الاخر حقيقي **ش** راجع للتضاد بين اي لقوله وحلا
عليه اي العهد عند الجملة الاخر حقيقي لا يستطيع احدهما ان يضره فانه فلا
ضمان حينئذ وسيات او انفقوا خطأ او لا يصح رجوعه للسقيتي فاد
المعنى لانه يبرر المعنى عكس السقيتي فانها على ان على العهد عند الجملة
الاخر حقيقي فانها على ان على القصد وهو فاسد وقوله **ص** لا يخفى
غرفه او ظم **ش** يخرج من قوله عكس السقيتي اي فانها على ان على العهد عند الجملة
فلا تضاد بين علمي ولا ضمان الا الخوف غرق او طمة فالضمانات اذ ان قدر
على الصرف فلم يضره خوفا غرق او غرق او حرق او حرق خفي كغنا ولدا
وما فيها من ادمي ومناع فالضمان المالد في امواله والديان على عواطفه لقد رتب على
الضمان ليس له ان يسلبوا انفسهم بل لا يضرهم قوله او طمة سقطت على غرق
الخوف الموقوف في طمة كما يعرفان كل ما كان فيه كجوبا كان مظلما وما كانت

والتواضع

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته **مس** والا فذبحه كل على
عاقلة الاخر وقسمه في مال الاخر **مس** وان لم يفصل النضام ولا الخاذل
وهو عام في السفين وغيرهما بل كانا محطتي فدية كل واحد على قلة الاخر
وقيمة فرسه فمال الاخر اما لو اخطا احدهما وقت الاخر فالتصاير على المنهد
والدبيرة على عاقلة المحطى وانما انما فقال الباطي دية المحطى في حال المنهد ودية
المنهد على عاقلة المحطى فان قل **مس** المنهد دمه هدر فلو انما يكون هذا
اذ اخطوا من الموت المحطى من قتلته وهذا ليس كذلك اذ يحتمل ان يكون من فعلهما
او من فعل المحطى وحده او من فعل المنهد وحده وفيه بحث اذ هذا لا يقتضي ان لا
يقتل من المنهد حيث مات المحطى وحده وليس كذلك فلو كان يقرر الشيخ بنوري
فيما اذا كانا معا اذ دم المحطى هدر لان قاتله عهد اذ قتل فهو بمثابة من قتل
شخصا عهدا ثم قتل وان دم المنهد دية على عاقلة المحطى وذكر بعض اهل العلم
ذلك ما اذا اخطا بدم محطى عهد او كانا معا من ان دية البائع على عاقلة العبي
ولاديه في الحي لان قاتله عهد اذ قتل ولم يذكر الم في شروحه ولا في شامله حكم
منهما معا وكذا لم يذكر **مس** ولا خصوصية للفرس بل ما تلف بسبب النضام
حكمه كالفرس **مس** كتمني العبد **مس** يعني لو تضامه من عهد خانا فدية الحر
في رتبة العبد وقيمة العبد في مال الحر فان زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضرب اليه
الرايد لانها تعلقت برتبة العبد والرقبة قد زالت وكذا دية قيمة العبد على
دية الحر لانه لا يرد الرايد وقد علمت ان حناية العبد حالة الا فدية وتبع لفظ
المدونة في التفسير من القيمة بالمتن **مس** وان تعدد المباشرة في المما لا يقتل الجميع
مس يعني لو قتل الاقوام على قتل شخص فقتله واحد بعد واحد الى ان مات فانهم كلهم
يقتلونه به فقول المباشرة فرض مسألة اذ لا فرق في المما لان مقتل سببا ان
يقتل باسنة من الجميع او لا يحصل الا من واحد وهذا مكره مع قوله وانما لو
لكن ذكرها ليرتبط بها قوله والا فدية الاقوى وقوله وان تعدد المباشرة وقت

الفرسان

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

الضربات بدليل قوله **مس** والا فدية الاقوى **مس** وان لم يكن قتلا على قتله
يقتل بقر قصص كل واحد القتل بافراجه ولم يفتق مع غيره عليه ويقتل اذ
واحد منهم قصد الضرب لا القتل وجرحه كل ومات ولم يجد من ايد مائة مائة
والا فدية الاقوى كيعرض من جرحه والثاني لشارحة من النوبة من قهر
الاقوى فعلا على غيره وينبغي للقاتل وجع بقصامة ويقصر من غيره من جرحه
ويما قصص لم ييج وهذا لا يخرج اذ اثيرت الضربات واما ان لم يغير فارق قتل
مكاته قتلوا به وان لم يقتل كانه فدية القصامة او يقسم في العمدى ولقد
يعينه ويقبول عليه **مس** ولا يسقط القتل عند المساواة بين المقاتلين
او اسلام **مس** يعني ان من قتل من هو مثله كعبد قتل عبدا ثم قتل المقاتل
بان اعتقه سيده فان قتله لا يسقط عنه القصاص وكذلك لو قتل باقر
بافراجه ثم اسلم المقاتل فاذا اسلامه لا يسقط عنه القصاص لان المانع اذ
حصل بعد ترتيب الحكم لا اثر له ومثل القتل اخرج فاذا قطع رجل يجرس
ثم اراد المقتولة يدك فالتصاير في القتل وتترك المولى ذلك العلم به من قوله
ويخرج كالنفس فالحر في عدا الما يرجع للمساواة وما تقدم من قوله فلا رايه حرة
او اسلام شرط في القصاص وما هنا بيان لعدم سقوطه بعد توجهه فاقنا
معاير الما **مس** وخمسة وقت الاصابة طلوت **مس** هذا مما فيه مال من حناية
نظا والعبد الذي لا تقصص فيه وما مر اول البيت في العدا في حية القصاص والفق
انه يقتل في حان الدية وقيمة العبد وقت الاصابة في الجرح وقت الموت في
النفس ولا يراه وقت الب **مس** هذا عند ابن القاسم وقال اشيب ومحمد بن
اما بقر وقت السب ثم رجع سجنون لو اخطا من اعانهم فلو لم يقتل عبدا
فلم تصل الرتبة اليه حتى يقتل او يجرى فاقول تصل الرتبة اليه حتى اسلم فانه يقتل
جرح ماله ولم يجرى القصاص **مس** وانما عند غيره في بعض مواضع جرحه او كما في قوله
وهذا لا يجمع لفهم قوله عند المساواة من الما وان لم يقتل ماله وانما

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

فيما لا يثبت فيها اذا اذخاف الوقوع في الحنوب لظلمته

الكتاب
في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

سقط القتل في بعض الصور وهو ما اذا كان القاتل على ولاء للقاتل
ووقت عند ان القاسم وقت **ح** وانجرح كالنفس في الفعل والفعل والنفس
لما انما الكلام على كناية على النفس كرج في الكلام فساد وها وهو كناية
طرف وكسر وجرح ومنفعة وعمل المؤلف هنا بلجرح ولعله كونه هو الفاعل
واركانه ثلاثة كالنفس اما استثنى والمفعول انجرح الذي فيه الفضا من حكم
حكم النفس في الفعل والفاعل والمفعول ومارده بالفعل انجرح والفاعل انجرح
وبالفعل انجرح اي فيجب حال الرمي وحال الاصابة فلا بد من مراعاة جميع
الاحوال **و** يجب ان انجرح بالضم بدل قوله في الفعل لا بالفتح والاراد
تبيين الشيء بنفسه لان انجرح بالفتح الفعل وقوله في الفعل ويقدم في قوله ان
فصد ضربا والفاعل في قوله كلف بغير جري في قوله معصوما للنف
والاصابة باليمان او امان والمتنى هو قوله **ح** لانا قضا حكاما لا يعني
ان العبد او الكافر اذا قطع يده احكم المسلم فانه لا قضا من على العبد ولا على الكافر
وان كان يقتل له مما في النفس هذا هو المشهور من الذهب ويقال الفقهاء
السبعة وعليه عمل اهل المدينة ونظم المدينة وقال ابن عبد الحكم المسلم في
القصاص والدية وقيل بالقصاص و **ح** والاشتمال استثنى من الفاعل فلو ان
من المفعول المسلم من الفصل بيج المتنى والمتنى منه كذا اولى وانما القيمة
التي لا بد من القصاص في غير النفس لان جرحه معه كالبعد السلام الصيغة
ح وان تميزت بجانيات بلا تميز في كل **ح** تقدم انه اذا قتلى جماعة على قتلى
رجل فانه يقتل به كلهم اما ان اجنوا عليه جانيات متعددة من غير تميز
جانيات فانه يقتل من كل واحد بقدر ما فعل بالسلحة وهو ماله بقوله
كفعله ولا ينظر للفاوت الايدي بالغلظ والرقعة بل يقتل من كل واحد بقدر
ما جرح اذا عرف ذلك **ح** واقتضى من مؤخره او ضمت نعم الله والجمعة
واحد وان كان **ح** يعني ان كل واحد من الجانيات يقتل منه وان كانت

في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

الكتاب
في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

الكتاب
في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

ما بينة وحيث بذلك لاننا بينت واظهرت عظم الاس والجينة وتخذين
والاوا وبعثا واما الانف والهي الاسفل فليسا من الاس عندنا بل هما
عظم منفره ان قوله او ضمت جرحا لم يتد اخذ في اي وهي التي او ضمت يكون
ما انجرح لها لاصقة لمؤخره ليل او من التخصيص وقوله او ضمت لاجزاء
مرف ضمت والاف الموصلة في اللغة هي التي او ضمت العظم مطلقا **و** يا ايها
من د امة و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
الجم ومثلا حية غاصت فيم يتعدد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
قل الموصلة من الجراح سنة يقتضيه ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة بالجم
والمتعلقة بالجلد الدائمة هي التي تضاف لجلد من من الدم من عروق يتنق
لجلد من الحارصة وهي التي تضاف لجلد من السمحاق وهي التي تضاف لجلد والمتعلقة
بالجم الدائمة وهي التي تضاف للجم اي تنسفه ثم المتلازمة وهي التي تنسفه في
في عدة مواضع ثم الملتصقة وهي التي تبقى بيننا وبين العظم سواء رقيقة وعبارة
المطاطة بالجلد القشرة الرفيعة التي بين عظم اليدين والرجلين وبه سميت النخلة التي
وتقطع اللحم كله وتبلغ هذه القشرة **ح** كخزيم السوط **ح** يعني ضربة
السوط يقتضيه من ايام الله فانه لا قضا من في كفايت لان السوط خارج
يحصل من الضرب به بجراح خلاف اللطمة **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
تقدم انه قال واقتضى من مؤخره **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
بجراح لجلد ولو من المتصلة والهاشمية **ح** يعظم كخزيم السوط **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
والصلب والخذ وبه ذلك فانه لا قضا من في **ح** وانما المتصلة بالذكرا لا
لا يقتضيه في المراس في ما يتوهم من ان متصلة لجلد كذلك **ح** يا ايها ضمت لجلد
اخذ الجرح **ح** يعني يقتضيه بالسلحة بحد اليه فيقتل من جرح طول او عرضا
وهما فقد تكون لجلد نصف عضو الجرح **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد
ان يكون ذلك في العضو الواحد وعلى هذا الوجه **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد **ح** و **ح** يا ايها ضمت لجلد

في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

الكتاب
في بيان
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة
من
الاصناف
الاربعة

الدماغ

للدماء ودار مقتحرف قنطرة بيضة **ش** المتقلبة هي التي تنقل من العظم
 العظام الصغار للثلاثين الجماع وتلك العظام هي التي يقال لها العظام النخاع
 وكسرها قال الأصمعي العظام الرقاق يركب بعضها على بعض في علل
 لها اسم كقشر البصل يطير عن العظم إذا ضرب انتهى وهذا الأيتان في متقلبة
 بعد قولنا من الدم ولا من تقليدية والمعاد بطار تقلد وقال في التنبه
 والمأمومة وهي التي اظنت الحام الدم ماغ انتهى واما الدم ماغ جلدك رقيقة
 حتى انكسفت عنه مائ والمغناز الحواف عطف هذا على ما ينبغي في العقل
 وينتفي فيه القصاص لعظم الخطر والمتقلبة الحامية في الرأس لا قصاص فيها
 واما المتقلبة في الجسد فقد من غن يقتصر بها ما ياتي ما في ذلك ضد قوله الا
 الحايقة والامة فقلت والموجهة فنصف عظم والمتقلبة والهاجرة قصر
 ونصف **ش** كطيفة **ش** قيد في عدم القصاص بوجهي اللطمة الضربة
 على كفيين باطن الرحمة واللعنة اللطمة لا قصاص فيها ولا عقول في عذرها الأدب
 ما لم ينأ عنها جرح والاقتصاصه ويتركها اذا ذهب بها معنى كتم ونحوه
 فلا يقتصر بالضرر بل ان اوكن ذهاب المعنى يفر فعل والا فالعقل لا ياتي في
 وان ذهب والمعنى قايمة **ش** وسفر في وجلب فحتم **ش** يعني ان سفر
 العيزاي شعر الهدب من فوق ومن اسفل وشعر الحبيب وشعر الحية لا قصاص
 فيه وفيه حكومة اذا لم ينبت وبعد هذه الاشياء خطاها سواء الاممجة الا
 فيقر بان ولد اقاله **ش** وفيه كالمخطا الا في الادب لان هذه الاشياء ليست
 حركات وانما ورد القصاص في الجراح وبعد ذلك ينظر فان لم ينبت الشعر فغية
 حكومة وان ينبت فلا شيء فيه **ش** وكان يعظم الخطر في عذرها كعظم الصدر **ش**
 مبني بما قبله في وجوب العقل وعصم القصاص يعني ان هذه الجراح ان ينفي عنها
 العقل لعظم الخطر فيها وخطرها في الحية والظالمية الاستدراك على الهلاك
 والغير في عذرها كيد على المتقلبة والمأمومة والامعة والشعر من الدم

وأنفصل ما تحته ولم
يصل إلى الدمام

لا ينولاه الا الحكم
 واخره لغيره
 وحركته كهيئة الخطا
 وانما تلك الامة
 فانما تلك الامة
 فانما تلك الامة
 فانما تلك الامة

لا ينولاه الا الحكم **ص** واخره لغيره وحركته كهيئة الخطا وانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 يعني انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 المقصود من هذا الكلام انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 كلام المؤلف حذف مضاف الى اخره والامر بالامر وهو واضح في
 قطع خلاف فلا يجوز له ولا له وان مات هو لم يحد ودية وكذلك
 يجرى القود فيما دون النفس الى ان يسهل على ان كان مريضا وتبرأ الطرف الحق
 عليه لا محالة ان ياتي على النفس فيقتل تلك النفس بمقتضى ما هو العقل
 فيلحق الى الموت السرير الى النفس فتقتل الامة كاملة فان سري على
 غير فلا عقل فيه والا ادب اذ لم يتعد وان سري على شيء فحكمته وكذلك يلزم
 الثلثة فيما لا ينطاق القود فيه اذا كان بعد الكسر عظام الصدر والعل
 وما يشبه ذلك فان سري على شيء فحكمته والا فلا والتأخير للعقل مطلوب
 ولو كان اجماع فيه شيء مقدور من الشايع كالحايقة والامة والموت في حاله بان
 الى النفس او الى ما تحمله العاقلة وبما في نزلها من قوة كهيئة خطا مستقيمة
 وهو قوله لغيره انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 بالمسبة به وهو لغيره وانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 لا بد من موافقها وحسنها كهيئة **ص** يعني انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 يختلف من موتها فان القود يجرى عنها الى الوضوع وجوده من وضع لغو
 لغيره لانها لو قتلت الان لا تخلف بالنفس الواحدة تقان ومثله اجماع
 المخيف وهذا اذ عرف انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 بدعواها وانه اوجب عليها القصاص في النفس وقتلها فخر لا يجرى له الا
 فانها تخشى ثم تقتل ولا يقبل منها كقتل في ذلك كما انما انما القود يجرى عنها
 الله فانها تخشى الى الوضوع اذ خيف عليها من قاتله في حال الموت وتتم
 الدان

لا ينولاه الا الحكم
 واخره لغيره
 وحركته كهيئة الخطا
 وانما تلك الامة
 فانما تلك الامة
 فانما تلك الامة
 فانما تلك الامة

الموت لغيره لما لم يرد من غيرهما من اخره او سريه او خوفه لك وينبغي ان يكون
 كذلك **ص** والموضع لوجوده من وضع **ص** يعني انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 في النفس فان القود يجرى عنها الى ان يوجد من وضع الطفل خوفه هلاكه
 من قلة الرضاع وان لم يوجد اخذت حتى ترضعه وكذا ان لم يقبل عينا **ص**
 والموت الا في الاطراف المحيطة به لم يقبل من طوله ويدي ياستد لم يقبل لا
 بدخوله لغيره **ص** يعني وكذلك تقصر الموت الا في الاطراف ان خيف عليه
 الهلاك من قطعها في قور واحد حيث اجتمع على الحيا قطع طرفي مثلا وان
 اجتمع عليه حدان لله اولادى واحد فاسه والاعز لادى فان لم يجف عليه
 من اقامتها عليه في قور واحد اقامتها عليه وان خيف عليه اقيم عليه اكرها
 كما لو زني المسلم وقتل او سرب فانه نظام عليه الماتة حد الزنا فان
 خيف عليه اقيم عليه الماتون قال فيها من اجتمع عليه حد من نفي او حد البعاد
 بدء حد الله اذ لا عفو فيه ويجمع ذلك الان بخلاف عليه الموت فيقرب الموت
 فلو قطع واحدا وقذف اخرها فانه يقتل على الشريعة فيخرج اسمه اقيم
 حده ولا مفهوم لقوله الله كما قاله **ص** واذا الزم الحيا في قاص من نفس او جرح
 ثم دخل الحرم فانه لا يجوز لاجل ذلك ويقام عليه الحد في الحرم لاننا حق ان نقيم
 فيه حد ودانته تعالى فلو كان محرم اجماع او عمة فانه لا ينظر الى فراغ نسكه
 بل يقتض من قبل فراغه ونسبه بذلك على خلاف اى حبيقة القاتل بالقاتل
 اذ النجا الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يقتل عليه فان اخرج منه اقتصر منه والموت
 بالحرم الحد ود فباب الج لخصوص المسجد لان الامة في قوه له تطلق ومنه قوله
 كان اسما حملوه على ما جرم فيه الاصطبيات **ص** فان القاتل بالدم اما حال
 فقط واما ما سقط اوها فكلما على الثلاثة على هذا الترتيب وانما الاول
 بنو له **ص** وعقبت ان عمن جرح لا ياتي **ص** يعني انما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة فانما تلك الامة
 كما لو كان لا فدية واحدة كاعمام او فدية مثلا فعلى ادم فان القصاص

انما القاتل

ن

ن

لا ان الدم لما لم يفيض
كان سفيقاً لم يفيض
في جوفه سفيقاً لم يفيض
ولا سفيقاً لم يفيض

卷之四

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٠ هـ

واصلوا من تاراجهم بيت طين
 فالتفت الخوض غزو
 وصد بهن لا الحيرة
 الى الفاضلة فغروا
 واصلوا من تاراجهم بيت طين
 فالتفت الخوض غزو
 وصد بهن لا الحيرة
 الى الفاضلة فغروا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

منتهى قدره فلهذا تقام العاشق
 له الا ان كل من ارادها فاجلف
 وينفق على حقه كما يتفق في قوله ولا يه
 لعاشق مطلقا الا ان ظهر منه كذا اظهره
 التت اذ من الاثت في عموه
 حيث كان القاصدا صوابا
 واغراضا من ايجابها تقدم
 الاثر

الحسن الثالث التسليم تامر
لعله اوضح في الامور
التي هي في الامور
التي هي في الامور
التي هي في الامور



هذا هو الحق
الذي لا يبدل
ولا يتغير
ولا يزول
ولا يفسد
ولا يهلك
ولا يمتد
ولا ينقص
ولا يزداد
ولا ينقص

هذا هو الحق

غير القاتل فان اشد الثلاثة قلند وريث القاتل فطامن نفسه وهو كونه
فلا يسقط عنه القصاص باريه ذلك فتقوله كاريه انسيبه في قوله سقط
ولو اقتصر على قوله ولو سقط الكفاه عن قوله من نفسه لكنه تبع ابن الحبيب
ص واريه كالمال **ص** اذ اريث الدم كالمال لا كالا سنيها فاذا مات ولي الدم
في نزل واريه من ثلثه من غير توصية للعصبة منهم عن ذوى الفروض فيها البك
والامهات ويكون له اموال الفروض والقصاص كالمال كونه عصبة لانهم من نسله
كان ذلك له عند قول القاسم في قياس قتل ولد ام وعصبة فانت الام
فودعها مكانا ان اجوز ان يقتلوا قتلوا ولا عول للعصبة ومنهم من قال ان
الام باقية فتقوله واريه اريث القصاص والدم والمخ واحد كالمال في قوله
فلا يريه الزوج والزوجة وفي تعقب ابن عرفة على شارح الحبيب نظر لان كلام
شارح ابن الحبيب في المال الموروث وهذا لا يدخل في ذلك وكلام ابن عرفة في
القصاص واما عود الضم على المال المملوك عن ذوى الفروض والمال المملوك
عن ذوى الفروض كالمال الموروث في عدم اختصاص العاصب به فيمنع قوله
ولن يفي نصيبه من ذوى الفروض لان من يبيع الموم كاعلى **ص** وجاز في قوله
هم عدى باقل واكثر **ص** قد علمت ان الموم لا يقتل فيه مسمى وانما فيه الموقود
حينئذ لا يفيض صلح الحلف فيه على ذوى الفروض او من ذوى الفروض او اقل
او اكثر لمع الا او موقودا وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح وعمل العاصب
او اكثر فتقوله في عداى في جنابة عدا في نفس النفس ويخرج **ص** ولخطا التيمم
الدين **ص** يعزى الصلح في خطا في النفس وفي يخرج حكم حكم بيم الدين لان
ما فيه الا المال وهو دين فيراعى فلا يجوز اخذ ذهب عن ورق ولا العكس
لانه صفة اخر ولا اخذ احد ما عن ابل لانه فسخ دين في دين الى اجل وامام
التجمل فيما يري ويبدل في الصلح باقل بالدية ضيع وتعمل وبالكثير لا بعد من
اجلها سلف بزيادة **ص** ولا يفي على عاقلة كعليه **ص** يعني ان الجاني اذا

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

صالح

صالح اوليا الجني عليه فيما تجلها العاقلة فان صلحه لا يلزمه لان العاقلة تدفع
الدين من امواله ولا يبرجعون بما عليه فهو فضولي في صلحه عنهم كان صلح
العاقلة من الجاني فيما يجب عليه لا يلزمه الا يلزم الاجنح اذا صلح عنه غيره
ص قلند غوثية **ص** يعني ان من قتل خطأ ففي عمر قتله قبل موته فان ذلك الجاني يكون حوت
يكون وصية بالدية للعاقلة فتكون في ثلثه فان خرجت من ثلثه فواضع
وان زادت عليه وقفت ان اريد على اجازة الورثة وان كان له مال غيرها فانت
لما **ص** دخلت الوصايا في تلك الجميع **ص** وتدخل الوصايا فيه وان بعد
سبها او يثبته او يثبته او يثبته ما عدا ثلثه ما عدا ثلثه ما عدا ثلثه
الجني عليه اذا وصى بوصايا اخر مع المصالح كورق الوصايا تدخل في ثلثه
ومن جملة ثلثه الدية ولا فرق في الوصايا بين ان وصى بها قبل سب الدية
وهو يخرج او انفذ المقاتل او بعد سبها لكن المصالح ما عدا الوصايا قبل
سبها ولذا قال ابن عازي صواب قول الولد وان بعد سبها ان يقول وان قبل
سبها وكذلك يدخل في ثلث الدية ما وصى به من ثلث ما لدا ووصى به لزيد
مثلا وهو شي معي كذا او مثلا او لم يعين شيا بشرط ان يبيع بعد لحياته
نما يمكنه فيه التيمم للوصية وهو ثلث الدية فلم يغير والام تدخل الوصايا
في ثلث دية وهذا شرط فيما وصى به قبل السب فالجني في ثلث المصالح
من قوله فوجبة اذ من المعلوم ان الوصية انما تكون في ثلث اى ثلث دية
وعلم منه ان من لم يكن له مال غير الدية كانت الوصية في ثلثها او للدية
وذكره نظر الى ان المال ومعلوم ان الوصايا انما تكون في ثلث اى في ثلث
الواجب في الخطا وكذا العهد الذي ليس فيه الا المال وانما ذرى الواجب ليشمل
ما يجب فيه دية كاملة او بعضها او حكومته لان ما ذكره من امواله يدخل
فيه ما تدخل في ماله في بلاء العهد الا ان يثبته مقتله وتغير واريه
الدية ويحل من ثلثه لغيره وان لم يثبته من قتله وله وصايا

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

Copyrighted material

بعد موته قبل ورثة الدية فان وصاياه لا تدخل في الدية لانها مال طاهر
موت لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم للميت قال في
كتاب محمد بن الوصي قال ان قتل ولاوي الدية فوجتي فيها واوصي بكم
يجز ولا يدخلها في ثلثه شي وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي ما علمت
وما لم اعلم لم تدخل في تلك الدية لانه مال لم يكن انتهى ولو انفذ لكان مقتلا
من مقاتل الجني عليه وصار يتكلم ثم ان الاوليا قبلوا الدية من الجاني وطهر بها
الجني عليه فان الوصايا جسيمة تدخل في الدية لانه مال علم به الميت قبل موته
ص وان غنى عن جرحه او صلح فان فلا وليا به القامة والصلح وجمع الجاني
فما اخذ منه **ش** بخلاف الجني عليه اذ هو غير جرحه عمدا او خطأ او صلح
لجاني على شئ اخذه منه في ذلك ثم تترك فان الجني عليه بعد ذلك فاولياؤه يخرجون
بين ان يجزوا عفو او صلحه او يردونه ويقسمون ويستقووا القوة
في العمد والدية في الخطا من الما قلته وجيئة يرجع الجاني فيها اخذه منه وليه
فلما اراد الجاني الرجوع في الدية واولياؤه الجاني عليه فلا كلام له واذا اختلف
لم لاله وهذا اذا لم يصلح عنده وعن ما يورث اليه والاخلاق وقد مر في
المسألة بتماها في باب الصلح فتخرج على ما مر من التخصيص وانما ذكر المؤلف ما ذكره
صالح لانه بآيه **ص** وللقاتل الاستحلاف على العفو فان تكلمت فانه
وتبرئ **ش** المشهور انه الجلف اذا ادعى على ولي الدم انه عوف عنه وكذبه و
الدم في ذلك فله ان يحلفه على ذلك فان نكل ولى الدم عن الجاني حلف الجاني
بيمين واحدة لا تعاقب التي كانت على المدعى فله ما على الجاني وجيئة يرجع الجاني
فان نكل الجاني قتل جسيمة ففوقه على العفو او على عدم العفو وان علمه
في السببية اي قد عوى العفو اي بسبب رجوع العفو **ص** وتكلم له في سبب
الغايبة **ش** يعني ان الجاني اذا قال بيني وبينك العفو غايبة فان
لحكم يتكلم له باجتهاده اي على قدر ما يرى من صحة عواه ودينه فان عوف

والدية لا تدخل في الوصايا

179
عمل مقتضاها وان لم تخضع قتل وظاهره ان التلوم ثابت سواء كانت
بيته قريبة الغيبة او بعيدة وهو ظاهر المدونة وحملها عليه جبانو الصغار
ثم ان التلوم انما يكون بعد حلفه ان له بيعة غايبة **ص** وقاتل الجاني ولو كان
لا يخفى ولو اخطى **ق** **ص** وما يطول وهل والسم او جسيمة وفي قدره ثاويلان
ش المهور من المذهب ان القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان نارا
لعموم قوله تعالى وان عاقبتهم فاقبوا بمثل ما عوقبتهم به وقوله تعالى فمن
اقتدى بكم فاعندوا عليه بمثل ما اقتدى عليكم واما الجراح فبطلانها
التقصا من الجاني بارفوقها جني به فاذا اوصى بجراح وعصى اقتصر منه بالدم
واما لو قتل بجراح او بلواط او بسم او قتل بشئ يطول كالنذير كاللصقة
الطعام وغوه فانه يقتل بالبيت ولا يقتل بشئ مما ذكر لان ذلك مما ص
ولا يجوز لاحد ان يامر بالمصيبة لانه فسق وقال الباكي قوله ولا يقتض
باللواط مرادهم لا يجعل خبئة قد برؤيهم بها الى ان يموت او لا يتصور
الاستغناء باللواط على غير هذا الوجه ومرادهم بالقتل بالسطر اذ ثبت من غير
اقرار واما اذا اقرانه قتل بالسم على كيفية فانه يلزم ان يعفوا عنه نفسه
فان مات والا فالسيف ووقع خلافهما اذا قتل بالسم على لا يقتل به وليه
ناول المدونة ابو محمد بن ابي زيد او يقتل به ويجزى الامام في قدره اي في
القدر الذي يموت به من السم بان يبال الامام اهل الحق في القدر الذي يقتل
مثل هذا وعليه ثاويلان **ش** ثاويلان فتقوله وهل والسم اي لا يقتل
به فهو عطف على المستحق وقوله ويجزى عطف على مقدار الذي او يقتل به
ويجزي في قدره **ص** فيقتل ويخفق ويخفق **ص** ويجزى قريبا بالصبي للموت **ش**
يعني ان من قتل مخصلا بالترقي او بلخفق او بلخفق فانه يقتل به مثل ذلك
او يقتلها قتل به وكذلك من قتل مخصلا بالسم فانه يقتل بالسم اي بغير
بما الى ان يموت وقوله **ص** كذا في قصور **ش** يقال في العفو لقوله وطهر به

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء والفقهاء والحنابلة
والشافعية والحنفية
والسنة والجماعة

وینست اربع مینی
وینست مینی
وینست مینی
وینست مینی

انما هذا هو الحق الذي لا يخالطه
 شك ولا ريب ولا اشتباه ولا
 تردد ولا تردد ولا تردد ولا تردد

تلك التي علمها الله تعالى
فما نزلنا من علمها على
العلماء الفاضلة وعلى
الحكماء الذين هم من

[illegible]

لا باختياركم الغفر فانه خاص بالكتاب والى العامة ادى ولو كتابيا لا لا لاطاعه
لا يكون فيه نصف دية لحر المسلم الا ان كان كتابيا واما لو كان مجوسيا فليس
فيه الا دية بجوارى والعطف امر لغنى في اليوم لتتزوج العطف والا كان فيه
عطف الشيء على نفسه لا الحكم الغفر **ع** وانتم كل نصفه **ع** يعني ان كل
صنف من تقدم ذكره على النصف من دية ذكوره فدية اخته المسلمة من المباري
جنسهم **ع** يعني ان ذكوره جنسية ودينار ودينار ورق ستة الاف درهم ونص
الكتابيين على النصف من ذلك ودية المجوسية والمزنية اربعة اية درهم
ع وفي الرقيق قيمته وان زادت **ع** يعني ان من قتل رقيقا فانه
يلزمه قيمته ولو زادت عما دية لحر المسلم لان الرقيق مال فهو كسلعة
اتلفها شخص فله به قيمتها فقوله وقيل رقيق اخي الاول لا يستحق اي شيء
والواجب في الرقيق قيمته على انه ذن ولو ام ولد او مبعوضا سواء كان
المتلظا او عملا الا ان يكون ايمانا كما يحال فيقتله **ع** وفي الجاني
ولان علقته عشر اية ولو كانت **ع** يعني ان الجاني من حيث هو سواء كان
حر او امراة اذا انفصل عن امه ميتا او عن سائر وجهيه فانه يجب فيه
عشر اية او عشر دينارا او عشر قيمته ان كانت امة وسواء كان الجاني
ذرا او ابنتي من بعد عدا او خطا كان الصواب ابا او مة وسواء كان الاتصال
من ضرب او تخويف او شتم شيء بشرط ان تشهد البينة انفا من التعذيب
او الشتم لزمنا التراضي ان سقطت وتشهد البينة على السقط ايضا والمرد
بالعلقة الدم للجنح الذي اذرب عليه المالحار لا يذوب لالدم الجنح الذي
اذا ركب عليه المالحار يذوب لان هذا الاشئ فيه فلا يقدر قبل المبالغة
واما بقدر قبلها المظنة اي ان لم يكن علقته بل كان مصنفه بل كان علقته
من العلوق وهو الاتصال لان بينهما اتصال ضروري **ع** وفيه نظير
وفي عشر اية قد وعبر دية امه فسد في قوله ولو لمعة وان قدر عشر
نحوه

८

أولاً في القصاص خلاف **ع** يعوان الجاني إذا اعتد الجاني بفريق بصر
أحد أو كليهما أو رستهما فتر لهما ثم مات فقتيل بقيت من لهما بقسامة **و**
وقيل الواجب فيه الدية فيما للجاني أي بقسامة قالوا والعلة في الحاق
الرأس بالبطران في الرأس عرفاً ليس عرفاً إلا بصر وأصل إلى القلب فاشتر
في الرأس أثر في القلب بخلاف اليد ونحوها لكن الراجح في ما ذكره الرأس عدم
القصاص وفي مسألة النظر والعض القصاص بقسامة فيما وجدنا مع الأدب
وأما موقوف لا يقتضيه خلاف في القصاص إلا إذا تعد صلب البطن خاصة
و يتعد الواجب بتعد **و** **ع** إلى اللحم المذكور والخبر أن الواجب المتعد
ذكره وهو المقتل والعشران نزل الجاني ميتاً والدية مع القسامة إن نزل جانياً
إذا استعمل صار خائماً مات بتعد ويتعد الجاني **و** وقد ثبت في الخبرين

بمعزاة الفقة المذكورة تورث على ما يضافه نقله في فرائد وتقصيرها وبعده
او ورثت الواجبات من عشر وفرة ودية ولو تبدد الخبز **في** فخر
حكومتهم **في** تقصير الجنائز اذا برئ من قيمته **عبد** او **فرا** من الدين
بمعزاة الجراح الخطا التي ليس فيها دية فمقتضى يجب فيها الحكمة وكذلك الجراح
العمدا التي لا قضاء فيها وليس فيها شيء مقدار كعظم الصدر وهشم الفخذ وما
اشبه ذلك فيها حكومتها بان يقوم الخي عليه بعد بره خوف ان ينزاعها الى
النصر او لما تحلها العاقلة **عبد** (سألت) بعشرة مائة ثم يقوم ثانيا بمائة

الحق في حقها على الاشراق
والتأليف في حقها على الاشراق

Handwritten Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or legal text. Key phrases include "قوله" (his saying) and "فقال" (then he said). The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow on the right side.

من القضاة
أهل الدوق الخوفا
ماتية وخضرة
من الملك وعلمها
فقدت على الملك
القاف العبد
ولا قضاة

من كتاب تكملة التكملة في

لا يملك في الايام في الدنيا
 سكونه من غير ان يملك
 لا يملك في الايام في الدنيا
 سكونه من غير ان يملك

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

الى بطنه او بالعكس او في جنبه فنفذت الى الجنب الاخر فان الواجب
 يتعدد فيكون فيها دية جانيقتي كان الواجب في الموضحة والمنقطة والامة
 يتعدد فيوجهه اما تعدد الواجب في الموضحة فانما يتعدد اذا كان ما بين
 الموضحتين كما لم يبلغ العظم بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الاخرى
 وكذا ما بعد هام من منفلة والمهمة لم تبلغ ام الدماغ اما اذا كان ما
 بينهما وصل الى العظم او الى ام الدماغ بان كانت واحدة متصلة فليس فيها
 الادية واحدة وسواء كان ذلك من ضربة واحدة او ضربات في فود واحد
 وانما خرج بمفهوم الشرط ليرتبط عليه قوله وان يغور في ضربات
 والاوجه وان ضربات في فود اذا ضرب ليرتبط في الفود بل الامر بالعكس
 واجيب بان الباطن في الموضحة وفي السببية اي وان في فود ريب ضربات
 والدية في العقل والسمع والبصر والطق والصوت او الذوق او قوة
 الحواس او تسليها وتخييل او ترويض او قيامه وجلوته
 بعوان ضرب تحتها عمد او خطأ فذهب عقله فانه يلزمه الدية كاملة
 وفيه خبر الخطأ قال الهن والوجن من الشهر يوما كان له جرح من ثلثي
 من الدية وان جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح
 انتهى وحمل العقل القليل على المشهور لا الراس فاذا ضرب ضربة او وضعه
 فذهب عقله فيلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية الموضحة على
 المشهور وعلى الاخر لا يلزمه الدية العقل فقط لقول المؤلف الا المنفعة
 بتمامه وهذا وما بعد فيما اذا كان الجرح طبعه جرحا اما لو كان جرحا فاما على
 الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بغير قصد فذهب
 به سمعه او بصره او نطقه وهو صوت بحروف او صوته وهو هو
 منصف يخرج من دية العقل الى خارجها كان جرح ام لا وانما عطف
 الصوت على العقل لانه انصر والصوت اهم ولا يلزم من دية العقل

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح
 انتهى وحمل العقل القليل على المشهور لا الراس فاذا ضرب ضربة او وضعه
 فذهب عقله فيلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية الموضحة على
 المشهور وعلى الاخر لا يلزمه الدية العقل فقط لقول المؤلف الا المنفعة
 بتمامه وهذا وما بعد فيما اذا كان الجرح طبعه جرحا اما لو كان جرحا فاما على
 الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بغير قصد فذهب
 به سمعه او بصره او نطقه وهو صوت بحروف او صوته وهو هو
 منصف يخرج من دية العقل الى خارجها كان جرح ام لا وانما عطف
 الصوت على العقل لانه انصر والصوت اهم ولا يلزم من دية العقل

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح
 انتهى وحمل العقل القليل على المشهور لا الراس فاذا ضرب ضربة او وضعه
 فذهب عقله فيلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية الموضحة على
 المشهور وعلى الاخر لا يلزمه الدية العقل فقط لقول المؤلف الا المنفعة
 بتمامه وهذا وما بعد فيما اذا كان الجرح طبعه جرحا اما لو كان جرحا فاما على
 الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بغير قصد فذهب
 به سمعه او بصره او نطقه وهو صوت بحروف او صوته وهو هو
 منصف يخرج من دية العقل الى خارجها كان جرح ام لا وانما عطف
 الصوت على العقل لانه انصر والصوت اهم ولا يلزم من دية العقل

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح

ذهاب الاعمال بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بغير قصد فذهب
 بسببه ذوقه وهو قوة منبثة في العصب الحار على حرم اللسان يدرك بها
 الطعام بخلاف الرطوبة اللعابية التي في الفم بالطعم ووصولها الى العصب
 ولم يدركها العصب وهو قوة منبثة اخرى وسنة في جميع المدن يدرك بها الحارة
 والبرودة والرطوبة واليوسنة وخود لا عند الناس والاضال به
 وظالمه ان فيه حكومة فاذ لم يذكره فيا فيه شي وسكت عن حقيقة ما فيه شي
 مقدر وهو الشم وفيه الدية وكذلك الشقان وعظم العبد وعلمه القوي
 وعن الداعية وفيها تلك الدية على المقدر وكذلك تجب الدية على من فعل
 بغير قصد فذهب بسببه انما ظله او فعله فذهب بسببه نسبه
 او حصل بسببه تخذيمه او تبرجه او تسويده وظاهره ولو تسويده او
 تخذيمه او تبرجه او تسويده او تسويده وتخييل به وبغير قصد فذهب
 ما ذكره وانظر لوجده وسوده معا ويظهر ان عليه ديتين وكذلك تجب الدية
 على من فعل بغير قصد فذهب بسببه قيامه مع جلوسه بان صار قلعا
 او في احد حكمته كما قاله الشم وهو الصواب بتعاقب المدونين وبعبارة
 وقيامه وجلوسه معا وكذلك قيامه فقط واملا لوسه فقط فحكومة ولو
 اذوبت بغير جلوسه وقيامه فالظاهر ان عليه حكومة او الدية او
 المشوا او العيني او عيني الاغوية المستمرة بخلاف كل واحد في احد فانصفه
 وفي اليد وفي الرجلين وقارب الانف ونسفة وفي بعض ما يحس بها
 منها الامن اصله وفي الانبيى مطلقا وفي ذكر العيني قولان **ش** لما
 فرغ من الكلام على النافع شرع في الكلام على الذوات القرينة والمقارن في فعل
 شخص فعلا ذهبا فانه بسببه فانه يلزمه دية كاملة والمؤلف
 تبع في هذا تصحيح الجلب وهو المذهب لما في كتاب النبي طيب السلام
 لعمر بن خزيمة وفي الاذنين خشون وان كان مذهب المدونة خلافه وان

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح

في الدية من جرحه من ردة اليد او بالعكس كان له جرح من ثلثي جرح

في حكمه ولا دية فيها الا اذا ذهب السمع انظر الدمي وكذلك
 الدية على من فعل بغير فعله مع جلدته راسه وجنبه جسابه
 وكذلك نجس الدية على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا وسواء
 طست او برزت او ذهب خوركا وبها جملها اي جملها باق وفيه كتاب
 جملها بعد ذلك حكومة فصر عليه الخ فاذ قل قوله او العينين
 مع قوله او البصر فاجاب في الذاب هناك البصر خامة والعين مفتوحة
 وهذا اختلفت بعد قد مع ذهاب البصر فاني هذا الاشياء الخ فهاذا الدية
 خاصة لادنية وحكومة وان كان يعلم ما يستحق وكذا للنجس الدية كاملة
 على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا لا عور رالباقية وسواها
 او برزت او ذهب خوركا وبها جملها باق وفيه كتاب بعد ذلك حكومة وانما
 كان في عينا لا عور ردية كاملة ولم يكن فيها نصفها كالجاني في السنة لقوله
 سلبها السنة وبه قضى عمر وشعان فصرها لا لا تتقوا البصر اليها لانه
 خلاف مذهب اهل السنة لان البصر من عور ولا يضر لا تقتل بخلاف كل من
 في الانسان فان في احدها نصف الواجب فيهما ما عدا عور الامور للسنة
 فالخراج من قوله او عور الا عور وقوله فان في احدها نصفه نظيل المقدد
 اي خلاف كل من وجب فليسوا الباق في سنة كالباق في العيني لان في احد عاضد
 العقل كحد اليدين او العيني وموتها وكذلك نجس الدية على من قطع
 يدي شخص من الاصابع او من العضد او الال من عظمها مع بقاها او
 شخص من الكعب او من الورك او الال من عظمها بغير اوصوه مع بقاها
 ويدخل فيه ما لو حصل فيها الرعشة وكذلك الدية على من فعل بغير فعله
 ذهب بيبه ما رن انفه وهو بالان منه دية العظم ويسمى عينا
 الارنية وكذلك نجس الدية على من قطع راس ذكر الانسان دون قصصه
 ولو اقطع بعض الحصة في الحصة بقاس لا من اهل الذكرا فان قصصه

في حكمه ولا دية فيها الا اذا ذهب السمع انظر الدمي وكذلك
 الدية على من فعل بغير فعله مع جلدته راسه وجنبه جسابه
 وكذلك نجس الدية على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا وسواء
 طست او برزت او ذهب خوركا وبها جملها اي جملها باق وفيه كتاب
 جملها بعد ذلك حكومة فصر عليه الخ فاذ قل قوله او العينين
 مع قوله او البصر فاجاب في الذاب هناك البصر خامة والعين مفتوحة
 وهذا اختلفت بعد قد مع ذهاب البصر فاني هذا الاشياء الخ فهاذا الدية
 خاصة لادنية وحكومة وان كان يعلم ما يستحق وكذا للنجس الدية كاملة
 على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا لا عور رالباقية وسواها
 او برزت او ذهب خوركا وبها جملها باق وفيه كتاب بعد ذلك حكومة وانما
 كان في عينا لا عور ردية كاملة ولم يكن فيها نصفها كالجاني في السنة لقوله
 سلبها السنة وبه قضى عمر وشعان فصرها لا لا تتقوا البصر اليها لانه
 خلاف مذهب اهل السنة لان البصر من عور ولا يضر لا تقتل بخلاف كل من
 في الانسان فان في احدها نصف الواجب فيهما ما عدا عور الامور للسنة
 فالخراج من قوله او عور الا عور وقوله فان في احدها نصفه نظيل المقدد
 اي خلاف كل من وجب فليسوا الباق في سنة كالباق في العيني لان في احد عاضد
 العقل كحد اليدين او العيني وموتها وكذلك نجس الدية على من قطع
 يدي شخص من الاصابع او من العضد او الال من عظمها مع بقاها او
 شخص من الكعب او من الورك او الال من عظمها بغير اوصوه مع بقاها
 ويدخل فيه ما لو حصل فيها الرعشة وكذلك الدية على من فعل بغير فعله
 ذهب بيبه ما رن انفه وهو بالان منه دية العظم ويسمى عينا
 الارنية وكذلك نجس الدية على من قطع راس ذكر الانسان دون قصصه
 ولو اقطع بعض الحصة في الحصة بقاس لا من اهل الذكرا فان قصصه

في حكمه ولا دية فيها الا اذا ذهب السمع انظر الدمي وكذلك
 الدية على من فعل بغير فعله مع جلدته راسه وجنبه جسابه
 وكذلك نجس الدية على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا وسواء
 طست او برزت او ذهب خوركا وبها جملها اي جملها باق وفيه كتاب
 جملها بعد ذلك حكومة فصر عليه الخ فاذ قل قوله او العينين
 مع قوله او البصر فاجاب في الذاب هناك البصر خامة والعين مفتوحة
 وهذا اختلفت بعد قد مع ذهاب البصر فاني هذا الاشياء الخ فهاذا الدية
 خاصة لادنية وحكومة وان كان يعلم ما يستحق وكذا للنجس الدية كاملة
 على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا لا عور رالباقية وسواها
 او برزت او ذهب خوركا وبها جملها باق وفيه كتاب بعد ذلك حكومة وانما
 كان في عينا لا عور ردية كاملة ولم يكن فيها نصفها كالجاني في السنة لقوله
 سلبها السنة وبه قضى عمر وشعان فصرها لا لا تتقوا البصر اليها لانه
 خلاف مذهب اهل السنة لان البصر من عور ولا يضر لا تقتل بخلاف كل من
 في الانسان فان في احدها نصف الواجب فيهما ما عدا عور الامور للسنة
 فالخراج من قوله او عور الا عور وقوله فان في احدها نصفه نظيل المقدد
 اي خلاف كل من وجب فليسوا الباق في سنة كالباق في العيني لان في احد عاضد
 العقل كحد اليدين او العيني وموتها وكذلك نجس الدية على من قطع
 يدي شخص من الاصابع او من العضد او الال من عظمها مع بقاها او
 شخص من الكعب او من الورك او الال من عظمها بغير اوصوه مع بقاها
 ويدخل فيه ما لو حصل فيها الرعشة وكذلك الدية على من فعل بغير فعله
 ذهب بيبه ما رن انفه وهو بالان منه دية العظم ويسمى عينا
 الارنية وكذلك نجس الدية على من قطع راس ذكر الانسان دون قصصه
 ولو اقطع بعض الحصة في الحصة بقاس لا من اهل الذكرا فان قصصه

في حكمه ولا دية فيها الا اذا ذهب السمع انظر الدمي وكذلك
 الدية على من فعل بغير فعله مع جلدته راسه وجنبه جسابه
 وكذلك نجس الدية على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا وسواء
 طست او برزت او ذهب خوركا وبها جملها اي جملها باق وفيه كتاب
 جملها بعد ذلك حكومة فصر عليه الخ فاذ قل قوله او العينين
 مع قوله او البصر فاجاب في الذاب هناك البصر خامة والعين مفتوحة
 وهذا اختلفت بعد قد مع ذهاب البصر فاني هذا الاشياء الخ فهاذا الدية
 خاصة لادنية وحكومة وان كان يعلم ما يستحق وكذا للنجس الدية كاملة
 على من فعل بغير فعله مع بيبه عينا لا عور رالباقية وسواها
 او برزت او ذهب خوركا وبها جملها باق وفيه كتاب بعد ذلك حكومة وانما
 كان في عينا لا عور ردية كاملة ولم يكن فيها نصفها كالجاني في السنة لقوله
 سلبها السنة وبه قضى عمر وشعان فصرها لا لا تتقوا البصر اليها لانه
 خلاف مذهب اهل السنة لان البصر من عور ولا يضر لا تقتل بخلاف كل من
 في الانسان فان في احدها نصف الواجب فيهما ما عدا عور الامور للسنة
 فالخراج من قوله او عور الا عور وقوله فان في احدها نصفه نظيل المقدد
 اي خلاف كل من وجب فليسوا الباق في سنة كالباق في العيني لان في احد عاضد
 العقل كحد اليدين او العيني وموتها وكذلك نجس الدية على من قطع
 يدي شخص من الاصابع او من العضد او الال من عظمها مع بقاها او
 شخص من الكعب او من الورك او الال من عظمها بغير اوصوه مع بقاها
 ويدخل فيه ما لو حصل فيها الرعشة وكذلك الدية على من فعل بغير فعله
 ذهب بيبه ما رن انفه وهو بالان منه دية العظم ويسمى عينا
 الارنية وكذلك نجس الدية على من قطع راس ذكر الانسان دون قصصه
 ولو اقطع بعض الحصة في الحصة بقاس لا من اهل الذكرا فان قصصه

من الجاني فلا طلام وقوله والا رابع لقوله ان حصل لا لقوله زاد وقوله فدية
 ما لم يذهب اي ينظر او مقابل او ما شئ ما لم يذهب ولا بد من هذا ونظمه ومثله
 هو ما قام بالجاني عليه لا ما قام بالجاني فان الذي لم يذهب هو القائم بالجاني
 ونظمه ومثله هو القائم بالجاني عليه **ص** ولذا ذهب والعين قائمة فان
 استطيع كذلك والا فالعقل **ص** يعني ان من ضرب انسانا فذهب نور بصر
 والعين قائمة مكانها لم تخف فانه يفصل بالجاني مثل ذلك فان حصل له
 ذلك او زاد فلا طلام وان لم يستطع ان يفعل به مثل ذلك فانه ينبغي العقل
 و**ص** ان اى وان ذهب البصر بغيره فان استطيع ذهاب البصر بجيلة
 من يحيل فعل ذلك ولا يحتاج الى ان يقر به ضربة مثل ما ضرب لانا الضربة لا
 يقتصر بها وانما يقتصر من يخرج فالمسألة الى الباعث ذهب بيبه القصاص
 وهذه ذهب بيبه لا قصاص فيه **ص** كان تلك بيبه بصرية **ص** التيبه في وجوب
 القصاص مع الامكان والا فالعقل والمخوار من ضرب يد شخص ورجله عمدا
 فيب تلك الضربة شلته يد المصروب فانه يعمل بالضارب مثله لك فان
 شلت يد الضارب والا فالعقل في ماله دية العاقلة وقد استشهدوا
 بالاذكالت الضربة يخرج فيه القود واما ان ضربه على راسه فكلت يده فلا قود
 فيه وعليه دية اليد ولا يشرط هنا كونه يستطع فعل الشئ ليدون العظام لا
 وفعل الفرق بينه وبين ما قبله من دور السلل عن الغرب بخلاف ذهاب البصر
ص وان قطعت يد قاطع يسار وى او سر قفا وقصاص بغير فلاش للجاني عليه
 يعني ان قطع يد شخص عمدا من ان يد القاطع ذهبت بامر جاور او بسب
 سبة اى سرق القاطع قطعت يدك او ذهبت يد القاطع بسب قصاص
 الجاني عليه بان قطع يد اخر فافتضله منه فانه لا شئ للجاني عليه على الجاني
 للشفقة انما تعلق بالعوض المخصوص فلما اعتذر بطريق الجاني عليه ومثل ذلك
 ما اذا مات القتال فان القتل لا شئ له **ص** وان قطع اقطع الكف من المصروف

ما استثنى كما يأتى
 ان كان الساقطة لا عمل العمد تالم الى الا

فلما جئنا عليه القصاص والدية **ش** يعوان الذي يده اليمنى مقطوعة من الكف
 اذ قطع يده رجل من الرق فان الذي قطعت يده من المرقى بكفا انما قطع
 الناقصة ولاشئ له وان شالغ دية بميمه واعمالان فجلان لا يجازي وهو
 ناقص ذلك العضو ولا جازان يستقل الى عضو غيره ولا ان يغير القصاص
 لانه اقل من حقه ولا ان يتغير الدية لا يوجب محمدا على المعصم والجارا بانه
 وهذا لا يخالف ما ياتي من انه لا يجوز لمن قطع من الرق ان يرضى بقطع يده
 من الكوع لانه في هذه وجده من الجاني مماثل ما جنى عليه وفيما نحن فيه انما الجاني
 مماثل بعض ما جنى عليه وقد قال تعالى ولجرح قصاصا وان يبعث الجاني
 مثله الجاني عليه ولا يجوز له الرضا بدونه لانه حقه تعالى لانه ولا شك ان
 هذا مع الامكان وامام مع عدمه فهو حق للجاني عليه لانه تعالى وقد امر الرق
 متعلق بقطع **ص** كقطع الحنفية **ش** النسيب تام والمخيار الذي ذكره
 منقطع اذ اقطع ذكر رجل من اصله فان الذي قطع ذكره التامل بحريه ان
 يقطع قصبة الذكر او يلفظ دية ذكره ولجواز الجرح عديم المماثلة **ص** وقطع
 اليد الناقصة اصعبا بالماملة بلا عزم **و** ويجوز نقصت اكرهية وفي الدية **ش**
 يعوان الذي يده ناقصة اصعبا بسبب عناية او غير عناية اذ قطع يد كاملة لرجل
 او امرأة فان يده الناقصة تقطع بالماملة بلا عزم لصاحب الماملة على الجاني
 طلب الناقصة بب اصعبه فان نقصت يده الجاني اكره من اصعب فان الجاني عليه
 يجزيه ان يغفر او يلفظ الدية اى يده كاملة اى يده اليمنى عليه لانه
 يد الجاني **ص** وان نقصت يد الجاني عليه فالعقد ولو اجمعا **ش** يقولون ان
 يد الجاني عليه هي الناقصة اصعبا ولو اجمعا فانه يستحق القصاص والجاني
 يقطع يده الماملة في يده الناقصة ولا عزم عليه لصاحب الماملة
 ولا يجازي فتوله وان نقصت اى اصعبا بدليل قوله ولو اجمعا **ص** لا اكره
 يعوان اليد الجاني عليها اذ انقصت اكره من اصعب بان نقصت اصبعه

او

او اكره فاصلها دية ما فيها من باقي الاصابع ولاشئ في الكفيت كان فيها
 اكثر من اصبع وان كان فيها واحدة فدينها وحكومة في الكف ظالمه الواق
 فان لم يكن له الا الكف فليس للجاني عليه الا الحكومة ان شأوا وشأ قطع
 وبسبب ان لا اكره اى اصبع او ثلاثة لان الكثرة انما تستعمل في العمل
 لان الاثر ارضا اصابع فلا يارض مفهوم المدونة فان قلت تقدم
 في يد الجاني اذ كانت ناقصة اكره ان الجاني عليه يرضى بقطع يده
 المتعلق الفرق قلت لان يد الجاني اذ كانت ناقصة اكره واختار الجاني
 عليه الفقه وقد رضى بشرط بعض حقه واما اذ كانت يد الجاني عليه ناقصة
 اكثر من اصبع واقصر من يد الجاني الماملة لاخذ زائد على حقه **ص** ولا يجوز
 بكوع لذكر فرق وانما **ص** يعوان من قطع يده شخص من الرق فم من اجزا
 على ان يقطع الجاني عليه يد الجاني من الكوع فانه لا يجوز القصاص لانه مخالفة
 لقوله تعالى ولجرح قصاصا او الماملة في المرحطة لا يجوز ان يقطع رجلاه
 في يده مثلا وقابل يجوز القصاص لانه تقدم على الجاني من التي لا تبدل الغاية
 اذ لا يجوز القصاص من كوع اى مبتلا من كوع لذي مرقى لانه من قطع
 اذ لا يجوز لذي مرقى منقطع القصاص من كوع وظاهر كلامهم **ش** وان
 قائل يجوز الرضا وفي النظر لانه القائل لا يجزى الا في مواضع ليس هذا منها
 وكلام المؤلف موافق للنقل ويحك ان عرفة ضعيف ولو اوفى وان رضى
 للحال واذا وقع وترا بجزي ولا يعاد كما استظهر بعض **ص** ونهت الجاني
 الماملة بالضعيفة خلة او من **ش** يعوان انصحب الجاني السليمة ايضا
 اذ قلع عين الضيفة الا يصار خلة او من كير لخص فان السليمة تؤخذ
 بالضعيفة كما يقتصر للمرض من الصبح وخلة منصوب بزع الجاني
 اذ الضيفة من اصل خلقنا **ص** وكذا يري اولى كريمة فالقود ان تها **ش**
 يعوان العوز الماملة تؤخذ بالعين الضيفة من جدي اى من رمية وسقوا

تأخذ بالعين الضيفة من جدي اى من رمية وسقوا

تأخذ بالعين الضيفة من جدي اى من رمية وسقوا

هذا هو الذي كان
في كتابنا

أخذ لعبد سيب الرمية عقلا لم لا عقلا إذا اتحد الجانية فان لم يتخذها
فيؤخذ من الجاني بحساب ما بقي من ثوبها بان يقال ما بقي من الرمية فيقال
النصف مثلا فليس نصف الدية وعلم هذا القياس واليه الإشارة بقوله
ص والآية **ص** أي حيت أخذ عقلا والافالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا
المجنى عليه ان لم يأخذ عقلا ففعله والخراج لقوله او بكرمية وقوله فالقود
الخراج الجدر والرمية ولا يصح ان يكون معطوفا على ما قبله وهو قوله وتؤخذ
العقلا لسلطة الزلفوم القود منه وبعبارة والاحجة لقوله فالقود مع
قوله وتؤخذ المجنى عليه ولا لقوله ان تؤخذ لان الكلام فيه ولا لقوله والافعال
مع قوله فيما يأتي وكذا المجنى عليه ان لم يأخذ عقلا مع الخلال كما هنا بالشرط
الاي **ص** والله تعالى اعلم بقوله القود واخذ دية كاملة من ماله **ص**
يعني ان سأل المجنى اذ ارفقها عور هدر وهو الذي ذهب بصلحدي عينيه
بجانية او غيرها فان الجاني المجنى عليه ان سأل اقتصر من الجاني ما على ثوبه من ثوبه
الفضاضة فخذ دية عينيه وهو الف دينار على ما ذهب فقوله سأل أي سأل
المجنى المائلة له في الاعور كانت الاخرى سليمة ام لا فيصدق بما اذا كان سأل
المجنى او سأل المائلة فقط وليس المراد ان سأل المجنى **ص** وان قصا عور
من سأل فمائلة فله الفضاض او دية ما ترك وعجزها ففقد دية فقط
بماله **ص** يعني ان الاعور اذا قصا من سأل المجنى العجز التي تملأ عينه
فلسأل المجنى ان يقتصر من الاعور او ليخذ دية ما ترك وهو عجز الاعور الع
دثار على الذهاب وانما جعل العجز هنا لدم المساواة لان عجز الاعور
فيما الدية كاملة بخلاف عجز الاعور ففما نصف الدية والله تعالى اعلم
من سأل المجنى المجنى التي لا تملأ عينه فانه يلزم نصف الدية فقط وليس
له الفضاض لغيره **ص** والله تعالى اعلم بالقود ونصف الدية **ص**
يعني ان الاعور اذا قصا عجزا لم يخذ دية بل دية القود في المجنى المائلة له

وبلده

هذا هو الذي كان
في كتابنا

هذا هو الذي كان
في كتابنا

هذا هو الذي كان
في كتابنا

ويلزم ايضا نصف الدية في المجنى التي ليس له مثله وسواء قبله او ليس له مثله
ام لا لا الشور وهذا كالتعجيل **ص** وان قلت سرفقت بالقود وفي
خطا كدية الخط **ص** يعني ان من قطع من الصغير كيراه ان يفرده فها فقت
فانه يلزمه القود لان القود ان ينال الجاني بغير ما قبله وخطا فانه ياخذ في
العقود وهو خمس من الدية لان حكمه كحكم كدية الخطا في غيرها مما لا عقول
سوى كونه وخطا فها فقت عقلا لم يفرده كما كانت قبل فلا يستفقد
العقلا انما قاحله المجنى فان أخذ الدية فردت وثبتت لم يرد الاخذ
بها فقله وان قلت سواء كبير وياي ايضا وسر مضطربة جدا
وان ثبت قبل اخذها اخذ وعليه فومع قوله وفي خطا كدية الخطا
تكرار والمراد بالكبير من ان يزدل ما ياتي في قوله وسر صغير لم يغير
وباتي عم الصغير في قوله واستوى بالصغيرة وسر الصغير للاياس والقود
والاستظهار سنة وباتي ان خطه ان يقول للاياس ومضى سنة كالقود
ص والاستيفاء للقاصيب كقول **ص** يعني ان الاستيفاء للقاصيب الذكر
لا يدخل الزوج والاخ للام وترتيب القاصيب ما كثر نبيه في باب
ميراث الوالا فخص به الذكر الاقرب فالاقرب الا ان التيسر لما اقتضى
ان الاخوة وبنينهم مقدمون على الجد استثنى الاخوة بقوله **ص** الاجد
والاخوة فيسكان **ص** في القتل والعقود وما استنبه به يعلم سقوط بنينهم
مع الجد لانهم لا كلام لهم مع ابايهم وهو بمنزلة ابايهم فلا كلام لهم معه
واعلم يقبل كالارث لان المراد بجد في باب الارث اجد وان علا وفي
باب الوالا لجد دية فان لم يكن للمقتول عصبة لعل فان الامام يقتصر
له وليس له العفو الا ان يكون الفائذ والمقتول كافرا ثم يسلم القاتل **ص**
ويجوز الثلث وهل الا في العقد فخرجنا من ان **ص** يعني ان الجاني يخطئ تلك
اياه القاتل حيث كان يرث الثلث وهل يخطئ الجاني تلك الايمان حيث
وهو سبعة عشر مائة تامل

هذا هو الذي كان
في كتابنا

هذا هو الذي كان
في كتابنا

اولايب واعاما والحال ان القتل بكت بغسامة من جلبت القتل من الغريقين
 اجيب الخ ذلك وان لم يكن الغرقاة لا يكون الا بجماع كما ان بنت
 القتل بينة فانه لا مدخل للمصنة في الوارث فيه ولحق فيه النساء اما ان
 يجرى اليها كالبنت مع القوة فلهما القتل ولا غفر الا بجماعهم سواء بنت
 بينة او بغسامة وهو كذلك وهذا داخل في قوله وللتان ورثن ولم يكا
 قاصية والوارث كوني **شعر** اي انه الوارث يقتل له الحمل في الاستبوا وعده
 ما كان من ذلك المورث وان كان في الوارث ذكر وان في ذلك الحمل اما وان استوت
 درجاتها فاذا كان الحمل لاس المقتول ومات عن ابن وبنت كان الحمل للبنت
 مع اخيه فلا يرث في الوارث الا اني عدم مساواة عاصب لها كما روي ذلك
 في اوليا المقتول ولو كان الحمل لبنت المقتول وعيها مثلا وماتت عن بنت
 كانت لها الحمل مع الم ولا يدخل في ماله الزوج والزوجة **شعر** وللصغير ان يثني
 نصيبه من الدية **شعر** يعني ان اوليا الدم اه الا ان فهم كبار وصغار فعلى الكبار
 من القتل او واحد منهم فان القصاص ينفذ كما ياتي في قوله وسقط ان عفي
 رجل كما ياتي في قوله وسقط القتل فان حق الصغير لا يسقط من الدية بل نصيبه
 من دية عده ولولا ان القتل في الدية كالملة **شعر** يعني لو كان مستحق
 الدم هو الصغير وحده فان وليه من اب او وصي او غيره كان ينفذ من محجوم فان
 راع القصاص هو الاصل في حق محجوم اقتصر له من الحامي وان راع اخذ الدية
 المحاملة هو الاصل في حق محجوم اخذ ما والا يجوز للولي ان يجتمع على اقل من الدية
 حيث كان القاتل وليا وهذا لا يتشبه على مذهب ابن القاسم من ان القصاص
 يتبعي ولكن لما كان عند المحل محضرة لاجل الصغير كان الحكم كما مر وبينة
 وعمل التحريم في هذه وفي مسكة القطع الا اني حيث رضى الحامي بدفع الدية
 فانما يظن الا القصاص والعفو مجانا وجنيد لا مخالفة لكن هذا العمل
 خلاف كلام المؤلف ولا يظهر الا لجواب الاول ومحل ثبوت النظر لولي المقتول

وهو وارث المحل

موت في وقت من وقت الدية
 موت في وقت من وقت الدية
 موت في وقت من وقت الدية

في الدية
 في الدية
 في الدية

فجاء به من الدية وكذلك اذا قطع بعض الما من فزا الما من بغسامة لا من اجل
 الانقضاء ففصر منه فجاء به وكذلك يجب الدية على من قطع اثنى شخصين
 قطعهما او سلهما او رضىهما قطعتا قبل الذكر وبعد كان له ذكرا ولا وي
 احدهما نصف الدية وان قطعنا مع الذكر فدينان واختلف في ذكر
 العفيف وهو من لا يتاخر في الجماع اما العنقر لانه اذا لم يكن لا ينفذ كغيره
 او علة على مذهب الحامي في ذلك دية كاملة او حكومة واما ذكر الخنك المثل
 فنصف دية ونصف حكومة **شعر** وفي شعر المرأة ان يبد العنقر وفي شعرها
 او يقطعها ان يطل الدين واستوي بالصغير والصغيرة لا ينفذ
 الا بجماع كالقود والاشطر لانه وسقط ان عادت وورثا ان مات
 وفي عود الشئ اصغر حيا **شعر** الشئ عا حرقا الفرج والشعر
 الشئ وسكون الفاذ اقطع شعرها اليها بعد العظم من فجا فانه لان ذلك فحقها ان تقسم من قتلها
 يلزم دية كاملة تضر على ذلك طرفه وبني الما جوده وقضيه عن خطاب **شعر** لان ذلك فحقها ان تقسم من قتلها
 ومنهم ان يبد العظم حكومة وهو مستفاد من كلامه اذ لم يذكر فيها **شعر** لان ذلك فحقها ان تقسم من قتلها
 فوهي مقدار ولما كان ان فلهما حكومة ينفذ بغيره وكذلك تجزى الدية
 على من قطع ثديي المرأة اي استأصلا وظاهر وان كانت المرأة محجورا
 لان ذلك جال الصدر بها وربما ذرمتها اليها فلما اذ قطع روستها ولو
 المراد بالحليتي فانه لا يلزمه دية كاملة الا بمرطاب يبطل الدين منها
 فلم تكن محجورا والاحكومة ومثل ابطال الدين فانه فالشرط قاص
 على الحليتي ومنه يعلم ان الدية الحليتي لا الحليتي فلو ضربها في موضع
 فنظر اليها وجبت الدية واما لو قطع حليتي امرأة صغيرة فانه يستأني
 بها الذمير الا بجماع وهذا في خطاب ليل ما بعد فان اثنى زمن الا يار قبل
 تمام سنة من يوم اجباية فانه يجب ان تقطع رقام السنة قال فلهذا وثان
 قطع ثديي الصغيرة فان استوفى انه ابطالها فلا يعود اية ابد رقيمة الدية

في الدية
 في الدية
 في الدية

في الدية
 في الدية
 في الدية

في الدية
 في الدية
 في الدية

Copyrighted material

ما قاله الفيلسوف الموحدة كذلك ان كان في تجربة السمع وتبدل عليه
 الاماكن ثم تنقل الحسية وينظر ما يتصوره الحقيقة ثم يقاس احداهما
 بالآخرى فان علم قدر الفقه كان له بحسبه وان ادعى هذا جميع به
 صدق مع عينه كما يأتي والظاهر ان قوله على غير ما ينطق المؤلف قوله
 باغلاق الصحة لئلا يفتنى التسبب ان العلم الصحة فتصدق وليس
 كذلك وانما تغلق **ص** والشم برأيه حادثة **ص** يعزى ان الشم يختبر برأيه
 حادثة منفردة للطبع لانه في الغالب لا يصح على ذلك فاذا علمت منه المنفعة
 والفرضية الدالة على كذبه على علمه فان من له قوة الشم لا بد ان يتأثر
 للمراحة لحاجة اما يعطى او يمن بخلافه فاقد ذلك وهذا اذا ادعى هذا
 ليجمع فان ادعى هذا بعبارة صدق يبين كدعي ذهاب بعضه وقد انتم
 ابن غاري **ص** والنطق بالعلم اجتهاد **ص** اي وجوب النطق بكلام الحق عليه
 ويرجع في نفسه لما يقوله اهل المعرفة الناس على جهدهم في ذلك من ذلك
 اربع ويعطى الحق عليه بقدره فان قالوا لو استلكننا هل يصبر مع او
 تلك فانه يعطى التلك والظاهر ان قوله على غير ما ينطق المؤلف قوله
 المعروف فان هذا الحق والسديد وقوله الظاهر ان قوله على غير ما ينطق المؤلف قوله
 المخطى وقد يقال يستعمل لانه مفرد **ص** والذوق بالحق **ص** يعزى الى الذوق
 يجب بالاشياء المفعلة اي المنة التي لا يمكن الصبر عليها مثل القهر وشبهه والمقد
 بفتح اليم وكسر القاف وهو السديد المارة **ص** وصدق قد مدعى فان
 ليجمع يبين **ص** يعزى ان من ادعى هذا بعبارة جميع سمعه او ذهاب بصره وما
 اسبوة لك فانه بعد قبيح ان لم يكن اجتهاد فان امكن كالمسمع بان
 يصاح بازايه صحة سديد **ص** قال اسبب ويساير علمه في العبد والعد
 التي يقول ذهب طوبى فان لم يوجد ما يستدل به على كذبه صدق
 مع عينه قال ابن الظاهر في الحقيقة ان ادعى المذهب ان جميع سمعه

او

في قوله
 ان العلم
 الصحة
 فتصدق
 وليس
 كذلك

او بعد قد ذهب ولم يقد على التنازع على حقيقة وانما هو صدق
 المذهب مع عينه وقاله مالك وقال الظاهر ان قوله على غير ما ينطق المؤلف قوله
 مع عينه فاعاد العقل واما العقل فلا يتأتى فيه ذلك لان الذي فيه
 انما هو الاول ومن لا عين علمه لانهم لا يجلفون ليعتقوا **ص** والضعف
 من عيني ورجل ونحوها خلقه كغير **ص** يعزى ان الميت اذا خلقت ضعيفة
 والرجل اذا خلقت ضعيفة ونحوها وحصل الضعف له ذلك من امره كما وى
 كنه مما هو صحيح من ذلك اي فيجب فيه القود والعقل كاملا وتقدم انه
 قال وذكره صحيح وصدقها قبل فيه مع هذا نوع تكرار او يقال ذلك في
 النفس وهذا الاطراف ويرد عليه ما من قوله ونحوه العلم السليمة
 بالضعيفة **ص** فانه في الاطراف **ص** وكذا الحق على ان لم يأخذ عقلا **ص**
 يعزى ان العبد والرجل الحق عليها بالصحة في وجوب القود والعقل كاملا
 هذا ان لم يكن اخذ الحسية عقلا اما ان كان لقوله عقلا ثم حصل حسنة
 ثانية فليس له من دينها الا بحسب ما بقي منها وهذا في الخطا بوليل قوله ان لم
 يأخذ عقلا وحسنة العبد تقدمت عند قوله وقوله الحق السليمة بالضعيفة
 خلقه له ومن كره وتجدرى او كرفية فالقود ان تعلم والافضل به وتقدم
 انه يقيد قوله فحسبه بما هنا اي حيث اخذ عقلا وقوله ان لم يأخذ عقلا
 ايمان لم يحمله عقل اخذ ام لا لانه يتبع به الحسنى **ص** وفي لسان الناطق **ص**
 عطف على قوله وفي كذا المرة **ص** يعزى ان لسان الناطق فيه الدية بخلاف لسان
 الغرس فان فيه حكومة **ص** وان لم يمنع ما قطعه فحكومة كل لسان الاخرى
 واليد السلا والساعد **ص** يعزى ان من قطع من شخص بعض لسانه الناطق
 يمنع ما قطعه منه نطقه فانما فيه حكومة بالاجتهاد من لسانه او بمن حضره
 كما وان منع ذلك نطقه فغيره دية كاملة لاننا للنطق باللسان وكذلك
 تجد الحكومة في قطع لسان الاخرى وفي قطع اليد السلا او في قطع الساعد

في قوله
 ان العلم
 الصحة
 فتصدق
 وليس
 كذلك
 في قوله
 ان العلم
 الصحة
 فتصدق
 وليس
 كذلك

وسواء كان الكذب ذميا او مجزيا لخذلها غفلا ام لا وليس قوله
واليه الشك لا تكلم مع قوله كما نفا كذا في سائر الامور لان ما يري ان
فيه الغفلة لا القصاص ويكفي ما كالمادة بالاعتل وقوله فكيف ان
لم يمنع الصوت ولا خالدين وقوله واليد الشلا والماء خطا او عند
عدم الممانعة وسلكه القبيح واما مع الممانعة فقيمة القصاص في العمد والظلم
ان في لسان الصير في لطفه الدية لان الغالب نطقه بعد ونحوه نادى
وقال الباطني فان قلت **هـ** ان لسان الاخر لا يكلم فيه لكن يندفع
به وقد قلتم ان في الذوق الدية قل **هـ** لا بد في وجوب الدية من تحقق
الزالة المعنى الذي لا يحل الدية وهي غير متحققة في لسان الاخر ولهذا قيل
فيه في المدونة حكومتها انتهى وعليه فان تحقق انه كان به ذوق فانه الدية
ان مفهومه وان لم يمنع لزم ان منع ما قطع النطق او بعضه فتقدم في
قوله والنطق بالكلام اجتهاد في قوله عاطفا على ما فيه الدية او اللطف
والتي المرأة وسنن مطر يتجدد او عيب ذكر بعد الحقيقة في عود اليه
المرأة اذا قطعتا عما فيه الحكمة قياسا على التي الرجل وهذا اذا كان خطا
واما ان كان عمدا فانه القصاص وذلك في السنن المطر يتجدد البان لا يري
معه ثبات اذا قلعت حكومتها وينبغي ما لم يكن اخذها خطا فان كان
اصططحت لاجل اقيمة الغفلة كما لا وكذلك يجب الحكمة في الجناية على
العيب اذا قطع بعد ذهاب الحسنة لان الدية انما هي للحسنة **هـ**
ومليح وهذب وظفر وفيه القصاص **هـ** يعوان شعر الحليم الواحد
او المتعدد وهذب الحليم وهو شعرها وشعر الحية في كل حكومة ادم
بينك فان عاد لحيته فلا شيء فيه لكران كانت الجناية على ادب وان كانت
خطا فلا ادب على الجاني واما الخطر ففيه القصاص في العمد والحكمة في
الخطا واما العمد في غير الا ادب كما مر **هـ** وافضل ولا يندفع **هـ**

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

مير خلاف البكارة الا باصبعه من اربعة الاضراس عن رفع الحاجر
بين مخرج البول وحمل الحجام قال في المدونة فيه ما شأنها بالجنادة وقال
الباحي ان فعله لك باجبية فعليه حكومة في ماله وانما ذنوبه التث مع
صداق المثل ولحقه ولو فعله بزوجته فقال ابن القاسم ان بلغ التث فعلى
العاقلة والا فماله ويجوز ان ومعنى حكومة هنا ان يفهم ما شأنها عند
الانوار بان يقال ما صدقها في انها مفضاة وما صدقها في انها غير مفضاة
ويفهم القصاص ولا يندفع الاضراس تحت مهر سواء كان من الزوج او من اجني
اغنيها بخلاف طول البكارة من الزوج او الغائب فانما تندفع تحت مهر

او لا يمكن الوطى الا بزوجها في من لو اخذ الوطى بخلاف الاضراس المهر الا
ان يرسل البكارة باصبعه فانما تجب لانتدريج والزوج والابن **هـ** اي في البكارة فقط الا
الا ان الزوج يلزمه ارضاء البكارة التي ارضاها باصبعه اذا طلق قبل النكاح **هـ** اي مع نصف
الطلاق فلو علم كما عند ابن عرفة **هـ** وفي كل اصبع عشرة والا فكل ثلثة ولا يرسل القاسم في الموازنة ان
الاف الا بهام فتنصفه **هـ** يعوان من قطع ارجل الانسان من يده او رجل فانه عليه المهر كاملا انظر آود
يلزمه عشر الدية ولا فرق بين المختصر والاهتمام وغيرها وسواء كان الاصبع
من ذكر او انثى فله جوازه في معاقبتها للرجل وظاهر كلامه ان الكافر كالمسلم او الدية او الجس
وهو ظاهر قوله عشر الدية من ايد وعنها وانما شأنه على التفصيل المتقدم
انما ثلثة ومبعة وخمسة وان من قطع ارجل من ارجع يد تحتل ومن يقع المهر على الاصح واحدة الانامل
رجله فانه يلزمه فيا قلته دية الاصح وهو ثلثة وثلاث يعمر من الابل وهو العمد من اصابع اليد عشرين
الامثلة الالهام من يده او رجل فانها نصف دية الاصح وهو خمسة من الالهام باصبع من الابل
الابل فتقوله عشر بضم العين لا ينفقها لئلا يكون قاصدا على ذكره المسلم ولا
يرد على الضم قول المؤلف الا في مساوئ المرأة الرجل لثلاث دية فترجع لدهنتها
لانه في قوة الاستئناس هذا **هـ** وفي الاصبع الزائدة القوية عشرة اوت

ش يعوان الاصح الزائدة القوية التي فيها من القوة ما يوجب الاعتدال بها **هـ**
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل
قوله
تأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

五

فما عرفت ان الله تعالى قد افاض علينا من
العلم والفضل ما لا يحصى ولا يعد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

مکتبہ اسلامیہ دارالافتاء

قوله في الاصابع فاصبر على ما بعد الحذف وحمل الاسنان متحدة ولو كانت من فكين
ومافي **الاصابع** فاصبر على ما بعد الحذف وحمل الاسنان متحدة ولو كانت من فكين
ومتافي **الاصابع** فاصبر على ما بعد الحذف وحمل الاسنان متحدة ولو كانت من فكين
بمستقلة فليما في كل ذلك كما للرجل ان لا يكون في فم واحد وتذا ولو كانت المستقلة
في موضع الاولى ففيه بعد برها فليما فيها مثلها للرجل وكذلك المواضع
ولو اصابها في ضربته بمناقلة ومواضع بلغ تلك الدية رجعت فيها الى عقابها
يريد وكذلك لو كان في فم واحد **وعند الخطا** اول عطف فاذا قطع لها
ثلاثة اصابع عفا فقتحت منه او عتقت عنه ثم قطع لها بعد ذلك
ثلاثة اصابع خطا فليما في كل اصبع عشر من الابر فقولوه وعند الخطا عطف
على الاسنان اي ولا يصح عند الخطا اتحد حملها او تنقده وكان الفعل في حكم
المعتمد وليس الذي قبله لان ذلك خاص بمخد الفصل كما تقرره **وتجوز**
دية الخطا بلا اعتراف على العاقلة ولجاني **هذا** اسرر في بيان من جعل **تقتول**
الدية المتقدم ذكرها في الفجر واجزائها فذكر ان دية جنائية لخطا الثابتة
ببينة او ببلوت وسواها ان مسلما او مجوسيا او ذميا ذكرها كان او اني تخم
علم عاقلة لجاني وجاني كجرمهم ولو كان ضياعا كما ياتي بيانه مع كبره
التجيم وسببت بذلك لانها ثقيل لان الطالب عن الجاني وبما يحددها
ايضا فاخره من الرقيق فان قيمته مائة على الجاني واخره بالخطا في
العهد فان العاقلة لا تخل ببيانها بل على حالة على الجاني حيث عني عنه وفي حكم
الخطا العهد الذي لا فضا من فيه كالما مومة ولجانيقة كما ياتي ولا تخل ما افرق
بما ياتي بل تكون الدية في ماله انظر شرح طريكة وفي **الشيخ** عشر فالدية
ان الجاني اذ كان عبدا مأمونا بان لا يقبل الرشوة من اوليا المقتول بان يقول
له افرق بانك قتلت ولينا ونحن نعطوك كذا او ليس كيد القرام المقتول
ولا صدق لا طفا له ولا ينهم في اغني ورثة المقتول اقساما ولا المقتول
وكانت الدية على عاقلة لجاني مضمومة اسمي وكلام المؤلف لا يخالفه لان معنى قوله

[illegible]

لا اعرف ان العاقلة لا تعلم ان الجاني من حيث العاقلة والمال او بيت
 شرط العمل في العاقلة فانما تعلم من حيث العاقلة لا من حيث العاقلة
 بل من حيث دية الجاني او الجاني والمال يبلغ قال عليه كبري وانه يظن
 وساقط اعني **ب** ان شرط الدية التي تنجم عن العاقلة والجاني ان تكون قد
 بلغت تلك دية الجاني عليه او الجاني فاكتر وما يبلغ تلك دية فان كان فيكون
 حالا على الجاني فقط وكذلك لا تعلم من الدية المخلطة على الاب بل هي حالة
 على الجاني وذلك لا تعلم شيئا مما وجب من المال على الجاني حيث سقط عنه القصاص
 لعدم القصاص المائل لما وقعت الجناية عليه كان اقفا عورث اليه عن شخص
 يمينه على فعله حسما به دياره في حاله حالة ونحو شرطه ما مشى به لا تعلم دية
 قاتله بقية ما يأتي فقولنا ان يبلغ في طوعه من علم على جوسيته خطا ما يبلغ تلك
 دية او تلك دية حلت العاقلة وان جنى مجوس او مجوسية على مسلم ما يبلغ
 تلك دية الجاني او الجاني عليه حلت العاقلة وقوله كبري أي كدية عمده وقوله
 نية غلظت من عطف الخاص على العام لانها لا تكون الا في الجاني به
 لا يقوم ان القصاص لما كان ساقطا صار كالخطا لا كما لا يقتضيه
 من الجراح لا تلا فيه فلهذا **ب** يعني ان الجراح التي لا يمكن القصاص منها كالجراحة
 والامه وكسر العظم وما شابه ذلك وسواها كانت للجناية عهدا وخطا وسواء
 قد راجع فيما سبق معلوما او لا فان العاقلة تعلم ذلك حيث بلغت تلك
 وهذا معلوم مما تقدم لانها ان لم تعلم في الخطا ما هو قدر من تلك فاول ما علم
 هو محمول على الخطا والاستثناء من قوله كبري **ب** وهو العصبية وبذلك بالديوان
 ان اعطوا بها الاقرب فالأقرب مراده ان العاقلة على امور العصبية
 واهل الديوان والموالي وبيت المال فقولوه وفي العصبية اي بعض العاقلة هي
 العصبية او هي العصبية ومن بعد ما فيقدر مع المتدرا ومع الجرح وكان قاله
 وهي العصبية ويقدم منها الاقرب فالأقرب لكن اهل الديوان مقدمون على العصبية
 ولا ينفك عن العصبية ولا ينفك عن العصبية ولا ينفك عن العصبية

ان كان لم جوامك نصف لهم قال ابن ساراذ كان القاتل من اهل الديوان مع
 جرحه من حوله عنه دية قومه قال اشيب وهذا في ديوان عطا وه فائمه
 فان لم يكن عطا فانما يحمل عنه قومه فان اضطر اهل الديوان الى معونة قومه
 لقتلهم ولا ينقطع ديوانهم اعانهم قاله في الجرح فلا يعطى شرط في
 الشهادة لاني كونه عاقلة لانهم عاقلة مطلقا **ب** ثم الموالى الاعلون
 ثم الاسفلون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما **ب** اعذنا لم يكن للجاني
 عصبة فانه يبدل الموالى الاعليين وهم المستحقون بكسر التاء من خلاف
 لانهم من العصبة غير ان عصبة النسب مقدمة عليهم فان لم يكونوا الموالى
 الاسفلون فان لم يكن للقاتل عاقلة فان بيت المال يحمل الدية عنه وقد
 علمت ان بيت المال لا يعقل عن غير المسلم وهو على الجاني شيء من الدية حيث
 عقل عنه بيت المال او لا وعلى الاول فعليه بقدر ما ينوبه ان لو كانت
 على العاقلة فان لم يكن بيت مال او كان ولا يمكن الوصول اليه فانها تكون
 في تلك الجاني فقولنا ان كان الجاني مسلما او من اهل الديوان في باب الردة
 وقوله وان خطا على بيت المال لا يخفى بناية عليه شرط في قوله ثم بيت
 المال خاصة كما يفيد كلامه في التوضيح وعليه فالدمي كالمسلم في ان عاقلة
 عصبة واهل ديوانه ان وجد ذلك الموالى الاعلون ثم الاسفلون وبعثا
 شرط في بيت المال لانيه وفيما قبله اذ لا فرق فيه بين مسلم وغيره لان
 الحالة القصاص لا الولاية خلافا لما يفيد كلام المواق **ب** والا فالدمي ذو
 دية **ب** اي والابان كان الجاني كافرا والمجني عليه مسلما او كافرا فعاقلة الجاني
 التي تحمل عنه من اهل دينه النسطري للنعاري واليهودي لليهود فلا يعقل
 يهودي عن نسطري ولا العكس والمراد بذي دية من يحمل عنه الجناية ان لو
 كانت عليه وان لم يكونوا اقارب فيشمل الملة ومن اعقده مسلم اذ رجب **ب**
 ومن كبري **ب** الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الحاء وتكون

ان كان الجاني كافرا والمجني عليه مسلما او كافرا فعاقلة الجاني التي تحمل عنه من اهل دينه النسطري للنعاري واليهودي لليهود فلا يعقل يهودي عن نسطري ولا العكس والمراد بذي دية من يحمل عنه الجناية ان لو كانت عليه وان لم يكونوا اقارب فيشمل الملة ومن اعقده مسلم اذ رجب **ب** ومن كبري **ب** الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الحاء وتكون

ان كان الجاني كافرا والمجني عليه مسلما او كافرا فعاقلة الجاني التي تحمل عنه من اهل دينه النسطري للنعاري واليهودي لليهود فلا يعقل يهودي عن نسطري ولا العكس والمراد بذي دية من يحمل عنه الجناية ان لو كانت عليه وان لم يكونوا اقارب فيشمل الملة ومن اعقده مسلم اذ رجب **ب** ومن كبري **ب** الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الحاء وتكون

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

الواو وهو المدينة كما قاله الجوهري والمراد بكور مصر هذا البلاد التي تسمى
وكذا المراد بكور الشام وخود ذلك ثم ان هذا الجفان يكون في عاقلة المسلم
وغيره ويجعل ان يكون في عاقلة غيره وعليه فبب تعاد من عاقلة المسلم
من قوله فيما ياتي ولا شاي مع مصر وما كان كل المؤلف من الايمان قوله ولا
دخول لبدوي مع حضي اذا اهل الكور كليم اهل حضر طمس ان فيهم اهل يدو
فيهم منهم لخصي للمصري لا يصر **والضحي** طمس في اي من اهل بيته ثم جعل
ان يريد ان عاقلة الصلح اذا لم يكن من اهل ديوانه وكس له عصبة ولا موال
اعلون ولا اسفلون ولا بيت قال ان كان لهم اهل صلح ويحتل سوا كان
من اهل ديوانه او لا فبغيره فقام في الذي **وسرب** على كل ما لا يصر
هذا ليج للجمع اي وسرب على كل من لزمته المدينة من عصبة واهل ديوان وقرب
ودوي واصلح اذا تخاف كل الشا ما لا يصر **ويعقل** عن حبي ومجنون وامرأة
وقبير وغريم ولا يعقلون **يعني** ان كل واحد من هذه الخمسة اذا حصل
منه جنابة على الغير يعقل عنه اي يفرم عنه وكل من لا يعقل اي لا يدخل في العاقلة
اذا حصل له جنابة من الغير والعبد كالغير كما قاله الشافعي وفيه نظر لان جنابة
العبد في رقبته وانما يصيب على عولا لانها العانة والغير والعاهر متعلقان
للعانة وسقطت عن الحي والمجنون والمرأة لعدم التماسهم وسقطت
في ضربها وقوله وامرأة حقة او اخملا كالختم المسكر والاعتبار بوقت
الضرب فلو كان حبيب مسكرا لم يقع بعه فلا يدخل في قوله ولا يعقلون
اي من غيرهم ويعقلون على نفهم لانهم مباشرين فلا خلاف في ذلك
وينبغي المعدم وهو مقتضى قوله او لحياني لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة
للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العصبة اذا خرجت من المرأة وجواب انه ذكره
بالنسبة الى المولى انه شامل للانثى وعبارة ولا يعقلون لا من انفسهم
ولا عن غيرهم كما قاله **س** والمعتبر وقت الضرب لان قديم عابث يعيرون

الغيب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

المعتبر في الملاطعة والبصير وبذلك وقت ضرب المدينة في العاقلة
وهذا لا يضرب طمس كان غاييا وقت الضرب مية بعبدة او كغيره بالغ
ثم قدما وبلغ بعد ذلك قوله والمعتبرنايب فاعلم ما يدعي ال وقت
بالرفع خبره ويقدر بضاف اي والوصف المقبر وصف احواله وقت
الضرب **ولا يقطع** عنه بعضه او مؤلفه يعني ان المدينة اذا ضربت
على عاقلة بقدر رجال كل واحد ثم بعد ذلك افسر احد ثم اوصلت
فانه لا يقطع عنه شيء مما ضرب عليه على المشهور ويحل بالموت والفلسف
ولا يقطع لبدوي مع حضي ولا شاي مع مصري مطلقا **يعني** ان
عاقلة الجاني اذا كان فيها بدوي وحضي فان البدوي لا يدخل مع حضي
ولا عكسه ولا دخول شاي مع مصري ولا عكسه وسواء كان الماخوف
منحد بحضر او لا لان العلة التماسه والشاي لا يصر في مصر ولا البدوي
لخصي بل المدينة على اهل قطع وانظر لو كانت اقامة الجاني في احد القطرين
في اكر او مساورة ما حكم وينبغي ان يكون كالمتمتع الذي له اهلان **س**
الكاملة في ثلاث سنين يحل بها واخيها من يوم **س** يعني ان المدينة الكاملة
تتم على العاقلة في ثلاث سنين اولها يوم حكم اي ابتداء تنجيم المدينة يوم
حكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالمدينة الكاملة دية المراسم
بل المراد بها اي دية كانت اي سواء كان المقتول مسلما او كافرا او اوثني وسواء
كان من نفس او طرف كقطع اليد او ذهاب غللا وخوف للخطا وحل
القيم الثالث بلحل السنة الثالثة وكذلك كل من غير فقوله الكاملة مبالغة في
ثلاث جلاء كناية في ثلاث وفي بعض النسخ ليس في سني وقوله تحل صفة
لثلاث **س** والثالث والثلاثين بالنسبة **س** المشهور ان المدينة غير الكاملة
تتم الكاملة فالثلاثين في سنة والثلاثين في سنتين هذا هو المشهور فانه
قوله بالنسبة اي المدينة الكاملة **س** ونجم في الضرب والثلاثة الاربعة

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب

من قديم زمانه
من قديم زمانه
من قديم زمانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بمنزلة الانبياء

التي لا يبيح من بعد له بعد بلوغه فإذا وجد هذا العدد مثلاً من الفصلة لا يبيح
 اليهم الفضة مثلاً ولا أهل من الفصلة والغزذ لا يبيح اليهم الفضة مثلاً ولا أهل
 هذا العدد من يضرب عليه جيب إذا قتر وأعلمه لا يضرب عليه لفساده فإنه يضرب
 على من له قوة في الضرب عليه وإن قتل بعد رما لا يضرب عليه ثم يحل من غيره
 وعلى القاتل الحر المسلم إن صاب أو عجنوا أو شربوا إذا قتل مثله معصوماً
 خطأ أو رقبته ولجنتها شهريان كالظهار **هذا مشروع في الكلام على حكم**
الكفارة في قتل الخطأ وإنما مرتبة واجبة لقوله تعالى ولو كان لؤي أن يقتل
 موماً الأخطأ ومن قتل موماً خطأ فخره رقبته مومنة ودية مسلمة إلى أهله
 فقوله وعلى القاتل جزم مقدم وقوله موقر رقبته جزم أموخر والمخفى أن القاتل
 للمسلم وإن صاب أو عجنوا أو شربوا إذا قتل معصوماً مثله قتل خطأ
 فإنه يلزمه موقر رقبته مومنة فإن عجز عن الموقر فإنه يتنقل إلى الصور ولا
 يرجع فذ رقبته على موقر الرقبته وحكم صيام الشهرين وعقوبة الرقبته صيام
 الشهرين وموقر الرقبته في كفارة الظهار إذا طلب هناك يطلب هنا وما
 يمتنع هناك يمتنع هنا كما أشار له هناك بقوله سكرية عن قطع أصبع وهي
 ويكف وجنوت وإن قتل ومرو مشرف وقطع أذنين وصم وهرم وعرج شديد
 وجدام وبرص وفيل الختم قال صوم شهرين بالهلال الممكود المتتابع والكفارة
 وتم الأول إن أنكر من الثالث وخبر به الجحد فإنه لا كفارة عليه إذا لا يبيح
 فقتله إذا لا ولا له وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب وخرج بالعصو
 ما كان غير معصوم الدم كالتزنيق والرائي المحصر ويخذلك فلا كفارة في قتله
 وأما المرتد فقد خرج بقوله مثله وخرج بالخطأ القتل الخطأ فلا كفارة

ما لم يتعلم غنما ولا صولاً / تنظراً في الغنى
أهل البيت ع / ولا عيشة الإطعام / لم يحسن
خلاف كتمان العطر / ورمضان نفسه /

کتابخانه دار و کتاب

الحجوة لا يمانى
الطوف والافاقه
لف من الاوكلنا
مننا ارض وحيث
مننا ارض وحيث
مننا ارض وحيث
مننا ارض وحيث

وَأَنَا وَجَيْتُ الْكُفَّاءَ فَوَقَلَ الْخَطَامُ مَعَ عَدَمِ أَيْمِ الثَّانِلِ
مَعَ عَدَمِ أَيْمِ الْخَالَةِ بِالْخَالَتِ بِالْشَّيْبَانِ

هذا هو القتل بالخطأ
والقصاص عليه

فإن لم يكن واحد منهما أو قتل كافراً كاملاً ولو لم يجهه من أدية الآخر قليلاً
لأن ذلك عبادة وهي لا تنبعض **ص** لاصاً لغيره فقاتل نفسه كدنيته
أي لا كفارة على قاتل صابلاً وهو القاصد الوثوب عليه وأما ترض هذا
مع أنه يخرج بقوله خطأ لئلا يتوهم أنه لما لم يكن فيه قتل يكون كالخطأ
وهو مخزف قوله معصوماً وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه خطأ وأولى على
لأن الكفارة مشروطة بعدم القتل فإذا حصل القتل بطل الخطأ بها
لا تستغنى عنه من العاقلة لو رتبته **ص** ونذبت في جنين ورقيق
وعمل وصبي وذئب **ص** المشهور أن الكفارة مندوبة في قتل الجنين وفي
قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل العمد الذي لا يقتل به أما الكونه
عن غيره وأما عدم التكافي وأما أن يقتل به فلا يتوهم فيه عدم الكفارة
وكذلك تندب الكفارة في قتل الرقيق الجاري في ملك القاتل وكذلك في قتل
الذي سوا وقع القتل خطأ أو عمداً **ص** وعليه مطلقاً جلد مائة ثم حبس سنة
وان يقتل مجوسي أو عبداً أو تكول المدعي على ذي اللوث وحليفه **ص** يعني
أن الشخص البالغ رجلاً أو امرأة حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو ذمياً إذا قتل
غيره عدواً ولو مجوسياً أو عبداً لغيره أو له بوجوب عليه جلد مائة وحبس سنة
كل من غير قريب أي حيث غلب عنه أو قتل من لا يكافيه وكذلك يلزم المدعي
عليه المقام عليه لو قتل بالقتل جلد مائة وحبس سنة إذا حلف خبيث
بميناً بعد تكول المدعي رعي اللوث فقلوله على ذي اللوث أي على من قام عليه
لوث والعاو في وحلفه يعني مع أي أو تكول المدعي مع حلفه أي حلف ذي
اللوث وهو المدعي عليه وأولى لو تكول ويكافيه أو تكول له عطف على
قتل أي أو كان القتل المدعي به ملتبساً بتكول المدعي على ذي اللوث مع
حلف المدعي عليه خبيثاً بميناً لأن البمين تروم كل ما يجب وسيصح بذلك
الولف في قوله قتل المدعي عليه في حلفه كل خبيث بميناً ومن كل جرح

حلف

هذا هو القتل بالخطأ
والقصاص عليه

هذا هو القتل بالخطأ
والقصاص عليه

هذا هو القتل بالخطأ
والقصاص عليه

يخلف وذكر الولف لطف لإجل كونه داخل تحت المبالغة وأما أن لا يخلف فلا
يتوهم هذا الحكم فيه **ص** والكفارة سبباً قتل المسلم في محل اللوث **ص**
الكفارة كانت في الجاهلية فافترقا النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام والمعنى
أن الب الذي ترتب عليه هو قتل المسلم في محل اللوث أي في محل التلطف
أي في الإتيان وهو محل الذي نشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي فلا كفارة
في الجرح ولا في العبد ولا في الجاني فيستلحق هذه المفاهيم في قول المؤلف
ومن أقام مسلماً على جرح أو قتل كافراً وعبد أو جنين حلف وأما الجرح كان
يقول بالعمد لم يقتل فلا تلوخط أو مسخوطاً على وريء أو قتل على
والله أنه ذبحاً ووجهه على وجهه **ص** هذا أول أمثلة اللوث والمخوفان
البالغ للمسلم الذكر والأنثى إذا قال قتلني فلا كفارة إن خطأه فيقتل قوله
ويكون لو شاك شرط أن يشهد على قرائن بذلك عدل فأكبر لو كان يتماذى
على قوله فإن قال قتلني فلا تلوخط أو مسخوطاً على وريء أو قتل على
عدلاً أو مسخوطاً على وريء أو قتلته أو ذبحته أو ذبحته أو ذبحته على
زوجه أو قتلته أو كان القاتل وريء أو ذبحته أو ذبحته أو ذبحته على
فقد ارتكب قتل وجهه وأما الورقاء جديده فإنه لا يقتل به بل يخلف الولاة
خبيثاً بميناً ويحققون الأدية ملاحظة في مال الأب واختل بيافع من
الصغير فإنه لا يقبل قوله ويحكم من العبد فإنه لا يقبل قوله لأنه منع لغيره
وبالمسلم من الحر فإنه لا يقبل قوله وأطلق في قوله قتلني فلا تلوخط أو مسخوطاً على
البالغ وغيره والذكر والأنثى والعبد والمسخوط والمسلم والوثور **ص** إن كان
خرج **ص** المشهور أن قوله للقتول قتلني فلا تلوخط أو مسخوطاً على
وإن الضرب وغيره مترلة لجرح وهذا على التقية المحل وهو قول القائل
وهو العار وكم قاله المتيقن وأما التدينية البيضاء فالمشهور عدم قبولها **ص**
أو أطلق ويتوهم هذا في محل المبالغة والمخوفان المقتول إذا قال

هذا هو القتل بالخطأ
والقصاص عليه

Copyrighted material

قتلني فلان واطلق في كاهنه فلم يقتل لاحدا ولا خطا فان اولياءه يبينون ذلك
ويقيمون عليه فان حملوا على العمد قتلوا وان حملوا على الخطا اخطوا والدية
كما ياتي من كلامه وداوود يبينوا / واوكل حال **ص** لا خالفوا **ص** يعني انه اولياء
المقتول اذا اخطوا فوايلك قال قتلني فلان فقلوا بل قتلته خطا او
بالعسر فانه لا قسامة لم وبطل حقهم وليس له ان يرجعوا الحقول الميت
بعد ذلك ولا يجابوا له لانهم كذبوا انفسهم واليه اشار بقوله **ص** ولا يتقبل
رجوعهم **ص** فقوله لا خالفوا معطوف على اطلق اي ولا ان خالفوا وليس معطوفا
على يبينوا لانه يصح التقدير حينئذ لا اطلق وخالفوا مع انه لا خالفه مع
الاطلاق **ص** ولا ايت قال بعضهم لا نعلم او نكول **ص** تقدم انه قال
لا خالفوا وعطف هذا عليه والمعيان المقتول لولا اطلق في قوله فقال
بعض الاولياء قتلته عدرا وقال بعضهم لانهم لم يقتلوه عدرا وخطا او قالوا
سلمهم قتلته عدرا ونكول من القسامة فان الدم يبطل في المسائل التي وهو
مذهب للدونية اما الاولى قلنا الاولياء لا يتفقوا على ان وليهم قتل
عدرا فيستحقون القود ولا على قاتل فيقسمون عليه واما في الثانية
فلم يرد نكولهم كما يفيد ما ياتي من قوله ونكول المعين غير مضمرا
غيره ولو تجدوا ومن قوله واخترى بائنه طالعا من **ص** خلاف
في الخطا فله الحلف **ص** واخذ نصيب **ص** يعني ان مدعي الخطا اذا خالفه
غير من الاولياء وقالوا لا نعلم خطا او عدرا فله مدعي الخطا الحلف لجمع الامان
ويؤخذ نصيبه من الدية لا بلامال / لكن توزيعه وشكوكه في قوله
سلمهم خطا ونكول بعضهم فان لم يخطف نصيبه ولا شك في نكول واما
قال بعضهم خطا وبعضهم عدرا فسياتي في قول المضم **ص** قلنا اختلفنا
فيما واستوفوا حلف كل واحد للجمع **ص** ودية الخطا **ص** يعني ان المقتول اذا
اطلق في قوله بان قال قتلني فلان فقال بعض الاولياء قتلته خطا وقال

او كان من اولياءه

بعضهم

بعضهم بل قتلته عدرا او كمال انهم حكم في دية واحدة بان كانوا ابناء لولي
لخوة او خوة لك فانهم حكم اي من ادعى العمد وخطا اخطوا اي من القسامة
ويقيم الجميع بدية الخطا فان اختلفوا كبت وعصية فان ادعى العصية
العمد والبت اخطا فهو عدرا ولا قسامة ولا قود ولا دية لانه ان كان
عدرا فذلك للعصية ولم يثبت الميت لم ذلك وان كان خطا فالدية ولم
يثبت انه خطا ويحلف للمدعي عليه خمسين ما قتلته عدرا وخمسة
مئات الموزنة وان ادعى العصية الخطا والبت العمد حلف العصية ويكف
نصيب من الدية ولا مرة يقول الميت لانه لا يحلف في العمد اقل من جلتي
عصية وتثنية المؤلف الغير ولا وجه ثانيا في قوله اي وان اختلفا
اي الصنفان والافراد اي المخالفت **ص** وبطل حق ذي العمد بنكولهم
ص يعني ان الميت اذا قتل قتلني فلان وقال بعض الاولياء قتلته عدرا وقال
بعضهم بل قتلته خطا ونكول مدعي الخطا عن الحلف فان حق مدعي العمد يبطل
والقسامة لم ولا دية لانهم انما كانوا ابناء لولي من الدية بطريق التبني لم
الخطا لان من ادعى العمد انما يدعي الدم وان نكول بعض مدعي الخطا لم يدعي
العمد ان يده خل في حصته من حلف ويبطل حقهم في حصته من نكول فقوله
وبطل اخذ اي ولا دخول لهم في حصته من نكول فان نكول الجميع فلا دخول لهم
وان نكول بعضهم يبطل حقهم في حصته من نكول ودخلوا في حصته من حلف
ص وكشا هذين يخرج او ضرب مطلق **ص** هذا هو المثال الثاني من امثلة
اللوث والمعيان الشاهدين اه لست يدعيان معاينة اخرج او على معاينة
الضرب خطا او عدرا وهو معنى الاطلاق فان ذلك يكون لو شاي قسم معهما على وجه العمد او الخطا او بين
الاولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا فقوله وكشا هذين هو
معطوف على بان يقول وقوله اخرج او ضرب اي اخرج او ضرب **ص**
او باقرار المقتول في العمد وخطا **ص** وكذا اذا اشهد شاهدان على

في قوله لا انما تثمة السنة
وتدعيه الا انما تثمة السنة

اعشوا شهدا بان ذلك كانته
او المدعي او الخطا او بين
او المدعي او الخطا او بين
او المدعي او الخطا او بين

في قوله لا انما تثمة السنة
وتدعيه الا انما تثمة السنة

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

أقل القول ان فلا نضرب اوجهه عمدا او خطأ يكون ذلك القول ان
اولاوه مع ذلك وبخلاف القود في العمد والنية في الخط وهذا
مستوفى على جرح او كشاهد من جرح او ضرب او اقرار بالقتول وهو
قول المقتول او من يصح قوله لا يصح ان يتبين ان ضربه مات
بجرح او بعد ان لم يكن له جرح سابق لوقوع الموت في حقيقة ثمانية
لان الشاهد انما لا يتبين ان جرح عمدا او خطأ او بجناية الضرب
كذلك او بجرح اقرار المقتول بالجرح هذا او خطأ او بالضرب كذلك والخطو
رجوعه لميل الجرح والغضب لا يثبت الاقرار به لانهما انما يتبينان على
اقراره بالجرح والضرب فلا فرق بين ان يتلخص الموت او لا في انه لا بد من
القائمة والاعمال على الجرح والضرب انما لم يتبين الموت فان الاول باق
الدم او الدية من عرفنا انه قوله لم يضره مات اي يقتسمون هذه البقية
تتبع الجرح والجرح او يقتول انما مات من ضربه ولا بد من هذا اي يقتسمون
لن ضربه او جرحه مات او انما مات من ضربه او جرحه وقوله يقتسمون
هذا مع الشاهد ولما مع الشاهد فسكن المولف عنه لانه اخر قوله
كشاهد بذلك عنه وكلمه في ان لو لم يخطف وعدمه في اخر قوله
فيم ما قاله ان عرقه لم يلق نصه واما المثال الاول فيخلفون لقد قتلوه
خالصة وجب ان يقتسموا نصفه لحييت فيما بعد الجرح واما صفتها مع
الشاهد الواحد على الجرح فيخلفون خشي بينا لقد جرحه ولقد مات منه
واما على القتل فيخلفون لقد قتلوه قال ابن عرقه ظاهر كلام ابن ابي
النصه انهم يخلفون على الجرح والموت عنه في كل حين من خشي نفي حيث
قال في رسم الخائب من سمع يحيى من كتاب الدييات فصل القول بالقائمة
مع الشاهد الواحد يخلفون لقد جرحه ولقد مات من جرحه ولا يخلفون
مع الشاهد الا ان مات من ذلك الجرح واما مع الشاهد على القتل

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

فخلفون لقد قتلوه خاصة او بغيره بذلك مطلقا هذا هو المتن
الثالث من امثلة الموت وفيه مسائل والمعتمد الواحد في امثلة
على مقابلة الجرح او الضرب عمدا او خطأ وهو اقرار بالقتول وحلف
الولاية مع الشاهد المذكور بينا ونية لقد ضربه وهذه البقية كماله للنعاب
فان ذلك يكون لو انما يقتسم الولاية معه خشي بينا ويقتسمون القود
في العمد والدية في الخطا وسيا في امثلة شاهد على اقرار المقتول بالقتول
ولجرح في قوله او باقرار المقتول هذا وان ثبت الموت عند اقراره في جميع
مسائل الفسلفة او فلا بد من موت الموت لانه قبل بكونه يحتمل ان يكون
المجموع عليه حيا ولا خاتمة الابد الموت فتبين في الاول انما يتبين من الفسلفة
ميت لم يمت الجاني وميت لم يمت امة المقتول وقسم ما لم يشاهد او
بشاهد من على الجرح وذلك كما طرد وجب ان لا يخطف هذه واما التي
فيلها وهو قوله وكشاهد من جرح او ضرب مطلقا في المولف ذكر في الموت
الموت لانه قال ثم يتبين الموت ومعرفة تلخره من فرع بثوته وبهذا يقطع
اغراض في غايه او باقرار المقتول به هذا وكذا ان تكون شيئا دة
العدل الواحد على اقرار المقتول ان فلا ما جرحه او ضربه عمدا او خطأ
الولاية بينا واحدة مكية للنصاب كما من تخلف الولاية خشي بينا ويقتسمون
القود ويخلفون هذا المثال من الذي قبله لانه لا يقتضي في هذا شاهد
واحد على اقرار المقتول بجرحي فلا نخطا ولا بد من شاهدين في الخطا تامك بين العمد والخطا
طما الشهادة على قوله قتلوه فلا نقتل في ان لا بد من شاهدين محض والدم ما يعمل فيما بال الموت
كما في التوضيح وان عرقه والفرد ان قوله في الخطا جرحي الشهادة بخلاف
لانه شاهد على العاقلة والشاهد لا يتصل عنه الا ان كان بخلاف العمد فان لا يعمل فيما بال الموت ولا بد من
المقتول عنه انما يطلب بثوته كما يقتسم وهو انما يقتسم مع كل قول مع الموت في جميع امثلة الموت ولا بد من
شاهد مطلقا في جميع هذه الامور ان المقتول قال قتلوه فلا نخطا

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد

[illegible]

١٠٠

الحمد لله الذي هدانا لهذا

2

100

卷之四

المقتول والقاتل بان كانت الالة يبيد وهو لطفة بالدم او اقرارا من مكان
 القتل ولا وجد فيه غيره وشهد العدل بذلك فانه ذلك يكون لو لم يلحق بالالة
 مع خيبريينا ويحققون القود في العهد والدية فلعلمنا قتلوه فربما منصوب
 على الظفية وقوله او يذره ان عطف على معاينة ويقدر ان قال المظنون عطف
 مصدر موقول على مصدر ربيع ويساه بصيغة وقد انقضت المفعول وعلمه يتبع
 حال من القتل وفي من قوله فدمه بعض على **ص** وقويت وانقضى القود
 بمعناه لا بد من القسامة فان شهد اللوث كالو شهد المدعي معاينة القتل
 وقال المقتول قتلني فلان وشهد على اقراره بذلك عدلان والمال بالو
 ان اثار الاوليا القصاص او الدية فلا يكون من ذلك الا بالاعيان اما اذا
 ارادوا الزك فلا يكفون الايمان **ص** وليس منه وجودة بغيره قوم او درهم
 شريعتان وجودة المقتول فمما رقوم او في ارض لا يكون لو شاع في القسامة
 وعليه في الجموع بانه لو اخذ بكلمة مستأرجل ان يلطخ قسامة ذلك
 الفصل ومحل كلام الدافع حيث كان يخالطهم في القرية غيرهم فلا يروى عليه قصته
 عبد الله بن سيار حيث جعل النبي عليه السلام فيما القسامة لا يبيد محمد بن خنجر
 ما كان يخالط اليهود ويمازهم **ص** ولو شهد انه قتل ودخل في جماعة اختلف
 كل شخص والدية عليهم او علم من كل بلا قسامة **ص** يقولون شهد عدلان على
 شخص انه قتل عدلا ودخل في جماعة ولم يعرف من جلته فانه يلزم كل منهم
 ان يحلف خيبريينا لان يبيد الدم لا تكون الاخيصة والدية التمسكتا ولا عبر
 كل شخص بغيره ثم بعد الحلف يلزمها الدية في اموالهم وكذا الحكم ان اختلفوا
 حكم فله حلف البعض وكل البعض في حلف الاشياء عليه ومن كل فانه يفرع
 الدية كاملة من ماله بلا قسامة على اوليا المقتول لان العينة شهدت
 بالقتل ولام من قوله فالدية عليهم اي في اموالهم ان القتل مدافوا كان خفاء
 كانت الدية علماء قتلهم ان حلفوا او نكلوا وان حلف بعضهم فالدية على

والتاريخ المذكور في

مغفرتك يا كريم

ولا لأنه لا بد من شهادة العدل
والعدل على عوج النصيبين
مما لا ينص عليه في مقدراته

لا اله الا انت القاب انت رزقك لا اله الا انت رزقك
 هو به انت رزقك
 اد واما ان لم يكن يوفى فربهم
 فوجد قيل من غيرهم فيما فانه يكون
 فانه في قصة عبد الله بن مسعود
 في عهد الكرم جعفر بن القاسم
 بن ابراهيم بن جعفر بن القاسم
 لعبد بن ابراهيم بن جعفر بن القاسم
 لعبد بن ابراهيم بن جعفر بن القاسم

حاقلة من نكل بما استظهره بعض ومفهوم ان ان لو شهد واحد لا يكون حكم
 كذلك ولحكم انهم يتبعون خبيثا ان واحد من هؤلاء الجماعة فظلمة وتبين
 الدية على الجميع ولا ياتي في هذا لانه لا بد ان تكون القسامة على واحد نقيضها
 هو ان قال ما نسبته للقتل **ص** وانما تفصلت بغاة من قتلي ولم يعلم القاتل
 فهل لا قسامة ولا فؤد مطلقا وان تجرد عن مدينة وشاهد او غير الشاهد
 فقط تاويلات **ص** المراد بالي قال المسلمي بعضهم لبعض لاجل عداوة
 او غارة فيخرج قتال الكفار والمحاريين ونحوها فاذا انفصلت البغاة عن
 القتلى ولم يعلم القاتل فلا يكون المقتول هدرا ولا قسامة فيه ولا فؤد سواء
 ادعى المقتول انه مد عند لحدام لا وسوا شهد بذلك على من غير البغاة
 ام لا وهو ما لا في المدونة او محل عدم القسامة والفؤد اذ لم يكن تدمية
 ولا شاهد وعليه لو كان هناك تدمية اذ يات قال المقتول انه مد عند فلان
 او شهد بالقتل شاهد فالقسامة والفؤد ثابتان وبه ضرب القاسم
 قوله مالك في العتبية والمجموعة ومحل عدم القسامة والفؤد وله كان
 هناك تدمية اذ لم يشهد شاهد وعلى هذا الوعيد بالقتل شاهد
 لو جيت القسامة والفؤد وعلى هذا انك بعض الاشياخ المدونة في تلك
 تاويلات على المدونة ولذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل انه
 لو علم بيمينه لا اقتصر منه قاله مالك **ص** وان تناووا واحد كثر الحق على رافعة
ص يعطون البغاة المتقدم فله ما له كان قتالهم بنا ويلزمهم فلان من قتل
 من الطائفتين يكون هدرا كما زار حقة على رافعة فان دما الزرافة
 هدرا جلا في دما الدرافة فليس بهد رافعة القصاص والمدم بالتاويل
 هنا التيمية ان يكون لها شبهة بعد رافعة بان ظنت كل طائفة انها
 يجوز لها قتل الاخرى فلو كانا اخذت ما لهما واولادها ونحو ذلك لا القاتل
 باصطلاح التكملي وهو النظم في الليل السمي خلا قال **ص**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The handwriting is dense and somewhat difficult to decipher.

واما ما خفف من عتباتها لانهما ارفعوا وقع في الغفل وتكون على البت لا على
 من العلم ولو كانت الذي يحلف اعلى وكان غايها حال القتل اذ اعلى والحيطة لا
 نيمان من عقيل اسباب العلم لانه يحول بين الجوع كما يحصل بالحماية
 واعتقد البات على ظن قوعا وقراين الاحوال والتخديد بالحسين تغبد
 فالقسامة نفسوا الايمان لا الحلف ولا القوم كما القوم فالحلف خرج هذا القول
 يحلفها في الخطا ميراث وان واحدا وامرأة **ش** اعلم ان القسامة في قتل
 الخطا قسامة على القسامة في قتل العمد الذي ورد النص فيه فيجوزها في
 الخطا ميراث القسامة الحلفي وتوقع هذه الايمان على قدر المراتب لانها والقدر
 سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطا الامرة واحدة فانها تحلف الايمان
 بها وتلغ خطها من الدية وكذلك لو لم يوجد من يحلف الا واحد من القوم
 للام فانه يحلف خمينا ويا غنظته من الدية ويسقط من الدية
 لتعذر الحلف من بيت المال **و** خيرة اليمين على اكثر كسرها والا فليجميع
ش يعوان كسر اليمين بكل علمي الاكثر من الكسور ولو اقلهم نصيبا من غيره
 كان وبنت على الابن ثلاثة وثلاثون خمينا وعك وعك التست ستة عشر
 ولثان فيحصر كسر اليمين على البنت لذكسرميتها اكثر من كسرميتها الابن
 وان كانت البنت اقل نصيبا فحلف سبعة عشر خمينا وكسرها اكثر
 ثلاثة عشر على عشرة وثلاثون فيكسر على كل فحلف كل منهم سبعة
 عشر خمينا وقوله والاي والاشكسرميتها وقت بل يتساو فعلى كل واحد
 من اجمع قسم كسره فقوله وهي خمس من مضاف ما لم يكن كسر والا فتردد **ش**
 ولا يلغ خطه لانه لا يبعد هاتم حلفه من خطه **ش** يعوان اوليا الدم
 اذا غاب بعضهم او كان ميعرا فان غيره يحلف جميع الايمان وياخذ حصته
 من الدية لان العاقلة لا يجاملون بالدية الا بعد شئوت الدم وهو

ليعذر الخلف من بيت المال **ص** ويحيط اليه على اكثر كسرهما والا في جميع
 يعوز ان كسر اليه بكل عدد الاكثر من اكره ولو اقليم نصيبا من غيره
 ما زوبت على الاى ثلاثة وثلاثه مينا وعلت وعلى الت سنته عشر
 وثلاثه فيجبر كسر اليه على الت لاذ كسر عتيها اكثر من كسر عتي الاى
 وان مات الت اقل نصيبا فخلف سبعة عشر مينا وعلت سواء اكثر
 ثلاثة عشر على عشرة عشر وثلاثه فيجبر على كل فخلف كل منهم سبعة
 عشر مينا ففوله والاى والاى كسر بقاوت بل يتساو فعلى كل واحد
 من جميع قسم كسر ففوله وهي خمس من مضامه مالم يكن كسر والا فتريد **ص**
 ولا يلخذ بعد الا بعد هاتم خلف من حصه حصه **ص** يعوز اوليا الدم
 اذا غاب بعضهم او كان ميعرا فان غير مجلف جميع الايمان وياخذ حصه
 من الدية لان العاقلة لا يجابون بالدية الا بعد ثبوت الدم وهو

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه
ولا ريب فيه ولا شبهة فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه

لا يثبت الا بعد حلف جميع ايمان القسامة ثم اذا احضرت كان غايها او يرفع
العير يحلف حصته فقط من ايمان القسامة ويلحق ما يخصه من الدية وظاهر
ولو رجع الحالف او لا جميع ايمان القسامة فقد تغلظت عرقته سمع عيسى
من اقسنت حين يمينا وانما خطاها من الدية خطا ثم ردت ما اقسنت
فما انت تحتها فانها خلفه بعد خطاها لان يمينا الاولى حكم مضي وان
تكلوا او بعض حلفت العاقلة في تكل فحصة على الاظهر **يعني** ان المقتول
اذا قال قتل فلان واهل بيته في قوله وقال الاوليا تكلهم قتله خطأ وتكلموا
عن ايمان القسامة او تكل البعض دون البعض فان الايمان ترو جيبه على ما قلناه
لما كان يحلف كل واحد منهم يمينا وله حصة ولو كانوا عشرة الاف رجل فحلف
منهم برى ولا يلزمه غرم ومن تكلمهم فانه يغرمهم ما وجب عليه والقائل
كل واحد منكم فغوله في تكلمهم من العاقلة فانه يغرم حصته من الدية ويكون
للساكنين وقوله حلفت العاقلة فان لم تكن حلفا فحلفت يمينا وان كان
تكل غرم حصته وتكون للساكنين **ص** ولا يحلف في العمد الا في حق بعض
والا فوال **يعني** قتل العمد لا يحلف فيه الا في العصبه او في
بدل ما يقدر سوا ورثوا ام لا بان كان هناك من يحجم ولا يقبل القتل
رحمى طما الساقلا يحلف فيه لعنم شيء دهن فيه وان اتفقت اعمار
المقتول بجائبة من لا ورت له فقرة الايمان على المدعي عليه وان كان المقتول
عصبه من جهة النسب فانه يوا اليه الذي اعتقه يبعثون ويسلمون القود
في العمد والدية في اخطا فغوله والا راجع لما قلناه والبرص لان المولى
من العصبه وقرنه المولى بالعصبه يبرح ان المراهيم الاعلون وسكت المولى
عز اكروا يحلف في العمد لانه لا حد له فلا كان الاقل احد ودال عليه ولا يمكن
الاكثر بعد وداسكت عنه **ص** ولولي الاستعانة بما صيب المدا بالاعصاب
اثنين واحد اكثر والمخاض المقتول اذا لم يكن للاعصاب واحد فانه يتبع
بما صيب من الاعصاب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه
ولا ريب فيه ولا شبهة فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه

بما صيب يلقاه في ادمعروف يوازيه ولو كانت ونه في الرتبة فغوله بما صيب
اي عاصب نفسه ولو كان اجيبا من المقتول كما اذا قتلت امة فاستعان بغيره
مثلا فلا بد ان يكون عاصبا للمولى وله ذلك اضاف العاصب له ولم يغلب عاصب
او بالعاصب وقوله بما صيب واوى بشارته في السهم وكلمة المولى في العمد طما
في الخطا فحلفا من يريث وان واحد المقتول والمولى وجوب ان كان واحدا
وجوز ان كان اكثر **ص** ولولي فقط حلف الاكثر ان لم يزد على نصفها **ص**
يعني ان الولد اذا استعان بعاصب فاكثر فانه يجوز له ان يحلف من ايمان
القسامة اكثر من غيره ان لم تزد الا يحلف التي يحلفها على نصف القسامة فانه
وحيد الولد عاصبا فقط حلف كل من حلفه وعشره يمينا فان الاولاد
ان يحلف اكثر من نصيبه لم يكن له ذلك فانه وجد يطعن او اكثر قسمت الايمان
بينهم على عدد دم فان رجعوا ان يحلفوا عصبه اكثر مما يجب عليهم لم يجز وان رجعوا
موان عصبه اكثر مما يجب عليه فذلك له ما بينه وبين خمس وعشرين فله
يجوز له ان يحلف اكثر من ذلك قوله ولولي اى ولولي حلف الاستعانة
ان يحلف اكثر مما يخصه ما لم يزد على نصف النجس وانما ان لم يكن استعانة
فليس له ان يحلف اكثر مما يخصه واكثر من غوله فقط من المستعان به فانه
ليس له ان يحلف اكثر مما يخصه يريث من نصيب الولي وانما من نصيب المستعان
به الاخر فان له ذلك **ص** وقوله **يعني** ان ايمان القسامة نون على
عدد المستعني للدية ان كانوا حلفي فاقول فانه لا على حلفي بغيرهم
نجيب لان الزيادة على ذلك خارجة عن حلف القسامة **ص** واجتري باثني
طاما من اكثر **يعني** اوليا الدم اذا كانوا اكثر من اثني قطاع منهم اثنان
ليحلفا جميع الايمان فانه يجزى بذلك بشرط الاول ان يكونا طامعا بالحلف
والثاني ان يكون الذي لم يحلف غيرهما كل واحد منهما من كلام المؤلف حيث لم يقبل
والجزي باثني اى الاكثر **ص** ونكول العقب غير من خلاف عيب **ص**
وغيرها والا فالحلف على جميع نفسه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه
ولا ريب فيه ولا شبهة فيه
ولا خلاف فيه ولا شبهة فيه

محفوظ احوالنا

يُعْزَى وَفِي الدَّمِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا وَاسْتَفْتَى بِعَاصِيهِ لِيُحْلِفَ مَعَهُ فَكُلُّ الْمَعْنَى
عَنِ الْحَلْفِ فَإِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَعْنَى لَا تَهَامُ عَلَى الرَّثْوَةِ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الدَّمِ فَإِنْ
وَجَدَ الْوَلَدَ مِنْهُ مِنَ الْعَصَةِ يَحْلِفُ مَعَهُ فَلَا يَكْلَمُ وَلَا يَبْطُلُ الدَّمُ لِأَنَّهُ لَا يَحْلِفُ
فِي الْوَلَدِ أَقْلًا مِنْ رِبَاطَتِهِ مِنَ الْعَصَةِ وَمِثْلُ التَّكْوِيلِ التَّكْذِيبُ بِخِلَافِ تَكْوِيلِهِ
الْمَعْنَى وَهُوَ لَدَى الْأَوَّلَى الَّذِي فِيهِ رَجْعَةٌ وَاحِدَةٌ كَالْخَوَافِ وَالْمَعْنَى لِأَنَّهُ
مُعْتَبَرٌ وَيُسْقَطُ الْغُثُّ بِذَلِكَ كَمَا فِي حَقِّهِ لَوْ سَقَطَ أَنْ يَحْلِفَ رَجُلٌ كَأَبِي فِي الْأَوَّلَى
وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُقُودَ وَالْأَسَارَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ بَعْدَ وَالْأَجَانِ تَكْلَمُ فِي الْمَعْنَى
مُعْتَبَرٌ وَلَوْ بَعْدَ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ مَعْنَى غَيْرِهَا كَالْوَلَدِ وَكُلِّ بَعْضٍ وَكُلِّ
الْمَرَادِ بَعْدَ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ كَوْنِ غَيْرِهِ أَقْرَبَ مِنْهُ كَأَسِيَّاسٍ مَعَ مَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يَكْلَمُ الْغَيْرَ
فَلَا يَغْيُرُ تَكْلَمُهُ وَالتَّجَامُعُ الْخَبْرُ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ بَعْدَ وَالْآنَ غَيْرُ مُتَعَدِّ فِي الْمَعْنَى
فَتَرَدُّ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ فَيَحْلِفُ كُلُّ خَبْرٍ وَمِنْ تَكْلَمٍ خَبْرٌ يَحْلِفُ **س** يَعْنِي فَإِنْ خَلَعَ
وَأَحْسَنَ وَلَا أَلَا الدَّمُ وَهُوَ مُشَارِكٌ لِيَاكُلُ الْغُلَّ فِي الْقَتْلِ دُونَ عَمَى وَسَقَطَ الدَّمُ
فَإِنْ الْإِيمَانُ تَرَدُّ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ فَإِنْ كَانُوا جَاعَةً حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خِلَافَ
بَيْنَهُمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْيَدِ مِنْهُمْ بِالْقَتْلِ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدًا حَلَفَ خَبْرٌ مَعَهُ
فَلَوْ أَرَادَ السَّائِلُ مِنَ الْمَدْعَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْحَلْفِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي ذَلِكَ بِذَلِكَ لَوَاقِعُ
فِي السَّطَرِ دَانَتْ فِي قَوْلِهِ وَلَا يُمْكِنُ مِمَّا أَنْ يَكْلَمَ وَمِنْ كُلِّ مَنْ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ
عَدْلًا حَلَفَ فَإِنَّهُ يَحْسِبُ خَبْرًا يَحْلِفُ فَإِنْ طَالَ حِسْبُهُ أَدْبَ وَأَطْلَقَ الْآنَ يَكُونُ مُتَعَدِّ
فَإِنَّهُ خِلَافُ السَّجْنِ قَالَ فِي الْحَلْفِ أَفَالَيْكَ الْمَدْعُونَ لِلدَّمِ عَلَى الْقَاتِلِ وَهِيَ
الْإِيمَانُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ فَكَلَمُوا خَبْرًا يَحْلِفُوا فَإِنْ طَالَ خَبْرُهُمْ تَرَكَوهُ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ جَلَدًا مَائَةً وَحِينَ سَلَّمَ ثَانِي **س** وَلَا اسْتِفَاتَةَ **س** أَيْ لِيَلْزَمَ
عَلَيْهِمُ بِالْقَتْلِ أَنْ يَسْتَفِينُوا وَلَا كَانَ وَاحِدًا لَكِنْ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فَإِنْ فَجَّرَ
خَبْرًا مَعَهُ يَسْتَعْرِضُ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ لَا يَسْتَفِينُونَ فَالْتَّصِيعُ بِهِ هُنَا تَصَرُّفٌ
بِمَا عَلِمَ التَّرَاثُماً وَتَقَدَّمَ أَنْ لَمْ يَكُنْ الدَّمُ أَنْ يَسْتَفِينُوا وَفِي الْقَرْيَةِ

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, with some lines being underlined. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

اوليا

شامه
الذوق من عيشهم على هذا المأوى

منه

البركة والبركة والبركة

اوليا الدم وبين المعني علم ان ايمان العصبة موجبة وقد يحلف فيها بموجب
لغير كولي الجور في بعض الصور واما ان المدعى عليه واقعة وليس له ان
يدفع يمينه ما نفقوا بغيره **ص** وان اذبح بعض نفسه بكل خلاف عنوه
فلما في يمينه من الدية **ش** يعوان اوليا الدم اذ يحلفوا ايمان القسامة
ووجب القود في المدم بعد ذلك اذبح بعضهم نفسه فانه القتل
يسقط بخلاف عنوا حذا لاوليا بعد القسامة فانه الباقي ياخذون
نصيبهم من الدية قوله وان اذبح بعضا من كذا الاستيفاء قوله وان
اذا في قبل القسامة او بعدها وقوله بخلاف عنوه اي بعد القسامة ولما
قبلها فكان الكذب **ص** ولا ينتظر صغير بخلاف النفي والمترجم الا ان لا يوجد
عنه فوالا الكبير حصته والصغير معه **ش** يعوان الاوليا اذ ايمانوا في درجة
واحدة وفيهم صغير مستغنى عنه ولو بالاستغناء باحد العصبة فان
الصغير لا ينتظر ولل كبار ان يقتلوا ويقتلوا بخلاف لو كان في الاوليا من
عليه او بهرهم فانه ينتظر افاقتة لقرب افاقتهم لآلات الايمان ولو لم يقرب
وكذا لك الرسام اللهم الا ان لا يجد الكبير من يحلف معه من العصبة **والصغير**
واحصا امر فيه وفي الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهو خمسة وعشرون
والصغير حاضر معه وقت الحلف لانه ارغب في النفس والبلغ فاذ ابلغ
الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهو خمسة وعشرون ويقتل كباقي او
يعفو عنه فلا يوزن حلف الكبير بلوغ الصغير لحلف صو والصغير لا يختال
موت الكبير او غيبته قبل بلوغ البهي فيقتل الدم قوله فحلف الكبير وان غي
اخر عنوه وللصغير نصيب من دية عمه والصغير في غيره راجع للكبير بدليل
قوله فحلف الكبير وقوله والصغير معه يبين على سبيل التدب لا الوجوب
لان هذا انكر من اصله في المذهب **ص** وجب بها الدية في خطأ والقود
في المدم من واحد يتيق لها **ش** لما ذكرنا القسامة شرع في الحكم على كل ما يترتب

اوليا

المشاهدة

منها وید و غیره تا آخر

الى الدخول في طاعة الامام وبوافقه جماعة المسلمين قاله الحسن بن روى
 ابن القاسم عن مالك انه كان الامام علي بن ابي طالب في حوزة علي بن ابي طالب
 عنه والقتال معه واما غيره فلا وعنه وما يراى منه ينشأ من الظالم
 بظالم ثم ينتقم من مكيدته واما المولى بنو قريظة على الغالب وقد يكون الباغي
 واحدا ولا بد ان يكون اخراج ماله من حوزة الامام لا على سبيل المعاملة
 فلا يكون من البقاة واستظهر بعضنا ان المراد بباغي الباقين والغير وانهم
 يقتلوا وقيل المراد بها المعاملة وقد لا يظلمه الامام يعني على اهل العدل
 قتالهم لا لغيره لاحتمال ان يكون سبب خروجهم عليه فسقه وجورهم ولكن
 لا يجوز اخراجهم عليه وقوله **وان تاتوا** راجع لقوله الباغي فترد خلافا
 لابي امام بن روى لقوله فلا يملك الامام العدل قتالهم **واشار** يقول **كالكفار** الى انهم
 لا يقاتلون حتى يدعوا **واشار** الى انهم ينصب عليهم الولاية في الحياتة ولا
 ما عند ابي بكر **ولا يشرقوا** ولا تحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم **يا** رماح
 ولا بد عودهم **يقاتل** يعني ان الباقية اذا اظهرنا بهم فانا لا نسترهم لكن نلجأ
 مسلمة وكذا لا يجوز للامام او نائبه ان يحرق شجرهم ولا ان يرفع رؤسهم
 على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مكره وهو حرام ولا من بلد الى اخرى
 ولا من بلد الى اخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رماحهم
 الى بلد او الى اخر محلهم فان فرق قتال الباقية من قتال الكفار ولا يجوز
 للامام العدل ان يترك قتال الباغي ايا ما لا يجرى الى باجته من غير نظر
 في امورهم فقولهم ولا يدعهم يفتح الداء الى الممثلة الى الامام ومنعه **ص**
 واستغنى عن العلم عليهم ان لا يخرج لهم **يقاتل** يعني ان الامام او غيره اذا
 احتاج الى قتال الباقية كالسلاح والكراع اي الجمل والاشبه ذلك من الاموال
 فانه يجوز له ان يستغنى به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كما يرد
 غيره ما يستعان به من اموالهم لانهم مسلمون فلم يترك من ملكهم فان قيل الرد

فزع

لا يجوز لابي امام بن روى
 لا يجوز لابي امام بن روى
 لا يجوز لابي امام بن روى
 لا يجوز لابي امام بن روى

فزع الاخذ وهو منتهى ظن الرد المشار اليه بقوله كيفه فالحجواب
 انه لما قدر عليهم صار المال كانه ملك للامام فلذا جاز بالرد **وان اخذوا**
 يتبع منهم ولم يذوقوا على جرحهم **يعتد** اذا ما بقيهم فانا لا نتبع
 منهم ولم يذوقوا على جرحهم وينفق بلذا لا يجوز والممثلة
 ومعلوم الشرط ان لم يوسم منهم يتبع منهم ومنذ فزع جرحهم **ص**
 وكذا لا يجوز قتال الباغي وقريظة **يعتد** يجوز للامام ان يقتل اياه
 في قتال الباغي وسيرته لكنه لما اقتل مباركة او غيرها ولا فرق
 بين الاب المسلم والخافر في الكرامة والام من باب اولي ولا يكره له قتل
 اخيه ولا جده لا بيه ولا لاهه **ص** ولم يضمن متا ولا لثقت نفسا او مالا
ص يعني ان الباغي اذا كان متا ولا في قتاله وان تلفت جاله قتاله نفسا او
 مالا متا ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان مالا لانه متا ولا
 وامان لم يضمنه فانه يرد الى مالكه **ص** ومع حكم قاضيه وحد اقامه
 ورده في ثمنه لذمته ومن الممانعة النفس والمال والذم معناه فقتل
 الضيف قاضيه يرجع للباغي المتاول والمخاض الباغي المتاول اذا اقام
 قاضيا فحكم بشي فانه يضمنه ولا فرق في ذلك بين قاضيا تام وبين حاجته
 الى التمام وبجمله من ولجعه من غير ضمان البغي وكذلك اذا اقام قاضيه
 حدا من احد ود فانه يضمن للضوءة ولشبهة التاويل ولا يضمن
 الناس الى الاليات فتضيع الحقوق ولا يضمنون لحكم بل النبوة وغوه
 بالحكم وهذا اذا كان صوابا والا فلا يضمن لانه ليس بحكم وانما نص على الحد
 وان دخل في عموم الحكم لخطئه فان قيل **ل** اذا كان حكم صوابا لا يضمن عدم
 اعتبار يضمن عليه فالحجواب **ص** انه لما خرج عن طاعة الامام رمايتهم
 عدم الاعتداد بما حكم به خصوصا في الزكوات ولحد ودا من متعلقات
 الامام فاذا استعان المتاول يضمن فانه يرد الى دفعه من غير من على الذي

لا يجوز لابي امام بن روى
 لا يجوز لابي امام بن روى

بالتلخيص

السلام البالغ وهو الذي

او الفيرجى
وحاله في كل ليالي تقريظ
ارث لارث في ارثه
طارده فليقة بنه هو
البرغ وعنده ان ايات
فان طان اللقنن الا بعد

مجلس ۱۰۰

بالكلام يتق فلا تترك الكلام كما واختر به عما لو نظرت في الكلامين ثم رجع قبل
 ان يوقف على الكلام قائم يوجب فقط واختر به لالم كما اذا خرج غيره من
 ملة اخرى كيمودى تنصركه فلا يكون رقة ويخرج على ذلك كما ياتي ايضا
 وعدل المؤلف عن قوله كز المؤمن لقوله كز الملم وان كان الكفر اعم انما ينافي
 بالايان لكون النظر هنا مقصورا على احكام الدنيا التي ينطبق فيها الكلام ولافتة
 للبشر على معرفة ايمان بعضهم بعضا انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا
 اخرج الى الكلام على الامور التي يعرف بها كز الملم فقال **ص** يصح او لا يصح يقتضي
 او فعل يقتضيه **ش** مثال الجمع كقوله العزيز اربا الله ومثال اللفظ المقضي
 الكفران يحجم ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة وطوبى ثمنها وكذا اذا
 انما قال الله حسم من غير مثال الفعل المتعجل للكفر ليس الزنا رقة وما أشبه ذلك
 كقوله **ص** كالمصنف يقتدر وشدة زيار **ش** مثال للفعل الذي يقتضي
 الكفر ومثل المصنف كتاب الحديث اذا التزم بقدر او حرقه استحقاقا واما
 حرقه لكونه ضعيفا او موضوعا فلا وفي كلام **ز** نظروا اما القاتل العقيم
 فالتقدير فليس فيها لا الادب ومثل المصنف الآية او يعرف منه والملا بالقدرة
 ما يستفاد ولو طاهر كالبصاق لا خصوص العذرة وكذلك يكون مرتدا
 اذ استل الزنا في وسطه لان هذا فعل يقتضي الكفر والندم الذي في
 فعل شيء ما يختص بزي الكفار ولا بد ان ينضم الى ذلك الشيء الى الكفر وتجو
 وقيد ايضا بما اذا فعله في بلاد الاسلام **ش** في شيء من هذا الجامع للفظ
 الذي يقتضيه والفعل الذي يقتضيه والشهور ان تعلم الحكر وان لم يعمل به
 قاله مالك قال ابن عبد السلام وقد استصوب بعض المتأخرين كلام اصبح
 وكما الطرطوش عن قدام الاصحاب واستشكل قول مالك ان تعلمه وتعلمه
 كراهية **و** كراهية اخرى السبق بقوله هو كلام المؤلف يعظم به غير الله تعالى
 وتنسب اليه القادر والى بيانه هكذا اقال في التوضيح انتهى واذ لم يكن
 في الكلامين من غير الله تعالى في الكلامين من غير الله تعالى في الكلامين من غير الله تعالى

مداود علی بن ابی طالب
علیه السلام

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

ص وماله العبد المريد والافقي **ص** يعطى العبد الماله ان اراد فله ماله يكون لسيده بمجرد ارادة ياتيه ياخذ به بالملك لا بالارث ويأتي ان الراجح انه يرجع ماله له اذ انساب عند قوله وان تاب قاله له وان كان المريد ضار ومات او قتل على ربه فانه قاله يكون فيا يحل بيت المال ليس لورثته منه شي وظاهره ولو كان له ورثة كفار وظاهره ولو اراد في مرضه وقتل وهو كذلك عندنا لم يحسب فيا اذا قتل قال بعض وينبغي ان الموت في مرض الاستثابة كذلك واذا مات من ورثة المريد في حال كونه فانه يرثه من يستحق ارثه من قاربه ومواليه واذا اسلم لا يسترجع له **ص** وتبقى ولله **ص** يعني ان المريد اذا قتل على ربه فانه قاله ذلك الصغر يبقى على الاسلام ولا يبيع اياه في رد ماله لا للنبوة للاب اغاثة كونه في مرضه عليه وعيانية وتبقى له

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

مسماة حكمه باسلامه ميثا كانا وكبرا ولد قبل الامة وبعد ما على المذهب و قوله **ص** كان تركه شئبه فيما قبله كما اذا ترك ولد المريد اي غفل عنه حتى يبلغ فانه يحكم باسلامه فان اراد بعد بلوغه امره عليه حكم المريد **ص** واخذ منه ما جنى عمدا على عبدا او ذمى لا حرم **ص** كان حرب لدار الحرب الا بعد الفرية **ص** اي من مال المريد وبه يعلم انه الاستثناء منقطع والمغني ان المريد اذا جنى عمدا على ذمى او على عبدا او خطا بعد رده او قبلها فانه يؤخذ من ماله فدية فدية المبد ودية الذمى وليا لوجي عمدا على حرم مسلم فانه لا يؤخذ منه شي لذمى قاله لان هذه الفتوة وهو يسقط بقتله لانه كما اذا حرب المريد لدار الحرب وقد كان قتل حرم مسلما فانه لا يؤخذ من ماله شي لذلك واذا ارجع قتل المردة ان لم يسلم والفتل ان اسلم واذا لقتل المريد شخص في بلد الاسلام ثم هرب الى بلد احرب ثم اسر بعد ذلك فان حد القذف وهو المالد بالفرية لا يسقط عنه لما يلحق القذف من الملعنة وما قذفه في بلاد احرب ثم اسر بعد ذلك فان حد الفرية يسقط عنه وان رجع الى الاسلام فلا مضموم لقوله هذا بالنسبة للعبد لان بيت المال من الماله فله وهي لا تجزى العبد او طاعة العبد لاجل الذمى ولان خطاه في بيت المال كالمسلم **ص** واخطا على بيت المال كاخذه تجزية عليه **ص** يعني ان حياية المريد خطا على الذمى وعلى احرامه على بيت المال كان بيت المال ياخذ ارض حياية عليه من جنى مكايفم عنه ياخذ ماله فعليه ما عليه ولم ماله واما على العبد سواء كان عملا وخطا في مال المريد **ص** وان تاب فانه **ص** يعني ان المريد اذا تاب ورجع الاسلام فان ماله يرجع له على المشهور وظاهره ولو عبد الا بالارث المريد لا يركن بنفسه لا ونداد محجور عليه فلا يبيع منه ماله رقيقا كان او حرا كما يؤخذ من كلامه في محل قوله واخذ منه ما جنى **ص** وقدره كالمسلم فيما **ص** فيه الشبهة يرجع للعبد واخطا والمغني ان المريد اذا جنى في حال كونه حياية عمدا او خطا فانه يقدر فيما بعد

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

في قوله وان لم يثبت ما قلناه في قوله بل اجوع وعطش ومعاذ الله ان يكون في قوله ولا شئب ثلاثة ايام لانه يقتضي انه يطلب منها التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستيب ثلاثة ايام سوا ايام سوا لان المعنى قوله وان لم يثبت على معنى انه قال لم انت فيصحب جعل المبالغة في قوله ولا شئب ثلاثة ايام ولا يجب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحبس في يوم يموت الكافر عليه الامم يوم الكفر ولا في يوم الرفع قاله الشيخ كرم الدين عن تفسير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يجب اليوم الذي وقع فيه النبوت لما تقررت ايامه من الاثام فلا تعلق وتما كانت الاستثابة ثلاثة ايام لان الله اخبر قوم صالح ذلك القدر فكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة ايام مضي لانه حكم بمقتضى مقتضى واستبريت بجهنم يعني ان المدة اذا ارتدت وكانت من جهة او مطلقة فلا قار حيا او كانت سرية فانها لا تقتل حتى تستبرأ بجهنم واحدة وماله عن الحيضة بالنسبة الى الحق فانه يغيب لا يحتاج اليه فاما اذا ارتدت وهي ضارة فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولدها وتغير ارضاءه قاله ابن القاسم

Copyrighted material

فمنها الواقف ما عُدَّت به البيعة عليه
سُميت المال كمال المثل ولا يكون قسمة
أو هو قول المص لا يعجل الاطلاع
وسواء كانت الكسرة التي لا يورث
فمنها ما لا يعجل الاطلاع
فمنها ما لا يعجل الاطلاع
فمنها ما لا يعجل الاطلاع

University

في كتاب الزين مخداه الرابع

الحمد لله

فأقبلوه

يقضائهم
وعند تعيين الولد لاجل صفته
اولا لجنونه ولولاها وغير
الاب لاجلهم باسلام الولد
بسبب اسلامه على الشهود
وكذا ذكره بجهلهم باسلام الولد
المميز الذي لم يرافقه بسبب
اسلامه على الشهود وكذا ذكره
بجهلهم باسلام الولد المميز الذي
لم يرافقه بسبب اسلام ابيه
فقط على

رسالة قوله طه انهم يحكم فينا

[illegible]

ذلك وكذا لا يقتل من الحق بيني وبينك نقصا باذنه كما يدل على مقتضاه
ان لم يكن في بدنه بان كان في دينه بل وان في بدنه او في خصلة اي
سببته وطبيعته التي طبع عليها او غشاه نقص من مرتبته او من وفور علمه
او زهده او صفاق له ما لا يجوز عليه كعدم التبليغ او نبه البرقا
لا يجوز يلبس بنصبه على طريق الذم كما اذا نفي عنه الزهد او قال ليس
بكمي او ليس بجاري لان وصفه بغير صفته المعلومه نفي له وتكذيب
به وهذا ملحق بجماع من العلماء وائمة الدين والعلماء من لدن الصحابة
والرحم وكذا لا يقتل من قيل له بحق رسوله لافقه فلعن وقاى اردت
برسول الله العزيب لانها رسالة الى من تلذعته ولا يقبل من النواويل
فقوله قتل الخ جواب الشرط في قوله وان سب الخ ولا فرق فيما يوجب
القتل بين ان يصدر من مسلم او كافرك سبه بغير ما كفر به فكيف ينبغي
الا ان الكافر يقتل الا ان يعلم فان اسلم فلا يقتل له الاسلام يجب ما
قبله **والف** في بيت نوبة المحاربه لا يقتل وتوبة المومن لا تقتل ان قتل
المسلم حدث وهو من يدق لا تعرف توبته والمكافران على كفر فيقتل اسلامه
ولا يحل سبه من جملة كفره لانا لم نعظم العهد على ذلك ولا على قتلنا ولقد
ابو الناب ولو قتل احدا قتلناه به وان كان من دينه استخلا له **و** وان
ظهر انه لم يرد دمه لجهل او سكر او تهويل **هـ** افعال الله في القتل يعني
ان الساب يقتل وان ظهر انه لم يرد دم النبي لاجل جهل او لاجل سكر او
لجل تهويل في الكلام وهو كونه من غير ضبط اه لا يعذر احد في الكفر
بلهالة ولا بدعوى لاللسان **و** في قوله لا صلى الله على من صلى عليه
بطلب الصل او قال لا ايتي بتميم جواب التتميم او جميع البشر ليقوم
النقص عن النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك **ز** يعني ان كل فرع من هذه
الفرع الثلاثة فيه قول الاول اذ قال شيخنا رحمه الله على النبي عليه

[illegible]

السلام فقال له مجاوباً لا صلوات الله على من صلى عليه فليل لا يقتل لانه انما شتم
الناس وقيل يقتل بلا استتابة لانه انما شتم الملايكة الذين يصولون على
السم صلى الله عليه وسلم وعلما اذا قال في حالة الغضب والاقتل بلا خلاف
وكذا قال لا صلوات الله عليه الشاع اذا قال شخص لا خرائته من منكر ما قتال
له الدنيا يعمون فكيف انت فليل يقتل بلا استتابة لساعة اللفظ
وقيل لا يقتل لانه ان يكون اخر من ائمة من الكفار كمن عاف ويطبق
الثالث اذا قال جميع البشر يلحقهم القصر حتى النبي عليه السلام فليل يقتل بلا
استتابة وقيل بغيره فقط وهذا كما الذي قبله في جركا في القول السابقين
ص واستشبه في خبره ما اعلن تكذيبه او نبأ **ش** لما وقع من الكلام على
المسائل التي توجب القتل بلا استتابة استعملها باختلاف العلماء فهاهنا
توجب القتل بلا استتابة ولا توجب القتل ولا يلحقها العقوبة فقط والنهي
ان لا يمانه اذ قال في من النبي عليه السلام انه هزرقانه يكون بذلك من هذا
يستتاب ثلاثة ايام بلا جوع فانتاب والاقتل والموت ينتج فيه الرباط
وهو ضعيف والصواب طعن به في القتل وهو انه يقتل ولا يقتل بقتله
ومثله هزرقانه والماد به من هو فيهم لانه غاية ما هناك ان بعض الاطراف
فر وهذا نادر وكذلك يستتاب من اعلن تكذيب النبي عليه السلام او اذاع
بنيوانه يوحى اليه واما ان يعلن تكذيبه بلا سر بذلك فانه زنديق
فيقتل بلا استتابة الا ان يجي تأييداً فيل الخلو عليه وكذلك لو كانت
وهو اه النبوة سر فانه يقتل بلا استتابة على ما اختلف ابن رشد ان ظهر
عليه قبل ان ياتينا قايماً بقوله **الا** ان يسر على الاظهر **ق** فاصح على قوله
او نبأ كونه استظهار ابن رشد انه هو فيه ولان الاسرار مستفاد من قوله
اعلن كمن الذي اختلف ابن رشد وقوله او نبأ وقوله او اعلن تكذيبه
وفي قوله او اظهر القتل بلا استتابة لانه من السب والماد بالاسرار

وهو ضعيف والصواب طعن به في القتل وهو انه يقتل ولا يقتل بقتله

منه النبوة سر

ان يدعى النبوة سر **ص** واوجب اجتهاد في ادعاءك النبي عليه الصلوات والسلام
او لو سبته فذلك لسيئته او ما ابن الفكلب او غيرهما القم فقال بغيره
والتي قد رعا الغم او قال لفضيل كان وجهه منكراً ومالك **ش** يعني ان من
طلب شيئا يلفظه من شخص في فضيلة الشار فقال اشكرك النبي عليه السلام
فقال له اذ الى وراشك النبي عليه السلام فانه يوجب بلجتهاد الحكم واما
مسألة ان عتاب التي اتى فيها بقتل العشار فيها زيادة على ما قال المؤلف
فلمست كلام المؤلف خلافاً للمصنف وكذا كذا يوجب اجتهاد من قال لسيئته ملك
او رسول كما في القتل لسيئته لانه لم يصد رونه السب وانما ملقه على
امر لم يقع وكذا لك يوجب اجتهاد من قال لآخر يا ابن الفكلب او غيرهم ولم
يقصد به من ذلك الاثماً والاقتل لانه شتمهم وكذلك يوجب اجتهاد
من قال لآخر وقديمه بالفقر بغيره وبه النبي عليه السلام قد رعا الغم لانه من
بذكر النبي عليه السلام في غير موضع ومثله في الادب قد رعا الغم وكذلك يوجب
اجتهاد من قال لشخص غصناه او فيسح المنظر لانه وجهه منكراً ووجهه مالاً
خازن النار لانه جرح وجهه الفقير والتميز ليس فيه بغيره بالسب للملك
وانما السب وافق على الخطاب **ص** او استشهد بغيره جاز عليه في الدنيا
لحقه له او غيره او شبهه لتقصير الحق لا على الثاني كان كذبت فقد كذبوا
او لعن العرب او بني هاشم وقال اردت الظالمين **ش** يعني انه يوجب
بالاجتهاد من استشهد بغيره جاز عليه في الدنيا حجة من حيث النوع
الشريعة لانه كون ذلك الشيء المستشهد به حجة لهذا القائل او لغيره بل كان
ذلك لاجل نقص الحق هذا القائل لا على وجه الثاني بل لرفع نفسه ولم يرد
بذلك تنقيصاً ولا عيباً ولا سباً كقوله ان قيل في ذكره فقد قيل
في النبي المكره او قال ان الحبية الشا فقه جبهتي النبي عليه السلام او قال
اسلم من السنة الناس والانبيا اسلم من السنة وان كذبت بالانبا المفقون

منه النبوة سر

في كتابه
في كتابه

فقد كذبوا ولقد صحت ما جروا وانه لا يوجب اجتهاد من اهل العرب او اهل
بنى هاشم وقال ابو الفوارس النعمان بن ابي اسحاق قال لعنه الله من حرم المسكر وقال
لم اعلم من حرمه وكذلك لو قال لعنه الله من قال لا يبيع حاصه كلبا انه عذر
بالجمل وقوله وقال اروت الخراج لقوله اوتى هاشم واما الاول ففيه
الادب من غير تفصيل كما هو مقتضى ما في النوادر فان لم يقتل وقت الظل
قتل وذكر ان من روى عن النعمان بن ابي اسحاق القيد راجع للمساكين والادب
في الثانية اسلمه في الاولى فانه قال بعد ذلك الحكم السفا وقوة كلامه
يقضي ان الادب في الثانية اسلمه ومفهوم كلامهم ان هذا الساب لو لم يدع
ارادة الظالمين في المالكين قتل ولا اسكاه فيهم انتهى وظاهره انه يقتل ولا
يستتاب وهو خلاف ما ذكره من انه يكون مؤثما ولم يدع به بتفصيل وكذا
جعل القيد في الثانية فقط وسدد عليه في كل صاحب فقد وقرا
وان كان نبييا وفي غيره لا يحد ربيته عليه السلام مع العلم به كان انتسابه
او اخيه قوله او شهد عليه عدل او لغيره ففاق عن القتل واستثنى الجمع على
نبوته او صحابييا **سب** ان من قال لم يملك فقد قرا وان كان نبييا
فانه يودب ويحد عليه في التاديب بالقيود والضرب الشديد وكذلك
يودب بالاجتهاد ويحد عليه في التفرير من نسب قبيح من قول (روى)
لاحد من ربه الرسول عليه السلام مع العلم به انه من الال وكذلك من نسب
لنبي عليه السلام بغير حق نصيبا وتلو بجا واليه الاشارة بقوله واخبر قوله
اعلا انتساب اليه بان يقال له انت شريف النفس فيقول ما احداثه من
اولاد فاطمة لا احتمل الكفر وغيره والاكتر مع سبيل الادب كمالا لانما قول
محمدا للكفر وغيره وكذلك يحد السكالي بالقرع ويحد على من شهد عليه عدل
واحد او شهد عليه لغيره من الناس بالسب واللعن هو ما اخبر من
قبيل شتى من غير تركية لاحد منهم فحصل سبب ذلك امر حاق عن القتل وكذلك

يودب

في كتابه

في كتابه

في كتابه
في كتابه

يودب ويشهد على من سب نبييا او موطئا لم يجمع على نبوته كالحضرة لقول
وسمى كذا الدين سنان او لم يجمع على ملكيته كهاروت وسامون وكذلك
يودب ويشهد على من سب صحابيا ولكن هذا ليس على عمومه فان من سب
غاية بما نزلها الله تعالى قال عز وجل او انتم تصنعون انكم تنزلون
او اسلم جميع الصحابة او كفر الاربعة او واحد منهم كفر **سب** الله
كذلك وفي استنابة المسلم خلاف **سب** ما فرغ من الكلام على ما يترتب على
سب الانبياء من قتل وغيره في الكلام على ما يترتب على سب الله تعالى فمنه
فذكر ان سب الله تعالى كسب النبي صريحه وكصريحه ومثله كصريحه
فيقتل في الصبح ويودب في الخيل سواء كان الساب ذميا او مسلما الا ان
في استنابة المسلم خلاف قوله وفي استنابة النعمانية الاستنابة الايقا
كلام المؤلف يدل على ان التشبه في الادب لا نأخذ بقوله وفي استنابة
المسلم خلاف يدل على المراد اذ لو كان فيه لادب لم يثبت الاستنابة والله
قول توبته وقوله كذا قال لعنه الله في من سب ابا بكر وعمر لم يشترط
تشبهه لافادة خلاف وان لم يحد للمخالف فيه اذ هو في الاول في قول
توبة المسلم وعدمها وهذا في قتل القاتل وتكليفه والمعتان من قال
في مرضه هذا القول فله يقتل لانه سب الباري الى الجور وهو يستتاب الى
قولان كما لا يوجب قتل بل يودب ويشهد عليه في التفرير لا يقتضيه الشكوى
سب كريمة هذا المذهب وحكمه وما يتعلق به والزنا يحد ويقتضيه
فالعقد لقنانه الحار قال تعالى ولا تقربوا الزنا والمدة لا يحد وقد رنا

في كتابه
في كتابه

ومرقة ان مرقه بقوله الذنا الشامل للوطى طمغيب حشفة ادمى في فوج
اخره ون شقة حشفة بقوله ادمى اخرج به حشفة فوج كالبرية
فخرج اخرج به مغبيا في غير فوج وادخل في الفوج القبل والديبر لانه مع
الوطى قوله اخرج على هذه الموصوف اى في فوج ادمى اخرج به مغبيا
فخرج على ادمى وقوله دون شقة اخرج به اى اى كان لشبهة في الحلية
اما ما عتقاد حلية او يجهل فيخرج الامة المحللة ووطى الاب امة ولد
لا زوجة ولك فان ذلك ذنا لان الاول له شبهة في طاعة ولا شبهة في زوجة
وقوله نهد اخرج به الفلط والسيان واحمد لله لوف حده بقوله
الربنا ووطى مغلط فوج ادمى لا يملك له فيه باتفاق نهد اخرج به
مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطى للمكلف تعلقه به
اى تعلقه الوطى بمكلف والمادة بالفاعل من يميل الى ذلك الفعل والمادة قيل
الى ذلك فيشمل الوطى والموطوة فيخرج به غير المكلف كالصبي والمجنون فان
ذلك لا يسوغنا سماعا وان كان من الغلة ولا يدخل في تعريف المؤلف وخرج
من لا طمغيب وهو ظاهر ما قاله ابن عمر في ما كلام المؤلف فلانما في الفاعل
نكته وكذا بالمفعول وقد ذكر الخطيب من لا طمغيب بغيره لاحد عليه
وقوله اسم احسن اخرج به ووطى المكلف اخرج به والمصلحة اذا لا حد
عليه في الصورتين وان كانت المصلحة تحت لانه يصدق عليه انه ووطى
مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة مدخلة مخرجة وقوله فوج ادمى
معمل ووطى مالم يكن ادمى مخفى شكلا فلا حد على واطمغيب وكذلك لاحد عليه
اذا ووطى غير السبب ولو ادخلت الملة ذكرنا في فوجها فاعليه واحد وكذا
على ووطى حنية ولا غلط عليه ايضا الا ان يتزل قوله لا يملك له فيه
والمادة بالملك الشاغل السرى فالملوك المذكور لا تسقط له عليه شرعا مخرجة
الوطى وخرج به من ووطى له لال من زوجة امانة ولكن (متن) ووطى

هذا هو الحق في قوله ادمى اخرج به حشفة فوج كالبرية
فخرج اخرج به مغبيا في غير فوج وادخل في الفوج القبل والديبر
لانه مع الوطى قوله اخرج على هذه الموصوف اى في فوج ادمى
اخرج به مغبيا فخرج على ادمى وقوله دون شقة اخرج به اى
اى كان لشبهة في الحلية اما ما عتقاد حلية او يجهل فيخرج
الامة المحللة ووطى الاب امة ولد لا زوجة ولك فان ذلك
ذنا لان الاول له شبهة في طاعة ولا شبهة في زوجة وقوله
نهد اخرج به الفلط والسيان واحمد لله لوف حده بقوله الربنا
وطى مغلط فوج ادمى لا يملك له فيه باتفاق نهد اخرج به
مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطى للمكلف
تعلقه به اى تعلقه الوطى بمكلف والمادة بالفاعل من يميل الى
ذلك الفعل والمادة قيل الى ذلك فيشمل الوطى والموطوة فيخرج
به غير المكلف كالصبي والمجنون فان ذلك لا يسوغنا سماعا
وان كان من الغلة ولا يدخل في تعريف المؤلف وخرج من لا طمغيب
وهو ظاهر ما قاله ابن عمر في ما كلام المؤلف فلانما في الفاعل
نكته وكذا بالمفعول وقد ذكر الخطيب من لا طمغيب بغيره لاحد
عليه وقوله اسم احسن اخرج به ووطى المكلف اخرج به والمصلحة
اذا لا حد عليه في الصورتين وان كانت المصلحة تحت لانه
يصدق عليه انه ووطى مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة
مدخلة مخرجة وقوله فوج ادمى معمل ووطى مالم يكن ادمى
مخفى شكلا فلا حد على واطمغيب وكذلك لاحد عليه اذا ووطى
غير السبب ولو ادخلت الملة ذكرنا في فوجها فاعليه واحد وكذا
على ووطى حنية ولا غلط عليه ايضا الا ان يتزل قوله لا يملك
له فيه والمادة بالملك الشاغل السرى فالملوك المذكور لا تسقط
له عليه شرعا مخرجة الوطى وخرج به من ووطى له لال من زوجة
امانة ولكن (متن) ووطى

فان التناقض قد رآه
الوطى
فان التناقض قد رآه
الوطى

عليه لما رخصه من غير وعنه فان وطى بذلك لا يسمى زنا شرا وخرج بقوله
باتفاق النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي فان الوطى فيه لا يسمى زنا
اولا حده فيه فالمراد بالاتفاق اتفاق العلماء لا الاتفاق الذمى والخرج
بقوله نهدا اجهل بالاعتناء ويا حكم كاي ياتي **ص** ولا **ص** اى وان
كان ووطى الفوج لوطا لان الفوج شامل للمدير فيسوي زنا **ص** اى اى ان
الجنسية لا يراى ومبينة غير زوج او صيقع يمكن وطىها **ص** مذهب المدقة ان
ايتان الاجنية في دبرها يسوي زنا لوطا فيجلد فيه البكر ويرجم فيه
المحصن واخر زنا الاجنية من الزنا ومبينة بوجيب حيث وطىها قد برها
وكذلك من اى حنية غير زوجة بعد من اى قبلها او دبرها فانه يجد لانطاف
حد الزنا عليه وكذلك يجد من اى نائمة او مجنونة واما الزوج اذا تزوج
بعد من زنا في قبلها او دبرها فانه لا حد عليه ومثله المستد مع اتمه ولا
سد اى وطى المبينة بمزلة منى حتى على عضوها ومنه يؤخذ ان من وطى
زوجته الميتة في نكاح التقوي غير لا يجب عليه الصداق وكذا لا يجد
من زنى بصغيرة يمكن وطىها في قبلها او في دبرها واما من لا يمكن وطىها
اذا ووطىها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطىها اى للوطا لها وان لم يمكن
لغيره بقوله لو صيغة المزعوف على اجنبية **ص** او مستلحة لوطا وغير
او مملوكة تفتق او يعلم حريتها او مخممة يعزى مؤبدا وخامسة اى
مروية او ذان مضم او مربيها ومثوثة وان يهله وحل وان است
في مائة وابلان **ص** بمعنى ان من استلح امة للوطى والخدعة ثم وطىها
فانه يجد ولا يكون عقدا لاجابة شبهة تدعى عنه احد ومن باب اولي
الامة المودعة والموضوع ان المودعة لها في السيد والافلا لانه امة محللة
وكذلك يجد من استلح امة تفتق عليه بنفس السيد كالاصول والغيدوع
وعوها ووطىها وهو عالم بالتحريم والافلا وشمل قوله تفتق ما اذا استلح

هذا هو الحق في قوله ادمى اخرج به حشفة فوج كالبرية
فخرج اخرج به مغبيا في غير فوج وادخل في الفوج القبل والديبر
لانه مع الوطى قوله اخرج على هذه الموصوف اى في فوج ادمى
اخرج به مغبيا فخرج على ادمى وقوله دون شقة اخرج به اى
اى كان لشبهة في الحلية اما ما عتقاد حلية او يجهل فيخرج
الامة المحللة ووطى الاب امة ولد لا زوجة ولك فان ذلك
ذنا لان الاول له شبهة في طاعة ولا شبهة في زوجة وقوله
نهد اخرج به الفلط والسيان واحمد لله لوف حده بقوله الربنا
وطى مغلط فوج ادمى لا يملك له فيه باتفاق نهد اخرج به
مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطى للمكلف
تعلقه به اى تعلقه الوطى بمكلف والمادة بالفاعل من يميل الى
ذلك الفعل والمادة قيل الى ذلك فيشمل الوطى والموطوة فيخرج
به غير المكلف كالصبي والمجنون فان ذلك لا يسوغنا سماعا
وان كان من الغلة ولا يدخل في تعريف المؤلف وخرج من لا طمغيب
وهو ظاهر ما قاله ابن عمر في ما كلام المؤلف فلانما في الفاعل
نكته وكذا بالمفعول وقد ذكر الخطيب من لا طمغيب بغيره لاحد
عليه وقوله اسم احسن اخرج به ووطى المكلف اخرج به والمصلحة
اذا لا حد عليه في الصورتين وان كانت المصلحة تحت لانه
يصدق عليه انه ووطى مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة
مدخلة مخرجة وقوله فوج ادمى معمل ووطى مالم يكن ادمى
مخفى شكلا فلا حد على واطمغيب وكذلك لاحد عليه اذا ووطى
غير السبب ولو ادخلت الملة ذكرنا في فوجها فاعليه واحد وكذا
على ووطى حنية ولا غلط عليه ايضا الا ان يتزل قوله لا يملك
له فيه والمادة بالملك الشاغل السرى فالملوك المذكور لا تسقط
له عليه شرعا مخرجة الوطى وخرج به من ووطى له لال من زوجة
امانة ولكن (متن) ووطى

فان التناقض قد رآه
الوطى
فان التناقض قد رآه
الوطى

باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره

على ان الحق بنفسه الشر وكذا لا يحد من امره وهو علم انما هو علم
لا يتفق عليه ثم وطى او هو علم يتجرع وطى وكذا لو علم ان ملك المهر خلاف
لو تزوجها وهو يعلم ان ملك المهر فلا هو عليه وكذا لا يحد من وطى المحرم
بصهره او بد بنكاح وطى المهر فانه يحد ان كانت تقتضيه عليه كما مر وان كانت
لا تقتضيه فلا حد عليه الطهيان تزوج ابنة زوجته ودخل بها ولم يكن دخل
بامهال لم يحد لانها تخل له لوطا الام وان كان دخل بها لام حد وكذا ان تزوج
ام امرته فان دخل بالابنة حد وان لم يدخل بها لم يحد للخلاف وان تزوج
زوجته بغيره او زوجته وله حدان كان علميا يتجرع ذلك واذا اخذ بغير
المحرم بالصهر فان وطى محرمه بالنسب او بالارضاع ينكح لانها
لا يكونان الامويين بخلاف الصهر قد لا يكون موبدا كما اذا اعتد على الام
من غير دخول فلا تحرم بنتها وانما اقتصر على الصهر لا جاز قوله موبد وقد يقال
ان الصهر لا يكون الامويين بخلاف الصهر قد لا يكون موبدا كما اذا اعتد على الام
اجمع كالاخينى لبا الصهر قد لا يحد لوطا الام حلت اليك فاذا دخل
بالام مكره حرمه ولا يكون الامويين اي لان الصهر قد لا يحد من تزوج
تكون الامويين وانما الذي ينصف بالثايبه التحريم وكذا لا يحد من تزوج
خامسة ودخل بها وهو علم يتجرعها ولودى بعد فقهه على الخامسة انه
كان طلق واحدة من الاربع قبل ان تزوج الخامسة فانه لا يحد وكذلك
يحد من وطى امه غلبه موهنة ما لم يأت له الا هو في وطى وكذا لا يحد
من وطى امه من المهر قبل القسم سوا اجزا المهر ام لا بان قد رآها ولم يهرم
سوا كان محرم كثيرا او يسيرا وكذا لا يحد من دخولها اعراب فوطى حريمه
وكذلك اذا وطىها في دار الاسلام وقد خرجت بنفسها الا ان يخرج هو
بها لا يحد وان رث في ملكه حينئذ وحريمه نعم من ذات المهر بالاولى
وقد يقال انما نص على حد في حريمه لا يستقيم عدم الحد لدارم هو كافى

في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره

ملك من دمه معصوم بخلاف ذات المهر وكذا لا يحد من طلق زوجته
بلفظ البتة وهو الثلاث او بلفظ الثلاث ثم مقدما او وطى في عدتها
واولى بعد هذا ويحد عقد وهل يحد مطلقا اي سوا بنتها في مرة ومراة
مفترقات لصنف من قال بالزام الواحدة في البتة او انما يحد في المفترقات
لا فيما اذا البتة في مرة لقوة بخلاف في البتة هل هي واحدة ام لا وانما يحد
ص او مطلقا قبل البتة او معتققة بلا عقد كان يطأها موطا او
معتق خلاف الصحيح الا ان يحد العتيق او يحكم ان يحد موطا الا الواضح
يعتق من طلق زوجته قبل ان يسيها طلقا او طلقين ثم وطى من غير
عقد فانه يحد الا ان يحد بغيره وكذا لا يحد من اعتق امه ثم وطى من
غير عقد قوله بلا عقد راجع لهما ولا صدق عليه موطا كن وطى بعد حنثه
دام يعلم واما المطلقة بعد النكاح فلا يحد من الثلاث فانه لا حد على
وطىها في واحدة واما بعد ما فيحد قاله ابن عمر وقيل لا فانه ذكر
انه لا حد عليه مطلقا وكذا لا يحد لثمة اذا زكيت مملوكة من نفسها حتى
وطىها من غير عقد لان كان يحد للثمة فانه غير صحيح وكذلك يحد
الملة ان مكنت هبتها من نفسها لان مكنت حيا يحد رعاها اذا لا يحد
لها به لانه كالغير المحبوس وكذا لا يحد على موطى وهو جاهل بموطا
بان ظنها زوجة او امه او اذ قدم عليها وهو جاهل بموطا المكنة
انها اجنبية فلما رآها لم يكن صريحا سقوط الحد وكذا لا يحد على
وطى وهو جاهل بالحكماء التحريم لاجل قرب عقد مع علمه بعقد الموطاة
الا لزمنا الواضح الذي لا يحد الا لثمة في حد ولا يحد بغيره كدعوى
المزنا والمستبرج وطى الموهنة والمستعانة ثم ان قوله الا الواضح مستفاد
من قوله ان يحد مثله ولذا قال السكاكي وغدا انه هذا يرجع الى يحد
مثله وليس يقيده فابعد ثم ان قوله الا ان يحد البتة وانما يحد لثمة

باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره

باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره
باب في ما لا يحد من امره

في باب الشر وان جدد وجوب احدا والحكمة لان حكمة الشر
 وجوب احدا من الواضع الذي لا يحل له كونه خلاف ظاهر قول مالك
 وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يجد رجلا في شيء احد **ودر** لا ساقطة وان
 اجنادا كجند و... والآخر ومن حرم كالحريم ومثله
 او ملكة لا تفتن **يعني** ان الشاذ فعل بعضه ببعض فانه لا حد
 طعن وانما في هذا الفعل الادب باجناد الامام لانه لا يباح فيه ومثله
 البهجة وكذا ما يرمى فلنا انه لا يجد من محبوب ومنطوق ذكر وصي وصية
 مبيح كايده عليه قوله الموكف في الغيب وادب حرم وكذا الملة تدخل في
 فتمت ذكر جميع ما ثبت او ذكره من حيث ان فعل كل واحد من ذلك معية
 وليس يري وثبت باهين ولا تفتن البهجة وان كانت مما تولى
 والشا في قول بفتنها وهل خوف الاثان بولسوها ولان بقاها يذكر
 الفاحشة فيجربها قولان اصحهما الثاني وكذلك يوجب وطهره وحيته وانه
 في حال الحيض ما اداها وما استبد ذلك لان حرمة وطهره عليه لم تكن اصلية
 وانما هو كالحريم يرد ولا يحل له للحد الزنا لان هذا مضمون قوله لا ملك
 له فيه وكذلك يوجب وطهره من طهره من طهره من طهره من طهره من طهره
 له في الامانة من طهره من طهره من طهره من طهره من طهره من طهره
 وكذلك يوجب طهره من طهره من طهره من طهره من طهره من طهره
 انبه ذلكم وطهره وهو علم بخبرها وانما لم يجد لعدم انطباع حد الزنا
 عليه ويلحق به الولد وتباع غير خيعة ان يعود الي وطهره تايلة **روى** معتق
سجتم لامة معتقة او انه السيد اذا وطهره المعتدة لاحد عليه ويجعل
 امة معتقة اذا نزل عند معتقة من غيره ووطهره عا لما فانه لا حد عليه وهو
 المشهور وان حمل الزنا فاد عليه واما لو كانت معتقة منه فان كانت
 مستوتة فقد تقدمت وان كانت غير مستوتة بان كانت رجعية او ايسة
 فقولنا ومنه قولنا

الثلاث فان كانت رجعية ونوب بوطيرة الرجعة او غير رجعية ونكحها معتقة
 جدي فلا حد ولا ادب ولا جرح وان وطهره الرجعية والبان ولم ينو الرجعة
 في الرجعية ويعقد جدي في البان فمما الرجعية الادب وفشا بان لا حد
 عليه وطهره في المعتة او بعد حاله العصمة بقبه في الجملة فلا يخلج الا استغادتها
 من قوله وان كانت في مرة خلا **روى** او يتعلم لم يدخلها او على اقربا
سجتم يعني انه من عند امرأة وقيل الدخول بما عقد على ابنتها ومخلها
 فانه لا حد عليه لما علمت ان العقد على الام يحرم البنت ما دلته الامر
 في عصمتها فاذا اطلق الام قبل الدخول بها حلت له انكحها اما لو دخل الي
 بلة بالام فانه يحد واما عكس كلام المولف فالحكم كما هو ظاهر المدعي
 وكذلك لا حد على من تزوج النكاح الختيا ودخل بها وهو لا حد سواء
 كانت الاخت من نسب او رضاع لان الانية اقتضت نعيم الختية من
 نسب او رضاع او محل عدم احدا اذا كانت الانية من رضاع لان نكاح
 الجمع جند بالسنة واما لو كانت من نسب فانه يحد اذا وطهره التحريم
 ذلك بالكتاب واليه ذهب بعض شيوخ عبد الحق والى هذا لا تروى قوله
روى الا اخت النسب لجرمها بالكتاب تاويله ولا يوجب من تزوج
 الملة على غيرها مثلا لان التحريم لذلك بالسنة لا بالكتاب **روى** وكافة محلة
 وقومت وانما **سجتم** المشهور انه لا حد على من وطهره امة قد حلت له المالك
 للسمية وانما عليه الادب فقط وسواء كان عالما بالخليل او جاهلا به
 والحد لا يدرى لاحقه لانه من وطهره السمية وتقوم تلك الامة على وطهره
 لتتم له السمية وسواء رضى بذلك او صلحها والوطهره او لا وعدم قصد
 مراعاة لمذهب عطاء الفاي ليجوز الخليل جند او نظرها ادخلت الخلق
 لان الخليل حاصر بالام الا ان يقال يخل الامة على الفرس والكلب او انك
 ما فيه شائبة حرية من عديم ومعتقة لاجل وقد يقال ادخلت الخلق

واما ان يعتد على الام فلا ادب ولا حد
 واما ان يعتد على الام فلا ادب ولا حد
 واما ان يعتد على الام فلا ادب ولا حد
 واما ان يعتد على الام فلا ادب ولا حد

في باب الشر وان جدد وجوب احدا والحكمة لان حكمة الشر
 وجوب احدا من الواضع الذي لا يحل له كونه خلاف ظاهر قول مالك
 وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يجد رجلا في شيء احد

Copy

بعضنا اننا نثبت ايضا بالبينات العادلة ولا بد من اربع عدول
يسمونها انهم راوا فحسبوا فحسبوا كالمادة في المحلة في وقت ورويا
واحدة على امر ولو ادعت المرأة نقابا كالتا او انها تزنا ونظر اليها اربع
شهوة وحدتها على ذلك فلا ينفذ احد المذبذب عليها بمادة البينة
ولو قام على العدة اربع رجال لفظ احد كما يقع من كلام التمس ويجوز
للرجال ان يتعدوا الشهادة ابتداء كما يقع كلام اربعة رجال في القام
وكذلك يثبت الزنا بطريق الحكم في حق المرأة حرة او امته غير متزوجة ان
لم يعرف لها زوج وفي حق امته سيد هاتك لو طينما وتحد قوله وتزني
اي زوج يلحق به لعل انما اذا كان ميبا او مجوبا او ولدته لا فليس
سته اشهر من يوم الفقد بكسر فانهما بمن لا تزوج لها الفقد
يقول دعواها الفص بلا قربة **ش** بعضنا الملة التي طرعا على ولا
يعرف لها زوج او كانت امته ولا سيد لها او لها سيد وهو متزوجة
فانهما تحدد ولا يقبل دعواها الفص على ذلك بلا قربة تشهد لها
ولها ان قامت لها قربة فلا حد عليها ان كانت نذرى وهو مستغنية
عند النازلة او انت متعلقة على ما مر بيانه عند قوله وان ادعت
استنكرها على غير لا يقبل لا تحلق **آخر** يرحم المظلم الحر الملم ان اصاب
تعدن بركاج لا يرحم **ش** قد علمت ان انواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع
تغريب وجلد منفرد وبدا بالرحم لانه اعظم انواع الحد والمظلم المظلم
الحر الملم ان اعتقد عقد احيى لانما ووطى وطاملا بانك تار من
فيها كونه فيه بين الزوجين ثم نأ بعد ذلك فانه يرحم لانه صار حصنا
فقوله اصاب اي وطى وعربا لامانة لانه لا يشرط كل الوطى بل يكفي
ميب احشة او قدرها من مفلوحتها والضرر في هذه الاوصاف اي
وبعد الاوصاف السابقة والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم

فتح بمقتله عند وطى السيد امته ويقول لا يرحم نكاح الميب والمبينة والمفرد
والزوجة فلا يكون حصنا لعدم المزوم فاذا زن الا يرحم بل يحد الحد بركا
صح الوطى اي حمل فاذا زن بعد ان وطى زوجته في حبيضا او غيره فانه يحد
حد البكر لعدم حيلة الوطى الواقع بعد الفقد الصبح لان فقله يرحم
بالمشاة من اسفل وجعل السبا في قرانه بالمال الموحدة وعليه في تعلقه
بقوله الزنا وطى للمصاحبة اي الزنى مصوب بريح المكلف ويحد البكر
وتقريب الذكر اي هذا الحكم مصوب بهذا الحكم هذه النسخة ما في
فاسك بل هي صحيحة ولها معنى لكن لا جهة اليها لان المعنى الاعلى لا
يتعلق الا اذا كانت هناك فائدة وشروط الاحصان عن متى تعلق شرط
نكاح لان زور وطى صحيح بانك تار وعدمه فان كانا طاملا فخلوة فذكر ما
يقولونه وهو الاصابة لانها انحصرت **ش** بجارية معتد له ولم يعرف بدة
السنة ثم الاقام **ش** متعلق بريحه على قرانه بالفضل ويرحم على قرانه
بالمصدر اي الرحم بجارية معتد له فلا يرحم بجارية كبا رخصا تشويه
والجبان تضار خوف التقديس لعدم اسراع الموت فالمعتد لا يحد فانه
لاجهان عليه ولم يعرف بالحد حديثا صحيحا ولا شئة معمولها ان البينة
الشاهدة بالزنا تبدا بالرحم للزنا ثم الاقام ثم النكاح فلا يرحم
ولا يحد وان وجد في النساء واي داود الا انه ماصع عند **الاس** فانه
لا يطم مطلقا ولا يحد في وكا في **ش** بعضنا الا يحد اذا كان بالغا
طاملا فانه يقتل سواء كان حصنا ام لا سواء كانا عبيدين او كافرين قال
فيها ومن مله يقوم لوط فعمل الفاعل والمفعول به الرحم احصا اول
حصنا ولا صدق في ذلك في طوع او اكراه وان كانت المفعول به كاهنا
او صبيبا طاملا يرحم ورحم الفاعل والشهادة فيه كالشهادة على الزنا
ولا يحد في طوع او اكراه وان كانت المفعول به كاهنا او صبيبا طاملا يرحم
ولا يحد في طوع او اكراه وان كانت المفعول به كاهنا او صبيبا طاملا يرحم
ولا يحد في طوع او اكراه وان كانت المفعول به كاهنا او صبيبا طاملا يرحم

بعضنا اننا نثبت ايضا بالبينات العادلة ولا بد من اربع عدول
يسمونها انهم راوا فحسبوا فحسبوا كالمادة في المحلة في وقت ورويا
واحدة على امر ولو ادعت المرأة نقابا كالتا او انها تزنا ونظر اليها اربع
شهوة وحدتها على ذلك فلا ينفذ احد المذبذب عليها بمادة البينة
ولو قام على العدة اربع رجال لفظ احد كما يقع من كلام التمس ويجوز
للرجال ان يتعدوا الشهادة ابتداء كما يقع كلام اربعة رجال في القام
وكذلك يثبت الزنا بطريق الحكم في حق المرأة حرة او امته غير متزوجة ان
لم يعرف لها زوج وفي حق امته سيد هاتك لو طينما وتحد قوله وتزني
اي زوج يلحق به لعل انما اذا كان ميبا او مجوبا او ولدته لا فليس
سته اشهر من يوم الفقد بكسر فانهما بمن لا تزوج لها الفقد
يقول دعواها الفص بلا قربة **ش** بعضنا الملة التي طرعا على ولا
يعرف لها زوج او كانت امته ولا سيد لها او لها سيد وهو متزوجة
فانهما تحدد ولا يقبل دعواها الفص على ذلك بلا قربة تشهد لها
ولها ان قامت لها قربة فلا حد عليها ان كانت نذرى وهو مستغنية
عند النازلة او انت متعلقة على ما مر بيانه عند قوله وان ادعت
استنكرها على غير لا يقبل لا تحلق **آخر** يرحم المظلم الحر الملم ان اصاب
تعدن بركاج لا يرحم **ش** قد علمت ان انواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع
تغريب وجلد منفرد وبدا بالرحم لانه اعظم انواع الحد والمظلم المظلم
الحر الملم ان اعتقد عقد احيى لانما ووطى وطاملا بانك تار من
فيها كونه فيه بين الزوجين ثم نأ بعد ذلك فانه يرحم لانه صار حصنا
فقوله اصاب اي وطى وعربا لامانة لانه لا يشرط كل الوطى بل يكفي
ميب احشة او قدرها من مفلوحتها والضرر في هذه الاوصاف اي
وبعد الاوصاف السابقة والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم
بعضنا في عقد النكاح والباقي يكافى بعضنا في عقد النكاح لا يرحم

فان لم يكن بيت مال او لم يتوصل اليه فعلى المسلمين وتحت المولى والاحبة
او لجر المملوك والماله والمشرى والقطا والسجن **كفدك** وخير
من المدينة **ش** فذل قريبه بينهما ويحيى المدينة بومان وقيل ثلاث مائل
وخير قرية ايضا بين الزاي والمجارب الى امداء وقد ثبت انه على السلام
نفي من المدينة الى خيبر ونفي من الكوفة الى البصرة **ص** فيجوز سنة **ش**
بعنوان الزاي والمجارب اذا غربا كان الزاي يسجن سنة والمجارب يسجن
حتى تظهر ثوبته واول السنة من حين جسد في البلد الذي سجن اليه فذكر
العام قبله لا فايد قله مع ان سجنه قد يتاخر بعد دخول بلد القريب
فيكون القريب حينئذ اكثر من عام فلما اقتصر على ما هناك انب **ص**
وان عاد اخراج ثانية **ش** اذ كان طار الذي قرب وسجن قبل سنة من
يوم سجن فانه يخرج موقتا بينه الى الموضع الذي كان بها والى غيره من الممالك
وكذا عبر بالخروج دون اعيد المقتضى لاعدائه في موضع الاول
فان اخراج اعم من العود وليس لك ان تقول عاد لك زمانا يتدور
في السجن لان هذه ليست منصوبة وانما تردد في التوضيح فيها
وفي القريب اذ ازننا ولغظه وانظر لوزنا في المكان الذي نفي فيه اذ
في القريب بعد بلده هل يكون سجنه في المكان الذي نفي فيه
انتم قال بعضهم والظاهر والله اعلم انه ان تانس في السجن مع المجرم
حيث لم يتوحد شره به غرب بل وضع اخر يسجن فيه والافني سجن الاول
والقريب ان كان بغور رزوله قبل ان يتاخر باهل البلد التي
زنا بها يسجن فيها والاخرج لبلد اخر **ص** وتؤخر المزدوجة لحيته
ش بعنوان المرأة المزدوجة اذ الزنا واحد الزنا فانه لا يقام على
حتى يخبر جيسه واحدة خفية ان يكون بها حمل ومن باب اولى
تأخير اقامته لحد عليها اذ كانت ظاهرة الحمل فاذا وصفت اخرت في

الجلد

في القريب بعد بلده هل يكون سجنه في المكان الذي نفي فيه
انتم قال بعضهم والظاهر والله اعلم انه ان تانس في السجن مع المجرم
حيث لم يتوحد شره به غرب بل وضع اخر يسجن فيه والافني سجن الاول
والقريب ان كان بغور رزوله قبل ان يتاخر باهل البلد التي
زنا بها يسجن فيها والاخرج لبلد اخر **ص** وتؤخر المزدوجة لحيته
ش بعنوان المرأة المزدوجة اذ الزنا واحد الزنا فانه لا يقام على
حتى يخبر جيسه واحدة خفية ان يكون بها حمل ومن باب اولى
تأخير اقامته لحد عليها اذ كانت ظاهرة الحمل فاذا وصفت اخرت في

الجلد لنفسها لانها مبيعة لاني الرجم الا اذا لم يوجد من وضع الطفل
وبالجلد عندك القوار **ش** يعني وينظر بالجلد اغتدال العور
بالد فلا يجلد في البرد ولحم المفضل خوف الهلاك والناخير للبرد نص
عليه مالك والخوفه ابن القاسم في المد ونه المرواها المود بالفضة
فيوميل النفس **ص** واقامة لهما والسيدان لم يتزوج بغير ملكه بغير
عليه **ش** يعني ان احد رجا او جلد الا بغيره على الاحرار واليهذا لا سلطان
وليس له ان يقيم على مملوكه حد اذ انما بشرط احدهما ان يكون المملوك
مخاليا من الزوج او مرقوجا بملك سيده واما ان كانت له زوجة حرة
او امة لغير سيده فلا يقيم احد عليه الا الامام ناسيا ان بيت الزنا يلقى
الريقة باقرام او بغيره او سجادة لرابعة ذكره راجع لسيده حرا
فان كان السيد احدهم رفع الى الامام اذ ليس له ان يجلد بغيره فقول لمعز حرا
ان لم يتزوج بغير ملكه بان لم يتزوج اصلا او تزوج بملكه فالحار والحر
الاول منطلق يتزوج والثنائي متعلق باقامته والاول مما قبله في كلامه انه لو تزوج بغيره
اقامة السيد فقط والثاني غيب فيه وفي الحكم ثم ان الضمير لاقامة فالرأى اقامته لحد عليه اود
ان رجع للجلد مع في السيد وقد في الحكم لانه يقيم احد مطلقا وان كان من غير ذنبا فاقامة لحد عليه اود
رجع لحد مطلقا مع في الحكم وقد في السيد لانه يقيم احد مطلقا وان كان من غير ذنبا فاقامة لحد عليه اود
متركا فخرج لحد مطلقا في الحكم وللجلد في السيد فيكون من باب
عندهم ونصفه اذ واقلم السيد على مملوكه حد الزنا والنفذ
واخر لا السرقة فلا يفيها على العبد الا الوالي فان قطع السيد وني
الوالي كانت البيعة عادلة واصاب وجهه القطع عوفي ووجهه
بغير ليل ليل الناس يعيدهم ويبدعوا سرقهم **ص** وان اكره الوالي
بذعر سنة واما الغيا الزوج فالحد وعنه في الرجل يسقط ماله
في يده او يترك له والاولى خلاف او بخلاف الزوج في الاولى فقط او

في القريب بعد بلده هل يكون سجنه في المكان الذي نفي فيه
انتم قال بعضهم والظاهر والله اعلم انه ان تانس في السجن مع المجرم
حيث لم يتوحد شره به غرب بل وضع اخر يسجن فيه والافني سجن الاول
والقريب ان كان بغور رزوله قبل ان يتاخر باهل البلد التي
زنا بها يسجن فيها والاخرج لبلد اخر **ص** وتؤخر المزدوجة لحيته
ش بعنوان المرأة المزدوجة اذ الزنا واحد الزنا فانه لا يقام على
حتى يخبر جيسه واحدة خفية ان يكون بها حمل ومن باب اولى
تأخير اقامته لحد عليها اذ كانت ظاهرة الحمل فاذا وصفت اخرت في

Copy

لأنه بيكث اولات الثانية لم تبلغ عشرين تاويلات **بعض** ان المرأة
اذا اقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت نكراً فقال ما جاءني
زوجي في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئتها فانها تخدع
لانها محصنة ولا يقع بانكارها الوكعي وعزمها لان الرجل اذا تزوج امرأة
في مكنته معها ثم شهد ان العدول عليه بالزنا فقال له هل بلغت عشرين سنة
فدخلت بها وانما الان غير محصنة فانه يقبل قوله ولا يرجع بل يجلد حد
البكرها لم يقرأ او يظهر حملها في تلك المدة فانه يرجع فقوله في الحد المأد
به الرجم وقوله وعنه اي الامام وقوله بسقط اي الرجم واما الجلد فلا
تضاع في انه لا يسقط اذا سقط الرجم ثم ان الاستباحة في الوطئ المستلزم
انما متعارضة لان الرجل قبل ان يوطئ المرأة لم يقبل قولها ومن علم ما
علم خلافه في بن عمر وسحنون وابو عمران والكنهي وابن رشد والخلاف هو
الذهب وعليه فاختلف في تعيين المذهب في حكم اي المسائل التي فيها
ابن عمر في حكم الثانية وعنه سحنون في حكم الاولى وانظر ما المشهور في
اشيئ وذهب جماعة من الاشياخ الى التوفيق بينهما بوجه ذكرها عبد
الحق في نكته منها انما قبل الزوج حيث انكر الوطئ فانه يرجع لان نكده
زوجته وانما لم يقبل قول الزوجية لان الزوج كذبها فلولم يكذبها في
في مسالته لا انقضا ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجية لان
الزوج اذا حصل له ما ينفقه الجماع لزوجته بيكث عنه بخلاف الزوجية اذا
حصل لها ما ينفقه الجماع من زوجها عدم الوطئ فالعادة انها لا تستك عنه
بل تظهره وتبدييه ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجية لان
المائة التي انكر الزوج وطئها لم تبلغ المدة فيها عشرين سنة ومسألة الزوجية
بلغت عشرين قالنا ويلات اربعة الاول يحكم بخلاف والثلاثة توفيق
بينما وقع في المدونة **ص** وان قالك زبيب معه فادعى الوطئ والزوجية

منه في بعض النسخ

او

او قيد ابنته فأقرأه وأدعى النكاح وأدعاه فصدقه في قوله
وقال لم تشهد هذا **بعض** يخون المرأة اذا قالت زين مع هذا الرجل
فأقر بوطئها وانما تزوجته ولا يبينه له فانما يجد ان لان الاصل
عدم السبب المبيح وبما تنفان نكاحا بعد الاستبراء ان احبا وعلمه
ولو طار يبي او حصل فشو وهو كذلك وكذا الذي يجد الزوجان غير
الطاريين اذا وجدوا في بيتها وطريقا فاقرا بالوطئ وأدعى النكاح
ولا يبينه ولا فشو يقوم مقامه كالات الاصل عدم السبب المبيح للوطئ
وبما تنفان نكاحا بعد الاستبراء ان احبا فان حصل فشو فلا حد عليهما
واما لو كانا طاريين فانه يقبل قوله ولما لا حد عليهما لانهما لم يدعيا شيئا
فخالفا للعرف بدليل فاقومه فباب التنازع وكذا الذي يجد الزوجان
اذا ادعى الرجل وطئ امرأة فصدقه في قوله ووطئها وقال اي المرأة ووطئها
لم تشهد اي قال لا عقد النكاح بلا استياد ونحوه لان نكاحا في وقت
يحصل فشو ويقوم مقام الاستياد لان الاصل عدم السبب المبيح وبما تنفان
نكاحا بعد الاستبراء ان احبا وعلمه ولو كانا طاريين وهو كذلك
لانقائهما علمهما دخلا بلا استياد وقوله حد الرجوع للمساكنة الثلاث كما في
المدونة **باب** **بعض** ذكر فيه هذا القذف وعلمه وما ينفق

منه في بعض النسخ

به وهو بالذال المحجمة واصلة الى الجارة ونحوها ثم استعمل مجازا في الاصل في حد القذف قوله
الرجم بالحجارة وسماه الله تعالى رميا فقال تعالى والذين يرمون المحصنات والذين يرمون المحصنات
ويبشرون نية لانهم من الافتراء والكذب وهو من الكبائر والموبقات الآية وانما بالهصنات
ولفظه اوجب الله فيه الحد ولو نسب شخص غيره كفر لم يجز وشكا قال في هذه الآية فمر بالهصنات
ان عرق القذف الا ان يثبت او يعمد لزمانا او قطع نسب مسلم والاخص الرجال وانما في المحصنات
لا يوجب احدهن اثمة او مكلف بغير حق او عفا مسلما بالحق او صيغة تطبيق لان الزنا امر بالانكاح
الوطئ لزمانا او قطع نسب مسلم ففعله يثبت او يعمد بغير حق او عفا مسلما بالحق او صيغة تطبيق لان الزنا امر بالانكاح
الام فكذا قال المحصنة في وجوب الحد والوجوب في
ان الذي يجب له الرجوع منه

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

وانها بعض من قدز الملاحة بالزنا او قدز ولدها بنسب
بان قال لآب لك عدلان لم يبت قطعه ولو ببت رجعت فمخبر
الف والثمن المشهور فقوله وان ملاحة طبع لقوله اونا وقوله ولما
طبع لقوله بنسب ومخار حذافا في الملاحة حية كان غرضي او كما
ثم قدزها بغير الامانة واما لو قدزها به فلا جد كما قاله ابن الحلب
عن من عتاب ان اقم احكام النفر من الغم لاحد الامور الثلاثة المتقدمة
وهي الزنا والمواطعة ونسب السب عن آباء او جدهم كالتيصيح بذلك فاذا قال
ما انا بن فانه قال له يا لاني او قال اما انا فانت بلايط فانه قال له يا
لايط او قال لاما اما انا فاني معروى فانه قال له ايون ليس معروى
فيتربط على لاني بملك وجوب احد ولا فرق في النفر بين النفر والظلم
واما آباء اذ عرض لولد فانه لا يجد لذلك ليعلم عن المنة فلوله ولا
اوب واما ان صرح فيجد للولد علم ما في عليه فيا ياتي في قوله وله حذافيه
وضق لكن المتقدم انه لا حد على لاني ولو صرح لولد والملاحة بالآباء الجنس
الشامل للآباء والامهات سواء كانا من جهة الاب والام **ص** يوجب ثمانية
جملته وان كرر لدا جدا او جماعة **ص** هذه جملة خبره قوله قد قال الخلف اي
قدز الخلف يوجب ثمانية جملته لغير القرآن واذا كرر القدز لولد احد او
جماعة في مجلس او مجالس فليس عليه احد واحد سوا قتلوا كلهم او بعضهم
وصورة المسألة ان قال للمخافة يا زنا واما ان لم يقدز الجميع بل قدز
واحدا منهم لا يجب فيه ثمانية في قوله او قال لجماعة احكم زنا **ص** الآية
ونصفه على الجحد **ص** الصير يرجع للحد يعني ان الفاذف اذا حد لاجل
القدز ثم بعد احد قدز ايضا فانه يجد ايضا ولا فرق في التكثير بين
التجريح او لا كان يقول بعد الحد ما كتب عليه ولقد صدقت لانه
قدز مؤثف واما الحد او الامنة اذا قدز غيره لولد حذر فانه يجد على

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

النصف من المور وهو رابعون جملة لقوله نفالي فمخبر نصف ما على
المصنات من العذاب والميدع فير على الامنة **ص** قلت لدا اوزت
عينك او مكرهه او عفيف الفرج او لم يري ماتت بخلاف رومي كان شبه
لعمه بخلاف جده **ص** هذا من الفاظ التبريض فاذا قال يخبر لاجلها انا
بزنا او لغيره اخبرت انك لنت اوزنا فربك اوبدك او عينك او قال
لاحيية انت مكرهه وكذبته فانه يجد فذلك كله ولو قال
ان وجد انت زنيته مكرهه فانه يلا عن واحد لها الا ان يقيم
سبته بالاكله فلا حد عليه وكذا يجد من قال لغيره انا عفيف الفرج
للجلد كالفرج لانه تبريض بالزنا واما ان لم يذكر الفرج فلا حد عليه
وكذا يجد من قال لشخص عربي الاصل ما انت جملته نفي سبته الفجرة
وكذلك اذا قال له يا رومي او يا فارسي وما شئت ذلك لانه قطع سبته
واما اذا قال لافارسي او لرومي يا عربي فانه لا حد عليه لانه لم يقطع سبته
واما وصحة بصفات العرب من الكرم والسخاوة وغير ذلك ولان العرب
تتخذ نسبها بخلاف غيرها فقوله او يا رومي عطف على ما انت عرو وكذا
جد من سب شخص لعمه لانه قطع سبته بخلاف ما اذا ربه لجد
لابيه او لاهه فانه لا حد عليه لان الحد يسي ابا وسوا كان فيسامة
اولا وهو قول ابن القاسم **ص** وكان قال لانا نغلا او ولدنا او كيا فحمة
او قرنا او يا من منكر لكره الكيان او ذات التايبه او فعلت بها في غلبي
ص بعض الخلف اذا قال في حق نفسه انه يغلاي فاسد النسب
فانه يجد لانه نسب امه الى الزنا وكذلك اذا قال في حق نفسه انه ولدنا
لانه ربي امه بالزنا وكذلك اذا نسب نفسه الى بطل ونسب او حية
غير بطله ونسبه وعشيرته لانه قدز امه كما ذكره الكاشم وغيره ومثله
من نسب شخصا الى ذلك بجامع الملة ثم مقتضى كلام المؤلف ان قولنا ناضل

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

بعضهم يقولون ان هذا هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو
الوجه الذي عليه
الشيء الذي هو

المجلد

فالعرب صنف والروم صنف والبرص صنف وحكمة / وكذلك لا بد على الخضر
أن يكون في أبيه كذا لك فلاحد والاحد وان كان من غير العرب فلاحد
المعالي

21

ان

والحمد لله رب العالمين

[illegible]

المجلد الأول ويتضمن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغنى والفقير والساكن
والطير والوحش والجمادى
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير
والساكن والطير والوحش
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير

لما اذ للفقير في يد واحدنا بينا سولقد في القدر وفي اذ في الاث
يبقى من هذا الاول يسر كنهه عشر سوطا فدون فانه يكلم يجد
للمقدوف الثاني جدا ثانيا وقوله يسر بالرفع وفي بعض النسخ بالنصب
على التيز المحول عن القاع الى الا ان يبقى يسر احد والله اعلم **باب**
ذكر في السرقة وفي يفتح اليد وكسر الرق وجوز ان كان الرفع فتح اليدين
وكسرهما يقال سرقة بفتح الراء يسر بكسر الكاف وسرقة فهو سارق
والسرقة سرقة وسارقه سرقة منه وعرفها من عرفه بقوله لغزو كلف
حرا لا يعقل لصغره او لا يعرفها لغيره نصا باخرجه من جرمه بقصد واحد
خفية لا يشتهر له فيه السرقة اسم مصدر ومن سرقة سرقة في المصدر
وسرقة في اسم فقولته اخفنا سب لاسم المصدر وانما يريد الاسمي
يكون الماخوذ من كلف لا يعقل الصغرة او واخرج بالخطف الجرم واليحيى
وقوله بقصد واحد ذكره ليدخل فيه ما لا يسمع سببا في السرقة لا
نصاب فيه ثم كرر ذلك ليرا بقصد واحد في كل النصاب فانه يقطع
قوله لا يشتهر له فيه يخرج اخذ الاب مكال ابنه وكذلك العبداء السرقة في
سببه وحده ان يقيد الشهية بالقوة لانها (سرقة في بيت المال فانه
يقطع وقوله خفية يخرج به غير الخفية لان السارق هو الذي ياتي خفية
ويذهب كذلك واما لو ذهب جهارا فهو مختلس ولا قطع عليه ومنه على
الرسم سرقة خسران في ذاته لا يقطع مع اسم مكال مختم ومن سرقة نصا با
ثم سرقة اخسر السارق فانما يقطع ما هو مختم كتابا وسنة
واجبا على من يعرف المولف السرقة وبدا بما يشرب على ما قال **باب** يقطع
اليحيى ونحوه بالنكر **باب** ان السارق المختلس لما كان وكافرا لمكان
او فقا ذكرا كان او انثى اذا سرق وعينه محبوسة فانه يقطع من كونهما
اجلها ولو كان اعسر فالسنة ليست ان يقطع من الكوع فقد خصصت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغنى والفقير والساكن
والطير والوحش والجمادى
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير
والساكن والطير والوحش
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغنى والفقير والساكن
والطير والوحش والجمادى
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغنى والفقير والساكن
والطير والوحش والجمادى
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير

معدوم فله نقله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فاذ لقطعت
فقطعت بالشارع ليقطع جريان الدم لئلا يتداوى جرحه حتى يموت فاذل
اخرقت افواه العرب منع ذلك جري الدم وكذلك الحكم في اكله فالحكم من
حق السارق لانه تمام لحد لانه على خوف الهلاك على السارق وظاهر كلام
المؤلف انه من تمام لحد لانه قال تقطع اليدين ونحوه بالنار بسيرة طقله
وقال **باب** انظر هل الجسم واجب على الامام ان كان تركه ياتى او المتطورة
بيده والظاهر انه يجب عليها **باب** الا لشكها في تقصير الامام في رجله لير
باب قد علمت ان رتبة الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى فاذا سرقت ولله
بيد له اوله يمين مثلا او كانت ناضية اكثر الاصابع فان الحكم ينتقل
للرجل اليسرى اذ تقطع وهذا موال مشهور وقوله مكال ابنه واختابه ابن
القاسم وقوله **باب** يقطع يده اليسرى **باب** صنفها في يمينها كالتنول
يقطع بجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى والعلل على الحق وموقوف الرجل
اليسرى كمن المعاناة وقع فيها لا يمين له اوله يمين مثلا كمن ان القاسم انما
سمع الحق في يمين له ويقتضيه ذلك في يمينه مثلا والنافعة اكسر
الاصابع مقيمة على التلا ومن لا يمين له دخل في قوله الاشكال لان المراد
بالاشكال النكاد ولو قال كمثل اليد دخل فيه ما اذا لقطعت في فضاها او
كماوي كان اولي **باب** ثم يده ثم رجله في اي من ان سرقة السام الاضنا الذي
نقلت يده اليمنى ثم رجله اليسرى من مكاله او سرقة اشل اليد اليمنى و
نافضا اكثر اصابعها مرة ثانية قطعت يده اليسرى ثم رجله اليمنى والقطع
في الرجلين من مفصل الكعبين كالطامة وقوله الا يمينه لانه الذي مضى العمل
وعلى من عقده الشراك في الرجل اليسرى عقبة يمين عليه ولو اقره قوله
ونحوه بالنار لانه كان اولي يده على رجوعه للرجل كذلك **باب** في رجله
ويمن اي من ان سرقة مكالم الاضنا بعد اليدين او سرقة الاشكال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغنى والفقير والساكن
والطير والوحش والجمادى
والسباع والنبات والارض
والسموات والجنات والخلق
كلهم في رزقه غنى وفقر
ويعلم ان الله تعالى
هو الغنى والفقير

Copy

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب
ولم يبين استنها الجسر والمكة لظهور القوة فانه تقفته واجرة الجسر
سوقا لها عليه فانه لم يكن له مال من بيت المال ولا على المسلمين
وان تغد امام او غير سيرة اولاً فالقود والحباق وخطا آخر
يقفان الامام او غيره اذا قطع يد السارق اليسرى ولا مع طهيمان
سنة القطع في اليد اليمنى فان ذلك لا يفيظ الحد عن السارق وتقطع يد
اليمنى لاجل السرقه وله القصاص من قطع يد اليسرى ظلماً واذا الخطا
من ذكر فقطع يد السارق اليسرى ولا فان ذلك يخرج من قطع يد اليمنى
ويحذف الاجزاء امان حصل الخطا بين يمينه واما لو اخطأ فقطع الاجزاء
وقد روي قطع اليد ونحوه فلا يخفى ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع
ويجوز ويؤدى دية الاخر فحله اذا كان الخطا امام او مامون واما لو كان من اجني
فلا يجزى والحديث بان وعلم الفاطم الدية وقول الشافعي والاجري يدل على ان
الدية باليمن مستحقة فيه نظراً لان الدية باليمن واجبة وانما منع من
مانع وهو قطع اليسرى خطأ من فحله اليمنى هذا مخرج على قوله
اخر وكذا على القول بأنه يبدأ باليد اليسرى فيما اذا كانت اليمنى مثلاً او
قطعت في فضايل والحق ان الامام او غيره اذا قطع يد السارق اليسرى خطأ
فان ذلك يخرج من سنة فانه لا يثبت في ذلك فان الحكم يستقر للرجل اليمنى فقطع
لان سنة القطع ان يكون من خلاف فان سرق مرة ثالثة فان يد اليمنى
تقطع فان سرق مرة رابعة فان رجليه اليسرى تقطع **سنة** فانه يقطع من
جانبه او يرمي ويشار او ثلاثة من اربعة خالصه او مائة او مائة بالبدن
سنة هذا متعلق بقوله تقطع اليمنى والحق ان من سرق طفلاً او عبداً
فانه يقطع ان كان لا يغفل لصغره او بله او بكره وان يكون في من ماله
بان كان في دار امه او معه من حفظه فان كان كسر ففجاء ولم يكن

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب
ولم يبين استنها الجسر والمكة لظهور القوة فانه تقفته واجرة الجسر
سوقا لها عليه فانه لم يكن له مال من بيت المال ولا على المسلمين
وان تغد امام او غير سيرة اولاً فالقود والحباق وخطا آخر
يقفان الامام او غيره اذا قطع يد السارق اليسرى ولا مع طهيمان
سنة القطع في اليد اليمنى فان ذلك لا يفيظ الحد عن السارق وتقطع يد
اليمنى لاجل السرقه وله القصاص من قطع يد اليسرى ظلماً واذا الخطا
من ذكر فقطع يد السارق اليسرى ولا فان ذلك يخرج من قطع يد اليمنى
ويحذف الاجزاء امان حصل الخطا بين يمينه واما لو اخطأ فقطع الاجزاء
وقد روي قطع اليد ونحوه فلا يخفى ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع
ويجوز ويؤدى دية الاخر فحله اذا كان الخطا امام او مامون واما لو كان من اجني
فلا يجزى والحديث بان وعلم الفاطم الدية وقول الشافعي والاجري يدل على ان
الدية باليمن مستحقة فيه نظراً لان الدية باليمن واجبة وانما منع من
مانع وهو قطع اليسرى خطأ من فحله اليمنى هذا مخرج على قوله
اخر وكذا على القول بأنه يبدأ باليد اليسرى فيما اذا كانت اليمنى مثلاً او
قطعت في فضايل والحق ان الامام او غيره اذا قطع يد السارق اليسرى خطأ
فان ذلك يخرج من سنة فانه لا يثبت في ذلك فان الحكم يستقر للرجل اليمنى فقطع
لان سنة القطع ان يكون من خلاف فان سرق مرة ثالثة فان يد اليمنى
تقطع فان سرق مرة رابعة فان رجليه اليسرى تقطع **سنة** فانه يقطع من
جانبه او يرمي ويشار او ثلاثة من اربعة خالصه او مائة او مائة بالبدن
سنة هذا متعلق بقوله تقطع اليمنى والحق ان من سرق طفلاً او عبداً
فانه يقطع ان كان لا يغفل لصغره او بله او بكره وان يكون في من ماله
بان كان في دار امه او معه من حفظه فان كان كسر ففجاء ولم يكن

منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب



منه رابعة فانه يغزو ويحيط ولا يقبل على المكيه ولا يالاى مصعب

وتبلغ الحائبة اليه انصف وقال محمد ان كان بائنا او طرا معلما فانه يقوم
على ما هو عليه من التعليل لانه ليس من الباطل وكذلك يقطع من سرق
سبعا وعنه اذ ان قيمة حبله بعد ذبحه مساوية لثلاثة دراهم قال
فيما من سرق الطير بائنا او فيه فقطع واما سباع الوحش التي لا تاكل لحومها
اذا اسرقها ان كان في قيمته حلو وها اذا ذكيت دون ان تدبغ ثلاثة
دراهم قطع لان لها بها بيع ما ذكر منها انتهى فقوله او حبله بعد ذبحه
عطف على تعليله ولا يبيع المعنى الا بذلك والضرر يعود على الجارح وهو من باب
الاستخذار لان الجارح الاول طائر وهذا الجارح غير طائر كما ان الجارح الثاني
وكذلك يقطع من سرق حبله ميتة ان كان مذبوغا وفاد ديبغه على قيمته
اصله ثلاثة دراهم بان يقال ما قيمته غير مذبوغ ان لو كان يباع للاستفاعة
بم فاذ لقلدر كان فيقال وما قيمته مذبوغا فاذ خيل خسة دراهم
قطع فلو كانت قيمته ان لو كان يباع للاستفاعة بم ما يتيه درهم مثلا ولم
يزده الدبغ نصا بالقطع كالسرقه غير مذبوغ وكذلك يقطع من سرق
ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير
بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه
نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك
الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ
فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا
يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة
دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم
في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم
اخذ بخلاف من استرل في السرقة مع من له شبهة قوية في المال السرقة
كان اشترى مع اب رب المال او امه او جده ولو لم فانه لا قطع له

بازن

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

بازن من له شبهة قوية فلو سرق مع جده من موضع اذن له سبيله
في دخوله فلا قطع عليه ومن موضع لم يذن له فيه قطع المكلف دون
العبد لان رالحد عن العبد لم يكن شبهة له في المال فاما هولا فانه قاله
فاذا قطع عده كانت زيادة عليه في قيمته من ولا يطرل الجائبة ولا
ان تكلل بامر في ليلة **بعض** فاذ لا قطع على من سرق طيرا يساوي ثلاثة
دراهم لا يطرل الجائبة مثل البائنا والعصا في لانه منقطة غير شريفة نعم ان
كان له يساوي بعد ذبحه نصا با فانه يقطع كذلك وكذلك لا حد على من
سرق نصا با من حبله طه فقات في ليلة او ليلا او في يوم او ليل لان
شرط القطع ان يخرج النصاب دفعة واحدة وفيه بعضهم عدم القطع
بعدم القصد ابتداء وان قصدا ابتداء يخرج النصاب دفعة واحدة
فاخرج على مرات فانه يقطع ويؤخذ هذا القيد من تقريره ان عرفه فقوله
ولا يطرل ولا سارق طرا فاعطوف هو المضاف المحذوف على مضاف كذلك
ان لا شركة اب ولا سارق طرا الجائبة وليس الماد بما عند الابية وانما
الماد بها الجائبة **سارقا** كافي في حبله استقل كل قيمته نصاب
هذا عطف على ما لا قطع فيه والخواتم اذ ادخل شان في حبله فاستر كما في
حبل نصاب فله حبله فانه لا قطع على واحد منها لكن بشرط الاول ان يكون
كل واحد منهما مستقل بخلافه من الحزب ونصا باه الثاني ان لا يوجب كل
واحد منهما نصاب فاذا لم يستقل احدهما بخلافه من الحزب فليقطع النصاب
ولو لم ييب كل واحد نصاب او ناب كل واحد نصاب ولو استقل باخره
من الحزب فالماصل ان ناب كل نصاب فالقطع على كل حال والا فان استقل
كل بخلافه من الحزب فلا قطع والا فالقطع على كل حال ايضا وكذلك القطع عليه
اذا رفعه على الحزب احد هو في الحزب يخرج به انه لم يغير وعلى اخره الا برفع
معه ويرون كانه يملوه على اية فانه يقطعون اذا انشا ونوا على ارضه على

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

سرق ثيابا بطنه فلو ساقم يتيه انه ثلاثة دراهم او ربع دينار ولا يغير بطنه او سرق ثوبا لا يساوي نصا با مع طه انه فارغ فاذ فيه نصاب من الذهب او من الفضة ولا يغير بطنه بشرط ان يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثله لك ولهذا لو سرق حبة او حبة بطنه فاذ فاد فيه نصاب من الذهب او الفضة فانه لا يقطع لان مثله لا يجعل فيه ذلك الا ان يكون قيمته تلك الحبة او حباتها او ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا ساقم في سرقة النصاب حتى او مخوف وهرما وليس سرقة ثمانية دراهم

ولو حملوه على ظهر احد من هؤلاء فادخلوا حمله وادخلوا حمله وادخلوا حمله
وحده ولو خرج كل واحد منهم كاملا للسود ون الاخر مع شركا فيها
اخرجه لم يقطع فم الامن اخبر ما فيه ثلاثة دنانير ولو دخل اثنان
احدهما خذ احدهما دينار وقضاه الاخر في دين عليه ما وادعه اياه
قطع الخارج به قاله ابن الموان ولو باع السارق ثوبا في الحز لا يخرج
به المستري ولم يعلم انه سارق فلا قطع على واحد منهما قاله البايع
ملك غريمه لو كنه ربه او اخذ ثوبا فادعه الارسل وصدقه ثوبا
هذا نعت للنصاب السابق وهو الربع دينار او ثلاثة دنانير او كان
قال بسرقه طفل او نصاب ملك يعرفه يقطع ولو كنه ربه وصورة
الماله ان السارق مقربا لسرقه وحيدة يصير للمناع للسارق الا ان
ربه بعد ذلك وسئل قوله ملك غير السارق من سارق فيقطعان معا
وكذا لو قطع سرقه ثالث وهكذا او يسجل سرقه من له النصف في
قال مريد للمال حيث لم يكن بيده كالوكي ويسرق من مال المالك
فيه النصف وهو يدعى او من ثمنه او غوه ويسجل سرقه المتلحم
ما يتلحمه قبل قبضه من ربه وكذا لو سرق من مال الجور وهو
بيد من ثمنه كما انه يجد اذا وطئ ملك الجور وكذا لا يقطع السارق
اذا اخذ في الليل المتاع المسروق وقال رب المتاع ارسلني لخدمه فلا يصلا
ولو صدقه رب المتاع انه ارسله لكن اذا اتى بما يشبهه فانه يصدق
ولا يقطع بان دخل من يد اغلا الناس وخرج من غارهم في وقت يشبه
انه ارسله فيه لا يملك من ثمنه ومتلحم كملكه قبله فانه يصدق
لا خير وطبقه الا ان يساوي بعد كسه نصيبا ولا كنه مطلقا ولا
بعد فجهت بخلافها من فقهه تقدم ان شرط القطع ان يكون
المتاع المسروق ملكا لغير السارق فلو سرق ملكه الموهون او

لو سرق من مال الجور وهو يدعى او من ثمنه او غوه ويسجل سرقه المتلحم ما يتلحمه قبل قبضه من ربه وكذا لو سرق من مال الجور وهو بيد من ثمنه كما انه يجد اذا وطئ ملك الجور وكذا لا يقطع السارق اذا اخذ في الليل المتاع المسروق وقال رب المتاع ارسلني لخدمه فلا يصلا ولو صدقه رب المتاع انه ارسله لكن اذا اتى بما يشبهه فانه يصدق ولا يقطع بان دخل من يد اغلا الناس وخرج من غارهم في وقت يشبه انه ارسله فيه لا يملك من ثمنه ومتلحم كملكه قبله فانه يصدق لا خير وطبقه الا ان يساوي بعد كسه نصيبا ولا كنه مطلقا ولا بعد فجهت بخلافها من فقهه تقدم ان شرط القطع ان يكون المتاع المسروق ملكا لغير السارق فلو سرق ملكه الموهون او

المثل

قال السارق

المثل

المثل ان يرقنه لا قطع عليه ويجوز فتح الما واليهم ويكون المثل ملكه بعض
ملكه اي لا قطع على من سرق ملكه الممنوع والمتناجر وان نقله به حق
للغير ويجوز كسر ما ذكر ويكون بيان المسروق منه والموضوع ان يقطع
بيته بالرهينة والاسيجار والافطع كما انه لا قطع على السارق اذا
ملكه المسروق قبل خروجه به من الحزبان ورثه مثلا واما لو ملكه
بعد ان اخرج به من الحزبان فانه يقطع وهو بمنزلة من سرق نصيبا واخرجه
من الحزبان وهو له صاحبه فان القطع لا يقطع عنه ومن شرط المتاع
المسروق ان يكون حيا بان يجوز بيعه فلو سرق خيلا او طيور او موا
اشبه ذلك فانه لا يقطع الا ان الحزبان يرضى عليه بقيتها ان كانت له من المثل
حيث لا يقطع السارق الا ان يساوي خبث الطيور بعد كسره بالفضل
ثلاثة دنانير ثم ان وطئ الخرافا كانت تساوي نصيبا بمثلها فغيره يقطع
ومع المثل سب لقوله او الثوب فارغا او لا وكذا لا قطع على سارق كلب
سوا كان ما دونها فيه ام لا سيما او لا ولو سارق لنفيله نصيبا فهو
كالثمن قوله جماره وجارح لنفيله لانه لا يباع لانه عليه السلام
هم ثمنه بخلافه وكذا لا قطع على سارق اصحية به ذبحها لانه
وميت بالذبح الا ان يسرق لحم الاضحية من ملكه بجهت او غيرها فبقا كان
او غنما لان ملكه صوبه ضعيفه عليه بالاختلاف فالله بالغير المتصدق
عليه كما عرجه ابن الحاجب طه اسرق الاضحية قبل ذبحها فانه يقطع ولو
كان غنما وسئل الفقيه عن الاضحية في الذبح **ح** تام الملك لا يشبهه فيه
وان من بيت المال والغير او مال شريكه ان حجب عنه وسرق ثوبه ففقه
نصا بالاجد ولو لم يمسح لاجل او مال ملكه **ح** يعني ان من شروط
القطع في المال المسروق ان يسرق من ملكه تام للملك السارق فيه
ولا يشبهه فيه فقيه يوجب بالشرط الاول عن الشريك اذا سرق من مال

لان مال الحزبان

قال السارق

في السرو في تامل

في التعليل

١٠
 شوا كان الاثر جسيما او رماه
 الى خارج او انجد غما ضرر رسته او
 كاهل جماعة ففعله على لسان آدم
 في اوطيه فخرج به ويقول اصر
 في كبريا وخبر جواسع ففعل
 ذلك القطع اما ان لم يخرجها
 من كبريا وانكسر فيها ثم
 انخرجا فلا قطع ولكن خيرا
 اتلفه
 شوا نقتل او اقدت وتحت القطع
 من كبريا من كبريا لان الذي كثرها
 لم يخرجها من كبريا انقطعت
 لا مكان على ظهر من رماه وغرقه

او كان في خلافة

وهي حاجته مثلا فسرقة ان كان فانه يقطع وكذا يقطع من سرق
من خانوت نصا با او من قنا الحنا او من قنا الخانوت او من قنا الصير في قنوت
ويتركه لئلا او نها راجعيا او غير ذلك ان يكون يتقلب به في كل ليلة فلا
قطع قاله ابن القاسم وكذلك يقطع من سرق من الحبل او ما على ظهر دابة وسكو
ما نزل الدابة سائرة او نازلة في ليل او نهار وبها ان يحمله في الدابة
والسقف والحفة او سرق الحبل او ما فيه من غر خردية والافوا ما بعد
والجبر في عنت يرمع الحنا والخانوت والحبل ولله آية وكذلك يقطع من سرق
نما او زنا عا من كبرين وطاقم ولو بعد من البيوت وهو احد فولي ولو حمل
الزروع الى كبرين فترك في الطريق لقطع السارق للحبل منعه وكذلك يقطع من
سرق من سلقته او عرصة دار حجر عليه في الدخول لها وبها ان المراد بالذي
غالب الشريك في السكينة فيقطع فيها سرقه من السلعة سواء كان مما يوضع في ايام
الاثوب ولما عدا الاجني فيقطع ان سرق من السلعة ما يوضع فيها كاللذينة لا
في سرقه واما السرقة من بيت من بيوتها فانه يقطع من اخبره من البيت لاجنها
سواء كان شريكا او اجنيا وقد صرحوا بالانفاق على الشريك واما الاجني
فقال الله اختلف فيه في الموازنة وهو ظاهر المدونة انه يقطع وقيل لا
يقطع وعليه ما بعد الحنك المدونة وعمر المواقف هذه السخوة وهو في الاول
لا يوزن الموازنة من ذلك وكل مما يبعد نزج الاول وهذا في الدار الممتدة كما ولما
المتحدة فلا يقطع الا اذا اخرج به من جميع الدار سرقه من بيت من بيوتها
او من ساكنها وسواء كان ما سرق من ساكنها ما شانه ان يوضع في ايام لا ولما
السرقة من السفينة فيه تفصيل وهو انه ان سرق بحفة رب الشراع قطع
سواء اخرج منها ام لا كان من بيتها ام لا وان سرق بعض حصة ربه فان كان السارق
اجنيا قطع ان اخرج به منها وان كان من الدكا ب فلا قطع ولو اخرج به منها وان
سرق من الحنك وغر فانه يقطع وان لم يخرج منها او خافا للأنظار

او

وهو الشريك في السلعة

وهو في السلعة

هذا هو الذي يقطع من سرق من بيت من بيوتها

او كان في خلافة

او من قنوت فاجر عنه او موقوف دابة لبيع او قنوت او قنوت او قنوت او قنوت
او سفينة من سارة او من قنوت صا حيا او من قنوت او قنوت او قنوت
سبعان الحان يكون خطه للابن الثقيلة كالزلع والحول ونحو ذلك
فبجود ان التها عن موضعها يقطع ولو لم يخرجها اذا كانت تبيعها والا فلا
قطع حتى يخرجها ولا يقطع اذا سرق منه شيئا خفيفا وكذلك يقطع احد
الزوجين ان سرق من مال صاحبه بشرط ان يكون المال المسروق في ملكه
محمور عن السارق ان يدخله ما لو سرق من مكان يدخله فانه لا قطع عليه
لانه حينئذ لا سارق وحكم ان الزوجة حكمها في السرقة من الزوج
وحكم عبد الزوج حكمه اذا سرق من مال الزوجة وفي غير الزوج من كماله
للغلبة وكذلك يقطع من سرق دابة من موقوفها التي اوقف فيه لبيع
وسواء كانت مربوطة لم لا وسواء كان موصيا صاحبها ولا وكذلك ان كانت مربوطة
فلا رفاق دابة ثم سرقها من موقوفها لان ذلك حرمها وكذلك يقطع سارق
الكفر من القنوت لانه حرمها فيه وسواء كان القنوت من القنوت ام لا وكذلك يقطع
من سرق كسر البيت المرمي في البحر لانه البحر حريم من حرمه ولا يقطع عليه سارق
مقتلا ولا وهو كذلك واخره بقوله دعيه من القنوت فانه لا قطع عليه سارق
ما عليه من الجراح بشرط الكفر ان يكون مقتاد او لم مقتاد وما قاله على ذلك لا
قطع وكذلك يقطع من سرق السفينة نصفها وهي واقفة في المساة او عاقبة
والمد بالمساة المحل الذي وقفت فيه وهو حبل الارها كان ممد لها او لا
كان بقية ام لا كان قريبا من الموانم لا وتفصيل المجي صنيف وكذلك يقطع
من سرق شيئا يقطع صاحبه لانه حرمه ولو كان في خلافة وكذلك يقطع
من سرق من غلال المطاير التي يخفي فيها الفخ بشرط ان يكون المطاير قريبا
من المسكن بحيث ان يكون حوسره عليه فلو بعد فلا قطع لانه لم يحرطها
بحال وكذلك يقطع من سرق من القطار وهو الاصل المربوط بها في بعض

هذا هو الذي يقطع من سرق من بيت من بيوتها

وهو في السلعة

وهو الشريك في السلعة

وهو في السلعة

سید

سید محمد علی

مؤلفه

بسم الله الرحمن الرحيم

مکتبہ

المجلد الثاني

١٠
 كذا في كتاب تاريخ
 بعلبك منه شيئا
 من كتابه فاقطع
 من كتابه

أشرف قلمه وادخله شام
الانتعش والمناظر ووفد من الأرواح
أعم ندره شالة

في حيزه تامل

على الحادقة بل لا يتصور معضادة فلا يخالف قوله في الحادية ومخادع
الجوا ويغيب ليلخذ مائة ان هو في الميز وكذلك لا قطع على الشخص الداخل
في الحيز الاخذ للتعاب منه ورفع على يده لشخص خارج الحيز فديده الى
داخله واخذ النصاب من الداخل واخرج اليه الخارج الحيز لا القطع على الخارج
لانه صدق عليه انه الف خارج النصاب من الحيز وحده فقولنا تناول منه
الخارج انه وكالت المناولة داخل الحيز واما ان النقيب وسط النقب فطما ان
كانت المناولة خارج الحيز قطع له داخل **ولا اذا خلس او كابر او قرب**
أخذه في الحيز ولا يكتفى من شهود عليه اقل من اربعة بيان مسجد او سوق
او نوبان بمضنه بالطريق او بمضنه الا يعلق فقولنا لا ولا يفت حمله
فقال اليها ان كدس ولا ان نقت ففت ولا النقيب وسط النقب او ربطه
فجبد الخراج فطما **يعني** ان الخلس وهو من يخطف المال ويذهب
حمار لا قطع عليه وكذا لا قطع على من اخذ المال على وجه التجارة والقوة
والطبر هو الفاصب وليس المراد انه كابر بعد بثوث اخذه ملك الغرلات
هذا يلزمه القطع ولا جنة بما برته وكذلك لا قطع على من اخذ داخل الحيز
قرب بالمال جيبه لان لم ياخذ جيبه على وجه السرقة بل اخذه على
وجه الاختلاس واثار بلوا الى انه لا قطع على السارق ولو كان هروبه
لاجل خروج رب المتاع لياتي بشهود يشهدون عليه انه سرق المتاع وهذا
مع المهور خلافا لاصبح وكذلك لا قطع على من اخذ دابة واقعة بباب
المسجد واقعة في السوق او على باب السوق ليربيع لانه موقف غير
مقتاد وهذا اذا لم يكن معها من يحفظها واما ان كانت واقعة في السوق
لاجل البيع فيقطع سارقا بل لو ما وكذلك لا قطع على من سرق ثوبا
بعضه بالطريق وبعضه داخل الحيز لان الحدود تدبر بالثمن والقيمة
مناكون بعض الثوب في حيزه والبعض يادق بالنصف والاقل والاكثر

وكل

والا قطع تامل

سواء كان في حيزه او خارجا عنه

في حيزه تامل
في حيزه تامل
في حيزه تامل

وكن لو جديده من جانب الدار قطع لانه اخذه من الحيز وكذلك لا قطع على
من سرق الثمن المطلق على اصل خلقته الا ان يكون خلقه فلا يقطع سارقا
حينئذ ام لا قطع لان لكن الثاني منصوص والا ولا يخرج وبعبارة معلقة اي
في بيان نية داما في الدورا والبيت فيقطع لانه في حيزه كان ينبغي ان يكون
فهر وسر التجريد ليقوله معلق لانه ليس معلقا وانما هو من خلقته وقسم
من قوله ثمره لا قطع في الحدود ومن قوله معلق انه لا قطع فيما يليق
منه الساكن من الثمر وهو كذلك على الحد القولين في كل واحد من الغرضين وقوله
معلقا اذا امتالة واما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو علق ولابد من هذا
في قوله والا بعد حمله لان المراد الابد حمله ودفعه في محل اعتد
وضعه فيه فذا قطع الثمن على اصله وقبل ان ينقل الى الحيز سرق منه
انسان ما ياتي نصا بل فلا يقطع سارقا كذا في بعضه الى بعض حيزه
كالتالي لو اخذ العجوة ام لا لا قطع عليه مطلقا والقول الثاني يعرف كذا في اول
يعني ان يكون قد كدس في قطع كسبه بما في الحيز ولا يقطع لشيء باق
التحل وكذلك لا قطع على السارق ان نقت الحيز فقط ولا ان يخرج شيئا من النصاب
فلو اخذه عنه فلا قطع ايضا على ذلك الجبر هذا اذا لم يتقنا على الاحكام
ينقت والاخر يخرج من حيزه فان اتقنا على ذلك لا قطع الحيز فقط على
مذهب الدونة لان النقب لا يخرج المالك عن كونه حيزا لانه لا بعد الو
فيه مضاعف الى وضع وقيل يقطعان معا لانه من شارس ولو دخل حيزه
لدها الحيز فلتخمسها بياود نصا باق موضع في وسط النقب فله قدم القطع
شخصا رقتنا وله ولخرج من الحيز فانها يقطعان معا والمراد بالوسط
الاشيا وكذلك يقطعان معا اذا دخل احد في الحيز فرب المتاع للسرقة
في حيزه او غيره فبئذ الخراج الى ان اخذه من الحيز **وسرقة التكاليف**
الجزء للسارق الذي يقطع او يقطع المهر من قوله يقطع النقيب

في حيزه تامل
في حيزه تامل
في حيزه تامل

في حيزه تامل
في حيزه تامل
في حيزه تامل

في حيزه تامل
في حيزه تامل
في حيزه تامل

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

الطرف وستر المولى المحارب المغموم منه لجلته بقوله **ص** المحارب
قاطع الطريق لمنع سلوك **ص** يعوان المحارب هو من قطع الطريق ومنع السلوك في
وان لم يقصد اخذ المال فقول له منع لاجل منع سلوك اي لاجل قطع الانتفاع بما
اي منع الطريق لاجل قطع الانتفاع بما هو ملة المقطع لان تطبيق الحكم بالوصف
مستعمل في اي بطلية ذلك الوصف لذلك الحكم فيعيد فانه ان لم يقصد غير
قطع الانتفاع واما الوصف لامة او لامة او عداوة فلا يكون محاربا في
كلامه ما يخرج ما نص عليه ان يتردد في التعريف وحيث الله على الجميع ولم يترك
احدا من لان تعريفه يؤخذ من تعريف المحارب وعرف الامة فيما سبق ولم يعط المنة
لانما يؤخذ من تعريفه فهو تاريخ يتغير بتغير المستقمنة وتارة يكون تعريف
المستقمن من تعريف المستقمنة لكن الاكتفاء بتعريف المستقمنة والى من تعريف
المستقمنة لان معرفة المستقمنة ففعل موقفة المستقمنة **ص** واخذ ما لا يشاء ان
يخرج على وجه يتخذ رصده الصوت وان انفرده بعد بنية **ص** هذا هو الفرد الثاني
الداخل في عموم قطع الطريق والمحصن من منع من سلوك الطريق لاجل اخذ
مختر لمسلم او لدمي او لمعا حدي على وجه يتخذ رصده الصوت هو محارب ولا
يشترط في المحارب الخدع بل ولو انفرده بعد بنية من المكن فانه يكون محاربا
فلو اخذ المال على وجه لا يتخذ رصده الصوت فانه لا يكون محاربا بل هو غاصب
ولو كان سلطانا لان السلطان هو اهل الحق والقدرة يكون عليه ذلك ويقتضون
عليه وبعبارة اخرى واخذ بالمداسم فاعل عطف على قاطع فيعيد ان اخذ
المال على الوجه المذكور محارب وان لم يحصل منه قطع طريق وهو كذلك واما
جعل مصدره مقطوعا على منع فلا يبعد ذلك لانه يقتضي ان المحارب هو قاطع
الطريق لمنع سلوك او اخذ مال مسلم ولا يشترط في السكينة لاجل المال في
الباو غيره لياخذ ما لم يتركه من كلفه يقصد به اخذ المال من غير قطع
ص كسفي السكينة لذلك وخارج السكينة يقع لياخذ ما معه والداخل في

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

ليل او نهار فاقا او ارقا ليل ليل المال **ص** السكينة نيت دافع الخطر
بوطحيه واستدنه لتقييد العقل البين وهو نيت يسه ورك البطلان
منه نيت يسه الدافعة والمغارة من سقوط خصما ما يمكن لاجل اخذ مال المحرم
فهو محارب او هو نية المحارب لانه ليس معه قطع طريق الا ان يتراخى في ذلك
م وكذا من خدع صيغ او كبير فادخله موصفا فقتله واخذ ماله فانه
يكون محاربا لانه اخذ ماله على وجه يتخذ رصده الصوت ويسمى هذا
قتل غيلة وتقدم في باب السرقة عدم مقارضة هذا لما مر حيث يعلم
ذكر من السرقة وكذا للمنفرد خلد في ليل او نهار او دخل قاطع ليل او نهار
لاجل اخذ المال فان علم به قاتل عليه حتى اخذه فهو محارب قاله مالك لان
اخذ علمه قاتل ليجوبه ثم يخفى فانه سارق ان اطلع عليه بعد الخدوع
من محرم لا قبله **ص** فيقتل بعد المناشئة ان امكن فيقتل او يترك
ماله او يقطع يمينه ويجزى السرقة ولا وبالقتل يجب قتله ولو كان في
او باعائه ولو كان تابيا **ص** لما ذكره المحارب وحقيقته اخذ يد كرمه اي
ولا اقاتل المحارب لاجل اخذ المال فانه يقتل على سبيل يجوز بعد المناشئة
اي بعد ان يباشر الله ثلاث مرات يقول له في كل مرة يا شريك الله الا
ما حلت بيك ومعلم ان امكن ان يباشر الله بالقتل والا فانه يجلد
بالقتل بالسيف وخوفه ما يبرح به الى الهلاك فعلم من قوله فيقتل لانه
يقتل لانه لا فائدة للقتل الا القتل وهذا احدث هذه الاربعة الثاني
ان يصلبه جبايات يربط على جذع من غير تكبير ثم يقتل بعد ذلك فالصلب
من صفات القتل فلم يجتمع عليه عقوبتان قال محمد ولو حبسه الامام ليقتله
قاتل فاجلس به عليه لانه لم يفعل منه من حدود شي ولو قتل انسان في حجر
لصاحبه بعدة المال بنية حارة الثالث ان ينجى امر الباطل العاقل في يمينه
في الزنا الى مثل ذلك وخبر وجس بالجان فله ثوبته وموت لانه ينجى
الانسان من النار

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

سبيله بعد ست ويكون النفي بعد الضرب باختيار الامام ولم يذكر النفي في المتن
 واعمل القتل مع الصلب انما اخذ من القتل من المعنى وهو الضرب مع النفي والظاهر
 القتل خلافه الا ان تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تؤخذ من غيرهما فان
 كانت يده اليمنى مقطوعة في قصاص مثل قتل ابن القاسم تقطع يده اليسرى
 ورجله اليمنى كما يكون القطع من خلاف كما قال تعالى في هذه الاربعة جيل الامم فيها
 ما ينذر المصلحة في حق الرجال واما المرأة فلا تضرب ولا تنقى وانما يحد بها القطع
 من خلافه والقتل واما العبد فله ثلثة الفضة من خلافه والقتل المحرم
 والصلب والقتل بغيره ثم للترتيب الاخبار بالذي هو محل القتل اذا لم
 يصدر من الحارب قتل واما ان صدر منه قتل فانه يقتل وجوبا ولو كان الذي
 قتلته كافرا او عبدا ولا يسترط بها ستره للقتل بل ولو شارك فيه باثني عشر
 او اسل بل ولو لم يكن له كبر بل لا يجب لو استعجب بملأ عين ولا يسترط
 توبته ولو قبل القدر عليه ولا تقبل الا توبته لان سقوط حقوق
 الادبي بخلاف حقوق الله فسقط بالتوبة كما ياتي وببشارة نظام
 قوله وبما يقتل عليه قتلته لانه يقتل ولو جازا بيا والبر كذلك لانما
 جازا بيا قبل القدر عليه فلا يقتل جازا الا فضا صا فان كان القتل
 غير مكافي له فاما يغرم القيمة في العبد او الذمية في الذم وان كان مكافيا له
 فلولي العفو وقد يجاب بان قوله وليس للولي العفو عنه بل جميع ما قيل
 المبالغة وهو ان الميات تايبا واما ما افادته المبالغة من ختم القتل الماربه
 انه ليس له اخذ الذية جل على القاتل لان الماربه به انه ليس له العفو
 وقد بدد لذة التعذيب القتل والبطش الفطخ ولينها ولين وقت منه
 النفي والضرب والتعذيب للامام لان فطنت يده وتخل بها **يعني** الحارب
 الذي لم يصدر منه قتل يندب للامام ان يسطر في حاله فان كان له تدبير في
 العوب وفي الخلاص منها فيقتل القتل لا الفطخ من خلاف لانه لا يدفع عنه

في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

وان
 في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

وان كان الحارب من اهل البطش والسجاعة فيقتل قطعة من خلافه فان لم يكن
 عنده تدبير ولا بطش بل انصف بغيرها او وقت منه اربعة فلاتة فماتة
 لظاهر حاله وموافقة لغيره يعني له الضرب والنفي بغيره وينبغي ان الامام
 هو الذي يعين ما يفعل بالحارب من الضرب والنفي المذكورة واما من قطعت
 يده وخوها فلا يعين له في ذلك الا لا يؤخذ له ذلك لان ما فعله الامام بالحارب
 ليس من تدبيره وانما هو عن جميع ما يفعله في حرايته من اخافة واخذ مال وبيع
وعزم كل من ايجع مطلقا وانبع كالسارق **الحارب** بكونه كالحارب من اخذ ماله
 بغير جميع ما اخذ هو واصحابه سواء كان ما اخذ اصحابه باقيا ام لا وسواء جاء
 الحارب تايبا ام لا لان كل واحد من اهل القوي باصحابه فكل واحد من هؤلاء
 اللصوص والعقارب والبقاة واذل اقيم على الحارب حد من حدده فيبيع بما
 اخذ بشرط الا يبيع من احلته ايا اقامته لحد وان لم ينف عليه حد فليان جازا بيا
 قبل القدر عليه انبيع مطلقا كما في السارق **قد دفع** ما يابدهم لمن طلبه
 بعد الاستيلاء والبيعة او شهادة رجلين من الرقعة **يعني** من وجد في
 ايدي الحاربين ما لا وادعي انهم اخذوه منه فان اقام عليه ذلك بينت شرعية
 اخذه وان لم يقع بينة على ما ادعاه فان وصفه كما يوصف اللقطة اخذه لكن
 بعد الاستيلاء ان ياتي احد بالثبوت من ذلك وبعد ان يطلب الطالب اليه
 الشرعية ولا يؤخذ منه حبل ولكن يرضيهم الامام اياها ان جازا له طالب
 ويعهد عليه وكذلك يدفع المال الذي في ايدي الحاربين اذ ادعاه شخص وقام
 على ذلك شاهدين من الرقعة وكانا عليهما فشهدا على حاربهم فان المال يدفع
 للطالب بذلك وكذا لا تنفذ شهادة من حاربهم بقتل الاشبال الا في ذلك
 فتكون شهادة بعضهم لبعض مالم يشهد العدل لاييه مثلا فلا تقبلوا من باب
 اوله ان شهد لنفسه ولا لغيره قوله لا لانفسهم مع قوله او شهادة رجلين
 او ما يصدر منها لانفسهم زيادة وانما هو دعوى ولو شهدا شاك

في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

وان
 في قوله النفي والضرب
 في قوله والتعذيب
 في قوله والقتل

المشقة

[illegible]

الامة تفرقت الى
الامم الا خلافا لبعض

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

كتاب
الزراعة

فان تخطل عليه ام لا قاله اسبب بان يقال ما قيمته الان على جوار سريه على
تقدير تمامه سالما وعلى تقدير حاجته كلا وبعضا فلو تخطل على عاده
الزراع لم يستد سقطت قيمته ويوجب المصدا ويسري به ان يسلم الماشية
في قيمته ما افدت بخلاف العبد المجاني والخصم ان العبد مكلف هو
المجاني والماشية ليست بخا طبة فليست هي بجانية واماما ان تلفته نهارا فلا
مجان على اربابها بشرط ان لا يولد له المكين راع الثاني ان يفسخ بعد المزارع المرمي والزرع
بأن يجر جبا عن الزرع الى موضع يتصل على الظل ان لا يتبع له فلو كان مع المزارع وهو اما ان اقرت
فلا راع دفعها فانه يغني عن المزارع او قرضها فلو سرت بموضع فلا يجوز ان يملك
قرب المزارع وليس معها راع فانه من ان تلفته على راع فلو سرت بموضع فلا يجوز ان يملك
الراعي اي فان كان مع المزارع فالضمان عليه سواء سرت بعد المزارع او قبله
او قرضها على ظاهرها لان راعي ومقتضى ما اقرت ان فعلها حيث سرت بالمسألة انما هي
في بعد المزارع هدر سواء كان راع ام لا ولا ذكر الخلف حكم مفهوم الشرط الاول فيه
وسكن عن حكمه وهو ان شرط الثاني هو ان لا يملك المزارع على راع الا فانه فان كان
حكم المهورية واوفي كلامه حينئذ التنوع واداو وسرت والخال مطلقا قاله الباجي او عتق
اد الاضمان بتقيد من بعد بضم الباء اي بعد بعد ما من المزارع او جوارها
المزارع مجاورا ببيتة وقولنا الذي يمكن حراسته اخرازا اما لا يمكن حراسته
بما كالمقام والخل وخوها فلا يمنع اربابه من ان يذم وعلم رباب الزرع حفظه
وهو قولنا ان القاسم وان كانت في الجمعية وقاله المصنف ايضا وقولنا
ولم يكن مع وفاء العبد اخرازا اما اذا كان من العبد المزارع فان ضمان
افد على راعه بالليل والنهار اذا تقدم اليه اذار وان تقدم اليه اذار
فقليل بخلاف مطلقا كما اذا تقدم اليه اذار ويوم مضى به ما كاله او بعبه
بارض لان راع فيه وقولنا من المزارع او اخرازا اما اذا او طرقت على جوارها
فقتله فانه لا شيء على راعه كما قاله مالك والشافعي والحنابلة
وقولنا ان راعه بالليل والنهار اذا تقدم اليه اذار وان تقدم اليه اذار
فقليل بخلاف مطلقا كما اذا تقدم اليه اذار ويوم مضى به ما كاله او بعبه
بارض لان راع فيه وقولنا من المزارع او اخرازا اما اذا او طرقت على جوارها
فقتله فانه لا شيء على راعه كما قاله مالك والشافعي والحنابلة

كتاب
الزراعة

كتاب
الزراعة

فان تخطل عليه ام لا قاله اسبب بان يقال ما قيمته الان على جوار سريه على
تقدير تمامه سالما وعلى تقدير حاجته كلا وبعضا فلو تخطل على عاده
الزراع لم يستد سقطت قيمته ويوجب المصدا ويسري به ان يسلم الماشية
في قيمته ما افدت بخلاف العبد المجاني والخصم ان العبد مكلف هو
المجاني والماشية ليست بخا طبة فليست هي بجانية واماما ان تلفته نهارا فلا
مجان على اربابها بشرط ان لا يولد له المكين راع الثاني ان يفسخ بعد المزارع المرمي والزرع
بأن يجر جبا عن الزرع الى موضع يتصل على الظل ان لا يتبع له فلو كان مع المزارع وهو اما ان اقرت
فلا راع دفعها فانه يغني عن المزارع او قرضها فلو سرت بموضع فلا يجوز ان يملك
قرب المزارع وليس معها راع فانه من ان تلفته على راع فلو سرت بموضع فلا يجوز ان يملك
الراعي اي فان كان مع المزارع فالضمان عليه سواء سرت بعد المزارع او قبله
او قرضها على ظاهرها لان راعي ومقتضى ما اقرت ان فعلها حيث سرت بالمسألة انما هي
في بعد المزارع هدر سواء كان راع ام لا ولا ذكر الخلف حكم مفهوم الشرط الاول فيه
وسكن عن حكمه وهو ان شرط الثاني هو ان لا يملك المزارع على راع الا فانه فان كان
حكم المهورية واوفي كلامه حينئذ التنوع واداو وسرت والخال مطلقا قاله الباجي او عتق
اد الاضمان بتقيد من بعد بضم الباء اي بعد بعد ما من المزارع او جوارها
المزارع مجاورا ببيتة وقولنا الذي يمكن حراسته اخرازا اما لا يمكن حراسته
بما كالمقام والخل وخوها فلا يمنع اربابه من ان يذم وعلم رباب الزرع حفظه
وهو قولنا ان القاسم وان كانت في الجمعية وقاله المصنف ايضا وقولنا
ولم يكن مع وفاء العبد اخرازا اما اذا كان من العبد المزارع فان ضمان
افد على راعه بالليل والنهار اذا تقدم اليه اذار وان تقدم اليه اذار
فقليل بخلاف مطلقا كما اذا تقدم اليه اذار ويوم مضى به ما كاله او بعبه
بارض لان راع فيه وقولنا من المزارع او اخرازا اما اذا او طرقت على جوارها
فقتله فانه لا شيء على راعه كما قاله مالك والشافعي والحنابلة
وقولنا ان راعه بالليل والنهار اذا تقدم اليه اذار وان تقدم اليه اذار
فقليل بخلاف مطلقا كما اذا تقدم اليه اذار ويوم مضى به ما كاله او بعبه
بارض لان راع فيه وقولنا من المزارع او اخرازا اما اذا او طرقت على جوارها
فقتله فانه لا شيء على راعه كما قاله مالك والشافعي والحنابلة

كتاب
الزراعة

الحرب وفتنة الزمان
لا اله الا الله محمد رسول الله

مكتبة
مكتبة
مكتبة

عنيت الديان
وبكم فلتجها (الضوء)
بهم شعري
الفرق لم وضعت على الباع
ان ما كنت ابر
والا لم في الضوء ولا
في النصف والوقت
هيم جيت بد لك
نصف على السائر

卷之三

عالم بر در جلال الهی

قريئة نصف المخط عن الادة العتق كما ان على عاقيب سيدة فقال له
انت حر ولم يرد بذلك العتق وانما اراد ان في ملكه كما هو او عملت
حملك او صدقت عليك ايضا فخرجك او حينئذ خلت بك كما قال الشاعر
ولا بعد من عملها **ع** وعتق على البايغ ان عتق هو والمشتري على البايغ والبايع
الان

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

بذلك او غير معلق بكفوله الله على عقوبته فانه لا يقضي عليه بذلك لان
هذه عدة جعلها الله من قبل اليوم بكم من فرقنا الا ان يثبت عقوبته
ولان او شهدت عليه بيته بذلك او يقول ان دخلت الدار فلا يقضي
فان حرقها فانه يقضي عليه في الصور **ثاني** وهو في خصوصه وعونه
ومنع من وطئ وصبي في صفة الحب وعشق عضو وتعليق للعبد وجوابه
بالطلاق **ثاني** يعوانا الفتق يستحق مع الطلاق في الحضور والعموم في
الاول دون الثاني فاذا قال ان ملكك عبدا او امته من البرية او من البلد الفلاني
فمحر فانه يلزمه اة املكه واذا قال كل قريب املكه فهو حر فانه اذا ملك
بعض من الرقيق لا يلزمه عتقه للرجح والمصلحة لانه علم وكذلك يستحق مع
الطلاق فيما اذا قال ان لم افضل له او لا فطنته فانت حر او انت طالق فانه
يمنع من وطئ الزوجة ومن وطئ لامته ويبيعها فان كانت السيد ولم يفعل الملو
عليه عتق الرقيق من الثلث واما صيغة الر كقوله ان دخلت الدار فلا فانت حر
او انت طالق فانه لا يمنع من وطئ ولا من بيع الامه والحاصل انه يمنع من
الوطئ والبيع في صفة الحب غير المقتية بلجل واما صيغة الر فلا يمنع من واحدة منها
واما صيغة الحب **ثاني** المقتية بلجل بقوله ان لم فعل كذا في عهدك او لا فانت
حر فيمنع من البيع لانه يقطع العتق ويبيعه ولا يمنع من الوطئ لانه لا يقطع
يقطع العتق ولا يبيعه فقول له في صفة الحب اي المطلقة التي لم تنقلب
ختم نكاحا وقوله في باب الطلاق فان نفى ولم يجعل منع منها وكذلك يستحق مع
الطلاق فيما اذا اعتق عضوا من العبد او من الامه فيلزمه العتق كطلاق
عضو من الزوجة فاذا قال يدك حر فانه يقضي عليه جميعا بحكم كراهة
التشبيه بالطلاق لانه لا يحتاج عتق المالك الى الحكم في الطلاق والمذهب لا يذهب
منه في الحكم العتق فالتشبيه بالطلاق في الجملة وقوله وعشق عضو حقيقة
او تزيل لا يشمل السر والجمال والحكم وكذلك يستحق مع الطلاق فيما اذا

ملك

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

بعضه من مقتضى لو حصل الملك بسبب هبة او صدقة او وصية لكن الحق
مع عدم القبول بشرط العلم المعطى بكسر الطاء لا يقتضى على المعطى بفتح الطاء
ولا فرق في هذه الحالة بين ان يكون عليه دين او لا فانما يعلم المعطى بكسر الطاء
في حالة عدم القبول لانه اما مع القبول فيقتضى عليه علم المعطى بكسر الطاء
بانه يقتضى عليه ان لا قالوا في ولو لم يقبلوا او حال اما مع القبول فلا بد
علم المعطى بالكسر والاولا للمعطى بالفتح ان لم يقبل واولى ان قبل وهو الحق
وقيل انما يكون له الاول ان قبل ولا كان للمعطى بكسر الطاء ولو لم يقبل
عن ولا وجه فيه لانه يوم عود الخمر على المعطى **من** ولا يكون في حق من يقبله كبر
او قبله ولو صبر او لم يقبله **يعان** لخصا لكبر الرشيد اذا وصى له
جزء عبد يعتق عليه او تصدق به او وصى له به فان قبله قوم عليه ببقية
وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه ببقية ويقتضى ذلك الجزء فان ذهب ذلك الجزء
لصغير فانه لا يقوم عليه ببقية وسواء قبله وليا او لم يقبله وجزء آخر ولو لا
للمعطى بفتح الطاء وظاهر قوله ولا يملك انجزا الموصوب يقتضى على طهال
وهو المظن وطيه قرع **ت** وهذا الظاهر ان علم المعطى بالكسر او يعلم
وقبله المعطى وان لم يقبل لم يقتضى على بيع فدينه فحكم الجزء حكم الكل في كل
العتق واما التكميل في مسألة اعطى الجزء فلا بد فيه من القبول كما ذكره المؤلف
ولو قال لم يقبله رشيد كان حسن واسهل ولو قال ولو لم يقبله كان اسهل
ولو حنفى قوله لم يقبله كان انحصار دينه من قوله او قبله ولو صغر
بالاولى الا ان يقال انما صح بدليله بوجه ضد حذو فانه اذا لم يقبله
ولي الصغير لا يقتضى شي من العبد حتى الجزء الموصوب **لا يترك** او يترك
وطيه دين قيساع **بعض** او من ويرى من يقتضى عليه او استراه وطيه
دين يقتضى دينه فانه لا يقتضى عليه وبيع في الدين فلو استراه وصى
بملك بعضه فاشهره من الذهب وهو قول ابن النحاس انه يباع منه

في نسخة اخرى بفتح المعطى بكسر الطاء
في نسخة اخرى بفتح المعطى بكسر الطاء
في نسخة اخرى بفتح المعطى بكسر الطاء

بفتح المعطى بكسر الطاء
بفتح المعطى بكسر الطاء
بفتح المعطى بكسر الطاء

ببعضه من مقتضى لو حصل الملك بسبب هبة او صدقة او وصية لكن الحق
مع عدم القبول بشرط العلم المعطى بكسر الطاء لا يقتضى على المعطى بفتح الطاء
ولا فرق في هذه الحالة بين ان يكون عليه دين او لا فانما يعلم المعطى بكسر الطاء
في حالة عدم القبول لانه اما مع القبول فيقتضى عليه علم المعطى بكسر الطاء
بانه يقتضى عليه ان لا قالوا في ولو لم يقبلوا او حال اما مع القبول فلا بد
علم المعطى بالكسر والاولا للمعطى بالفتح ان لم يقبل واولى ان قبل وهو الحق
وقيل انما يكون له الاول ان قبل ولا كان للمعطى بكسر الطاء ولو لم يقبل
عن ولا وجه فيه لانه يوم عود الخمر على المعطى **من** ولا يكون في حق من يقبله كبر
او قبله ولو صبر او لم يقبله **يعان** لخصا لكبر الرشيد اذا وصى له
جزء عبد يعتق عليه او تصدق به او وصى له به فان قبله قوم عليه ببقية
وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه ببقية ويقتضى ذلك الجزء فان ذهب ذلك الجزء
لصغير فانه لا يقوم عليه ببقية وسواء قبله وليا او لم يقبله وجزء آخر ولو لا
للمعطى بفتح الطاء وظاهر قوله ولا يملك انجزا الموصوب يقتضى على طهال
وهو المظن وطيه قرع **ت** وهذا الظاهر ان علم المعطى بالكسر او يعلم
وقبله المعطى وان لم يقبل لم يقتضى على بيع فدينه فحكم الجزء حكم الكل في كل
العتق واما التكميل في مسألة اعطى الجزء فلا بد فيه من القبول كما ذكره المؤلف
ولو قال لم يقبله رشيد كان حسن واسهل ولو قال ولو لم يقبله كان اسهل
ولو حنفى قوله لم يقبله كان انحصار دينه من قوله او قبله ولو صغر
بالاولى الا ان يقال انما صح بدليله بوجه ضد حذو فانه اذا لم يقبله
ولي الصغير لا يقتضى شي من العبد حتى الجزء الموصوب **لا يترك** او يترك
وطيه دين قيساع **بعض** او من ويرى من يقتضى عليه او استراه وطيه
دين يقتضى دينه فانه لا يقتضى عليه وبيع في الدين فلو استراه وصى
بملك بعضه فاشهره من الذهب وهو قول ابن النحاس انه يباع منه

ببعضه من مقتضى لو حصل الملك بسبب هبة او صدقة او وصية لكن الحق
مع عدم القبول بشرط العلم المعطى بكسر الطاء لا يقتضى على المعطى بفتح الطاء
ولا فرق في هذه الحالة بين ان يكون عليه دين او لا فانما يعلم المعطى بكسر الطاء
في حالة عدم القبول لانه اما مع القبول فيقتضى عليه علم المعطى بكسر الطاء
بانه يقتضى عليه ان لا قالوا في ولو لم يقبلوا او حال اما مع القبول فلا بد
علم المعطى بالكسر والاولا للمعطى بالفتح ان لم يقبل واولى ان قبل وهو الحق
وقيل انما يكون له الاول ان قبل ولا كان للمعطى بكسر الطاء ولو لم يقبل
عن ولا وجه فيه لانه يوم عود الخمر على المعطى **من** ولا يكون في حق من يقبله كبر
او قبله ولو صبر او لم يقبله **يعان** لخصا لكبر الرشيد اذا وصى له
جزء عبد يعتق عليه او تصدق به او وصى له به فان قبله قوم عليه ببقية
وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه ببقية ويقتضى ذلك الجزء فان ذهب ذلك الجزء
لصغير فانه لا يقوم عليه ببقية وسواء قبله وليا او لم يقبله وجزء آخر ولو لا
للمعطى بفتح الطاء وظاهر قوله ولا يملك انجزا الموصوب يقتضى على طهال
وهو المظن وطيه قرع **ت** وهذا الظاهر ان علم المعطى بالكسر او يعلم
وقبله المعطى وان لم يقبل لم يقتضى على بيع فدينه فحكم الجزء حكم الكل في كل
العتق واما التكميل في مسألة اعطى الجزء فلا بد فيه من القبول كما ذكره المؤلف
ولو قال لم يقبله رشيد كان حسن واسهل ولو قال ولو لم يقبله كان اسهل
ولو حنفى قوله لم يقبله كان انحصار دينه من قوله او قبله ولو صغر
بالاولى الا ان يقال انما صح بدليله بوجه ضد حذو فانه اذا لم يقبله
ولي الصغير لا يقتضى شي من العبد حتى الجزء الموصوب **لا يترك** او يترك
وطيه دين قيساع **بعض** او من ويرى من يقتضى عليه او استراه وطيه
دين يقتضى دينه فانه لا يقتضى عليه وبيع في الدين فلو استراه وصى
بملك بعضه فاشهره من الذهب وهو قول ابن النحاس انه يباع منه

بفتح المعطى بكسر الطاء
بفتح المعطى بكسر الطاء
بفتح المعطى بكسر الطاء

قوله في قوله ولا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

عصية نامل
عليه السلام الذي اعطاه

ما أحسن من الصيد المستر!
أعني كل ما لم يلمح الحنون نأكل

ففي يومه الحكم المتقدم في قوله وبالحكم جميعه ويجوز دفعها وما دفع
للمزموذ الخ للمعتق فاعلم مراه اذا كان الحكم يوم الفسق يدل على كراهه
وما قررنا من انه لا بد في الفسق للباقي من الدفع بالعتق هو مقتضى كلام ابن
الحبيب وله كلام يستغنى بالسياق والحق وعليه فلو حكم بالعتق ولم يدفع
الشرع بان العبد فانه يكون مبعوثا ولا يلزم الشريك بدفع ما قدم به
لانه لم يفتقر عليه ولا يخالف ذلك ما قاله ابن المأججون من اعتقه وله دين
عليه حاضر على وامر ذلك قريب انه يقوم وينبع بذلك فذمته للمم لم يفرق
للفسق وانما تفرق من التقويم وتقدم انه لا يفتقر الا بالدفع ومكده بالاتباع
لا يضر لانه يمكن ان يكون معناه حيث كان العبد حيا وامالو مات كانت
على ذلك ربه كما مر فالطرف اى يوفيه حقه بقية احوال منها فهو متعلق
بمجد وفاء حاله كما سماه عتقه يوم الحكم وليس هو ظا للدفع لانه يقتضي ان
الدفع بعد يوم الحكم غير معتبر فلا يحصل الفسق الا بالدفع يوم الحكم وليس
كذلك منها ان يكون المتقدم له وان كان العبد كافر او يكون العبد مسلما

وكان المتيقن له كافر فلو كان الشريك كافر
وكذا اذا كان احد الشريكين مسلما والاخر
مسيحيا فالعقد صحيح والعقد الذي
حصله من هذا العقد المشهور ومنه ان يكون
حصة شريكه فان ليس ببعضها فانه يفتقر
هو موسريه والمصريه لا يقوم عليه ولو
والقيمة التي يكون المتيقن من سريتهما
المفسر وتقدم انه يتكلم له فانه والنفقة
وقال فيها يملك عليه الكسوة ذات المال
وعيشه الايام ومما ان يحصل العقد بالاختيار
باختياره كما انه او رثه من ابيه متلا فانه
ولو كان مدينا ومما ان يكون المتيقن هو الذي
بالحدك المتيقن فانه لو كان العبد من
هذا الذي اعتق نصيبه لم يتبدل العقد فانه
الشريك حصته وهو مصرع العقد الا ان يقوم
قال ابن عازي في قوله وان كانت المتيقن
على الشك الاول وهو قوله ان دفع القيمة
الا انه كرايت في المطوفات ما هذا الثالث
واما قوله في الثاني او ببعضها فاما
كان او لم يكن وقوم على الاول والافق
من هذا على الشك الذي قبله والمحقق ان
السوا واحدا اياها فاعتق احد حصته ثم
الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو
انه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا

وكان المتيقن له كافر فلو كان الشريك كافر
وكذا اذا كان احد الشريكين مسلما والاخر
مسيحيا فالعقد صحيح والعقد الذي
حصله من هذا العقد المشهور ومنه ان يكون
حصة شريكه فان ليس ببعضها فانه يفتقر
هو موسريه والمصريه لا يقوم عليه ولو
والقيمة التي يكون المتيقن من سريتهما
المفسر وتقدم انه يتكلم له فانه والنفقة
وقال فيها يملك عليه الكسوة ذات المال
وعيشه الايام ومما ان يحصل العقد بالاختيار
باختياره كما انه او رثه من ابيه متلا فانه
ولو كان مدينا ومما ان يكون المتيقن هو الذي
بالحدك المتيقن فانه لو كان العبد من
هذا الذي اعتق نصيبه لم يتبدل العقد فانه
الشريك حصته وهو مصرع العقد الا ان يقوم
قال ابن عازي في قوله وان كانت المتيقن
على الشك الاول وهو قوله ان دفع القيمة
الا انه كرايت في المطوفات ما هذا الثالث
واما قوله في الثاني او ببعضها فاما
كان او لم يكن وقوم على الاول والافق
من هذا على الشك الذي قبله والمحقق ان
السوا واحدا اياها فاعتق احد حصته ثم
الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو
انه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا

ولو كان المتيقن له كافر فلو كان الشريك كافر
وكذا اذا كان احد الشريكين مسلما والاخر
مسيحيا فالعقد صحيح والعقد الذي
حصله من هذا العقد المشهور ومنه ان يكون
حصة شريكه فان ليس ببعضها فانه يفتقر
هو موسريه والمصريه لا يقوم عليه ولو
والقيمة التي يكون المتيقن من سريتهما
المفسر وتقدم انه يتكلم له فانه والنفقة
وقال فيها يملك عليه الكسوة ذات المال
وعيشه الايام ومما ان يحصل العقد بالاختيار
باختياره كما انه او رثه من ابيه متلا فانه
ولو كان مدينا ومما ان يكون المتيقن هو الذي
بالحدك المتيقن فانه لو كان العبد من
هذا الذي اعتق نصيبه لم يتبدل العقد فانه
الشريك حصته وهو مصرع العقد الا ان يقوم
قال ابن عازي في قوله وان كانت المتيقن
على الشك الاول وهو قوله ان دفع القيمة
الا انه كرايت في المطوفات ما هذا الثالث
واما قوله في الثاني او ببعضها فاما
كان او لم يكن وقوم على الاول والافق
من هذا على الشك الذي قبله والمحقق ان
السوا واحدا اياها فاعتق احد حصته ثم
الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو
انه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا

ولو كان المتيقن له كافر فلو كان الشريك كافر
وكذا اذا كان احد الشريكين مسلما والاخر
مسيحيا فالعقد صحيح والعقد الذي
حصله من هذا العقد المشهور ومنه ان يكون
حصة شريكه فان ليس ببعضها فانه يفتقر
هو موسريه والمصريه لا يقوم عليه ولو
والقيمة التي يكون المتيقن من سريتهما
المفسر وتقدم انه يتكلم له فانه والنفقة
وقال فيها يملك عليه الكسوة ذات المال
وعيشه الايام ومما ان يحصل العقد بالاختيار
باختياره كما انه او رثه من ابيه متلا فانه
ولو كان مدينا ومما ان يكون المتيقن هو الذي
بالحدك المتيقن فانه لو كان العبد من
هذا الذي اعتق نصيبه لم يتبدل العقد فانه
الشريك حصته وهو مصرع العقد الا ان يقوم
قال ابن عازي في قوله وان كانت المتيقن
على الشك الاول وهو قوله ان دفع القيمة
الا انه كرايت في المطوفات ما هذا الثالث
واما قوله في الثاني او ببعضها فاما
كان او لم يكن وقوم على الاول والافق
من هذا على الشك الذي قبله والمحقق ان
السوا واحدا اياها فاعتق احد حصته ثم
الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو
انه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا

المشترط الثالث
المشترط الثاني
المشترط الاول

حق للعبد فلو كان الاول مسكرا فانه لا يقوم على الثاني ولو كان موسرا
وان لم يقع العتق من قبل اعتقهما او مرتبا وجب الاول فانه نصيب الثالث
يقوم على ما كانا موسرين على قدر حصصهما فلو كان احدهما موسرا والاخر
مسكرا فان نصيب الثالث يقوم حينئذ على الموسر **و** ويجعل في ثلثه من ثلثي
ش ومما ان يحصل العقد في حال مرضه شفاؤه في جدد او اعتق بعض عبيد
بذلك جميعا فان كان حال هذا المريض مشغورا وهو الارض وما انضج بها من
وجر فانه يجعل عليه حق جميع ذلك **و** **ش** شريكه فان كان له مال غير
ما مونه فانه لا يفتقر عليه نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد موته فيعتق
جميعه في ثلثه فان لم يجعل الثلث الا بعضه فانه يفتقر منه على الثلث
ويرث ما بقي فان حج المريض لزمه عتق بقيته واعماله كانا العتق في حقه
واطلع عليه في مرضه فم عليه الان من رث المال كان مامونا لا **ش**
ولم يقوم على نصيبه لم يؤجر **ش** ومما ان يحصل العقد في حقه شفاؤه في جدد او يعتق
لغيره فلم يقوم عليه في مات ولم يؤجر **ش** ومما ان يحصل العقد في حقه شفاؤه في جدد او يعتق
حينئذ لانه يحرم الموت ليشترك الميراث فصار كمن اعتق والى مال له
والعبد لا يقوم عليه واما انما او يعتق عليه **و** وقوم كمالا كما لم يعتق اعتق
شريكه من العتق ويقصر له بغيره وثالثا الثاني او رثه ولا يشترط لغيره نصيبا او رثه
بما اختار **ش** **ش** هذا عام في جميع مسائل العتق على الشريك المتيقن انه اذا رثه لم يوصيه
والقوا من اعتق شفاؤه في عبيد في حقه او في مرضه فانه يفتقر **ش** **ش** نصيبه او رثه
لشريكه اعتق نصيبك فان اعتق فلا كلام وان امتنع من العتق فانه
يقوم العبد كاملا بما له حاله رفيق لا يعتق فيه لان في عتق بعضه من العتق فانه
على الشريك ويقصر بعضه بمنع اشتراكه لانه لا يفتقر له الا ان يشترط في مرضه
الشك وكذا ان يقوم بولده الذي حدث له بعد العتق وكذا ان لا يقوم **ش** **ش** نصيبه
بما قاله في قوله ما يفتقر ماله يوم يقوم عليه في العمل الذي وقع فيه العتق **ش** **ش** نصيبه
لان مال ما مونه **ش** **ش** نصيبه لان مال ما مونه **ش** **ش** نصيبه لان مال ما مونه

المشترط الثالث
المشترط الثاني
المشترط الاول

المشترط الثالث
المشترط الثاني
المشترط الاول

المشترط الثالث
المشترط الثاني
المشترط الاول

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل
هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

وحيث نقول العبد كاملا اذا اعتقه بغير ان شره ولا يقوم حصته اليك
فقط لان العبد حرة وحكمه ايضا ان الشريك معا لا يستلزم به
مستحق فلا يقوم كاملا ولا يفتقر الى دليل
الثاني من حصته بعد منق الاول جميع حصته او بعضها فيقوم على الاول
البعض الثاني من حصته الثاني فقط لان من جملته ان يقول انما يقوم على كاملا
اذا كان الولد له في طاعة حيث صار الشريك بعض الاول فلا يقوم كاملا ولو ان
الشريك البطل المعتق باع حصته من قبل او امته بنلا وهو على فانه لا يفتقر
من الشريك يتفق لاجل التقوم وسواء كان الشريك عالما بالعتق او جاهلا
وكذلك ينقضي العتق الموجد والتدبير لاجل العتق الاول وكذلك تنقضي
كتابة الثاني ويقوم قنا في هذه الفروع فلو دبر احد الشريكين او لا
وعق الثاني بنلا فلا يقوم حصته المدبر من اعتق بنلا واذا اختار الشريك
اي المعتق العتق او التقوم على شريكه فانه لا يتقبل بغيره ذلك على اختياره
منها الى غيره وسواء القنا من قبل بغيره او غيره شريكه الف اعتق والحكم
لانه اذا اختار التقوم ثم قال اختار التقوم لم يكن له ذلك لانه لما شارك
حقه في العتق وجب التقوم على الاول فصار حقه ان يشارك وان سا
تمسك وهذا قول مال في المدونة والعينية وهو المشهور فلو اختار
العتق او لا ثم اراد التقوم لم يكن له ذلك بخلاف فالخير في التقوم
والعتق اي ونقض لاجل التقوم والعق يبيع منه اي يصاد من الشريك الله
لم يفتقر حصته اباة للمعتق او لاجني ومنى نقض البيع العاد ومنه نقض
ما بعده من البياعات ويحل الغرض اذا باع لاجني مالم يفتقره الاجني
وتنظيم في ذلك غير ظاهر وطاعة نقض البيع ان المشتري دفع عوضا في شيء
وجب فيه القيمة وهي مجهولة قاله ابن المولى وهذا بخلاف الهبة والصدقة
يعني فلو وهب الممسك نسيبه من رجل او تصدق به عليه بعد العتق كان

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل
هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل
هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

ذلك ولم يفتقر وكان التقوم للمو هو بل وهذا مالم يفتقر الواجب انه ما
وهب ليكون له القيمة اما ان خلف انه ما وجب ليكون له القيمة فلو اخذ بها
من المو هو بل وما جملتها للعتق والتقوم الموقوف من قوله وقوم كاملا
بعد امتناع شريكه من الحق **و** اذا اخذ بغيره لغيره **م** في اي واحد الحكم
الشرع يمنع تقويم حصته الشريك الذي لم يفتقر على الشريك العتق لو كان
معدا يوم القيام مضع ذلك اي انه لا يقوم عليه فلو اراد بقوله حكم اي الشرع
لان الحكم حكم به اذ لا يتوقف ذلك على حكم الحاكم وفي بعض النسخ يبيعه اي
اذا حكم بجواز بيع ما يقع من العبد لاجل عتق المعتق ثم اير قبل البيع كان
الحكم يفتقر ويجوز البيع ويكره البيع مستلزم لمنع التقوم فيه بمثابة
الحكم بعدم التقوم فلا فرق بين النسخين **م** كقوله ثم اير كان
يتم العتق وحصل العتق **م** العتق في قبله يرجع للمدعي كمن قبل الحكم
يمنع التقوم ثم اير بعد ذلك اي بعد الصلح وقبل الحكم عليه بالتقوم
فانه لا يقوم عليه بشرط ان يكون المعتق يتيما امرا بان يعلم عتقه
الناسر والشريك لم يفتقر لان العتق يوم العتق الثاني ان يكون العبد
ما لم يفتقر العتق فان لم يكن يتيما امرا فم لا خلاف ان يكون هذا اليسر
مقاله كان حين العتق لاقه الفرض انما اير وطاعة الشريك حضور العبد
لان اذا كان حاضر لم يفتقر العتق علما ان الحكم يمنع التقوم اعطاه هو العتق
لا التقدير التقوم لان الحاضر لا يفتقر وتقومه بخلاف الغائب فاذا قدم
والمعتق موثر في قيمه وكان العتق الان في حال اليسر ومثل حضور العبد
مالة اكان غائبا يفتقر يجوز التقدير بها بالشرط قلنا ان القاسم وان كان
العبد قريب الغيبة لم يجوز في مثلها شرط التقدير في بيعه لم يفتقر به
اذا عرف من جملته وصحته ويتنقذ القيمة لاجل بيعه انتهى **م** وقوله
قوله كالفن **م** بطلان المعتق بغيره اذ كانه قبل الحكم يتقوم باقية

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل
هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل



هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق الذي لا يفتقر الى دليل
والمستحق للثمن الذي لا يفتقر الى دليل

الصدق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

من جملتنا الأولى
التي هي العبد المخلص يا الله

منه ناسا طر
کرده جدا اوند
خانه

٢٤٢

فانما يتبع وحدها والولد حر بعينه من الراس المال وسوا ولدته في مرض
السيد او بعد موته ولكن لا يطارقها وبهذا يتبين ان ماله الوالف بتمام
الوقت بعد الوضع لان ماله الذي في التخصيص من كون الدين سابقا على
العتق او لاحقه فقولوا وبهذا اي الامة التي اعتق جنيها ولو قال ويصح
بالاتا يعود الغير المستر الى الولد بشرط ان يكون قيامهم بعد الوضع لكان
طابقا للنظر واما الامة قبلها على كل حال فلم يتركها لانه ماله من ماله
فلم يخش لذكرها وقد يقال ان المولف يصح على النكاح بان يفارقوه وبهذا
بالنكاح مفعول سبق والفاعل هو العتق ووقف على دين على الامة وبهذا
فلم يرد بالالف وبهذا ان سبق من غير او النكاح ومن باب اولى ان يتبع
فيما اذا سبق الدين العتق وقوله ورق جواب عن سواله فقد راي كيف
تقولون ان الامتباع مع ان يتيما قد عثر فاجاب بقوله ورق لكن
ظاهره ولو كانت قيمته امه تقي بالدين وليس كذلك ويمكن ان يقال ورق
في تناوله البيع وهو اذا كانت قيمته امه تقي بالدين لا يتيما ولما ابلغ
فلا اشكال **ولا يبيح بيع او عتق** **يعوان** الجني لا يجوز اشتراؤه
في بيع كونه المالة ولا في عتق كما اذا اعتق حاملا فان جنيها يكون محررا
معا وهذا بخلاف اوصية كما ياتي في ماله في قوله واعلم ان الجارية ان لم
يبيعه والصدقة والهبة كما لو صير **ولم يجز اشتراؤه** وكذا من يفتق على ولده
مغيره ماله ولا يبيعه بوجه له **شرا من يفتق على سيده** **يعوان** الوالي
سواء كان اباه او غيره لا يجوز له ان يشتري من يفتق على ولد صغير في حجره
بمال الصغير لان ذلك اضرار لماله فان وقع ذلك فان البيع لا يتم وسواء
كان الوالي عالما بعتقه بانه يفتق على محبوس او لا ومثل الصغير اسفهم
وكذلك السيد في الماذون له لا يجوز له ان يشتري من يفتق كما سيأتي اخرا
ملكه لان ذلك اضرار لماله السيد فان وقع لم يفتق عليه ولا على سيده
ولا
ومنهم من يفتق لغيره
بذلك الجني فقط لم يفتق
عليه وجهه ان يكون
الولد من امه فان عتق
ولا الله بغيره فقد علم

هذا هو الحق
في البيع والشراء

الا ان يجيء مضمون قوله لم يرد ان كان ما ذكرنا له واشترى
يعتق على سبيله فانه يكون الاذن في شرايه مجتبه وهذا
سببه لانه كالوكيل عنه وتارة يكون الاذن له في التجارة فان اشتراه
غيره لم يعتق على سبيله ولا دين على سيده ولا دين على المادون محط به
عق على سيده والا فلا وتارة يكون ماله في شرايه من غير غني
ويستويان بفصله كما في الذي قبله وما للحايط فلا يعتق في شرايه
من يعتق على سيده ولا يعتق على السيد الا ان يخرج الحايط كما ياتي في الكفاية
لانه ليس له انتزاع ماله بخلاف المادون وان دفع حقه مالا لمن
يشتره به فان قال اشترى لنفسك فلا شيء عليه ان اشترى ماله والا فله
شرايه ان العبد اذا دفع مالا لرجل يشتره به من سيده وقال له اشترى
لنفسك ففعل فليس له لانه فان كان المشتري اشترى ماله العبد فلا شيء
عليه للبائع اي لا يبرم الثمن ثانيا للبائع لانه اشترى ماله فان لم يشتبه
فانه يبرم الثمن ثانيا للبائع لانه لما لم يشتري مالا العبد فقد اشتراه
بمال السيد لانه العبد لا يبيعه ماله في البيع بخلاف العتق قال ابو الحسن
وهذا اذا كان الثمن جنبا واما ان كان عرضا فليس العبد ان يرجع في
عنيه ان كان قايما فان قال فعلت المشتري فميتته اميتي وبيانه ان الله
قد اشترى نفسه ببلعة فاستحققت السلعة التي دفعها المشتري فليس
العبد ان يرجع في عني عبده تامر **كل منعتني** **شرا** **السيد** تامر والحق
ان العبد اذا دفع مالا لآخر ليشتري به من سيده ويعتقه ففعل فالباع
لازم فان كان المشتري اشترى مالا العبد فانه يعتق ولا يبرم الثمن
الثمن ثانيا للبائع وان لم يشتبه فانه يبرم الثمن ثانيا للبائع ولا يرجع
بش منه على العبد وقد تم حقه بجرد الشراء وقوله وبيع فيه يرجع
للمدعيين وما قوله اشترى لنفسك واشترى لنفسك منه ولم يشتري

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

هذا هو الحق
في البيع والشراء

ماله والمشتري ماله له فان العبد يبيع في ماله الا ان يبيع
بعضه بالثمن فيعتق بقبيله ولو بقي من الثمن على يده يبيع جميعه كان ففقه
الرجل وانما بقوله **ولا رجوع** له على العبد والولالة **الحايط** العبد
اذا دفع المادون لرجل فقال له اشترى به واعتقه ففعل ولم يشتري ماله
فان البيع لازم ويعتق عليه بجرم المشتري ولا يرجع المشتري على العبد
بشي منه ويبرم الثمن ثانيا للبائع ويكون الولالة المشتري لانه ضرر
الثمن ثانيا وبعبارة اخرى لو غرم المادون قبل انفاذ العتق فيشتري منه لا يجبر
على العتق لانه انما التزم العتق على شرط عدم الغرم ففعله ولا رجوع
لخاري حيث اعتقه اما لو لم يعتقه فهو راف له ولا يبرم منه شيء العتق
وان قال لنفسه فحر وولالة **ليأبى** **ان اشترى ماله والا فله** **شرا**
يعني ان العبد اذا دفع مالا الى رجل ليشتري به من سيده ففعل
فان البيع لازم ويكون العبد حرا بجرم المشتري لانه ملك نفسه ويكون الولالة
للسيد العبد لان المشتري اشتراه لغيره وغير هو العبد والعبد لا
يستقر ملكه على نفسه فلذلك كان الولالة للبائع هذا اذا اشترى المشتري
مال العبد جبر الشراء فان لم يكن اشترى ماله فان يرق للبائع اي
يقطع طريقه لان المالك ماله فان قبل منه وكاله من العبد وكاله
العبد باطله فيطل الشراء من رصده **يقضي الشراء** **شرا** **فصوني**
للعبد وقد اجاز العبد شراؤه فصح البيع لانه اشترى ماله ولا يقال
العبد لا يملك نفسه لانا نقول قول المؤلف كان اشترى نفسه شرا فاسد
فيعتق دليل على انه مملوك **وان اعتق عبدا في ماله او وصي بعتقه**
ولسام ولم يملكه الثلث او وصي بعتقه بغيره وبعدد سواه من التامر
كالشبهة **شرا** **استمك** هذه الجملة على اربع مآيل الاولى اذا ابتاع عتق
عبده في ماله ولم يملكه الثلث الثانية اذا اوصى بعتقه ولم يملكه

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
في البيع والشراء

تأمل
فيما ذكره الله تعالى في سورة النور

2

فان لا يتبعه الاباء

الحق

والتواضع والاعتدال في كل شيء
والعدل بالحق لا بالباطل ولا بالظلم
والإيمان بالله ورسوله
والعمل الصالحات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بالولاء والوفاء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

او اقران اباه اعنق عيدا من عبيك في صحته او في مرضه والثالث حمله وانكر
 ولا غيره من الورثة لم تجز الشهادة ولا الاقرار ولم يقوم ذلك العبد عليه
 في المسائل التي وحضه من العبد نكاحا لقوله لانه ليس هو المقتوف في نفسه
 التقوم وانما هو مقتوف عليه ولا يعني على العبد مع شهادة هذا المقتوف نعمت
 العبد فوقع هذا العبد المشهود بعتقه في حصه هذا المقتوف بدليل ما مر
 في باب الاستلحاق عند قوله كساهد روث شهادته وان شهد على غيره
 بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر ان شريكه في العبد اعنق حصه منه والشريك
 يحر ان كان الشريك موسرا فان نصيب الشاهد يكون حرا لا عتقه
 انه لا يستحق على شريكه الا القيمة وقد ظله فيها حيث انكر العتق ولم
 يثبت ما ادعاه ولا شئ للشاهد على شريكه وبعتق نصيبه من العبد جانا
 ونصيب المشهود عليه رقا لم يلو كان الشريك معار لم يعتق من العبد شئ
 واكثر الرقعة على يحرية نصيب الشاهد مع ميراث الشريك وقاله راسب قال
 ولا فرق بينا ان يكون الشريك موسرا ومعار فلا يعتق من العبد شئ
 وكيفية التدبير وهو مقتق العبد عنه برقعه وان
 يفتق بعد موت صاحبه في مودته والتدبير في الامران ينظر ما يؤول
 اليه عاقبة الامر والتدبير التكليف وقال القراني في التسميات التدبير
 مفعول مودة بالانجاء وهو برهاني ما وراه يكون انما وصفا وانجاء
 بالضم لا يجر وانكر بعضهم الضم في غير هذا واصله الكتاب والسنة والاجماع
 فالكتاب قوله تعالى وافعلوا الخير والسنة قوله عليه السلام المدثر من ذلك
 وانما عقد الاجماع على انه قرينة اشتمل وعرفه ان عرقه بقوله عقد يوجب
 استحقاقه من ذلك كعبد وانه يعتق لانم قوله بعد موته يخرج به المظهر
 العتق في المرض بالمثل فيه فاعلم لانم كما اذا لم يمتك وقوله بعتق لا يورث بغير

وكانت في ذلك الوقت من سنة ١٠٢٥ هـ
والتي كانت في سنة ١٠٢٥ هـ

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

يوجب اخرج به الوصية وبمعنى المولى بقوله **التدبير** تغليف
مكلف بشيء وان زوجة في زائد / تلك الفتى بموت **بمعنى** التدبير
تغليف العاقل البالغ الرشيد ولو زوجة فيما زاد على تلك الفتى
على موته فقه له وان زوجة اي وان كان المولى زوجة ودبرت فيما زاد
على تلكا فانه يجوز وان كان مجبور عليها فيما ذكر فانه ينقد وان لم تكن
غير الذي دبرته اذ لا ضرر على الزوج في ذلك لان العبد في الرق المثل للموت واما
تدبيرها تلك فادون فلا خلاف في نفوذها وقولها الفتى بموت معقول
تغليف اي تغليف نفوذ الفتى لان المولى اعلمه بنفوذ الفتى واما ان
الفتى هو من لا بد له من الجاني على لان التدقيق يتعدى بقوله فلا يحتاج الى
تكرار واخرى بالمكلف من الجاني والمجتهد اما المجتهد فواجب واما الصغار
تدبيره بطلان حيث هو تدبير وان من حيث انه وصية فيه وصية
وفقت بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز ودخل في المصلحة السكينة
قال المولى الاقرب ان وصية كفتحه وخرج بالرشد السفيه والمملوك على
المشهور وخرج العبد لانه محمول عليه بالامالة **ص** لا على وصية كفت
من مخرجي وسفري هذا او بعد موتي ان لم يرده ولم يعلقه واخر بعد
موت عبيد **ص** لما كان كلامه السابق شاملا للوصية اخرجها وهذا من كلام
الفرير والافير غير مانع ولذا قال ابن الحاجب في تزيينه هو غلط مطلق
الموت على وصية وبعثا اي لا على وجه الاخلال والرجوع يعني
ان التدبير تغليف على وجه الانكسار والنفوذ لا على وجه الاخلال والرجوع
وهو المصلحة على ان يكون ولا يكون كان من مخرجي وسفري هذا فانك
مدبر في وصية غير لامة وكذلك ام قال لعبد في صفته ان حر بعد موتي
ولم ينفذ لا بيع ولا غيره في وصية غير لامة واما الوفاة انك مدبر بعد
موتي فهو تدبير في الحال وبه يعلم ما في **ص** هذا ان لم ير التدبير امان
اراده

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

اراده كقوله اذ امت عبيدي فلان حر لا يغير عن حاله ولا الرجوع فيه او
حر بعد موتي بالتدبير او نحو ذلك فيكون عقه لا رفا ولم يعلقه اي على
شيء في صفة التدبير لان صفة تغليف اي بما كان كلف فلانا او ذلك
الدار مثلا فانك حر ان من مخرجي وسفري هذا وان كلف فلانا فانك
حر بعد موتي وكلف فلانا ودخل الدار مثلا فقولك ان لم يرده ولم يعلقه
راجع للمصلحة الثلاث واما اذا قال لعبد انك حر بعد موتي بيوم او شهر
او اكثر او قل من ذلك فانها تكون وصية غير لامة لما قلناه للتدبير كونه
غير مطلق على الموت وسواء اراده به التدبير او لم يرده الا انه اذا اراده
بأن وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية اذا التزم عدم الرجوع فيها هل
تلتزم او لا قولان **ص** يد تدبيره وانك مدبر او مخرجي **ص** هذا شرح
في صريح التدبير وهو متعلق بالمصدر وهو تغليف والمجوز ان المولى
اذا طلق الفتى على موته بصيغة من صفات البيع الثلاث فانه يكون تدبير
صحيحا الا ان يقول ما لم ينفذ ذلك او ارجع عنه وافسده فانه ذلك يكون
قربة صارقة عن التدبير الى الوصية وهكذا حكم صرح الوصية اذ وصيته
قربة على التدبير انفق كقوله اذ امت عبيدي فلان حر لا يغير عن حاله
ونحو ذلك **ص** وقد تدبير مطلقا **ص** او مطلقا **ص** يعني ان النطري الوصية
او اليهودي اذا اسلم عبده قبل التدبير او بعد او اشتراه مسلم ثم اراده
وبه فان ذلك ينفذ ويلزم ولا يفسخ لانه نوع من القلق ولكن يظهر لا يفسخ
عليه عدم مسلم لئلا يكون له عليه الاستغناء بالخدمة وتكون اجرة
لبيته حتى يموت ميتة من تلكه ولاؤه للمسلم لان يكون بين الوصية والتدبير
للمسلم ولد او اخ مسلم فان اسلم رجوع اليه بعد ذلك ولاؤه له ولاؤه اي
حيث اسلم العبد بعد التدبير او ما كان مسلم اعد التدبير قالوا لا
للمسلم ولا يرجع للمسلم ولاه اسم ولا لورثته المسلم بقوله له اي
الاسلم

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية
بمعنى ان لا يخرج من الوصية

محمد بن عبد الله

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

عن عدم استاذه عفت
بلا مال
لأنه المارة التي تتقيد به مال
أموال أسيده ووجه الحق

شتمان الاول اطلقت المني في
الثالث وظاهه سؤل ثلث
والجمل هو السيد قبل موت
النسبة للمدبر في العفة واما
الذي علم به قبل ما غاب من ذلك
الشيء انا فخذنا يوم انجملوا
خازنا فاولئك بعضنا له بعد
الباقي منه فقد على الرأية اي
يقنع خبايع ولا ينظر لما هلك
لكم العرف في ذلك في قوله

عقوب وبقية من اهل الجنة فانه يتبع به واما اهل النار فلا يتبع
للميت ولا يتبع ما في قبره من اهل الجنة **وقم** بالاله فان اهل النار
لا يتبعون ولا يتبعون الاخرى وتلك السيد ما يتبعون ديارا فجميع

وہابی

کتابخانه المجلدات

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

اخرج ان كان يفتي جميعه ما حضر من المال
يعضد وكان قد اخرجت
من قومه فقد سما
الماله ويكيل

فان كان يقيناً في نفسه
في ان كان يقيناً في نفسه
في ان كان يقيناً في نفسه

مقتله فكان موتهم من معلوم
معلوم فأول السنة التي قبل موتهم
من معلوم والحالية في الخروج من
هذه الورطة أن كان السد في

بقية الورقة بغير التمسك عليه
شدة وانظر الى الورقة واخذته
اليمين الزاوية او بقية الورقة
اليمين هو جدمه يده هو

ما قرأه عتق
 عتق بل يفتق
 ففتقه فلا يطر
 دابة او يطر
 قتله عتق
 واما لو طلق عتق
 وقال عدا لك عتق
 اخذ ما دنا القاسم
 ولا تتبع يفتقر في
 نفقوا او يفتق
 وتفتق به الا انه
 عتقها مناس المال
 واما قتلته الولد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

من لم يعمل صالحا فليس له اجر
والحق في امر الله لا يرد
من لم يعمل صالحا فليس له اجر
والحق في امر الله لا يرد

سبب في عطفك عندي
فقد موت اليك
موت اليك

مستغفار لعل من اسرار المال ولا يحق له
والحق والحق والحق

باب في بيان
الاعتقاد في
الجنة والنار

ونخدم الي الاجل ولا فرق بين العبد والاعبد واما ان قال في
حاله فمرصه فانه لا يمتنع الامر الثالث لان راس المال بعد موت فلان لا
تلك ان التزعت في حال المرض محله الثالث ولم ينفذ المولى بذلك
انك لا علمما اشهر واخر يقول بعد موت فلان بغيره اذا قال بعد
موت فلان فانه يكون وصية على يده الكذب بغيره وعلقه على شكا من
في قوله او بعد موت فلان وقوله بغيره يقتضي انه قال بعد موت فلان
ولم يقل بغيره انه لا يكون مقتضا لاجل وليس كذلك بل هو مقتضى كما مر عند
قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا **باب في بيان**
ذكر فيه المكاتبة والكاتب وما يتعلق به من الكفاية من الاجل
المخروب لانه لا يملك الا ولها كناية معلوم اي اجل مقدرا ومن الايام كقول
فما كنت عليكم الصيام كما كنت على الذين من قبلكم اي الركن الصيام كالرأس
على الذين من قبلكم وكنتم على نفس الركن والعبد الزم نفسه المال
ويقال في المصدر كتاب وكاتب وكاتبته وكاتبته قال تعالى والذين
يسفون الكتاب مما مكنتم اي كنتم فكنتم الآية والامر فيها للندب
ومررنا ان عرفته بقوله عتق على مال موجب من العبد موقوف على اداءه
فيخرج على مال محجل ولذا قال فيها لا يجوز كتابة ام الولد ويجوز عتقها
على مال محجل ويخرج عتق العبد على مال موجب على الاجني قوله على مال
اخرج به العتق على غير مال وهو المبطل والعتق لاجل وقوله موجب اخرج
به القطاعة وقوله موقوف على ادايه اخرج به العتق المحجل على مال
الاجل فانه ليس بكتابة **ص** مذنب مكاتبته اقل تبرع **ص** بطلانه يذهب
لاهل التبرع ان يكاتبه بملوكه اذا طلب الرقيق ذلك والا فلا يندب به
ومعومه ان غراهل التبرع لا يندب مكاتبته وما وادلك شئ اخر فلا
في الندب لاجل لعهه وان كانت لازمة للندب لكن ليست مقصودة

على ان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

خلافا للباطل فخطوة مستم وفي معنوم ان قيل فلان جيبا او جيبوا
بانت مكانه باطله وان كان سفيها محجورا عليها ونزوحه او مريضها
زايد الثالث كانت صحيحة متوقفة وليست بالهامة كما في الحق لان هنا
عوض ففعله اهل تبرع مصدر وصاف لفاعله وهو السيد وانظر للصحة
بقوله بكتبتك اخذ واسار للموض يقول بكذا فان كانها اربعة السيد العبد
والصحة والعوض ونسخ من الصبي بناء على انما يبيع لا على ما عتق ومن عتق
المسكين بناء على انما عتق لشوق الشارب للموت ونظر على انما يبيع على ما في
باب البيع واثار يقول **ص** وخطبته اخر **ص** الى ان يبيع السيد ان يخطب
عبده من الاجل ويسبق ان يكون الاخر من نجوم الكفاية ليحصل له
الاستغناء على العتق ولانه يدل على خصوصية من الاجل فيقوم قوله قولا
وما فعلوا من خير عليه الله واذا عتق ما قدرناه فكان يبيع للمولى ان يقول
واذا بالوا وليد لي على ذنبي اي وندب خطبته اي ويندب ان يكون اخرا
طفا حال من جبهه وان كان محجورا من الكفاية فلا مستحق فاذ اعطى قوله
عليه السلام وصلى وآله رجال فنيا ما او يبرع بمول من المفعول مفسر
لاجل سببه خطبته اي وخطب السيد لغيره **ص** ولم يجز العبد على
ص المشهور من المذهب ان العبد لا يبيع سيده على الكفاية بنصر طريف
الخلاب واخذ الجرح على المدة واليد اسار بقوله **ص** والمفعول منها
اي اذا اراد السيد بطل خطبته او ان يدعه بقليل وقلة ذلك
او اسحاق من قوله ومن كان سيده على نفسه وعلى عبد السيد غايبا
ثم العبد الغائب وان كره ومقتضى تعريف الجارية المغيبة للمصاهرة لم
يعتد بها الا الجيرة ومقتضى كلامي اسحاق ومطاهر المدونة واما
ان رسلت فعندك ان الغولي يقومان بآخرة القول بعد مبيع قوله الكفاية والا استحق
فقد بين من يجز عليها ابتداء ومن يجز عليها ولا يلزم من جرح الغائب على ما

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

باب في بيان
العتق
بمال
موجب
على
الاجل
لا يندب
بغيره

حَات

بالاجوب
لا حول ولا قوة الا بالله
لا حول ولا قوة الا بالله

2000

الاستفهام به شرعا والمراد باللوغ كل جهر نفس متغا وفيه الغلق
 ان الخبيث في الآية هي القوة على الادراك والية تفتخ بعدم الامر عند الاستفهام
 لا حق او لا لا حق

الحمد لله الذي هدانا لهذا

لے۔ ۱۰۰

الحق في العلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مکتبہ اسلامیہ لاہور

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ولا كلام المورثة عند
ان كان يملك واحد بمفرده فارد
كلهم ان يجمعهم في الكسبة فانما ذلك لا يجوز
لما ورد في الكسبة
لا يجوز ادراك الضوم واودسالة

انظر الى الحسن مما كان
تصنع اذا كان في مقام
وليس له احد في مقامه
ولا يقنعون ان يوفق
معهم في طوعهم الا ان يوفق
هم لا يقنعون الا ان يوفق
تفرأ الى

وانتظرونا بالین

نصيبه في العبد ذكوه الآخر ولو اذن له شريكه في ذلك ولا يجوز له ان
يكتسب كل من ماله من العبد ما لم يوافق الذي كان عليه شريكه الآخر
اي بان عليه في العبد او في الخسر او في الصفة او في الاجل لان ذلك يوجب
المضيق البعده من تقوم وكذلك لا يجوز له ان يكتسبه على ما اقتضه
قوله ولا يملك في عقدي بان يكتسبه احدى بعثة مثلا المستدرك بانه
الاخر كذلك فقول له فيفسخ راجع للمكاييل الثلاث **وهنا** احدها
بتقديم الآخر ورجوع العبد **بمعناه** الشريكي اذ امكن العبد على
مال واحد ومن ثم يوجب الكتابة فانه يجوز ان يروى احد ما يتقدم
الاخر صاحبها ان يفيض ذلك العبد الذي حل وبأخذ الآخر الذي يملك
او اقل فلو لم يجر العبد في النجم الثاني فان الشريك الذي لم يفيض النجم الاول
يرجع على شريكه بما يخصه من النجم الاول لانه سلف منه له فقول له رضاء
او عطف على فاعلها والضمير في رضاء من يفيض صاحبه وانما يرجع
لغيره بخصه حيث كان الرضاء قبل حلول الكتابة وكان السائل في ذلك
مرتب التقدوم فان كان الرضاء بعد حلول الكتابة او كان السائل
فذلك المكاتب ورضي الشريك بذلك او الشريك الذي رضى بالتقدم
وسا الشريك ان ينظر المكاتب بخصه وواقعه على ذلك فانه لا يرجع
عند الغير بخصه **وهنا** فاعطاه يذوق من عشرين على عشرة فان عجز
عن المقاطع بين رضاء فصول به شريكه او اسلام بخصه **وقا**
النسبة في الرجوع والمجاز بشرط رضا الشريك والمعنى انه يجوز لاد
الشريكين ان يقطع العبد المكاتب باذن شريكه من عشرين على
عشرة مجله فان عجز العبد بعد ذلك فان الخيار يثبت للذي قاطع
بمعناه يرد الى شريكه نعم ما يفيض من العبد ويبيع رضاءهما على قدر
خصصهما وان لم يسم خصته شريكه فله ان يبيع قوله ما فضل به

المشاع
الذي لم يفيض
فله ان يفيض
فله ان يفيض

هذا هو الوجه في الرجوع
والمراد بالرجوع هو الرجوع
الى العبد من العبد
والمراد بالرجوع هو الرجوع
الى العبد من العبد

هذا هو الوجه في الرجوع
والمراد بالرجوع هو الرجوع
الى العبد من العبد

هذا هو الوجه في الرجوع
والمراد بالرجوع هو الرجوع
الى العبد من العبد

شريكه نصف ما قبض المقاطع بغير الطاء الموضوعة ان الاذن لم يفيض
شيئا والا فليقبض الاذن شيئا دون ما قبض المقاطع فلا يدفع له الاضمة
مما لا على قبض الاذن من بيننا وبها واما فتنوا الاذن من قبل المقاطع
فالمراد بغير الاذن للمقاطع وقوله ما اي المستدرك ان شريكه فقول له
ولا يرجع له على الاذن وان قبض الاكثر **لميسر** من متعلقات التجير
لانه انما يثبت حيث قبض شريكه الاقل ما يفيض قوله ما فضل به بل هو
منقطع عما قبله ومعه انما اذا قبض شريكه اكثر مما قاطعه به ثم عجز
فان العبد يكون بينهما لانه قد رضى ببيع نصيبه باقل مما قد رضى عليه الكتابة
ولا يرجع للمقاطع على شريكه الا ان يرضى فان قيل كان المناسب عدم
المبالغة لسهولة القبض الاقل السابق الذي حكم فيه بالتجير فاجوب بان
الاول والمحال او لا يرجع له على الاذن في حال قبض الاذن الاكثر واخرى
المساوي **فان** مات اخذ الاذن فماله بلا تقصيره ترك والا فله في
الموضع حاله الا ان المكاتب مات فان الذي اذن لشريكه في المقاطعة
يأخذ جميع ماله وهو عشرين من غير تقصير ما تركه المكاتب بخصه الكتابة
او لم يخل لانها تملك بالثبوت ثم يكون ما بقي بين الذي قاطعه وبين شريكه
على قدر حصصهما في المكاتب فان لم يرضى كسيف فانه لا يرجع الا في عجز
المقاطع ولا في عجزه فاما غير فمات المكاتب الذي قوطع وفي ماله الاذن
اي حصته وعشرين **وهنا** احدها وضع بماله الا ان قصده على ما فيه
العق **بمعناه** ان لا يكون له ان يفيض من ماله نصيبه من المكاتب
فان ذلك يوجب على وضع المال اي فيسقط عنه نصف كل ربح ولا يعتق
نصيبه ويظهر فائدة ذلك فيما اذا عجز عنه ان يفيض الاخر فانه يرضى كله
لانه انما كان خفف عنه لثمة له الحرية فلما لم يرضى له ربح رقبته وقد
احل له ما التزمه الا ان يكون قصده العتق فانه يكون له ان يفيض

هذا هو الوجه في الرجوع
والمراد بالرجوع هو الرجوع
الى العبد من العبد

هذا هو المقصود

اذا عجزنا ان في تقويمه عليه ان نقل الولا الذي انقضى لشريكه
وبسبب ان الان قصد العتق الى ان يصح بانه قصد العتق او يقيم
منه ذلك فانه يقضى عليه من الان ويقوم عليه حصته شريكه بشرط
قوله وموافقا لما وضع لما ي اذا قصد بالعتق وضع المال
حيث لم يقصد فك الرتبة بله قصد المال او لا يثبت له في وضع المال
وقوله الان قصد العتق الى الان قصد فك الرتبة بله يقضى عليه او
قرينة وحيدة لا ركاكة في لفظ المولى **م** كان فعله في نصفك حر
وكاتبه ثم فعل وضع النصف **م** التثنية فيما قبل الاستثناء وهو وضع
النصف ولو قصد العتق والمقضى ان الانسان اذا قال لعتقه ان فعلت انما
اوانت الشيء فلا في نصفك حر ثم كاتبه ثم فعل ذلك الى المعلق عليه
فانه يحمل على وضع المال لا العتق فيوضع عنه نصف الكتابة وله كان ذلك
عقلا لقوم عليه الان فان اوى النصف الذي بقي من الكتابة يخرج حر وان عجز
رق كله فقوله **م** وثق كله ان عجز يرجع له في ذلك قبله وما قرينا
علم ان التثنية ليس بتمام كما يقضى قوله وضع النصف وانما لم يكن قصد العتق
معمولا بله وعمله فيما قبله لانه لما كان حال العتق في ذلك سببه
ويستلزم العتق جعلت جسيده ولم يكن حال النفوذ الذي هو ما يقضى في ذلك
سببه لتعلق البيع به بنا علما ان الكتابة بيع لم يكن لينة العتق كما
في حال النفوذ ثم ان كلام المولى في صيغة البر او ما في صيغة الحب كما ان
فانه يكون عتقا قاله النجاشي **م** وبمكاتب بلاذ في بيع واستير لوميا
ومقارنته ومكاتبه والتخلاف عاقد لانه في سلمها او قد لا يفسر
ان جئت بالنظر وسفرا لاجل قبحه واقل في رقبته واسقاط شقيقه
لاعتق فان قبحه وهبته وصداقته وتزوج واقل في خطاى سقاه
بعد الاباذين **م** لما كنت تعرفات المكاتب كالمحرر لانه احسن منه وماله

الا

الجميع حيا لينة والصدقة والقنوج

هذا هو المقصود

الامكان من امر المكاتب والبركات التي تؤدي الى عتقه اخذ بمثل المكاتب
فما يجوز من غير ان من سببه له البيع والشرا ومقارنته شريكه واقارنه
بالدين لم لا يلزم عليه ومشاركته ومقارنته ومكاتبه لرفيقه لاجل
انقضاء الفصل قال في كتابه المكاتب عتقه على انقضاء الفصل جازم والام
يجوز ان عتق المكاتب الاعلاني المكاتب لاسفل الى الابد لا محذور وعقود
وولاوه له ولا يرجع الى الابد لاسفل ولو عتقه بعد ذلك انتهى وكذلك يجوز
المكاتب بلاذ ان يزوج امته وله ان لا يزوج واذا زوج فيجب عليه ان
يسقط من يفتد لها اذ شرط العاقد ان يكون محررا وله ان يزوج عتقه
بشرط انقضاء الفصل والمكاتب اذا جازم رقيقه ان يملكه للمجنى عليه وله ان
يفديه بغير ان سيده وقوله بالنظر راجع لجميع ماله والخبرة الاسلامي
للمتعة الجارية فيعمل الذكر والمكاتب ان يوافق بغير ان سيده سفرا لاجل
فيه عجز او بعضه من نجوم الكتابة وليس له منعه من السفر ولو صانعا
ولمكاتب الاقرار فيما يتعلق بغيره كالديون كما مر بخلاف غيره ولما
يتعلق برقبته من حد و قطع فيقبل ولا فرق بينه وبين الفقة ولذا
قال ابن عاري واقار في رقبته كذا لا يثبت من الشئ وهو عكس المقصود
فالصواب في ذمته اتمه والمكاتب ان يسقط شفقتة لانه من نوع
المرسلات باليمن وظاهره سوا كان فيه نظر او غير نظر لانه لا يلزمه
الخروج وتقييد الميراث وليس للمكاتب ان يعتق شخصا خيبلا او
قريبيا له الا بان من سيده ولي يدره ولا يلزم للمكاتب عتق قريبه
لان شرط العتق بالقرابة ان يكون المالك حر المروءات باب او لانه
ليس له ان يهب او يصدق ولي يدره ما فعله الا الى التافه ولو
استغنى المولى بماله العتق عتقه الى الهبة والصدقة لانه اقرب الى العتق
فان مطلق العتق مشوف له الشارع كالمحرر كذلك كالمجبة وليس له ان

دري العتق الا لينة بركة

هذا هو المقصود



انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن

اجيب فلا تتعدى الا لغيره والحد وهو نائب الفاعل هنا ومعا بالشرط
محدود والتقدير يرجع بمثلته وقوله كعجز ثيب في مطلق الرجوع لا في
المرجع به لان العجز يرجع فيه بمثل المشروطية المقوم وقوله وان يشبهه
راجع للمعنى والموصوف ايضا الذي قبله وان كان خلافا فاعلم انه لا
اعلية على ما عليه **ج** وغيره ومقتضى كلام الشيخ عرف الدين ان الموصوف
يتبعه بمثله حيث كان لا يشبهه له فيه ولا مال له وفيه نظارة لا يفرق
بين العجز والموصوف في هذا **ص** ومضت كتابته كما في السلم وبيع كل اسم
ويبيع مائة في عقد **ش** وان كان الكتاب على عبد المسلم فان الكتابة
لا تنسخ وبناع عليه سلم وكذا الحكم اذا كان له وهو كقولهم سلم العبد
فانها بناع عليه سلم ولا تنسخ واذا بيعت كتابته فانه بناع كتابته من غير
معه في عقد الكتابة فان كان الكتاب في مال مسلم كان رقبا لمسلم والكتابة
وان ودي عتيق كان ولا الذي كوث وهو مسلم للمسلمين ودي مسلمي ولد
سيده ولا يرجع اليه ولا وه ان اسم واما الذي اسلم بعد الكتابة فولاوه
لانياسيب سيده من المسلمين من ولد او عصبة فان لم يكونوا فولاوه
لجميع المسلمين فان اسلم سيده رجع اليه ولا وه لانه قد كان عتيق له حتى
عقد كتابته وهو على دينه ومعنى الولا هنا المالك واما الولا فلا ينقل من
عني ثبت له قال في المدونة وان اراد النصارى ان يبيعوا كتابته جدد
النصارى لم يمنع من ذلك وليس هو من النصارى لم قوله ومضت المدا ان النصارى
لنا يقتضها لان المدا انه لا يجوز له ابتداء الانه لا يخفى عليه الاحكام **ص**
وكفر بالصوم **ش** يعني ان الكتاب اذا اذنتم كفارة فانه يبيع في فقهه ان يكم
بالصوم ولا يطعم ولا يعفق لمنعه من اخراج المال في عوض **ص** واشترط
والمالك ان يشترط لها او ما يولد لها او ما يولد لها من ماله بعد
الكتابة وقيل كختمه ان وفي لغو **ش** يعني ان العبد اذا اشترط على ما يبي

انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن

ان يطابق حال الكتابة لا يوفى له بشرطه وكذا للمعتق لا يجلد وكذا
حال الكتابة لا يجوز لسيده ان يشتبه ولا يوفى له بشرطه وكذا اذا شرط
البيد على كتابته ان ما يخل به امته بعد عقد الكتابة يكون رقبا فلا يوفى
له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط العبد على كتابته ان ما يخل
بعد عقد الكتابة يكون رقبا فلا يوفى له بشرطه وكذلك اذا شرط
على كتابته اذا وى ما عليه من الكتابة عديمه فمئة قليلة كسهم فلا
يوفى له بذلك لان الخدمة القليلة في حكم البيع اما لو شرط على عتقه
كثيرا اذا وى فان ذلك يلزمه وكانه كتابته على ما دفع اليه وعلى ما اخذته
الكثير فلوله لغو جواب عن المتأخر ان يوفى بشرطه وتطو الكتابة على
حكم **ش** وان عجز عن شي او عجز عن شي فانها توفى كالفن **ش**
يعود الكتاب اذا عجز عن شي من نحو الكتابة فانه يرق لسيده وانه اجني
المالك على سيده او على اجني فان ارسل اجنية ينفقه برقيقه كالعتق فان عجز
عن ارسل اجنية على سيده فانه يرق له لان عجز عن ذلك عجز عن الكتابة
وان عجز عن الارسل المتعلق باجني فبيد سيده فان شا اسلمه لاجني عليه
ويكون رقبا وله ما فداه بالشرطية فترق لسيده وان ادرك الارسل
في صورتين عا لمكان على مكان طيه قبل الكتابة فقولته كالقن تشبه
في شئت اختيار لسيده اذا اجني العبد القل الذي لا كتابة فيه سحر ولعل
الحلف احاد هذه المسألة مع قوله فيما مر كان عجز عن القول وقوله
ليرت على ما قوله او على شجانية وانما بائع على السيد ليلينه هو انه لا
ارسل الكتاب لبيده لانه ما اجني على مالك لارد خلاف **ص** فاذن ان
بلكم وعلية نقص الكرامة **ش** يعني ان السيد اذا وطى امته التي كانت
في من الكتابة فانه لا يحد لبيته لقوله عليه السلام الكتاب عتق ما بقي
عليه وكذا عليه الادب اسكان علما بالانجرام فان كان يكاتبه لادب

انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن

انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن
انما هو ما في المتن

وَيَنْبَغِي أَنْ مَثَلَ الْجِدْلِ الْفُلْطِ وَالنَّبِيَّانِ وَلَا مَرْجِيَّةَ فِي وَطْئِهِمَا هَاهُنَا فَلَمَّا كَانَتْ
 بَكْرًا فَالْمَرْحَلَةُ عَلَى الْوُطْئِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا لَفَضَهَا وَأَلْكَانَتْ بَيْنَهُمَا لَاحِظٌ عَلَيْهِ أَمَّا أَنْ
 وَطْئَهَا لِجَنِي فَعَلِمَهُ مَا لَفَضَهَا عَلَى كُلِّ قَالٍ لَأَنَّهُمَا قَدْ تَفَجَّرَ قَتْرُوحٌ لِلْيَبْدِ مَعِيَّةَ وَقَوْلُهُ
 بَلَامَر لَيْسَ رَجُلًا لَدَيْ وَلَا لَوْطَى وَنَحْنُ مَسْتَأْنِفٌ لِيَكُنْ حَكْمُ الْمَالِ
 بَعْدَ الْخَوِجِ وَكَانَ قَائِلًا قَالَهُ لَمْ تَحْكَمْ بَعْدَ الْأَوْبِ فَقَالَ حَكَمْ لَمْ يَرْوِ
 فَبَقِيَ الْفَتَاةُ عَلَى وَطْئِ وَيَنْبَغِي بِقَوْلِهِ بَلَامَر وَنَحْنُ مَسْتَأْنِفٌ لِيَكُنْ حَكْمُ الْمَالِ
 دُونَ مَدِيرَتِهِ وَكَلَامُهُمْ يَبْدُو إِلَى الْحَرَمَةِ قَالَهُ الْفَرْقُ فَلَمَّا كَانَ الْمُنَاسَبَةُ
 عَاوَضَتْ لِمَلِكٍ نَفْسَهَا بِالْحَرَمَةِ الَّتِي تَحْتَ الْمَاعِدِ الْأَدَا فَمِنْ جِلِّ وَطْئَهَا وَأَيْضًا
 لِأَجْلِ مَقْلُومِ الْوُطْئِ الْخَالِجِ مَقْلُومٍ عَلَى قِيَاسِ عَلَى تَحَاكِ الْمُنْفَعَةِ وَالْحَالَةِ
 وَأَمَّا الْمَدِيرَةُ فَإِنَّ جِلَّ الْحَرَمَةِ مَوْتُ السَّيِّدِ فَلَمَّا كَانَ زَالِمًا لَمْ يَكُنْ فَمِنْ تَنَاسُخِ
 نَفْعٍ فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا **وَأَنْ كَانَ خَيْرٌ فِي الْيَقِينِ وَالْمَوْتِ الْوَلَدِ**
الْأَلْفِ نَفْسًا مَعَهَا أَوْ أَقْوَبًا لَمْ يَرْوِ وَحُطِّ حَصَّتْهَا أَنْ الْخَاتَمِ الْأَمُومَةِ
 بَعْدَ أَنْ الْخَاتَمِ إِذَا وَطْئَهَا سَيِّدُهَا فَهَلْ كَانَ فَانْهَارَ تَجَرُّبِي أَنْ يَتَّقَى عَلَى كُنْهَاتِهَا
 وَيَضُرُّ مَكَانَتَهُ مَسْئُولَةً وَنَفَقَتُهَا فِي مَعْرِكَاتِهَا عَلَى السَّيِّدِ فَإِنْ أَدَّتْ
 نَجْمُهَا عَقَبَتْ وَأَنْ عَجَزَتْ عَنْ ذَلِكَ عَقَبَتْ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا مِنْ زَالِ الْمَالِ
 وَيَبْنِي أَنْ تَجَرُّبُ نَفْسَهَا وَتَرْجِعْ أَوْ وَلَدَ الْأَنْ يَكُونَ مَعَهَا فِي مَعْدِ كِتَابَتِهَا
 حَقَقًا عَلَى الْأَدَا فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ بِقَاوِمِهَا عَلَى كِتَابَتِهَا سَوَارِضًا أَوْ لَا وَقَوْلُهُ
 الصَّغْفَا الْأَقْوَبَا حَيْثُ لَمْ يَرْضُوا بِالنَّفَقَةِ الْكِتَابَةِ إِلَى الْأَمُومَةِ الْوَلَدِ
 وَحَيْثُ اخْتَارَتْ الْأَمُومَةُ فَإِنَّهُ يَحْطُ حَصَّتْهَا مِنَ الْكِتَابَةِ عَنْهُمْ وَيَعْرِضُ حَصَّتْهَا
 بِأَنْ تَنْزِعَ الْكِتَابَةَ عَنْ قَوْمِهِمْ عَلَى الْأَوَّلِ يَوْمَ الْقَدَرِ كُلِّ مَرَّةٍ فَإِنَّهُ لَهَا قُوَّةُ
 عَلَى الْأَدَا لِلنَّفَقَةِ يَوْمَ الْقَدَرِ حَطَّ عَنْهُمْ النِّصْفَ فَمَنْ الْأَسْتَأْنِفُ يَقُولُهُ وَالْمَوْتُ
 الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ مَعَهَا مَقْعَةٌ لَصَفَا أَيْ كَوْنُهَا مَعَهَا وَقَوْلُهُ أَقْوَبَا أَيْ كَوْنُهَا
 مَعَهَا فَذَلِكَ الْمَثَلُ لَوْ جُودَ الْأَوَّلِ **وَلَمْ يَكُنْ قَتْلُ الْقَتِيلِ لِلْسَّيِّدِ وَقَوْلُهُ**

مؤلفه
مؤلفه

فإن أوثقنا ويلان **يعجز** الحائث إذا قلنا شخص فان الكتابة
تطابق ذلك وحيد يتحقق سيده فثبت على قائده وهو نوحذ العبة على انه
في الكتابة فيه لان فيه القرائن من فية الحائث وتوخذ فية على انه
مكاتب تاويلان في ذلك وهما وايان عن ذلك فنوله في العبة اي ليد
يختص بها ولا نخب لم نعه في الكتابة ولا تكون لورثته وذكره في
قوله يدل على ان الحاية عليه فيما دون النفس ليس حكم كذلك وهو كذلك
وحكمه انه بوخذ ارسها على انه مكاتب لان حكم الكتابة لم يبط البقاء
ذاته ويغني ان يكون الارش له ينمي به علماء الكتابة لانه لا يملك
احد نفسه وماله **وان اشترى من يفتق على سيده** فتح وعنوان **محرم**
يعجز المكاتب احده نفسه فان اشترى من يفتق على سيده الذي كاتبه مع
ذلك الشر ولا يفتق على السيد لان احده نفسه وقاله ولان بيع ما
اشتره ويجوز له وطيان ان كانت امته فان عجز هذا الحكم يفتق على السيد
لانه يصير عبدا مازون ومفهوم الشرط انه ان لم يعجز فلا يفتق على وطيان
ولو كان اشتره غيره لم يفتقه على سيده وهو مودع تقدم في المادون عن
انه اشترى من يفتق على سيده وهو غيره لم يولد في عليه فانه يفتق عليه
والشرط ان المكاتب احده نفسه وماله ولا يترجم ماله بخلاف المادون
قوله من يفتق على الواحد **والمعقد** وانفرد الضم في عتقه نظرا للفظ **محرم**
والقول للسيد في الكتابة **والد** لا القدر والاكل **والمحرم** يعجز العبد
اذا ادعى على سيده انه كاتبه وانكر السيد فالقول قول السيد بلا يفتق لانهما
من مودع العتق وكذلك لو ادعى على السيد انه كاتبه ولو حكم العبد بقوله في الكتابة
غيا واشبات وكذلك القول قول السيد لكن يفتق اذا ادعى عنده ان الكتابة
من العبد او على العبد الادراك فان سكر حلف المكاتب وفتق وقوله والادراك
كلا وبما وانما اذا اختلف السيد مع المكاتب في قدر الكتابة بانه العتق

مكتبة
دار الفنون
بمصر

من استعمله ولو اشتراه عاكفا
 ومن استعمله مع ان لا يكون له ابتداء
 من مال عاكفا وانظر في ذلك عقيب

من زاد الكتابة
 له اي على سيده وعاكفا لا يقتضيه
 وان كان عاكفا وان كان عاكفا
 محط وموقوفه لم كان عاكفا
 يسقط له سيده والفرق في
 بيان الشيخ

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قوله وانما قد افهد السيد بالشبه

وقال العبد بل باقل فان القول قول العبد يمينه لكن قيام الغنى كذا
اسمه اسبه الاخاء لا وامارة افهد السيد بالشبه فالقول قول يمين
وان يمينه ملغى وان فيه كتابة المثل كما خلافا المتابعين فان الكتابة
فوت وتكونا كلفهم ويقضى الحالف على الناكل وينبغي ان يكون اختلافا في
انتماء الاجل وعدمه كذلك ويرجعان الى اجل المثل عند انتفا شيمهما بعد
حلفهما وتكونا كلفهما ويقضى الحالف على الناكل وكذلك اذا اختلفا في
الحجر لكن قال ابن سراج الم يمينها فالقول قول العبد وهو عامر كلام
المولف والمناصب للبيع ان يكون فيه كتابة المثل بعد حلفهما ويقضى الحالف
على الناكل والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتابعين كما
قاله **س** وان اعانه جماعة فان لم يقصدوا الصدقة عليه رجوعه
بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان **ج** والا فلا **س** يعني ان المطالب اذا
اعانه جماعة بما يمينه به على ان يخوم الكتابة فانه اها وفصل بعد ذلك
فصله فان لم يقصدوا وبذلك الصدقة عليه بان قصدوا فكان رقبته
اولا فصد لهم فانهم يرجعون عليه بذلك الفضلة فان عجز المطالب عن
اداء الخوم الكتابة ورق لسيد فانهم يرجعون على السيد بما قبضه من الم
لانه لم يحصل قصد من طاعة ان قصدوا وبذلك الصدقة على المطالب فانهم لا
يرجعون بالفضلة على اداء الخوم وكذلك اذا لم يقصدوا بل ولا بما قبضه
السيد ان عجز **س** وان اوصى بمكانة فكتابة المثل ان حكمها **الثالث** **س**
يعني ان السيد لم يرض ان اوصى ان يكتب العبد الفلاحي من عبده فانه يكتب
كتابة مسئلة على قدر قوته على السعي وعلى قدر ادائه هذا ان جعل الثلث قيمة
الرقبة على انه رقيق وانما اقرر هنا كون الثلث جملة نظرا الى انه اوصى بعبده
لان الكتابة علق على احد القولين فان لم يجمعه الثلث فان الورثة يجنون
بين ان يكتبوه كتابة مسئلة او يعقوب من رقبته ما حمله الثلث بتلا كما

قوله وانما قد افهد السيد بالشبه
قوله وان يمينه ملغى
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله وينبغي ان يكون اختلافا في
قوله وتكونا كلفهم
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله وكذلك اذا اختلفا في
قوله الحجر لكن قال ابن سراج
قوله الم يمينها فالقول قول العبد
قوله وهو عامر كلام
قوله المولف والمناصب للبيع
قوله ان يكون فيه كتابة المثل
قوله بعد حلفهما
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله والحاصل ان المسائل الثلاثة
قوله تجري على اختلاف المتابعين
قوله كما قاله
قوله س وان اعانه جماعة
قوله فان لم يقصدوا الصدقة
قوله عليه رجوعه
قوله بالفضلة
قوله وعلى السيد بما قبضه
قوله ان ج والا فلا
قوله س يعني ان المطالب اذا
قوله اعانه جماعة بما يمينه به
قوله على ان يخوم الكتابة
قوله فانه اها وفصل بعد ذلك
قوله فصله فان لم يقصدوا
قوله وبذلك الصدقة عليه
قوله بان قصدوا فكان رقبته
قوله اولا فصد لهم
قوله فانهم يرجعون عليه
قوله بذلك الفضلة
قوله فان عجز المطالب عن
قوله اداء الخوم الكتابة
قوله ورق لسيد فانهم يرجعون
قوله على السيد بما قبضه من الم
قوله لانه لم يحصل قصد من
قوله طاعة ان قصدوا وبذلك
قوله الصدقة على المطالب
قوله فانهم لا يرجعون بالفضلة
قوله على اداء الخوم
قوله وكذلك اذا لم يقصدوا
قوله بل ولا بما قبضه السيد
قوله ان عجز س وان اوصى
قوله بمكانة فكتابة المثل
قوله ان حكمها الثالث س
قوله يعني ان السيد لم يرض
قوله ان اوصى ان يكتب العبد
قوله الفلاحي من عبده فانه يكتب
قوله كتابة مسئلة على قدر قوته
قوله على السعي وعلى قدر ادائه
قوله هذا ان جعل الثلث قيمة
قوله الرقبة على انه رقيق
قوله وانما اقرر هنا كون الثلث
قوله جملة نظرا الى انه اوصى
قوله بعبده لان الكتابة علق
قوله على احد القولين فان لم
قوله يجمعه الثلث فان الورثة
قوله يجنون بين ان يكتبوه
قوله كتابة مسئلة او يعقوب
قوله من رقبته ما حمله الثلث
قوله بتلا كما

قوله وانما قد افهد السيد بالشبه

قوله وان يمينه ملغى

قوله وانما قد افهد السيد بالشبه
قوله وان يمينه ملغى
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله وينبغي ان يكون اختلافا في
قوله وتكونا كلفهم
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله وكذلك اذا اختلفا في
قوله الحجر لكن قال ابن سراج
قوله الم يمينها فالقول قول العبد
قوله وهو عامر كلام
قوله المولف والمناصب للبيع
قوله ان يكون فيه كتابة المثل
قوله بعد حلفهما
قوله ويقضى الحالف على الناكل
قوله والحاصل ان المسائل الثلاثة
قوله تجري على اختلاف المتابعين
قوله كما قاله
قوله س وان اعانه جماعة
قوله فان لم يقصدوا الصدقة
قوله عليه رجوعه
قوله بالفضلة
قوله وعلى السيد بما قبضه
قوله ان ج والا فلا
قوله س يعني ان المطالب اذا
قوله اعانه جماعة بما يمينه به
قوله على ان يخوم الكتابة
قوله فانه اها وفصل بعد ذلك
قوله فصله فان لم يقصدوا
قوله وبذلك الصدقة عليه
قوله بان قصدوا فكان رقبته
قوله اولا فصد لهم
قوله فانهم يرجعون عليه
قوله بذلك الفضلة
قوله فان عجز المطالب عن
قوله اداء الخوم الكتابة
قوله ورق لسيد فانهم يرجعون
قوله على السيد بما قبضه من الم
قوله لانه لم يحصل قصد من
قوله طاعة ان قصدوا وبذلك
قوله الصدقة على المطالب
قوله فانهم لا يرجعون بالفضلة
قوله على اداء الخوم
قوله وكذلك اذا لم يقصدوا
قوله بل ولا بما قبضه السيد
قوله ان عجز س وان اوصى
قوله بمكانة فكتابة المثل
قوله ان حكمها الثالث س
قوله يعني ان السيد لم يرض
قوله ان اوصى ان يكتب العبد
قوله الفلاحي من عبده فانه يكتب
قوله كتابة مسئلة على قدر قوته
قوله على السعي وعلى قدر ادائه
قوله هذا ان جعل الثلث قيمة
قوله الرقبة على انه رقيق
قوله وانما اقرر هنا كون الثلث
قوله جملة نظرا الى انه اوصى
قوله بعبده لان الكتابة علق
قوله على احد القولين فان لم
قوله يجمعه الثلث فان الورثة
قوله يجنون بين ان يكتبوه
قوله كتابة مسئلة او يعقوب
قوله من رقبته ما حمله الثلث
قوله بتلا كما

باتت فقله ان جعل الرقبة الموصى بكتابة ولا يبيع رجوعه للكتابة
لانه خلاف القول وان اوصى له يمين فان جعل الثلث فانه جازت والاصل
الوارث الاجانة او علق المثل **الثاني** **س** وان اوصى شخص بكتابة
يمينه بل قول فان جعل قيمته وكذا لو وصيه له فان جعل الثلث
الجماع علق ما يغا بله واستخفه الموصى له به وهو المكاتب هنا
وتشترط عليه بقية الخوم على ما عليه فان وفي غير حر والفقهاء
مقابل ما اوصى له به ورق الباقي وكذا الحكم فيما اذا لم يجرى الثلث الخوم
المعين وانما لجاز الورثة الوصية به والاعتق من العبد جعل الثلث
وخط من كل يمين ثلثه ولا يخط عنه من الخوم الموصى به لان الوصية قد
خرجت عن وجهها واذا عجز في هذه الحالة عن بقية ما عليه رقبته ما
عدا ما حمله الثلث وان كان الخوم غير مسمى فان انقضت الخوم كالمعين
وان اختلفت فانه يخط عنه من كل يمين ثلثه ولحد الى عدد ما فان كانت
ثلاثة يخط عنه من كل واحد الثلث او اربعة فالربع وهكذا وهذا
اذا جعل الثلث ذلك فان لم يجر ذلك فان اجاز الورثة فحكم حكمه ولو
جعل الثلث والاعتق من العبد جعل الثلث ويخط من كل يمين بقدر ما علق
منه واذا عجز عن ادائه يرق منه ما عدا ما علق منه بموجب الوصية
ونظر كيفية التقويم في السج الكبر **س** وان اوصى لرجل بكتابة او بكتابة
عليه او بكتابة جازت ان جعل الثلث قيمة كتابته او قيمة الرقبة على انه
مكاتب **س** يعني انه اذا اوصى لشخص مسمى بكتابة اي برقبته او اوصى بما
عليه من خوم الكتابة او اوصى بعبده او اوصى بوضع ما عليه جازت
الوصية ان جعل الثلث الاقل من قيمة كتابته او قيمة الرقبة على انه مكاتب
مراعاة للعتق او احيا طاله لتاكيد حرمة فان لم يجر الثلث ذلك
يجوز الوارث بين اجازة ذلك وبين ان يخط الموصى له من الكتابة جعل الثلث

قوله وانما قد افهد السيد بالشبه

قوله وان يمينه ملغى

Copyright

تأليف الشيخ الفاضل
رواقه في تاريخ
الحمد

حفظه

فوق كرامة
في جوارحه
منه في القلوب
التي هي في القلوب
التي هي في القلوب
التي هي في القلوب

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

ادخلوا في السلم
والسلامة والسلام
والسلامة والسلام

قوله من عاتق سيد عاتق
ولقد قتل سيد عاتق
فقتلوا ولما قتلوا
قوله من عاتق سيد عاتق

قوله من عاتق سيد عاتق
ولقد قتل سيد عاتق
فقتلوا ولما قتلوا
قوله من عاتق سيد عاتق

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبُلْدَانِ فَتُحْمَلُهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِيهِ يُسْقَوْنَ مِنْ غَدَقَةٍ لَيْسَتْ مِثْلَ آبٍ وَلَا حَمَلٍ وَلَا نَارٍ فَيَذَرُونَهَا فِي وَهْجٍ رَاسٍ هُوَ الَّذِي يُخْرِجُ الشَّجَرَةَ حُمْرًا أَوْ سَوْدًا ثُمَّ يَضْحَكُ بِهَا ضَحْكًا صَبِيحًا تَرْفَعُ الرِّيحُ غُدَاوَةً خَالِطَةً بَيْنَهُمَا ذُرًّا تُصَفَّى وَمِنْ أَشْيَاءِ الْعَالَمِينَ

الحمد لله الذي جعل
العلم منتهى النور
والهدى منتهى النور
والنور منتهى النور
والنور منتهى النور

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والتقوى من ذلك ولا بأس بما قال **يعني** السيد الميرضا إذا قال في حال
مرضه أنه ولد ما في حال صحته أو أنه اعتقها في حال صحته فإنها لا
تعتق من ثلثه لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس المال لأن الميرضا لا
ينصف إلا في الثلث خاصة وهذا حيث لم يكن له ولد يرثه والأصديق
وخاصة النقل في المسألة الأولى أنه إذا أقر الميرضا مرضه فأنه
ولد هذه الأمة في صحته أو مرضه فإن كان لها ولد استلحقه عتقت
من رأس المال قطعا وورثه المولد وإن لم يكن لها ولد منه فإن لم يرثه
ولد لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وإن ورثه ولد من غيرها فقولوا لا أثر
إن الحكم كذلك وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال وهو هذا
القول ابن الحاجب وأما أن أقر في مرضه أنه اعتقها في صحته فإنه لا يعمل
بأقراره وإن أقر أنه اعتقها في مرضه فإنها تعتق من الثلث كما يفتيه كل
أحد محقق وسواء كان لها ولد أم لا لأن هذه وصية إذا التمسها هذا فقوله
وأن أقر مريض بابتداء أو عتق لفران حملها أنه مفوض ما قبلها وإن المولى
مضى على قول ابن القاسم فيقول له وإن أقر مريض أنه على ما إذا لم يكن له
ولد يرثه لا فرقنا وإن حمل على طاعة المصادق بما إذا كان له ولد أم لا
فيقيد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعها
منفقا في أن كل منهما لا ولد له منها وورثه ولد من غيرها فيهما وحيد
يكون مسمى أو لا على قول ابن القاسم ونائبنا على قول أكثر الرواة وهذا بعيد
جدا **ص** وإن وصى سكرانك فموتك غير نصيب الأثر فإن أعتق خيرا
أباه بالفتنة يوم لو طلق وبيع ما لذلك وشيعة بما يقع وينصف فيه
الولد **يعني** أن السيد إذا أوطى أمة السرة فموتت فإنها تقوم
عليه سوا ذلك له شركته في طهرته أم لا ويترتب له قيمة حصته إن كان
موسرا لا إذا مات عليه ولا شيء عليه من قيمة الولد فإن لم يعمل كان

لم تعتق من ثلث ولا بأس بما قال **يعني** السيد الميرضا إذا قال في حال
مرضه أنه ولد ما في حال صحته أو أنه اعتقها في حال صحته فإنها لا
تعتق من ثلثه لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس المال لأن الميرضا لا
ينصف إلا في الثلث خاصة وهذا حيث لم يكن له ولد يرثه والأصديق
وخاصة النقل في المسألة الأولى أنه إذا أقر الميرضا مرضه فأنه
ولد هذه الأمة في صحته أو مرضه فإن كان لها ولد استلحقه عتقت
من رأس المال قطعا وورثه المولد وإن لم يكن لها ولد منه فإن لم يرثه
ولد لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وإن ورثه ولد من غيرها فقولوا لا أثر
إن الحكم كذلك وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال وهو هذا
القول ابن الحاجب وأما أن أقر في مرضه أنه اعتقها في صحته فإنه لا يعمل
بأقراره وإن أقر أنه اعتقها في مرضه فإنها تعتق من الثلث كما يفتيه كل
أحد محقق وسواء كان لها ولد أم لا لأن هذه وصية إذا التمسها هذا فقوله
وأن أقر مريض بابتداء أو عتق لفران حملها أنه مفوض ما قبلها وإن المولى
مضى على قول ابن القاسم فيقول له وإن أقر مريض أنه على ما إذا لم يكن له
ولد يرثه لا فرقنا وإن حمل على طاعة المصادق بما إذا كان له ولد أم لا
فيقيد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعها
منفقا في أن كل منهما لا ولد له منها وورثه ولد من غيرها فيهما وحيد
يكون مسمى أو لا على قول ابن القاسم ونائبنا على قول أكثر الرواة وهذا بعيد
جدا **ص** وإن وصى سكرانك فموتك غير نصيب الأثر فإن أعتق خيرا
أباه بالفتنة يوم لو طلق وبيع ما لذلك وشيعة بما يقع وينصف فيه
الولد **يعني** أن السيد إذا أوطى أمة السرة فموتت فإنها تقوم
عليه سوا ذلك له شركته في طهرته أم لا ويترتب له قيمة حصته إن كان
موسرا لا إذا مات عليه ولا شيء عليه من قيمة الولد فإن لم يعمل كان

منه من غير أن يولد له ولد
ووجدت له ثلثه فأملا فأنها لا
تعتق لعدم شؤنه من ثلثه
لا احتمال كونه من ثلثه الولد
وأنه لم ينف طهرته

أدوا إلى الحاقه فهو مسلم **ال**ن كافر وقوله كان لم توجد قافة تشبه
في انه حر مسلم وفي انه يوالى اذ يبلغ احدهما ويمجى فياذا مات وقد
والى الحاقه او العبد غولما مر وقوله كان لم توجد نحو وفي هذه الحالة
لما ن يوالى غيرها بخلاف الاولى لان القافة اشركتهما فليس له ان
يوالى غيرهما **ح** وقدرناه ان مات **ا** ولا **ع** يعني ان القافة اذا اشركت
الغيرية بما تم انه مات قبل ان يوالى احدهما وترى ما لا يقيما او المسلم
قالذي سرمانه بل ثاب واحد ففعله او لا اذ قيل الموالاة وليس بها
بارت وانما هو قال تنازعنا فيهم بيننا ولو قال ولغيرنا له
ان مات كان **ا** ظهر **ح** وحرمت على من ذم ام ولقته خيلا ووقفت كذا
ان قتل اير الحرب **ع** يعني ان ام الولد تحرم على سيدها اذا ارتد
ولم يتفق عليه بالعدة على المشهور بل تطلق عليه زوجته بالعدة
والفرق ان سب الاباحته في ام الولد اثلث وهو باق والاباحه
في الزوجه الفصمة وقد زالت بالكفر وبجارية وحرمت
انها فاذ اسلم زالت الحرمة وعاد اليه رقيقته وقاله وان قتل
ردته عتقت من راسه قاله واذا ارتدت ام الولد حرم على سيدها
وطبها فان عادت للاسلام حلت له كعوده للاسلام ووقفت
ام ولد المرتد ان قتل اير الحرب **ك** يوفى مديته وماله وانما صرح
بقوله ووقفت لانه يتوهم انها يتفق من الان قوله كدبه بها
وقوله ان قتل اير الحرب فيد فيها ولا مفهوم لفرأى ان يدخل اير
الحرب فان **ح** ولا يجوز كتابتها وعتقت اذا **ت** **ع** يعني ان ام
الولد لا يجوز كتابتها يريد غيرها وانما **ك** ونفسه ان عمر على ذلك
فيل اذ لا يجوز فلان اذا **ت** عتقت ولا ترجع فيما ادته ويجوز كتابتها
برضاها لان **ع** لا يجوز كتابتها عما ثبت لها من امم الولد وقدر

الآية

عبد الرحمن بن عبد الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

سورة الاحقاف

الأشياء إلى خلقه فليعلم **الحق** ما لا يعلم
الخلق وهو منزه أو ممدود من الأول لا يتبدل في حق الواد ومنه النسب
والعشق وأصله من الأول وهو القريب وأما الحق الإلهي والتعظيم فبالله
وقيل الأول جهمي في كل الأولي الحق يتكلم في الحق والحق لا يتكلم في الحق
ولكن الحق والقريب والعاصب والحليف والتعظيم بالامر ونظمه التسمي
والنافع المحب والمراد به هنا ولاية الأنعام والعشق والتعظيم في سببه وحبه
فأما سببه فهو والله الملك بالحق في كل الحق والحق في سببه فهو ولاه
والحق في كل الحق أو كذا وكذا أو كذا وكذا

هذا الحق عليه السلام انما يكون السيد لا في الجسد بل في القلب والاولى له طيبه والاولى له السلام
 السلام انه قال انما الاول هو الحق ووجهه عليه السلام انه قال الاول لا اله الا الله
 وكلمة النبي لا اله الا الله ولا يوحى قال الاية وهذا منه عليه السلام تعريف
 الحقيقة الاول في الشرع ولا يجد بتعريف اتم من انتم والجنة قال ابن الاثير
 بالضم وقيل بالفتح وقال في المعاصم لغة الثوب تفتح وتفتح والجنة الباري
 وهو ما يظن ما يصيد تفتح وتفتح والجنة بمعنى القرابة تفتح قال بعض الشيخ
 وهو الحديث اديبنا الحق والمعتق نسبة نبيه النبي ووجهه اليه

الولد كان بعد وما والاب استيب في وجوده **الاول** الحق وان يبيع
 من نفسه او عتق غيره عنه بلا اذن **مربع** يعني ان الولد لا يكون الا الحق ذكر
 او انى حقيقة او كما في مثل من اعتق عنه غم يفيادنه والوالد بالماضي للحق عنه اذا كان عتق
 والوالد بالمرسوسا كان الحق نجل او لاجل او دبر او كائنه او تولد اما اذا كانت رقتا فالولد للميد
 او باع نفسه فالجمل هو بنفسه يرجع للعبد اي وان كان الحق يبيع
 يبيع من نفسه العبد او يعتق غيره عنه بلا اذن نقوله او عتق اخر عتق على بيع
 او يفيادنه وهو كذا في الشهور في الثاني
 في الاول وعلى الشهور في الثاني
 انطلقا الحسن وداود على انه
 وان كان عتق او يكون ولا الذي رقت
 عند المالك كونه لان المالك لا يبيع
 له على المالك بقا

افنتق نولما لا يبيع مطلقا
 ان يجرور عنى لا يبيع

أعتقد اني لا استأجر قاطعاً
او اجل ورقي ما وجدت

[illegible]

المختصر في حقه
في كتابه الأول والآخر
والحمد لله رب العالمين

انه قال واستنفى بالمال انه شهد بالولد لا شاهد وانما انما لم يزل
يعتقد انه مولاه او وارثه ويحلف وانما كره هذه المسألة لاجل قوله
هنا لم يثبت كمال عدم النسب في الشاهد بالثبوت في ما في السمع
مع قافي الشهادة ان موان النسب والولد لا يثبت بالسمع وتقدم ما يعلم
منه الجواب **مس** وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبه كالصلاة **مس**
ان المعتق ينفذ النكاح امانات وتركها لا ينافي سره عاصب النسب مثل ابيه
واخيه ويخولك ويقدم على عاصب الولد فان لم يكن له عاصب بمنتهى النسب
فمعتقه وان لم يوجد المعتق بغير النكاح فالحق بالارث عصبة الاقرب
فالاقرب فيقدم الاخ وابنه على الجد دنية وهو مقدم على الم وابنه
بعد قاي ابولجد وهكذا كثر بيت الصلاة على جازاته امانات في المصبة
لا تخلم كالام مع الاب والاب مع الابن والبن مع الابن وما جاز ذلك فالغير
في عصبته يرجع للذي صدر منه الحق اي المقصود بانفسهم وانما
بعد العاصب بغيره او مع غيره فلا شئ له واما عصبه عصبة المعتق بغير النكاح
فانما لا ينفذ في الولد في هذه المسألة وهي كما اذا اعتقت املة عبيد او ملوك
ابن من زوج لا ينفذ لها فاذا ماتت المرأة فان الولد لا ينفذ لولدها فاذا
مات هذا الولد فان اباه لا يرث العتيق بالولد عند الائمة الاربعة وهو
عليه مالك في المداونة وغيرها والميراث للمالك ولا يقال ان ميراثه ميراثه
لان هذه الجزع غير ميراثه والغير في قوله ثم معتق لمعتق يرجع للذي وقع
عليه العتيق اي فان لم يكن للمعتق بفتح التاء عصبه وبنه حينذ معتق
معتقه ثم عصبته فاذا اجتمع معتق اي المعتق بفتح التاء ومعتق المعتق
كان معتق المعتق او كى بالارث لان معتق المعتق ينفذ بنفسه ومعتق
اي به بعد كى بوسطة ولا ينفذ انما لم ينفذ بفتح التاء او كى بالارث
او عتيق **مس** وان الولد لا يرث النسب فاذا ترك المعتق بغير النكاح والارث
لغيره

فان الولد يرث المولد دون البنت لان البنت لا يرث المولد لانها لا يرث المولد
فان باسنته حقيقة او حكم ورثته قال في ما لا يرث احد النسب ولا ما عتيق
ابنهما وام او اخ او جد والعصبة ما عاقب بالولادة ولا يرث النسب من المولد لا
ما اعتقن او اعتق من عتيق او ولد من عتيق من ولد الذكر وكذا كانوا
ولا ولدنا ولا شئ من في ولد البنت ذكر كانا وانما في المصداق ولد من عتيق من
ولا ولد ذكر كانا او انثى او ولد البنت ذكر كانا او انثى فافهم قوله ولا يرثه انثى من
باب الحذف والايصال واحمله ولا يرث به لان الولد يورث به المال
ولا يورث فقولنا ان لم ينفذ فان باسنته ورثت به وبهنا ينفذ
انما هو قوله اوجه لم يعط على مبروم ان لم ينفذ اي فان باسنته
اوجه بولادة او عتيق ورثته او عتيق من حيث المعنى على مدحوا النسب
اد استوفى سيرة العتيق او جاز الولد **مس** وانما عتيق اي وبنه اباه فافهم وان
اشترى الاب عبدا فانه العبد بعد الاب ورثته الا ان ينفذ من انتقال فافهم
وعتيق بنفس المالك الابوان وان علوا اخر فان اشترى الاب والبن
اباه فانه ينفذ على الميراث الشرا فاذا ملك الاب بعد ذلك عبدا بوجه
من وجوه الملك بغيره وعتيقه ثم مات الاب بعد ذلك فافهم
يرثانه بالنسب للبنت الثلث والابن الثلثان فاذا مات العبد المذكور
بعد الاب فان الابن يرثه وحده بالولادة دون البنت لان الابن عصبه
الاب بالنسب والبنت معتقة نصف المعتق وهو الاب وعاصبه العتيق
بكرات او كى من معتق المعتق وغلط في ذلك جماعة من ارباب الجارية
قاص ففعلوا الارث للابن والبنت ثم انه مثل الابن في ارثه سائر عصبه
المعتق كى طيبه فافهم انما لا يرث البنت وكذا الاب مشتركا
ليس شرط بل هو ان يثبت الابنة اباه او عتيقا كما في كذا وكذا

Copy

وما يتعلو فيها والوصية مشقة من وصية التي بالحياد (وهي
كانت الموصية او وصيتها وحلها بعد الموت بما قبله في نحو ذ النصف
واختلف في غير قوله سا ان ترك خط الوصية والتم الغيب على انه الموصي
وقال السكاكي الذي يتعلو بالمخاطفة قد يكون للاجبا وقد يكون للاموات
وقد يكون لما بينهما وما اخرج من الكلام على الاول في الكلام على الثاني
في بابي الكلام على الثاني ويخبر به ابن عرفة هو في عرف الفقهاء لا في
الكتاب

ينافض قوله **وَسِعَهَا** لأن الحجارة عليها الحق انفسها فلو نفاضا
 من الوجبة كان الحجارة عليها الحق وحمل محلة وصية البصير المحمدي
 اذ لم يحصل فيها تناقض ما يعلم انه لم يعرف ما اوصى به ولا يعلم اوله من
 اخيه هذان اولها يعلم ان المحل الحق اذا اوصى بما فيه قربة كقربة
 وصلة رحم وما أشبه ذلك اذ اوصى بمصلحة فاما لا تنقض هاتين
 الآيةين في وجهين الاول بان يكون مناطا بحيث لا يتخلط
 الثاني بان يكون مناطا بحيث لا يتخلط

فقلت وصلى على الاربعة
 ووجد اليوم اننا شاملة لوسية
 ملال ووسية النظارة
 لا طحال وكما قبله ليدون تفرقة
 لثة احل من مونا

لا خلاف ان الوصية من
 الامانة والتمسك بالامانة وانما طالع
 على طلبة اوسد فتم الما ان يوصى
 عند ما منه ويرى الا ان يخشى تلف
 ما عليه من حق لا يرايد ان لم يوصيه
 فغلب اوسه نك وقدم به
 كما نيلقه ويكده بملكوه او طالع
 فقير وبنام بيعا جميع وشاء
 ومن فقد وجهه واب طلبة وقيم
 عن اتحاد ما هو واب طلبة الربوع
 كما بن عرسى منه طلبة وشاء
 منه وندب له انشاء شدة
 بمعنى عدم ربوعه والمائة
 يام له الربوع عيا والمائة
 كالمائة بعد موت الوصية
 عليه تنفذ حتى المائة
 واثرة هذه كالا بيا المائة
 لمفع وكالا بيا ساقية له
 المائة وكالا بيا المائة
 بيا بيا ولد بعد موته له
 ام او غير من مونا للمائة

[illegible]

الغلبة لما حدثت بعد الموت لم تكن للموتى والقرضه اسم وقال
واذا كان في الدنيا من الغلبة ما كان في الآخرة من الغلبة
فانما الغلبة في الدنيا هي الغلبة على النفس والعلو
والغلبة في الآخرة هي الغلبة على الناس والعلو

وَيَكُونُ لَهُ مَا عَلَيْهِ الْكَلْبُ مِنْ لَدُنْ
الْأَمَلِ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ صَدَائِقِهِ يَنْفِقُهُ
أَنَّهُ يَجْعَلُكَ كَمَنْ يَكُونُ لَكَ لَدُنْ هَذَا
تَأْلُفًا أَمَّا لَدُنْ بَدَائِعِهَا
لَا يَجْعُدُ

ان يقال على هذا القول يكون له خصة اسداسه ومقتضى ذلك المائتين
الحاصلتين من الخلة اثنتى طوابيع من الشطر المذكور يقولون لا للمائتين
بما هو من يوم الوصية والوصية لا تكون الا على الموصي فلا يملك فيها
نشا في الحايطة **و** لم يتجوز في قبول **ش** بخلاف وصي العبد
فله ان يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك الاذن
سواء تقدم هذا في باب الموصي بقوله ولم يترادف القول بل
اذن فهو تكرار **ش** كما يتضح بغيره **ش** بخلاف الرقيق لا يحتاج
في الوصية بطلقه الى القبول فهو تبيين في متى مطلق الاحتياج لذلك
وان كانت جهة الاحتياج مختلفة فالاول لا يحتاج لاذن في قبول
والثاني لا يحتاج لقبول اصلا **و** تجوز جارية الوطى ولها الانتقال
ش بخلاف جارية الوطى اذا وصي سيدها ببيعها للمعتق فانها
يبعث لها في ان تبقى على الرق او تختار العتق لان العتق على جوار
الوطى العياع بالعتق وانما تجوز لان العتق ليس بمحققا لان شرط
العتق لا يستلزم التجيز واذا اختارت هذا الامر لم تستقل الى
الاخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت او لا وما اذا وصي بعتقها
فلا خيار لها لانها ليس لها البقا على الرق لان العتق حق لله لا يجوز
لها ابطاله والسراد بجارية الوطى التي تراد له وطلب بالفعل ام لا
واختار بها عن جارية لخدمته فتباع لمن يقتضاها من خيار ومثلها العبد
الذکور **و** وصي العبد وان اخذ او بنا فيه اريد به العبد
فما لم يعل مع هو الا بعتا وانما اذا وصي لعبد وانه بشي قليل او
كثير فان الوصية صحيحة وليس ليد العبد ان يترجمها من حيث
وهذا اذا اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا بالاشياء
تافيه واد الموصي بذلك العبد دون غيره من الورثة اما لو اراد نفع

انما يقال على هذا القول يكون له خصة اسداسه ومقتضى ذلك المائتين
الحاصلتين من الخلة اثنتى طوابيع من الشطر المذكور يقولون لا للمائتين
بما هو من يوم الوصية والوصية لا تكون الا على الموصي فلا يملك فيها
نشا في الحايطة ولم يتجوز في قبول بخلاف وصي العبد فله ان يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك الاذن سواء تقدم هذا في باب الموصي بقوله ولم يترادف القول بل اذن فهو تكرار كما يتضح بغيره بخلاف الرقيق لا يحتاج في الوصية بطلقه الى القبول فهو تبيين في متى مطلق الاحتياج لذلك وان كانت جهة الاحتياج مختلفة فالاول لا يحتاج لاذن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول اصلا وتجوز جارية الوطى ولها الانتقال بخلاف جارية الوطى اذا وصي سيدها ببيعها للمعتق فانها يبعث لها في ان تبقى على الرق او تختار العتق لان العتق على جوار الوطى العياع بالعتق وانما تجوز لان العتق ليس بمحققا لان شرط العتق لا يستلزم التجيز واذا اختارت هذا الامر لم تستقل الى الاخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت او لا وما اذا وصي بعتقها فلا خيار لها لانها ليس لها البقا على الرق لان العتق حق لله لا يجوز لها ابطاله والسراد بجارية الوطى التي تراد له وطلب بالفعل ام لا واختار بها عن جارية لخدمته فتباع لمن يقتضاها من خيار ومثلها العبد الذکور وصي العبد وان اخذ او بنا فيه اريد به العبد فما لم يعل مع هو الا بعتا وانما اذا وصي لعبد وانه بشي قليل او كثير فان الوصية صحيحة وليس ليد العبد ان يترجمها من حيث وهذا اذا اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا بالاشياء تافيه واد الموصي بذلك العبد دون غيره من الورثة اما لو اراد نفع

عبد او بيتي فله ان يترجمها من حيث
وهذا اذا اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا بالاشياء تافيه واد الموصي بذلك العبد دون غيره من الورثة اما لو اراد نفع

سيد العبد لبطان لا يملك الوصية لو اراد ونفع بغيره التافيه كان على العبد
دين مستغرق **و** يجب ان اخذ الوارث وكان يرث جميع المال وانما
ان كان يرث بعضه فلا يصح لانه بمقتضى الوصية للوارث ومثل المخذ
ما اذا تعدد والعبد مستغرق بغيره على السواء ويرث جميع المال والام يصح
لانها بمقتضى الوصية للوارث بنفسه والمساواة بالتافيه ما لا تكتفى
النفوس **ش** **و** لا تجوز وصية في ماله **ش** الام لا لخلته على
المجد ونحوه لام المظفر لا الملك والمقتضى الوصية للمجد ونحوه
بالقنطرة والسود نفع ويعرف ذلك في الوصية في ماله ذلك
الاشياء كوفيد وعامة لان مقصود الناصر الوصية لذلك فان لم يكن
للمجد مصلح في دفع القنطرة **و** وليت على موته فقي ثبته او وارثه
ش يعني وكذلك نفع الوصية للميت ان علم الموصي بقبوله بموته
ويعرف المال الموصي به في دينه ان كان على الميت دين والا فهو لوارثه
فان لم يعلم بموته فانها لا تنفع اذا الميت لا يصح تملكه فقولك وليت
او وصي الوصية لغيره تقدم من جميع تملكه وليت وظاهره سواء على
الموصي ان يوصي له دينه او له وارث او لا وهو ظاهر وبين المال
وارث شرعي فيدفع له حيث لم يكن له وارث ولا عليه دين او للتوزيع
ان في دينه ان كان عليه دين او وارثه ان لم يكن عليه دين وبهذا صار
تجارت عارة انما تجوز لا للتجيز انما يتقدم ما طلب لا حقيقة ولا
حكما **و** وليت **ش** يعني الوصية نفع للذم لانه يصح تملكه وسواء
كان للذم حق جوار او لا فربما كان او اجيبا قال في التوضيح يجوز لغيره
الفهم فيمنع المجري ولا يصح له وهو قول ربيع ويجعل ان لا يكون
مضموم مخالفة لما اواة المسكون عنه للمعقوق وهو موقوف على عبد
الوصاب والاشراق وكلام المؤلف في الصحة وعنها ويجوز وعده

انما يقال على هذا القول يكون له خصة اسداسه ومقتضى ذلك المائتين
الحاصلتين من الخلة اثنتى طوابيع من الشطر المذكور يقولون لا للمائتين
بما هو من يوم الوصية والوصية لا تكون الا على الموصي فلا يملك فيها
نشا في الحايطة ولم يتجوز في قبول بخلاف وصي العبد فله ان يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك الاذن سواء تقدم هذا في باب الموصي بقوله ولم يترادف القول بل اذن فهو تكرار كما يتضح بغيره بخلاف الرقيق لا يحتاج في الوصية بطلقه الى القبول فهو تبيين في متى مطلق الاحتياج لذلك وان كانت جهة الاحتياج مختلفة فالاول لا يحتاج لاذن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول اصلا وتجوز جارية الوطى ولها الانتقال بخلاف جارية الوطى اذا وصي سيدها ببيعها للمعتق فانها يبعث لها في ان تبقى على الرق او تختار العتق لان العتق على جوار الوطى العياع بالعتق وانما تجوز لان العتق ليس بمحققا لان شرط العتق لا يستلزم التجيز واذا اختارت هذا الامر لم تستقل الى الاخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت او لا وما اذا وصي بعتقها فلا خيار لها لانها ليس لها البقا على الرق لان العتق حق لله لا يجوز لها ابطاله والسراد بجارية الوطى التي تراد له وطلب بالفعل ام لا واختار بها عن جارية لخدمته فتباع لمن يقتضاها من خيار ومثلها العبد الذکور وصي العبد وان اخذ او بنا فيه اريد به العبد فما لم يعل مع هو الا بعتا وانما اذا وصي لعبد وانه بشي قليل او كثير فان الوصية صحيحة وليس ليد العبد ان يترجمها من حيث وهذا اذا اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا بالاشياء تافيه واد الموصي بذلك العبد دون غيره من الورثة اما لو اراد نفع

عبد او بيتي فله ان يترجمها من حيث
وهذا اذا اخذ الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا بالاشياء تافيه واد الموصي بذلك العبد دون غيره من الورثة اما لو اراد نفع

فانزلنا من السماء ماء فاصولها
الذي هو الحنظل والبرسيم
والقمح والشعير والذرة
والجوز والكمون والحبوب
والمكسرات والفاكهة والخضروات
والاعشاب الطيبة والنباتات الطبية
والزهور الجميلة والاشجار المثمرة
والشجر العتيق والاشجار الصغيرة
والاشجار النادرة والاشجار الغريبة
والاشجار المزهرة والاشجار الخضراء
والاشجار المتينة والاشجار الهشة
والاشجار القوية والاشجار الضعيفة
والاشجار السعيدة والاشجار الحزينه
والاشجار المحبوبة والاشجار المكروهه
والاشجار المباركة والاشجار المنكره
والاشجار المقدسه والاشجار الملعونه
والاشجار المعجزه والاشجار المستعجزه
والاشجار الخائفه والاشجار المخيفه
والاشجار الغامضه والاشجار المشهوره
والاشجار المجهوله والاشجار النسيجه
والاشجار المتغيره والاشجار الثابته
والاشجار المتحركه والاشجار الساكنه
والاشجار المتناميه والاشجار المتدهنه
والاشجار المتجدده والاشجار المتفترقه
والاشجار المتصالحه والاشجار المتصارعه
والاشجار المتعاينه والاشجار المتخفيه
والاشجار المتواضعه والاشجار المتكبره
والاشجار المتواضعه والاشجار المتعاليه
والاشجار المتوازيه والاشجار المتعارضه
والاشجار المتساويه والاشجار المتفاوته
والاشجار المتكافئه والاشجار المتماثله
والاشجار المختلفه والاشجار المتشابهه
والاشجار المتباينه والاشجار المتجانسه
والاشجار المتغايره والاشجار المتشعبه
والاشجار المتفرغه والاشجار المتملئه
والاشجار المتفتحه والاشجار المغلقة
والاشجار المتدليه والاشجار المتعليه
والاشجار المتدنيه والاشجار المتعالیه

وذلك ان ينزل الوصية للوارث بان يوصي بما يخالف حقوقهم او لبعضهم دون
بعض لجل الله اعلى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث كان الوصية ينزل
لغير الوارث بما زاد على ذلك الوصية يوم التنفيذ ولا يقرب يوم الموت واذا كان
الورثة ما اوصى به الوصي بعض الورثة او ما زاد على الثلث لغير الوارث فان ذلك
يكون من غير ابتداء عطيته لانه تنفيذ للوصية فلا بد من قبول الوصي له ولا
تتم الا بالقبول قبل حصول مانع المجيء ان يكون المجيء من اهل الاحارة
فان لم يكن من اهلها فغنى ما يتوقف على اجازة من اهل الاحارة ومنه ما يبطل
ثم بالغ على بطلان الوصية للوارث بقوله ولو قال ان لم يخرجوا فليكن كذلك
والغنى ان اوصى لبعض ورثته وقال ان لم يخرجوا فليكن كذلك ولو قصد بذلك
له فهو للمساكين فان لم يخرج الورثة الوصية فانها تبطل وتخرج ميراثا لانه اذا
بذلك الاضرار للورثة بتبديده من اوصى له منهم وقد قال الفقهاء في حق الوصي
غير مضاف وان ابتاع الورثة فيكون ابتداء عطية منهم فيغير ما من ميراثهم
واشار بقوله **في خلاف الفقيهين** الى انه ان اوصى بمساكين وقال الا
ان يخرج الورثة لاني فانها لا تبطل اذ اجازة الورثة له **في** ويخرج
فيها وان مرض بقوله او بيع وعتي وكسائي وايتلاد ويصدون ويبيع بطلان الوصية
وصرف قصبة وحقوق فظن وذبح سائمة وتغيبيل سائمة **في** قد علمت ان عقد كاتبة الوصية
الوصية جائز غير لازما جماعا فلو وصى ان يرجع فيها ويبطل ما دام حيا ولو لم يمت فبطل على المال
استمر طاعدا رجوعه فياام لا وسوا كان بطلان الوصية كان في صفة او مرضه ما جازت
او في سفره ومثل هذا اذا اكله وشرط عدم رجوعه في وكالته بان قال يوم الصفة كمن اوصى
كلما علمت ان ما قبله على وكالته فله الرجوع في وكالته يجامع ان كاتبة عقد من الثلث ولا يلزم
غير لانهم واما ما قبله المريض في مرضه من صدقة او حيسر او هبة فليكن له
الرجوع فيه مع ان حكمه حكم الوصية قاله في المدونة في كتاب الصدقة اذا اثار الوارث ولاذين عليه
وبالغ على الرجوع في المرض لا يقوم ان الرجوع فيه التراجع للغير ولا يعتبر فلم يقبل الوصي له حتى استدان
في المرض لا يقوم ان الرجوع فيه التراجع للغير ولا يعتبر فلم يقبل الوصي له حتى استدان
في المرض لا يقوم ان الرجوع فيه التراجع للغير ولا يعتبر فلم يقبل الوصي له حتى استدان

三

عظم الشاف عليه الرجوع
 بطلاننا في قولنا الخطأ
 المال فيكون رجوعا وعدم
 بعين المصلحة في المصلحة
 المصلحة مع ما بها وأصلها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٤٤٤

7

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

کتابخانه و مکتبہ

اول قبيلة كيرة وكلها لا ينظر
 ة ويجتهد من يتولى تمهيدك
 اوصى لقبيلة كيرة ولربها
 يقسم بينهم ويصير كواحد
 قد رما يعطى لان القرية هنا
 حقه واجرى على حقه حيث
 كل من هذا النصف فلو ما زيد
 ذلك كما اذا مات واحد من
 قال في الدعوة اياك والثالث
 عنه فقولوا لى لارى
 قسم على خمسة قولان **ش**
 يصير على الدوام بكذا او
 على الدوام بذكرهم وكان
 بكذا فانه يضرب للجهول
 جعل الثلث فرضية ثم يقسم
 ان ثلثه ثلاثا فكل واحد
 ثلثا ثلاثا فكل واحد
 ويبقى نصفها للجهول فافكر
 هناك ان يبرهن على
 الجهول ثم اختار هذا القسم
 اذا كانا قسما او من غيرهم
 والطايعان قسم الرباط والدائر
 فلو كانا قسما لان من القسم

الاستغفر

والله اعلم
بما كنا
نقصد
ونرفع
في الاثر
عقبه

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

لما في تركه التبرع وبهية ولو لم يعلم اي المالكين للموت وما يقع
واما قبله فلا يعلم الا الله وهو راجع الى الله ولا يقع وجوه لصحة
العقد لانه ليس لنا من ينفذ ان يخلو لك اذا صار لك لا ينفذ الا
اذا لم يفسر كذا لانه ان قوله وعكس منبذ (وغيره) وفيه عكس اي وعكس كذا
ولا يقع بعبه عطف على لان الوارث لا يصح كذا الوارث **و** واجبه
في غير شري لظهوره وتطوع بقدر المال **ب** يعناه اذا اوصى بدار قبله
للمتق عن ظاهريه او اوصى بدارها لتفق نظوعا عنه ولم يسم الموصي
شما في الحالين فان من يتولى نفقة تلك الميت من وصي او فاض او وارث
او مقدم فاض ينفذ في غير الرقبة المدة كونه كثره وفلانة بقدر المال الذي
من تركه ما به دينار كن ترك الف دينار **ب** فان سمي في تطوع نسيب او قتل
الثلاث سوا ذلك به في عيبه والا فخره كذا **ب** يعناه اذا اوصى بمال
قليل لا ينفذ به رقبة او سمي كثير لكن ترك ماله لا يصح ما سماه ولا
يصح رقبة فانه يشارك بالثلاث او باسماء في شره رقبة للمعتوق فان لم
يتبرد لك فانه يمان به مكاتب ويصح ان تكون الاعانة في اخرجه
لانه اقرب الى العتق قوله او قتل الثلاث المملوك محذوف اي او كثير اقل
الثلاث وليس مملوكا على سبيل لان الفعل لا يعطف على الاسم الصحيح ونعم
قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتق عن ظاهريه فلا يشارك ويصح ما لم يبلغ
شره رقبة فان فضل على المملوك في ورثه **ب** وكذا المسمى ان كان المملوك
ما لتطوع كذا ذكره **و** هو خلاف ظاهر كلام المؤلف لان جعله كفارة قتل
العبد لانه مندوبه فيتنضم **ب** وان عتق فظهر دين يردده او بعضه رق
المقابل وان مات بعد استراؤه ولم يعتق اشترى غيره لم يبلغ الثلث
ب يعناه العبد الذي اشترى لاجل التطوع اذا عتق بان حله الثلث
او القدر الذي سماه الموصي ثم ظهر على الموصي من برد العبد كله بان حله

ولا ينفذ الا اذا كان
في غير شري

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

الذي

الذي الذي اوصى به

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

الذي بالمال اوصى فانه يرق كله ويتنظر الوصية حينئذ فان لم يحيط الدين
بمال الموصي بل رد بعض العبد فانه يرق منه ما قبل الدين ويعتق بغير ما يقع
منه بعد قضاء الدين لان الباقي صار لماله ولا شيء له ورثه فيما يقع من العبد بعد قضاء
الدين لانه عتق بوجه جائز من المالك ولا جرح على المريض في تركه والوصية مقدمة
على الثلث الارث فقوله وان عتق اي في التطوع وما اذا عتق في الظاهر
وظهرت يرد المثلث البعض فانه يرق الجميع لانه لا يعتق عن ظاهريه بعض
رقبة هذا مقتضى القواعد وهذا اشترى العبد الموصي بداره للمعتق فان
قبل ان يفتق فانه ينفذ في غير الرقبة المدة كونه كثره وفلانة بقدر المال الذي
من تركه ما به دينار كن ترك الف دينار **ب** فان سمي في تطوع نسيب او قتل
الثلاث سوا ذلك به في عيبه والا فخره كذا **ب** يعناه اذا اوصى بمال
قليل لا ينفذ به رقبة او سمي كثير لكن ترك ماله لا يصح ما سماه ولا
يصح رقبة فانه يشارك بالثلاث او باسماء في شره رقبة للمعتوق فان لم
يتبرد لك فانه يمان به مكاتب ويصح ان تكون الاعانة في اخرجه
لانه اقرب الى العتق قوله او قتل الثلاث المملوك محذوف اي او كثير اقل
الثلاث وليس مملوكا على سبيل لان الفعل لا يعطف على الاسم الصحيح ونعم
قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتق عن ظاهريه فلا يشارك ويصح ما لم يبلغ
شره رقبة فان فضل على المملوك في ورثه **ب** وكذا المسمى ان كان المملوك
ما لتطوع كذا ذكره **و** هو خلاف ظاهر كلام المؤلف لان جعله كفارة قتل
العبد لانه مندوبه فيتنضم **ب** وان عتق فظهر دين يردده او بعضه رق
المقابل وان مات بعد استراؤه ولم يعتق اشترى غيره لم يبلغ الثلث
ب يعناه العبد الذي اشترى لاجل التطوع اذا عتق بان حله الثلث
او القدر الذي سماه الموصي ثم ظهر على الموصي من برد العبد كله بان حله

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

فانما يشترط في العبد
ان يكون له مال

الذي الذي اوصى به

غيره او جزوه فلا تكرار **و** لا يشرى من يفتق عليه بثلثه ويرث
شيء نعم انه قال وعتق بثلثه الملك الا بوان وان علوا اخذوا الشري
الميراث بثلثه فاحد من هؤلاء فانه يفتق عليه بنفسه الكراوية ان
انفرد او حصته مع غيره فلو اشترى الميراث بثلثه فان الورثة
يخرون بين ان يخرجه الزايد على الثلث او يردوه فان ردوه فثمنه
يحل للثلث ولا يرثه قاله محمد فلو تلف بثلثه قبل موته لم ينقص
ثمنه وظاهر قوله وللميراث انه جائز ابتداء لان صوته معاد صوته
فهو اول من التزم الميراث في ثلثه والباقي بثلثه للظن فيه ووجه
اثره مع ان البقرة بيوم التنفيذ انه لما حله الثلث كسب الغنيانه
كان حرا قبل موته ثم ان كلام المؤلف فيما اذا كان من ثلثه يفتق عليه ولا
يعتق على وارثه فان كان يفتق على وارثه ايضا فله شراؤه بكره قاله
ولا يرث على كل حال حيث كان يرث على ثلثه لانه لا يفتق حصه الوارث
الا بعد له في ملكه وذلك بعد موته ويقتضي النظر فيما اذا اشترى
من يفتق عليه فقط بثلثه او اجازة الورثة فقال الشيخ داود
لا يرث ايضا لان اجازة الوارث اذا تكون بعد الموت انتهى ولا يقال
اجازة الوارث في المرض لازمة من الآن لانا نقول لما لم يقطع باستلام
ذلك الحالة لاحتمال صحة الميراث او غير الوارث الميراث وحده فليحكم
بالارث بالاجازة الاولى لان او يشرى بثلثه يفتق **و** عتق **و** عتق
من قوله وورثه والمعنى ان الميراث اذا اشترى بثلثه او غيره من
يعتق عليه فانه يفتق بعد الشرا عليه ولا يرث لانه حال الموت لم يكن
اهلا للارث **و** قدّم الامر على غيره مراده انه اذا اشترى بثلثه في
الموت وبثلثه عتق غيره وصافى الثلث عن حله فانه يقدم الابن عليه
وظاهره وقع ذلك في وقت واحد او في وقتين ولا يشوم الاكسر

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا
انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

اذ سأل من يفتق عليه ذلك ما اذا اشترى ابنه في الميراث من
يعتق عليه فذكر في المتن جميع هذه القولين وظاهره ترجيح القول بانها
يختص بها ان اشترى في حصة واحدة وان اشترى من ميراثين قدم الاول
بخاصة ان اشترى او يشرى ابنه مع غيره من يفتق عليه وفي كلامه **و**
نظر **و** ان او يفتق بثلثه يفتق **و** هذه المسألة تعيد عند الامكان
بمسألة خلق الثلث فاذا اشترى بثلثه بثلثه داره بيني وبينه بثلثه
وما اشترى ذلك فاحال ان ثلثه لا يجرى له كله او لا يجرى له رتبة الدار
والثمن رتبة العبد فان الورثة حينئذ يخررون بيني وبينه بثلثه
او يدفعوا للميراث على جميع الزكاة من المال الحاضر والقاب فيما كان له
عرضا او وراثا فلو اشترى بثلثه بثلثه مع غيره مما اذا اشترى بثلثه بثلثه
الميراث مثلا ولا يجرى له الثلث فقال مالك مئة مثل ما تم ومئة يخررون بين
الاجازة وبين ان يكون له ما حله الثلث من ذلك الميراث وهذا هو الذي
رجح اليه مالك قال ابن القاسم وهو اجبالي بثلثه في الميراث وفي
في ميراثه بثلثه بثلثه ومعنى بواو الميراث في ثلثه وليس يصح
بجمله يعني او ويجوز على القول الاول لكنه غير المشهور وقوله بثلثه
بمعنى اي مئة معلومة كسنة مثلا وان كانت غير معلومة كان يوصى له بثلثه
بمعنى ان يجرى له الثلث كسنة مثلا وان كانت غير معلومة كان يوصى له بثلثه
وكانه او يجرى له بثلثه او بالثمن فاما **و** يعني انه اذا اشترى بثلثه بثلثه
في الزكاة كما اذا اشترى بثلثه بثلثه مثلا ويدفع له واحال ان
الثلث لا يجرى له بثلثه بثلثه فان الورثة يخررون بيني وبينه بثلثه
تنفيذ الغرض للميراث او يدفعوا لثلثه جميع الزكاة للميراث او للميراث
الحاضر والقاب النقد والعرض وغير ذلك وبمعنى **و** او بالثمن فيما
سماه او لا ومعنى حل الثلث في حصة ميراثه او في حصة ميراثه

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

انما اراد في هذا الموضع وصاروا من الاستحسان في كل من
التي هي لثمة الحال وارث ايضا ههنا

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

وثلاث اناك ثمان كراي مع الذكر ولو كانت الوصية لاني كانت كراي
 في الانك فقول له فزيدا اي على ما اكله من بنصيب احد من ثلثهم من
 قوله من مئة من بنصيب انا او وصى له بنصيب احد من ثلثهم من مئة
 او ثلثه او اربعة او اوصى له بنصيب احد من ثلثهم من مئة
 للموصى له بغيره من ذلك فباخذ في قسم المالكين الوصية على الفريضة
 الشرعية فان كانوا اثنين فله النصف او ثلثا ثلثه الثلث او اربعة
 فله الربع ثم ان متعلق بغيره من مئة او ثلثه او اربعة او اوصى له
 بنصيب من فريضة من مئة او ثلثه او اربعة او اوصى له بنصيب من مئة
 لفلان بغيره من مئة او اوصى له بنصيب من مئة فانه يعطى سهم من اصل
 فريضة لانهما نفع منه اذ انكسرت السهام على بعض الورثة فان كان اهل
 فريضة من ستة فمهمنا وان كانت من اربعة وعشرين فمهمنا
 فقول من من يرضى اي مولا صليما ولو طيلة فله سهم من اربعة وعشرين
 مثلا ولو اكلت لينة وعشرين فله سهم من مئة وعشرين **وفيكون**
 بنصيبه مثلا او مئتيه **ترد** **دس** **بعض** **ان** **الشفقة** **او** **الوصية** **او** **الوصية** **او** **الوصية**
 نصيب ابنته واجاز هذا يعطى لزيد بنصيب ابنته مرة او مرتين **ترد** **ولا** **لا** **الفضل**
 ولينة لانه قوي على ما يرضى من النصف والشفقة **ترد** **ولا** **لا** **الفضل**
 فهو من مئة او ثلثه او اربعة او اوصى له بنصيب من مئة او ثلثه او اربعة
 من المتأخرين فله ان يحدد الابن حقيقة او كما كان يكون معه ابنته او
 مع ام وزوجة ووصى بثلث ماله لغيره الاخر بنصف نصيب ابنته فعلى
 القول الاول يعطى نصيب الابن والام والزوج على القول الثاني يعطى الجميع
 مثل نصيب **ترد** **بعض** **ان** **الشفقة** **او** **الوصية** **او** **الوصية** **او** **الوصية**
 بثلثة عبد من عبده لفلان ولم يجدوها بغيره لغيره فانه
 يحدد طول حياته فان كان الموصى له فان ورثته يرثونها بعده لان

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

في سنة وسكان لم يبق وعلم على ذلك
 بشهر ولا قبل ذلك في الارض بيننا
 اذ لا اوصى بعقوبه من موقوف مثلا
 بشهر ولا قبل ان تملك لا قبل قيمة
 الوصية فيقدم تمام الشهر فيخرج
 الان مثلا ثمان ظاهرا من المالكين
 للمعوية وهو مستحق المعية في الاول
 قيمة واما المنفعة كما اشرنا له في
 قيد في المسائل الثلاث ويصح ان
 ويدفع الموقوف او يتخلل تلك
 فيكون يجب موقوف المالك لما يصلح له
 في الجاهل بغيره اذ لا وصى له بنصيب
 الاب الوصية فان الموقوف لا يخرج
 وماله في جميع بنصيب الاب وهو
 او ثلثه او اربعة وهكذا ان يحدد
 ومالك الثلث فاقبل لا يتوقف على
 جميع المال لانه لم يخرج الثلث
 اخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنصيب
 كل واحد مئة او الخمسة بنصيب
 طارعا مع ابنته او قال الحقوه به
 او وثقه من مالي او وثقه من مالي
 الوصية فان زيدا الموصى لم يقدر
 وان كان له بنون ثلاثة فهو كالمند

الموصي لما لم يجد دها واطلق عليها انه اراد خدمته حياة العبد فقوله
وتجوز في عهده موقوف على منفعة معين وقوله ورثت جوابا للشرط وان
عقد دها من غير كمال المستاجر **يعني** انما هو ان الوصي له بخدمته عهده مدة معلومة
فان حدد دها بمرض فانه يصح حينئذ كالعبد المستاجر من انه يجوز لبيده ان
يقوم مقامه ببيعته اذ ابقى من المدة الثلاثة ايام لان في الحقيقة لا يبعد
من قوله ويبيعها واستشار كوكبها الثلاث لا جمعة هذا على فتح الجرح وعلى كراهة
بطلان التسمية لا فائدة ان الوصي له ولو رثت ما جازة من المدة من خدمته **فان**
قيل قللوا واث القصاص او العينة كان جلي لا ان يفي به الخدم او الورث
فثبت بشرى بخان العبد المخدم ان اخبر فلوارث الموصي القصاص في قتل العبد
اذ امكن التاثل على اياه والا فالعينة ولا كلام للموصي له لان حقها انما كان
في الخدمة وقد سقطت بالقتل وفيه العينة في قتل الخطا وكذلك اذا جرح
العبد المخدم فان الكلام ايضا لو ارث الموصي كبر الماد ان اسلمه او قتله
فان فداه استمرت لخدمته على ما كانت عليه قبل الجناية وان اسلمه جرح المخدم
بغير الدال او وارثه بين ان يمضوا فافله وارث الموصي ويبطل حقهم
من الخدمة او يقدوه وتسمى الخدمة فقوله كان جلي لتبنيه في البطلان
المقدر بعد قوله فلوارث **اي** وبطلت لخدمته بدليل قوله لان
يقدر به ان يورثها والوارث **اي** وارث الموصي والموصي له **و** وفيه **و** قد ثبت
ان كان مريض في المعلوم **يعني** ان الوصية والمدة بمرض لا يخلو الا
في المال الذي علم به الموصي يوم الوصية فينظر هل يملكه ام لا فان كان
من مرضه ثم مات فانه يكون كمن تبرع في حياته **اي** فيدخل في المال الذي لم
يعلمه الموصي ايضا **و** يجب ان في المعلوم **اي** الميت قبل موته ولو بعد الوفاة
واما ما كان من مال لا يعلم به قبل الوصية ولا بعد فافله فان قلنا يخل فيه
الوصايا ولا مدبر للمرض ومنه **الشرط** ان الموصي في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

والجمل والوصية في المدة في الصحة وبني المدة في المرض ان
الصحة قصد غلقه من مجهول اذ قد يكون بين تدينه وموته السنين الكثيرة
والمرضي يوقع الموت في مرضه وهو عالم بما له فاما قصد انه يجرى افعاله فيما قبل
به وظاهر كلام المؤلفان الوصية اذا كانت في الصحة لا تدخل في المجهول وهو ظاهر
للام غير اريضا والغرض بينا وبينه بعد بر الصحة ان التدين لا يخلو فانها
وصداق المريض يكون في المعلوم والمجهول ولا يرد على صحة الخلف اذ ليس هذا
من الوصايا **و** قد حلت فيه وفي الجرح تقدم ان الوصايا لا تدخل في المدة
علم به الموصي وذكرنا انها تدخل في المدة في المرض اذ ابطال بعض تدينه لضعف
الثبوت وكذلك تدخل الوصايا في المدة في الصحة بعد موته وكذلك لا تدخل في
الحصن المراجع بعد موته وكذلك تدخل الوصايا في الميراث والعهدة الا ان
اذا رجا بعد موته والمدة بالمعنى التي لا المدة لا المصدر **و** وبسبب ذلك دخلت فيه
اذ في المدة مطلقا انما هو في الصحة او في المرض **واما** **م** اذ دخل الوصية
فقد بر الصحة وفيه المرض ظاهر ذلك في اذ ان المدة على كل حال لا يبر
يزيد على ثلث مال الميت الذم من جملته فية المدة بل كان ثلث الميت الذي
من جملته فية المدة مائة وكان فك الاية مائة او اكر فانه يبطل تدينه
المدة في الصحة ويدخل ما زاد من فك الاية في ثلث قيمته ايضا ومثله
يقال في المدة في المرض وجبته فلا استكمال فيه بطلان كلام **م** غير ظاهر
م وفيه **م** او جلي **م** في المدة **م** في المدة **م** في المدة **م** في المدة
مريض او في جلي **م** في المدة **م** في المدة **م** في المدة **م** في المدة
تلفها قبل موته او الوصية ثم ظهرت سلامتها بعد موت الموصي حل في المدة
الوصايا او لا تدخل في ذلك لان المال لا يورثه وارثا رثب عنه ولا يورثه
فكر وامام اقرب في مرضه ويبطل اقراره فيه كما اذا اقر في مرضه انه كان يملكه
في مرضه فان الوصايا لا تدخل في ذلك على الموقوف من المذهب وكذلك انما هي

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

فان كان الموصي له في الصحة يدين في المدة

لو اني به لا سقط هذا الدال اي وكهيتي زوجتي الى ان تنزع في

مادامت غريبا وصية واذا تزوجت سقط حقها وهذا التفسير موافق

لما عند ابن عازي المواقف المتعارف واما ما قلنا من زوج حسن وبطل السالم

قوله او نحو معطوف على ما تقدم ويتزوج بالمتتاة القليلة اي وكهيتي
اي ان يتزوج زوجتي في مادامت اجنبية منه يكون وصيا واذا
تزوجها خرج عن ذلك بعد احوال كل امه مع ان الفرج الذي قبله بغيره
وان يقع نكاحه على نكاحه وتزوجته في نكاحه وان يقع نكاحه
وصيا على بيع نكاحه وقبضه يومه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء
واذا وقع صح وليس له ان يخرج من بائناق وقوله وقبض الوابح او
ومفعول تزوج محذوف اي وان تزوج من لم يخرج واما الزوج من يفسخ
ابد قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره ويجوز ان يكون قوله صح ان يرد
الزوج وهو ظاهر ما رآه وانه لا بد ان لا يفسخ حتى يفسخ
على الامام فيقدمه على الاوليا او يقدم الاوليا عليه وانما يفسخ على
عليه اب او وصية هذا اسرع في الكلام على الوصية على الاولاد واما
من ينظر في حاله فذكر ان ذلك مختص بالابا لا بغيره من الاقارب من
الاخذاد والافق فتقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه
اب كثر شرط ان يكون هذا الاب رشيدا اما الاب المحجور عليه فانه لا
يوصى على ولد اذ لا نظر له عليه وكذا لو بلغ الجبر رشيدا ثم حصل له السفه
فليس الاب الا بغيره وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور
عليه وصي الاب ووصي وصيه واما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف
عن الحقيقة انما لا يخلو قوله فيما سبق بلفظ او انما لم يفسد وقوله وعلا
كذلك يخصه فان لم يخل ولا ولي وقوله فيما سبق في التسمية فان الام
يجوز لها ان توصى على الصغير بشرط ثلاثة الاول ان يكون المال الموصى

في قوله او نحو معطوف على ما تقدم ويتزوج بالمتتاة القليلة اي وكهيتي زوجتي في مادامت اجنبية منه يكون وصيا واذا تزوجها خرج عن ذلك بعد احوال كل امه مع ان الفرج الذي قبله بغيره وان يقع نكاحه على نكاحه وتزوجته في نكاحه وان يقع نكاحه وصيا على بيع نكاحه وقبضه يومه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء واذا وقع صح وليس له ان يخرج من بائناق وقوله وقبض الوابح او ومفعول تزوج محذوف اي وان تزوج من لم يخرج واما الزوج من يفسخ ابد قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره ويجوز ان يكون قوله صح ان يرد الزوج وهو ظاهر ما رآه وانه لا بد ان لا يفسخ حتى يفسخ على الامام فيقدمه على الاوليا او يقدم الاوليا عليه وانما يفسخ على عليه اب او وصية هذا اسرع في الكلام على الوصية على الاولاد واما من ينظر في حاله فذكر ان ذلك مختص بالابا لا بغيره من الاقارب من الاخذاد والافق فتقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه اب كثر شرط ان يكون هذا الاب رشيدا اما الاب المحجور عليه فانه لا يوصى على ولد اذ لا نظر له عليه وكذا لو بلغ الجبر رشيدا ثم حصل له السفه فليس الاب الا بغيره وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصي الاب ووصي وصيه واما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف عن الحقيقة انما لا يخلو قوله فيما سبق بلفظ او انما لم يفسد وقوله وعلا كذلك يخصه فان لم يخل ولا ولي وقوله فيما سبق في التسمية فان الام يجوز لها ان توصى على الصغير بشرط ثلاثة الاول ان يكون المال الموصى

في قوله او نحو معطوف على ما تقدم ويتزوج بالمتتاة القليلة اي وكهيتي زوجتي في مادامت اجنبية منه يكون وصيا واذا تزوجها خرج عن ذلك بعد احوال كل امه مع ان الفرج الذي قبله بغيره وان يقع نكاحه على نكاحه وتزوجته في نكاحه وان يقع نكاحه وصيا على بيع نكاحه وقبضه يومه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء واذا وقع صح وليس له ان يخرج من بائناق وقوله وقبض الوابح او ومفعول تزوج محذوف اي وان تزوج من لم يخرج واما الزوج من يفسخ ابد قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره ويجوز ان يكون قوله صح ان يرد الزوج وهو ظاهر ما رآه وانه لا بد ان لا يفسخ حتى يفسخ على الامام فيقدمه على الاوليا او يقدم الاوليا عليه وانما يفسخ على عليه اب او وصية هذا اسرع في الكلام على الوصية على الاولاد واما من ينظر في حاله فذكر ان ذلك مختص بالابا لا بغيره من الاقارب من الاخذاد والافق فتقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه اب كثر شرط ان يكون هذا الاب رشيدا اما الاب المحجور عليه فانه لا يوصى على ولد اذ لا نظر له عليه وكذا لو بلغ الجبر رشيدا ثم حصل له السفه فليس الاب الا بغيره وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصي الاب ووصي وصيه واما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف عن الحقيقة انما لا يخلو قوله فيما سبق بلفظ او انما لم يفسد وقوله وعلا كذلك يخصه فان لم يخل ولا ولي وقوله فيما سبق في التسمية فان الام يجوز لها ان توصى على الصغير بشرط ثلاثة الاول ان يكون المال الموصى

في قوله او نحو معطوف على ما تقدم ويتزوج بالمتتاة القليلة اي وكهيتي زوجتي في مادامت اجنبية منه يكون وصيا واذا تزوجها خرج عن ذلك بعد احوال كل امه مع ان الفرج الذي قبله بغيره وان يقع نكاحه على نكاحه وتزوجته في نكاحه وان يقع نكاحه وصيا على بيع نكاحه وقبضه يومه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء واذا وقع صح وليس له ان يخرج من بائناق وقوله وقبض الوابح او ومفعول تزوج محذوف اي وان تزوج من لم يخرج واما الزوج من يفسخ ابد قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره ويجوز ان يكون قوله صح ان يرد الزوج وهو ظاهر ما رآه وانه لا بد ان لا يفسخ حتى يفسخ على الامام فيقدمه على الاوليا او يقدم الاوليا عليه وانما يفسخ على عليه اب او وصية هذا اسرع في الكلام على الوصية على الاولاد واما من ينظر في حاله فذكر ان ذلك مختص بالابا لا بغيره من الاقارب من الاخذاد والافق فتقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه اب كثر شرط ان يكون هذا الاب رشيدا اما الاب المحجور عليه فانه لا يوصى على ولد اذ لا نظر له عليه وكذا لو بلغ الجبر رشيدا ثم حصل له السفه فليس الاب الا بغيره وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصي الاب ووصي وصيه واما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف عن الحقيقة انما لا يخلو قوله فيما سبق بلفظ او انما لم يفسد وقوله وعلا كذلك يخصه فان لم يخل ولا ولي وقوله فيما سبق في التسمية فان الام يجوز لها ان توصى على الصغير بشرط ثلاثة الاول ان يكون المال الموصى

فيه قليلا كسيرة يتاها المتكلمون لا يكون للوصية في مال الزوجات ان
يكون المال مورثا من الام لا يقال لا لام ليكنها التصرف في مال الولد ولو كان
المال منها فلما كان الايصا لها بالوصية مع ان التصرف في مال الولد ولو كان
الوصية انما الشرع لما حفظت عنه شروط في الوصية مع ان التصرف في مال الولد ولو كان
المستوفى لشروط المحفوظة من الشرع فليس فيه تخصيص للمال لانه لم يفسد
الا بمحفوظ غير خلاف فقرها في نفسها لعدم معرفة فقرها فخصها بالوصية
من شرطها على كافي من شرطها في الامام على شروط الوصية

التي تستند اليه الوصية منها ان يكون مكافا فلا تستند الوصية لغيره ولا لغيره
ومنها ان يكون مسلما فلا تستند لغيره ومنها ان يكون عدلا ولا ولد بالعدالة
الامانة والرضا فيما يصير اليه فلا يقال ان العدل في حق الاسلام لان عدله
قد رتبنا بالعدل عدل الشهادة وانما هو في امره وعندها وتعرفه بان
سيرة من هذا رتبة في المحلف المستند اليه الوصية اي طوبى من اعطى

الامة بشرط ان تكون صالحة لذلك وسواها كانت الملة الجيب ما فوجوه
للموصي او مستولقة او مديرة وكذلك يصح استناده الوصية الى الموصي بشرط
ان يرخصه وليس للسيد رجوع بعد ذلك ويدخل في عدم الرجوع ان كان الموصي
ومكاتبه والمبعض والمضنة لاجل قوله وعبد طوبى لامة لان من شأنها التصرف
ان تحسن القيام بالولد سيدعا وانما نص على العهد لانه الموصي فقه له بان
ليس متعلقا بغيره بل هو متعلق بقيل المقتدر قبل نصري وكان ينبغي
ان يقول وقبل ما دون سيدك ثم نصرف او متعلق بغيره ويجوز انما الموصي
وقفت من غير ان في القبول وان اراد الاكابر بيع موصيا اشتري للاصاغر في
شراهم من مات وترك اولاد اصاغارا وكما لو ترك رفيقا جعله في
حال عيائه وصيا على الاصاغر طيلة الاكابر بيع حصصهم من الرقوق فانه
يعتد للاصاغر ان كان لهم مال يجعله فان لم يجعله لاصاغرهم واصاغرهم يبيع

في قوله او نحو معطوف على ما تقدم ويتزوج بالمتتاة القليلة اي وكهيتي زوجتي في مادامت اجنبية منه يكون وصيا واذا تزوجها خرج عن ذلك بعد احوال كل امه مع ان الفرج الذي قبله بغيره وان يقع نكاحه على نكاحه وتزوجته في نكاحه وان يقع نكاحه وصيا على بيع نكاحه وقبضه يومه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء واذا وقع صح وليس له ان يخرج من بائناق وقوله وقبض الوابح او ومفعول تزوج محذوف اي وان تزوج من لم يخرج واما الزوج من يفسخ ابد قوله صح ما لم يجعل التزويج لغيره ويجوز ان يكون قوله صح ان يرد الزوج وهو ظاهر ما رآه وانه لا بد ان لا يفسخ حتى يفسخ على الامام فيقدمه على الاوليا او يقدم الاوليا عليه وانما يفسخ على عليه اب او وصية هذا اسرع في الكلام على الوصية على الاولاد واما من ينظر في حاله فذكر ان ذلك مختص بالابا لا بغيره من الاقارب من الاخذاد والافق فتقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه اب كثر شرط ان يكون هذا الاب رشيدا اما الاب المحجور عليه فانه لا يوصى على ولد اذ لا نظر له عليه وكذا لو بلغ الجبر رشيدا ثم حصل له السفه فليس الاب الا بغيره وانما الناظر له هو الحاكم وكذلك يوصى على المحجور عليه وصي الاب ووصي وصيه واما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلف عن الحقيقة انما لا يخلو قوله فيما سبق بلفظ او انما لم يفسد وقوله وعلا كذلك يخصه فان لم يخل ولا ولي وقوله فيما سبق في التسمية فان الام يجوز لها ان توصى على الصغير بشرط ثلاثة الاول ان يكون المال الموصى

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
ولا يتغير
ولا يزول
ولا يفسد
ولا يهلك
ولا يمتد
ولا ينقص
ولا يزداد
ولا ينقص

انما الاقرب اليه وللوصي ان يدفع مال مجبور لم يعمل فيه قولا من ربه
وبخاصة لانه ما في تنبيهه مال مجبور ولا يجب عليه ذلك قال فينا
والوصي ان يعطي ما له مضاربة ولا يجب ان يعمل هو به لنفسه انما هو
احسن ليلاجب ان يدفعه انما في كلامها على الكرامة وبه صرح ابن رشد
وليس للوصي ان يشتري شيئا من تركه الميت لانه يتهم على الجلباء فان ارتكب الوصي
المحظور واشترى فانه ينفق بالظن بمعنى انه يرفع ذلك الى السوق فان
لم يزد احد عليه اخذ الوصي ذلك الثمن واما ان زاد احد عليه فله ان يملكه بما
وقف عليه او حتى يبريد كره وهو الظاهر لان يكون الشيء الذي يريد الوصي
يشترى لنفسه من تركه الميت جازين وهو ما قلنا في كلامنا في كتابنا في
له ذلك بشرط ان تنفي الرقبات في ذلك الشيء فلا يرفع له قوله لخصر والسفر
لانه انما وقع ذلك في السؤال وهو فرض من الرضا وله ان يفسد في حياة الموصي
وله قبل لا بعد حياة الموصي القبول بعد الموت فلا فيه له بعد من يملك
الوصي له ان يفسد نفسه عن الوصية في حياة الموصي وهو المشهور ولا يملك ان يفسد
الوصية غير لازم من الطرفين والوصي ان يفسد الوصي ولو بلا جرمية فوجب ذلك
شتمان اطلاق القول على ما قلنا في القول في مساحنة فاما ان يقال الواو في ولو
قبل الجلال او يقال المراد بالمراد اي ولو رد ذلك ان لم يفسد بل ولو قبل
وكي الوصي ان يفسد نفسه عن الوصية بعد موت الموصي والقبول وسواء كان
القبول قبل الموت او بعده لان الجمل محذور في الوصي من قبول الوصية بعد
موت الموصي فليس له ان يفسد لانه بعد ابايته صار له لا يفسد فاذ اراد الوصي
بعد ذلك في حكمه فقدم الفاخر لاحد الوصي من قبل الميت لانه لا يعود الا
فيما لم يقاضي **ص** والقول له في قدر النفقة **ص** بمعنى ان الوصي اذ اتنا مع
مجبور في قدر النفقة فان القول قول الوصي لانه امين ولا بد من عينه في
اشبه وكان في مضارته ومثل ما اذا كان في كماله امة وهي فقيرة وكان

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
ولا يتغير
ولا يزول
ولا يفسد
ولا يهلك
ولا يمتد
ولا ينقص
ولا يزداد
ولا ينقص

انما النعمة ظاهرا على الولد وبجمل انما يعرف له الوصي انما هو الوصي وهو
المتبادر من كلامه ومعلوم مقدمه القاضي والظاهر في الاصل في قوله
ولا في دفع مال بعد بلوغه **ص** بمعنى ان الوصي اذ اتنا مع الموصي في تاريخ الموت
فقال الوصي ما من مندستين مثلا والنفقة طائلة وقال الوصي بل مات من نصف
سنة مثلا فان القول في ذلك قول الحق ولا يقبل قول الوصي الا بينة وانما لم
يقبل قوله في تاريخ الموت وانما لم يجمع الى قوله النفقة وكذا لان الامانة
لم تتنا ولان المتنازع فيه وقد لا يقبل قول الوصي اذ اتنا مع الموصي
بعد بلوغه ومروسته فقل الوصي ادفع الى الذي عندك وقال الوصي
قد دفعته اليك بعد بلوغك ورشدك الا بينة لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم
اموالهم فاستمدوا عليكم اي لا ترموا على المسكين وظاهره ولو كانت المازنة
بعد طول فتوكم بعد بلوغه منطلق بلوغه قبل البلوغ فلا يصدق ولو
واقعه **ص** كونه الزايف وهو من المورثين ويكفي من
يرث ومن لا يرث ومقدار المال وارث وبدا الا بينة ان الحقوق المتعلقة
بالتركة وبنايتها خمسة كاذر الوفا وطريق مصرها بالاستقرار ويغير كما
يأتي وميسرة وعلى الوصي ان يفسد احد وموضوع وغاية فله ما يوجب له
قد رما بغير الحق في التركة وموضوع الركات لانها التي يثبت فيها من
حقها الذي يثبت حق الميت المنفصل بالتركة من دون تجزئته وقضاء ديونه
وقال الوارث والموصي له وعي ذلك وغاية حصوله ملكة للانسان فوجب
شبهة الجواب على وجه الحق والمصواب والركن في قوله الحق يثبت الحق
بعد موته فان لم ذلك بغاية او ما لم يفسد له لسلطه والولا قوله حق
بشأن المال وفيه كالحيار والشفقة والقضا من خرج بقابل الجزي
الاولا والولا لا يثبت لفلان الي الا بعد بعد موت الاقرب لعدم حق الوارث الجزي
ولا يرث القصاص والشفقة وغيره لانه ليس الا بيقول الجزي فيقول

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير ولا يزول ولا يفسد ولا يهلك ولا يمتد ولا ينقص ولا يزداد ولا ينقص

المصطفى والوصي
في عينه الزكاة طاعة الله
وقد جمع جميع الثروة
على الزكاة
تقدم حق الادب
فان زكته عبق

وحيث انما كان
لله ما يكفر به غيره
وهو الذي لا يملك
الحق في نفسه حتى الميزنة

التي هي عليه
والتي هي عليه

٥٩

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بجودها و صفتها
تفضل الله على الأمتين و لا شك
للاربعة صلواته

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَى
وَالْبَلْمِيزَةُ وَالْأَعْمَى
وَالْبَلْمِيزَةُ وَالْأَعْمَى
وَالْبَلْمِيزَةُ وَالْأَعْمَى

ساقط هنا ولولم يكن معه القوة الام فلا معنى حينئذ لذكرهم لاننا نقول
انما ذكرهم لتكون على ما الكنية والالتصاف على مخالفة زيد فيها **والعاص**
ويرث المال والاب في بعد الفرض هو الابن ثم ائتم وعقب كل العقب
ثم الاب ثم الجد والاختوة كما تقدم ثم الشقيق ثم الاب وهو الشقيق
عند عدليه **شر** احل العاص السقة والقوة ومنه عصب الحيوان
لانه يعقبه على السد والمد افعه فعضنه الرجل بنوه وقربانه لا يبيد
وانما سموا عصبه لانهم عصبوا به فالاب طرف والابن طرف والعم
جانب والاخ جانب والجمع العصبان وانما اخوانا لولف ذكر المال
عما الذي يرث بالفرض لقوله عليه السلام الحقوا الفايض باهلها فان
ابقت الميرثة فلا ولي يرثها ذكر وفائدت وصف الرجل بالذكورة هو
التشبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب المصونية
والترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر على خط الانثى والعاص بنفسه
هو الذي يرث جميع المال اذا انفرد وياخذ ما بقى من احوال الفروض
كالاب وابنه عند عدم الابن والاب وليجد عند عدم الاب والاخ
الشقيق والاخ للاب عند عدم الشقيق وقوله كما تقدم راجع للجد
والاختوة اي كما مر من التفصيل او راجع للاخوة فقط وهذا احسن
ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم الاب يتمريد الشقيق زيادة
المطلقا صا على الاختوة لان يتمريد الشقيق زيادة العطف هو
الصواب كما قال ابن غازي يكون الشقيق ثم الاب بدلا من الاختوة مفسلا
وقوله وعصب كل اخته الظاهر والله اعلم ان مقصوده وان كان كلامه
في المال بنفسه بيان العاص يفرق استطرادا فالعص في السابق
بيان تخصيصها انها تستحق المضاف اذا لم يكن فرعها مريبا وبها ولا من
يعصمها والفرض هنا بيان انها عصية بغيرها فلا تكرار لان الفرض مختلفان

لا ينطق بحال لعدم
 انقطاعه عن الامور
 والاشياء فانها
 لا تتركها الا في
 الامور التي لا
 تتركها الا في
 الامور التي لا
 تتركها الا في
 الامور التي لا

هذا ولم يكرموا لغوة الام فلا من جيبه لذكركم لاننا نقول
 ان تكون حلالا لكينة وللسبيبة على مخالفة زيد فيها **ولما**
 لما والباقي بعد الوضوء هو الابن ثم اسم وعقب كل اعم
 ثم الجد والاحوة ثم تقدم ثم السقطة ثم الامم ثم الساقطة

عند علي بن ابي طالب السعة والقوة ومنه عصب الحيوان
لانه يعينه على السد والمدافعة فصبته الرجل بوجهه وقلبه لانيه
وانما سموا عصبه لانهم عصبوا به فالاب طرف والابن طرف والعم
جانب والاخ جانب والجمع العصبان وانما اخو الخولف ذكره
عنه الذي يربط بالقرن لقوله عليه السلام الحقوا الفايض باهلها فانما
ابنت المورثة فلا قوى رجل ذكر وفايد وصف الرجل بالذكورة
التيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب المصونة
والربح فالارث ولهذا جعل الذكر على خط الانثى والعاب بنفسه
هو الذي يربط جميع المال الا انفراد ويأخذ ما ينقي عن عاب المفروض
كالاب وابنه عند عدم الابن والاب ولي بعد عدم الاب والاخ
الشقيق والاخ للاب بعد عدم الشقيق وقوله لا تقدم راجع الى
والاخوة اي كما مر من النسخة في العباد من الانثى

ایں قولہ وعبداً لہ

على المشهور من شرطها او غير منتظم ضد عدم ميراث بالنسبة او بالولامة
 فيلحق جميع المال ان انفردوا الباقي بعد دفع الفرض والفرض ولا يترد
 ما فضل عن صاحب الفرض ولا يمس ضد مالك ورثه واهل المدينة والنافع
 وجهه ورفقاء العانة وقال علي بن ابي طالب كل ولد يولدوا وراث سوى الزوج
 والزوجة فلا يرث عليهما الجماع ولا يدفع ما فضل عن صاحب الفرض لذوي
 الارحام على المشهور لكن الشيخ ابو بكر الطرطوشي في هذه المسألة ان كان الامام
 والا فالدخول لذوي السهام ويدفع لذوي الارحام **ميراث** ميراث ميراث وعوض
 الاب ثم لجمع بنت وان سقطت كان عم آخر لامر **ميراث** ميراث ميراث ميراث
 كل منهما يرث بالفرض والنصيب معا مع بنت الصليب وان تعدت
 ومع بنات الابن وان تعدت في فرض واحد كما معها او مع بنت الصليب
 بالفرض ويأخذ الباقي بالنصيب وكذلك ابن العمارة ان كان اخا لام فانه يرث
 السدس بالفرض والباقي بالنصيب فان كان معه ابن اخر ليس اخا لام كان
 ما فضل عن السدس بينهما فان كان ابن العم زواجا اخذ النصف بالفرض
 والباقي بالنصيب اذا لم يكن له من غيرها شيء فواضح هو اولي به منه
 وانما يتم للثنتين الاخاري فصد به الرد على من يقول ان الاول والا
 فتم لا يعلل لها الا لا حظ لها لثنتين في **ميراث** ميراث ميراث ميراث ميراث
 وان اتفق في الميراث كما او بنت اخ **ميراث** ميراث ميراث ميراث ميراث
 يرث بكل منهما واحد لها اقوى من الاخرى فانه يرث بالاقوى منهما وهذا
 يقع من الميراث على وجه الخط ومن الجور على وجه العود والقوة
 تكون بلعد امور ثلاثة الاول ان تكون لهما لا تخفى بخلاف الاخرى
 وذلك كما قال المؤلف كان يترجم الجورى استنهال فقلت ميراث ميراث
 ثم اسلم ومكان هذه الآية تكفي في اثبات لامر **ميراث** ميراث ميراث ميراث ميراث

فاز كانت الكثر بعد موت أبيها ورثتها الصغرى باقوى اليدين وصو
البنة لها لا تسقط بخلاف ولائقة قد تسقط فلها النصف بالبنة ولائقة
لها باللائقة ومن وثيقا بالجمعي قال لها النصف والباقي بالتصميم
ولت كانت الصغرى أولا فالأكبرى أم واخت لا ي فترت بالامومة لأنها لا
تسقط والاخت لا ي فترت فلها الثلث بالامومة الشاذان نجيب
أعداها الاخرى فالحاجة اقوى كان يطامحو سبعة قتله ولد في امه
وجدة فترت بالامومة اتفاقا الثالث ان تكون اعداها اقل حججنا
الاخرى كما حججت لا ي كان يطامحو سبعة قتله ولد في امه
قتله بنتا ثم توفت الصغرى عن اهلها بعد موت الوصى والاب فحججنا
واختها تماييبا فترت بالحدودة دون الاختية لأن ام المييبا الام
فقط والاختية حجج الجماعة وقيل ترت بالاختية لان نصيب الاختية اكثر
واذا كانت القوة محجوبة وصمت بالضعيفة كان توفت الصغرى وهذا
المثال على الوسطى والعليا فترت الوسطى بالامومة الثلث والعليا بالاختية
النصف قوله وان اتفق اى ان وقع على سبيل القصد من غير المييبى بل وانفق
في المال وهذا الذي من جعل الاول حاله لا تفقون على الملقصوة ومنهم
ذو فرضي مفهوم موافقة لنص الثموى شيخ الفالحا في فقهه له على ان
العالم بجمعي يرب باقواها انتهى كم هو موقوف فترت بالامومة لان
النسب اقوى وكأخ سيفية اولاب هو موقوف **ومال الكنى المملو** يد
للجنة لاهله بينهم من كورته **عش** يتحان الكنى لها المودى للغيره افا لم يكن له
وارث قاله لاهله بينهم من اهل كورته اى مدينته على المشهور فترت الكنى
المودى للجنة من الكنى المصلح فان قاله لاهل صلحه الذعججه وياهم
ذلك المصلح واما الكنى العبد قاله لسيد كان سببه مسلما او كافرا
من والاصول اثان واربع وعامة كونه لائقة وسنة واثني عشر
منها لا ارثا ولو كان مسلما فترت وارثا
دونه لو ارثه كافر لم يورثه ولو ارثه اهل السنة
او من المودى لم يورثه ولو ارثه اهل السنة
والسهم احتمالا لانه

واربعة وعشرون **ش** الاصول جمع اصل وهو المصطلح ما يتلوه طلبة علم
وتناسبه المصطلح عليه ظاهرة فان نضج السائل وفهمه الشرح وتبين
اعداد الامور التي عليه **ش** ان الماديا طول الفرائض العدد الذي
يخرج منه سياتم الفريضة صحيحة وهي سبعة الاثنان وضعفها وهو
الاربعة وضعفها وهو الثمانية والثلاثة وضعفها وهو الستة وضعف
الستة وهو الاثنى عشر وضعفها وهو الاربع والعشرون ولما زاد المحققون
ومنه ما لم يحرر في باب اجد والحق اصيلي اخرين زيادة على
الشيعة وهي ثمانية عشر وستة وثلاثون مثالا الاول ام وحدة واربعة
انتهى للام السدس مقامه من ستة والباقي خمسة على اربعة والافضل
للمجد ثلث الباقي ولا ثلث له فغضب اليك في ثلاثة مقام الثلث ثمانية
عشر ومنه ثمانية عشر يضرب في ثلاثة مثالا الثاني ام وحدة وحدة
واربعة اخوة اصلها ثمانية عشر للام السدس اثنان وللزوجات الاربعة ثلاث
والباقي سبعة الافضل للمجد ثلث الباقي ولا ثلث له فغضب الثلث في
انتهى عشرة اصلها ثمانية عشر وضرب في ثمانية عشر يضرب في ثمانية عشر
وقال الجمهور ما استأخر اصل الستة وضعفها ما نضج لا اصيل **ش**
فانصف من اثني عشر والربع من اربعة والجزء من ثمانية والسدس من ستة
والربع والثلث والسدس من اثني عشر والجزء من السدس والثلث من ثمانية
وعشره وما لا فرض فيها فاصل اعداد حصتها وضعف الذكر على الاثني عشر
منه الفاهي كفا الفعجة وهي العرافة في جواب شرط قد راى اذ ان
معرفة هذه الاصول وتعليمها فالنصف من جهة ومقامه من اثني عشر
اصل لكل من خمسة اشتملت على نصف ونصف اثنان لتمام حصتها وتسمى هاتان
لان اقل عدد له نصف ونصف اثنان لتمام حصتها وتسمى هاتان
بالنصفين واليحيى بن ابي بصير وماتى كزوج واخ والامعة اصلها

ثم ابدأ في لولكم والمخوان اول ما يبدى به من الزكاة الشا الذي تعني
فقاوه كالتحريم والركاة لخاله عليه قبل موته وكذلك ام ولد و
الفلس وكذلك العبد الذي حصلت منه جنسية وليس موهونا لكن هو
مرتبة الشا الموهون من عرض وعقار وغيرها واما ما حصل من الموهون
جنسية فيتعلم انه حقان حق الموهون الحق عليه وانما المولود في باب
الام ان يبيانه ذلك بقوله وان ثبت اي جنسية العبد الرض خان
اسلمه من نفسه فالجنسية عليه بآله وبآذنه فليس جنسية انه في **ش**
بعد اخراج ما يخرج من تركته موهون تجزئ كفضله وتكفيه وحله واظهار
وهو ذلك ما ياسبه حجه فقروا **ش** بعد اخراج ما يخرج من تركته
الديون كانت **ش** ما ياسبه لانها على ترك الموهون لكن دون الادب
مقدمة على **ش** التمتع اذ امكن التمتع بعد ان ترك الموهون **ش**
حقوق الله في الزكاة التي فرضها والكفارات اذ لا شيء في تركها
فدفعته فان لم يستطع بذلك ولكنه وصيها فانها يخرج من تركته **ش**
بعد اخراج ما يخرج من تركته ما بقي من ماله ان وسع جميعها ولا
قدما لا على ما **ش** ان يفتت بغيره من الزكاة فلو اراد فرضها وتخصيص
اوها **ش** من ماله ان يفتت بغيره من الزكاة فلو اراد فرضها وتخصيص
بالرشد عند القائل به ولا يفتت لبايع المولود والفرع من ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس **ش** لبرت عادة الفرض من ثمانية
بالبداهة بالنصف لانها اول مقامات الكسوف ينعم المولود فقال **ش**
منه النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن بنت واخذت شقيقة **ش**
اولا ان لم تكن شقيقة **ش** ذكر احوال الفروع ينص صبطا **ش**
اختصاص العمل الزوج مع عدم اهله ذكر وانثى وولد اولد كذلك وان سفل
سواك ان ولد منه او من غيره بشرط ان يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث
والرشد عند القائل به ولا يفتت لبايع المولود والفرع من ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس **ش** لبرت عادة الفرض من ثمانية
بالبداهة بالنصف لانها اول مقامات الكسوف ينعم المولود فقال **ش**
منه النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن بنت واخذت شقيقة **ش**
اولا ان لم تكن شقيقة **ش** ذكر احوال الفروع ينص صبطا **ش**
اختصاص العمل الزوج مع عدم اهله ذكر وانثى وولد اولد كذلك وان سفل
سواك ان ولد منه او من غيره بشرط ان يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث

ثم ابدأ في لولكم والمخوان اول ما يبدى به من الزكاة الشا الذي تعني
فقاوه كالتحريم والركاة لخاله عليه قبل موته وكذلك ام ولد و
الفلس وكذلك العبد الذي حصلت منه جنسية وليس موهونا لكن هو
مرتبة الشا الموهون من عرض وعقار وغيرها واما ما حصل من الموهون
جنسية فيتعلم انه حقان حق الموهون الحق عليه وانما المولود في باب
الام ان يبيانه ذلك بقوله وان ثبت اي جنسية العبد الرض خان
اسلمه من نفسه فالجنسية عليه بآله وبآذنه فليس جنسية انه في **ش**
بعد اخراج ما يخرج من تركته موهون تجزئ كفضله وتكفيه وحله واظهار
وهو ذلك ما ياسبه حجه فقروا **ش** بعد اخراج ما يخرج من تركته
الديون كانت **ش** ما ياسبه لانها على ترك الموهون لكن دون الادب
مقدمة على **ش** التمتع اذ امكن التمتع بعد ان ترك الموهون **ش**
حقوق الله في الزكاة التي فرضها والكفارات اذ لا شيء في تركها
فدفعته فان لم يستطع بذلك ولكنه وصيها فانها يخرج من تركته **ش**
بعد اخراج ما يخرج من تركته ما بقي من ماله ان وسع جميعها ولا
قدما لا على ما **ش** ان يفتت بغيره من الزكاة فلو اراد فرضها وتخصيص
اوها **ش** من ماله ان يفتت بغيره من الزكاة فلو اراد فرضها وتخصيص
بالرشد عند القائل به ولا يفتت لبايع المولود والفرع من ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس **ش** لبرت عادة الفرض من ثمانية
بالبداهة بالنصف لانها اول مقامات الكسوف ينعم المولود فقال **ش**
منه النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن بنت واخذت شقيقة **ش**
اولا ان لم تكن شقيقة **ش** ذكر احوال الفروع ينص صبطا **ش**
اختصاص العمل الزوج مع عدم اهله ذكر وانثى وولد اولد كذلك وان سفل
سواك ان ولد منه او من غيره بشرط ان يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث
والرشد عند القائل به ولا يفتت لبايع المولود والفرع من ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس **ش** لبرت عادة الفرض من ثمانية
بالبداهة بالنصف لانها اول مقامات الكسوف ينعم المولود فقال **ش**
منه النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن بنت واخذت شقيقة **ش**
اولا ان لم تكن شقيقة **ش** ذكر احوال الفروع ينص صبطا **ش**
اختصاص العمل الزوج مع عدم اهله ذكر وانثى وولد اولد كذلك وان سفل
سواك ان ولد منه او من غيره بشرط ان يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث

[illegible]

(Diagonal marginalia in Arabic script)

[illegible]

بما يشاء من غير رجة فلا تترك ابنة الاخ معه وكذا لو كانت وحدها واذا لم يبع
ابن الاخ من غير رجة فلا يصب من ثوقه بل يأخذ ما بقي من ثمنه وان
الابن وان سفل يصب من ثمنه فحاز ان يصب من ثوقه فالأقوى قوة كل
دفع لما ينفذ من النسب من ان ابن الاخ يصب كغير الابن وفتح ان من سفل
سفل فلان الاشتراك متصل ومنقطع لانه معلوم لما قبله وان العولة
لما لم ينفذ من ثمنه **والربيع الزوج** بغير وزوجه فأكبر **نحو** ان
الزوج يستحق الربع مع المولد وولد المولد وان سفل كان وان كان
من الزوج او من غيره ولو من ثمن المولود فالأقوى مع وكذلك الزوج
او الزوجات لها والربع مع المولد وولد المولد ويكره طبع
تعارف الزوجين ان يكونا مملوكين غير قائل أحدهما الآخر كغيرهما وان
يكون كلاهما مملوكا او مختلفا فيه فان كان فاسدا لم ينفذ عليه فلا
يتوارثان سواء مات أحدهما قبل الدخول او بعد بخلاف المختلف فيه
ففيه لارث مطلقا للصحيح على المذهب **والثمن** لها او لغيرها لا ينفذ
يعني ان الزوجة او الزوجات لها او لغيرها مع الفرع الا ان الزوج من
ولد او ولد ابنه او من غيرها واخرها بالحق من اب الملا عن الذي لا
فيه لعنفه فانه لا ينجي من الربع الى الثمن لانه لا يترك واولى ابن الزنا
قلما قبل قوله لها بل من علم انه اطلق الجمع على ما زاد على الواحد بناء على
ان اقل الجمع اثنان فلا يحتاج الى ان يقول لها او لهما او لغير
والثلاث الذي النصف ان نفذ **نحو** هذا معنى قوله فيها من ثمنه
الثلاث لا يقال اعاده لافادة ان الزوج لا ينفذ لان العبد الاول
ايضا نفذه ثم ان نسقه والثالثين بالحق على جند المضاف والمطلوع
اي ورضع الثلثين كاي الذي النصف ان نفذ لكن لم يثبت في الشرع
المشار اليه في قول اللفظية

وبما جرد الذي التقوا **نحو** ان كان قبل جرد ما تقدم **نحو**
لكن بشرط ان يكون مملوكا ما مثالا لما عليه قد عطف
والثمن الام وولد اما فأكبر **نحو** الثلث من ثمنه من ثمنه
الام عند علم من ينجي او من ثمنه فأكبر على من الاخوة للام سواء كان
ذكورا او انثى او ذكورا وانما مع عدم لعجب **نحو** وجميع المذنبين ولذا
وان سفل واخوان او اختان مطلقا **نحو** يعطيان الام مخير من الثلث الى
المذنبين بالولد ذكرا انثى وان سفل وولد ذكرا انثى الى المذنبين
بالمعد من الاخوة سواء كانوا ابنا واولاد او الام ذكورا انثى او انثى
او مختلفين وسواء كانوا غير مملوكين او مملوكين بالثمن كمن كان مملوكا
وابيه واخويه شقيقين او اخواته وكن كان مملوكا واخواته وكن
واما الحب بالوصف فلا يجزيان كما اذا كان بها مانع من رق او كفر **نحو**
ولها الثلث الباقي فيخرج او وزوجه او يوصيه **نحو** يعطيان الام ثلث
جميع الثمن حيث لا ينفذ لها فيما عدلها لثمن فان لها فيما ثلث العاقل
وذلك في التوازي وانما سفل بالذات الام غرت فيما باعها بالثلث
لقطاع المعنى لثمنه الاول ربع واما ان ينفذ من ثمنه للزوج النصف والام
ذلك الباقي وهو سهم والاب الباقي نصيبا فيما خذ من ثمنه كما لو اشترى
الثانية وزوجه واما ان ينفذ من ثمنه للزوج النصف والام
ذلك الباقي وهو سهم والاب الباقي وهو النصف للاب نصيبا وقال
ابن عباس للام الثلث في المأثري لعدم قوله تعالى فان لم يكن له ولد فورا
ابو اه فلامه الثلث وراي الجمهور ان النصف الثلث فيما يورث الى قوله
فالمدة الغايرة لانها اذا اخذت في حصة الزوج الثلث من اصل المال فليست
تكون قد اخذت ثلث المال وليس له يظهر في جماع ذكر وانثى يذليان عليه
جمعة واحدة وتأخذ الانثى ثلثه فلو كان موضع الاخذ ثلث الام
وانما الثلث في قول اللفظية

بما يشاء من غير رجة فلا تترك ابنة الاخ معه وكذا لو كانت وحدها واذا لم يبع
ابن الاخ من غير رجة فلا يصب من ثوقه بل يأخذ ما بقي من ثمنه وان
الابن وان سفل يصب من ثمنه فحاز ان يصب من ثوقه فالأقوى قوة كل
دفع لما ينفذ من النسب من ان ابن الاخ يصب كغير الابن وفتح ان من سفل
سفل فلان الاشتراك متصل ومنقطع لانه معلوم لما قبله وان العولة
لما لم ينفذ من ثمنه **والربيع الزوج** بغير وزوجه فأكبر **نحو** ان
الزوج يستحق الربع مع المولد وولد المولد وان سفل كان وان كان
من الزوج او من غيره ولو من ثمن المولود فالأقوى مع وكذلك الزوج
او الزوجات لها والربع مع المولد وولد المولد ويكره طبع
تعارف الزوجين ان يكونا مملوكين غير قائل أحدهما الآخر كغيرهما وان
يكون كلاهما مملوكا او مختلفا فيه فان كان فاسدا لم ينفذ عليه فلا
يتوارثان سواء مات أحدهما قبل الدخول او بعد بخلاف المختلف فيه
ففيه لارث مطلقا للصحيح على المذهب **والثمن** لها او لغيرها لا ينفذ
يعني ان الزوجة او الزوجات لها او لغيرها مع الفرع الا ان الزوج من
ولد او ولد ابنه او من غيرها واخرها بالحق من اب الملا عن الذي لا
فيه لعنفه فانه لا ينجي من الربع الى الثمن لانه لا يترك واولى ابن الزنا
قلما قبل قوله لها بل من علم انه اطلق الجمع على ما زاد على الواحد بناء على
ان اقل الجمع اثنان فلا يحتاج الى ان يقول لها او لهما او لغير
والثلاث الذي النصف ان نفذ **نحو** هذا معنى قوله فيها من ثمنه
الثلاث لا يقال اعاده لافادة ان الزوج لا ينفذ لان العبد الاول
ايضا نفذه ثم ان نسقه والثالثين بالحق على جند المضاف والمطلوع
اي ورضع الثلثين كاي الذي النصف ان نفذ لكن لم يثبت في الشرع
المشار اليه في قول اللفظية

على ان حقيقة الخريف
 الشاهد في الجود فكل
 وشهد في الجود فكل
 ماها لاهل الانبياء
 اشد طاعة في الانبياء
 كما انهم في الانبياء
 لا يفتخرون في الانبياء
 الا بعد ان يكونوا
 في الجود فكل
 في الجود فكل
 في الجود فكل
 في الجود فكل

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, some of which are partially obscured by the binding or the edge of the page. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

[illegible]

... ان يقصروا على قدر الحقوق كما صاحب الديون والمساكين والارامل التي تكلموا على انهم هم المالكين ...

قوله لا يورث الوارث

نقول ثلاثة السنة والاربع والعشرون فالتسعة تقول
اربع عولات لا يورث الاعداد الى عشرة فتقول السبعة مثل سدسها
كزوج واثنين اب او ابوين للزوج النصف والاختين الثلثان ومجموعهما
من السنة سبعة وهذه اول فرضية طالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر
ففتح العجوة فقال لهم من الله للزوج النصف والاختين الثلثان فان
بدأت بالزوج لم يبق للاختين حق وان بدأت بالاختين لم يبق للزوج بقية
فأبىوا وألحوا فقالوا لعلنا نعلم المطالب بالعدل وقال اريدت لومات رجل
وثلث سنة وراحم ورجل عليه ثلاثة ولا خير بعة اليس يجعلها السبعة
الجز فاحذت العجوة بقوله ثم اظهر من بعد فيه خلاف بعد ذلك وانكر
العدل فقال ان الذي اوصى كل رجل بالعدل لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً
وثلثاً **س** ك في شئ في شئ وفيه كراهة الحسن محمد بن يحيى من سراقه وعلم
هذا فالمسألة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً والمخالفة
وهي المقصودة بهذا الشعر وليس مراده التي حدثت في زمنه لانه ليس فيها
ذلك وما قول القرابي انه لم يجعل نصفاً وثلثين وليس يعرف ولا يقبل
ولم يخذ بقول ابن عباس في نفي العول الاطابقة بينه حكاية ابن سراقه
في حال الظاهر ثم اختلفت الامة على اثبات العول واصل الظاهر لا يبعد
علا فم وانه ابن عباس صحيح باجماع الصحابة تقريباً على المختار زمانه لانه
يتطلب في الاجماع انقراض العصر على مذهب ابن عباس في عدم اللوم من
ذو الفروض فيدخل المقر على غيره ويباينه ان كل من لا ينقص فرضه الا
الى فرض كالزوج والام ولحبة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه
في حال الي تعصيب وهذا لبان وبنات الامن والاخوان لغير الام ونقول
الاثانية بمثل كزوج وام طخت لابوين او اب للزوج النصف
والام الثلث والاخت النصف ومجموعهما من السنة ثمانية وتلقب هذه
بالمعلقة

هذا الشعر مراده التي حدثت في زمنه لانه ليس فيها ذلك وما قول القرابي انه لم يجعل نصفاً وثلثين وليس يعرف ولا يقبل ولم يخذ بقول ابن عباس في نفي العول الاطابقة بينه حكاية ابن سراقه في حال الظاهر ثم اختلفت الامة على اثبات العول واصل الظاهر لا يبعد علا فم وانه ابن عباس صحيح باجماع الصحابة تقريباً على المختار زمانه لانه يتطلب في الاجماع انقراض العصر على مذهب ابن عباس في عدم اللوم من ذو الفروض فيدخل المقر على غيره ويباينه ان كل من لا ينقص فرضه الا الى فرض كالزوج والام ولحبة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه في حال الي تعصيب وهذا لبان وبنات الامن والاخوان لغير الام ونقول الاثانية بمثل كزوج وام طخت لابوين او اب للزوج النصف والام الثلث والاخت النصف ومجموعهما من السنة ثمانية وتلقب هذه بالمعلقة

قوله لا يورث الوارث

بالمعلقة سميت بذلك لقول ابن عباس من ياتني باهله ويوما يا بياقفا
امراة ورثت الربع وليست بزوجية ونقول الى سنة بمثل نصف كزوج وام
ثلاثة اخوات منقرضات فللمزوج النصف والاختين الثلثان ومجموعهما
من السنة سبعة وهذه اول فرضية طالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر
ففتح العجوة فقال لهم من الله للزوج النصف والاختين الثلثان فان
بدأت بالزوج لم يبق للاختين حق وان بدأت بالاختين لم يبق للزوج بقية
فأبىوا وألحوا فقالوا لعلنا نعلم المطالب بالعدل وقال اريدت لومات رجل
وثلث سنة وراحم ورجل عليه ثلاثة ولا خير بعة اليس يجعلها السبعة
الجز فاحذت العجوة بقوله ثم اظهر من بعد فيه خلاف بعد ذلك وانكر
العدل فقال ان الذي اوصى كل رجل بالعدل لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً
وثلثاً **س** ك في شئ في شئ وفيه كراهة الحسن محمد بن يحيى من سراقه وعلم
هذا فالمسألة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً والمخالفة
وهي المقصودة بهذا الشعر وليس مراده التي حدثت في زمنه لانه ليس فيها
ذلك وما قول القرابي انه لم يجعل نصفاً وثلثين وليس يعرف ولا يقبل
ولم يخذ بقول ابن عباس في نفي العول الاطابقة بينه حكاية ابن سراقه
في حال الظاهر ثم اختلفت الامة على اثبات العول واصل الظاهر لا يبعد
علا فم وانه ابن عباس صحيح باجماع الصحابة تقريباً على المختار زمانه لانه
يتطلب في الاجماع انقراض العصر على مذهب ابن عباس في عدم اللوم من
ذو الفروض فيدخل المقر على غيره ويباينه ان كل من لا ينقص فرضه الا
الى فرض كالزوج والام ولحبة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه
في حال الي تعصيب وهذا لبان وبنات الامن والاخوان لغير الام ونقول
الاثانية بمثل كزوج وام طخت لابوين او اب للزوج النصف والام الثلث والاخت النصف ومجموعهما من السنة ثمانية وتلقب هذه بالمعلقة

هذا الشعر مراده التي حدثت في زمنه لانه ليس فيها ذلك وما قول القرابي انه لم يجعل نصفاً وثلثين وليس يعرف ولا يقبل ولم يخذ بقول ابن عباس في نفي العول الاطابقة بينه حكاية ابن سراقه في حال الظاهر ثم اختلفت الامة على اثبات العول واصل الظاهر لا يبعد علا فم وانه ابن عباس صحيح باجماع الصحابة تقريباً على المختار زمانه لانه يتطلب في الاجماع انقراض العصر على مذهب ابن عباس في عدم اللوم من ذو الفروض فيدخل المقر على غيره ويباينه ان كل من لا ينقص فرضه الا الى فرض كالزوج والام ولحبة وولد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه في حال الي تعصيب وهذا لبان وبنات الامن والاخوان لغير الام ونقول الاثانية بمثل كزوج وام طخت لابوين او اب للزوج النصف والام الثلث والاخت النصف ومجموعهما من السنة ثمانية وتلقب هذه بالمعلقة

قوله لا يورث الوارث

تتعلق بالعدل اذ لا يحلف الا على الصفة من اهل البيت
تجدد الشجر **و** قد مضى انكسر عليه سهامه الى وقته والترك
وقابل بين اثنين فاحد اهل البيت واخر المتدخين وحاصل
خرب احدهما في وقت الاخران توافقا والافق كله ان يتبينان من الحاصل
والثاني ثم كذلك فحرب في القول ايضا لما فرغ من اصول المسائل
وما يقولها وما لا يقول وما يتبين اية القول شرع في تصحيح
المسائل واعلم ان المسألة اذا انقسمت السهام فيها على الورقة
من وجوه وثلاثة اخوة فالام واحد وان لم تنقسم ظهرت بين سهم
المنكسر عليه وبينه بالمواقفة والتمانية فقط فان توافق كام وثلاثة
لغة لام وعم فلام السدس واحد وللخوة اللام اكل ثلثان والعم يلق
والاثنان غير منقسمين على السنة ولكن اتوا اتفاقا بالنصف فاضرب
عدد الورق وذلك ثلاثة في اصل الفريضة وهي ستة يكن المجموع ثمانية
ثروان كما بينت السهام الرقيل فاضرب عدد الورق في اصل
الفريضة كينت وثلاث اخوات استقوا اولاب المسألة من اثنين للنت
النصف والافوات النصف الاخر وهو ميان بن فاضرب ثلاثة في اثنين
سنة من لمشي من اصل المسألة اخذه مضروبيا ضربت فيه المسألة
ثلاثة فثلثت واحده في ثلاثة ثلثات والافوات الثلاثة فاحده
ثلاثة ثلثات فان انكسرت السهام على صنفين فانك تنظر بين كل
صنف وسهامه بالمواقفة والتمانية ثم تنظر بين الرقيل بعضها في بعض
باربعة انظر فقد يتاخران وقد يتوافقان وقد يتبينان وقد
يتداخلان فان وافق كل طرف سهامه ردت كل صنف الى وقته
فان تماثل الحقتان فانك تنظر في احداهما وتضرب في اصل المسألة كام
واربعة اخوة لام وسنة اخوة لاب اصل المسألة كام وسنة

هذا هو الوجه الثاني في تقسيم السهام
على الورقة والافوات
وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات
وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات

وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات
وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات

عليها والاخوة اللام الثلث اثنان لا ينقسمان على الاربعة ولكن توافقان
عدهم بالنصف فترد الاربعة الى نصفها وللأخوة اللاب الثلثة ثلاثة لا
تنقسم عليهم ولكن توافق عدهم بالثلث فترد الى اثنين وكان المسألة
انكسرت على نصف واحد فاضرب اثنين وفق الاخوة اللام او وفق الاخوة
اللاب في سنة اصل المسألة يخرج اثنان عشر سهم من اصل المسألة
فللام سهم في اثنين باثنين وللأخوة اللام الاربعة اثنان في اثنين باثنين
للسهم وللأخوة اللاب الثلثة ثلاثة في اثنين باثنين لغير سهم وان تماثل
تدخل الصفات فانك تنقسمها على كام وثمانية لغة لام وسنة
لغة اللاب المسألة من ستة للام سهم وللأخوة اللام سهمان لا ينقسمان
عليهم ولكن توافق عدهم بالنصف فترد الى اربعة وللأخوة اللاب ثلاثة
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عدهم بالثلث فترد الى اثنين واثنان دخل
في الاربعة فتنقسم بها وتضرب الاربعة في ستة لاربعة وعشرين ومن لم
يصل اصل المسألة اخذه مضروبيا ضربت فيه المسألة وهو اربعة فلام
سهم في اربعة باربعة وللأخوة اللام اثنان في اربعة باربعة وللأخوة اللاب
ثلاثة في اربعة باثنى عشر لحد واحد سهمان وان كان بين الصنفين واقفة
فانك تضرب احدهما في وفق الاخرين وثمانية لغة لام وثمانية عشر لغة
لاب المسألة من ستة للام سهم وثمانية لغة الاخوة اللام اثنان لا ينقسمان
عليهم ولكن توافقان عدهم بالنصف فترد الى اربعة وللأخوة اللاب
ثلاثة لا تنقسم على الثمانية عشر ولكن توافق عدهم بالثلث وثلثم سنة
وهي توافق الاربعة وفق الاخوة اللام بالنصف فتضرب وفق احداهما في كامل
الاخر اثنان في سنة واربعة في ثلاثة وذلك اثنى عشر في سنة اصل المسألة
حاصل اثنان وسبعون من لمشي من اصل المسألة اخذه مضروبيا في اثنى عشر في سنة اصل المسألة
فان لم يتاخر لا ولا توافق كل من كل الاخران بتاين

هذا هو الوجه الثالث في تقسيم السهام
على الورقة والافوات
وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات

وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات
وهو ان تقسم السهام
على الورقة والافوات

في اصل المسألة كام واربعة اخوة لام وست اخوات اصلها من ستة

ونقول المستعنة للام ستم وللخوة للام اثنان وراجع الاخوة للام اثنان
مباين لوفق الاخوات الستة وهو ثلاثة فتعرب ثلاثة فاستثنى يحصل
ستة ثم فاصل المسألة بغيرها وهو ستة يحصل اثنان واربعون من لفظ
من ستة اخذ مفردا به ستة وان وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة
اصناف وهو غاية ما يتكسره في اللفظ عند ما لا يورث اكر من
جديتين فانه يعبر في كل صنفين ما مر ثم انظر من اصل من الصنفين وبين
الصنف الثالث بالوافقة والمباينة والمخالفة ثم ما حصل انظر
ففيه كذلك بالوجوه الاربعة المائلة والوافقة والمخالفة والمباينة فان
تماثلت كلها رجعت لنصف واحد وكذلك ان دخلت اثنتان في واحد وان
تماثل اثنان منها او دخلت احدى في الاخر رجعت لنصفين وضرب في العول
ايضا ان كان كل ضرب فيها بلعول فتعول ود بالبنى اللغا على انب بقوله
وقابل لفظا علمه يعود على معلوم ذهنا وهو الفارض والباسم قوله
فان كان في عدد من كل صنف اذ هو الذي يخلق به الر حقيقة وقوله
وراءه سوا تعد الاضاف ام لا وقوله ترك اي من الرد اي لا يرد الى غير
اذا ليس هنا ما يرد له اي لا ينصرف فيه بموافقة ولا بمخالفة ولا بمدخله
وعدم تقصيره بهذا المعنى لا ياتي في ضده فاصل المسألة وليس معنى تركه انه لا
ينصرف فيه اصلا وقوله وقال بل يباين شي اي بعد ان ينظر بين السهام
والردوس بالموافق والمباين وهذا تقدم **ص** وفي الصنفين اثنان
صوت لان كل صنف اثنان يوافق سماعه او مباينه او يوافق احداهما
ويباين الاخر **اد** وفي الصنفين ان انكسرت على سماعهما اثنان عشرة
صوت وذلك لان كل صنف وسامعه اما ان يتوافقا او يبايناهما او يوافق
ويباين الاخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا ثانيا وهو اما ان تماثل

في اصل المسألة كام واربعة اخوة لام وست اخوات اصلها من ستة
ونقول المستعنة للام ستم وللخوة للام اثنان وراجع الاخوة للام اثنان
مباين لوفق الاخوات الستة وهو ثلاثة فتعرب ثلاثة فاستثنى يحصل
ستة ثم فاصل المسألة بغيرها وهو ستة يحصل اثنان واربعون من لفظ
من ستة اخذ مفردا به ستة وان وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة
اصناف وهو غاية ما يتكسره في اللفظ عند ما لا يورث اكر من
جديتين فانه يعبر في كل صنفين ما مر ثم انظر من اصل من الصنفين وبين
الصنف الثالث بالوافقة والمباينة والمخالفة ثم ما حصل انظر
ففيه كذلك بالوجوه الاربعة المائلة والوافقة والمخالفة والمباينة فان
تماثلت كلها رجعت لنصف واحد وكذلك ان دخلت اثنتان في واحد وان
تماثل اثنان منها او دخلت احدى في الاخر رجعت لنصفين وضرب في العول
ايضا ان كان كل ضرب فيها بلعول فتعول ود بالبنى اللغا على انب بقوله
وقابل لفظا علمه يعود على معلوم ذهنا وهو الفارض والباسم قوله
فان كان في عدد من كل صنف اذ هو الذي يخلق به الر حقيقة وقوله
وراءه سوا تعد الاضاف ام لا وقوله ترك اي من الرد اي لا يرد الى غير
اذا ليس هنا ما يرد له اي لا ينصرف فيه بموافقة ولا بمخالفة ولا بمدخله
وعدم تقصيره بهذا المعنى لا ياتي في ضده فاصل المسألة وليس معنى تركه انه لا
ينصرف فيه اصلا وقوله وقال بل يباين شي اي بعد ان ينظر بين السهام
والردوس بالموافق والمباين وهذا تقدم **ص** وفي الصنفين اثنان
صوت لان كل صنف اثنان يوافق سماعه او مباينه او يوافق احداهما
ويباين الاخر **اد** وفي الصنفين ان انكسرت على سماعهما اثنان عشرة
صوت وذلك لان كل صنف وسامعه اما ان يتوافقا او يبايناهما او يوافق
ويباين الاخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا ثانيا وهو اما ان تماثل

في اصل المسألة كام واربعة اخوة لام وست اخوات اصلها من ستة
ونقول المستعنة للام ستم وللخوة للام اثنان وراجع الاخوة للام اثنان
مباين لوفق الاخوات الستة وهو ثلاثة فتعرب ثلاثة فاستثنى يحصل
ستة ثم فاصل المسألة بغيرها وهو ستة يحصل اثنان واربعون من لفظ
من ستة اخذ مفردا به ستة وان وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة
اصناف وهو غاية ما يتكسره في اللفظ عند ما لا يورث اكر من
جديتين فانه يعبر في كل صنفين ما مر ثم انظر من اصل من الصنفين وبين
الصنف الثالث بالوافقة والمباينة والمخالفة ثم ما حصل انظر
ففيه كذلك بالوجوه الاربعة المائلة والوافقة والمخالفة والمباينة فان
تماثلت كلها رجعت لنصف واحد وكذلك ان دخلت اثنتان في واحد وان
تماثل اثنان منها او دخلت احدى في الاخر رجعت لنصفين وضرب في العول
ايضا ان كان كل ضرب فيها بلعول فتعول ود بالبنى اللغا على انب بقوله
وقابل لفظا علمه يعود على معلوم ذهنا وهو الفارض والباسم قوله
فان كان في عدد من كل صنف اذ هو الذي يخلق به الر حقيقة وقوله
وراءه سوا تعد الاضاف ام لا وقوله ترك اي من الرد اي لا يرد الى غير
اذا ليس هنا ما يرد له اي لا ينصرف فيه بموافقة ولا بمخالفة ولا بمدخله
وعدم تقصيره بهذا المعنى لا ياتي في ضده فاصل المسألة وليس معنى تركه انه لا
ينصرف فيه اصلا وقوله وقال بل يباين شي اي بعد ان ينظر بين السهام
والردوس بالموافق والمباين وهذا تقدم **ص** وفي الصنفين اثنان
صوت لان كل صنف اثنان يوافق سماعه او مباينه او يوافق احداهما
ويباين الاخر **اد** وفي الصنفين ان انكسرت على سماعهما اثنان عشرة
صوت وذلك لان كل صنف وسامعه اما ان يتوافقا او يبايناهما او يوافق
ويباين الاخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا ثانيا وهو اما ان تماثل

في اصل المسألة كام واربعة اخوة لام وست اخوات اصلها من ستة

ما حصل من واحد من الصنفين او يدخل احداهما في الاخر ويوافقهما او يباينهما
واذا ضربت ثلاثة فاربعة كان الحاصل اثنان عشرة صوت وتقدم من الاثنان مباين
واما ذكر هذا للاجليين انهما اثنان عشرة صوت ثم ظاهرا ان يتداخلوا
بينه اخفا او يبايناه او يتداخلان في احد في الاخر ولا فان بقي
واحد فباينين والا فوافقة بنسبة المفرد للعدد المفقود **ص** اعلم كل واحد من
الصنفين اللذين انكسرت عليهما السهام اما ان يتداخل كام واربعة اخوة لام
واثنان عشرة اخوات اصلها من ستة ونفع من ربعة وعشرين لانا اولاد الام يردون
الى اثنان واولاد الاب الماربعة وسبعة فدخل في كلتي بالاربعة تعرب في الميلة
او يتوافقا كام وثلاثية اخوة لام وثلاثية عشر اخوات لان اصلها من ستة ونفع
من اثنان وسبعين لان راجع اولاد الام اربعة وراجع اولاد الاب ستة وبني
الراجعين الموافقة بالنصف وضرب نصف احداهما في كامل الاخر يحصل اثنان
للام اثنان عشر واولادها اثنان فيها اربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة
واولاد الاب ثلاثة فيها ستة وثلاثين لكل واحد اثنان او يبايناه كام
واربعة اخوة لام وستة اخوة لاب اصلها من ستة ونفع من ستة وثلاثين
لن راجع اولاد الام اثنان وراجع اولاد الاب ثلاثة وسبعة مباينة فاضرب
احدهما في الاخر يحصل ستة وعاشرون في المسألة يحصل ستة وثلاثون للام واحد
في الحاصل وهو ستة وستة واولادها اثنان في اثنان عشر لكل واحد ثلاثة
واولاد الاب ثلاثة فيها ثمانية عشر لكل واحد اثنان او يتداخل كام واربعة
اخوة لام وستة اخوة لاب اصلها من ستة ونفع من اثنان عشر للام واحد
اثنان ولا يعطون ويوافقان بالنصف جرد عدد لا يثنى واولاد الاب ثلاثة
لانفع عليهم وتوافق بالثلث جرد وثلاثين وبين الاثنان والاثني مائة
في كلتي باحدهما ويغرب في المسألة باثنان عشر للام اثنان واولادها اربعة
لكل واحد واحد واحد فالتداخل ان يخرج الاول من الاكثر في اثني واكثر فاف
لواحد واحد واحد

في اصل المسألة كام واربعة اخوة لام وست اخوات اصلها من ستة
ونقول المستعنة للام ستم وللخوة للام اثنان وراجع الاخوة للام اثنان
مباين لوفق الاخوات الستة وهو ثلاثة فتعرب ثلاثة فاستثنى يحصل
ستة ثم فاصل المسألة بغيرها وهو ستة يحصل اثنان واربعون من لفظ
من ستة اخذ مفردا به ستة وان وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة
اصناف وهو غاية ما يتكسره في اللفظ عند ما لا يورث اكر من
جديتين فانه يعبر في كل صنفين ما مر ثم انظر من اصل من الصنفين وبين
الصنف الثالث بالوافقة والمباينة والمخالفة ثم ما حصل انظر
ففيه كذلك بالوجوه الاربعة المائلة والوافقة والمخالفة والمباينة فان
تماثلت كلها رجعت لنصف واحد وكذلك ان دخلت اثنتان في واحد وان
تماثل اثنان منها او دخلت احدى في الاخر رجعت لنصفين وضرب في العول
ايضا ان كان كل ضرب فيها بلعول فتعول ود بالبنى اللغا على انب بقوله
وقابل لفظا علمه يعود على معلوم ذهنا وهو الفارض والباسم قوله
فان كان في عدد من كل صنف اذ هو الذي يخلق به الر حقيقة وقوله
وراءه سوا تعد الاضاف ام لا وقوله ترك اي من الرد اي لا يرد الى غير
اذا ليس هنا ما يرد له اي لا ينصرف فيه بموافقة ولا بمخالفة ولا بمدخله
وعدم تقصيره بهذا المعنى لا ياتي في ضده فاصل المسألة وليس معنى تركه انه لا
ينصرف فيه اصلا وقوله وقال بل يباين شي اي بعد ان ينظر بين السهام
والردوس بالموافق والمباين وهذا تقدم **ص** وفي الصنفين اثنان
صوت لان كل صنف اثنان يوافق سماعه او مباينه او يوافق احداهما
ويباين الاخر **اد** وفي الصنفين ان انكسرت على سماعهما اثنان عشرة
صوت وذلك لان كل صنف وسامعه اما ان يتوافقا او يبايناهما او يوافق
ويباين الاخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا ثانيا وهو اما ان تماثل

ينقسم لاثني عشر اقسام الاقل ثلاثين في ثمانية واربعين في ثمانية وستين
في ثمانية وتسعين في مائة في مائة وعشرين في مائة واثنين في مائة واثنين
نصف العشرة لاثنين مع الاربعين وربما عرف التداخل بان نصف العشرة او
اصغرها ويكون القليل بثلث من الكثير وان لم يقع الا في اوله بثلث من الكثير
واحد فثانيه كالاثني عشر مع خمسة والاربعين مع خمسة والستة مع السبعة
وان بقي بعد الاقسام الخمس واحد فان الحافضة تكون بين العديدين بنسبة العدد
لعدد الخفي بغير النقص فالاربعة مع العشرة مثلا الحافضة بينهما بالنصف
والستة مع خمسة عشر الحافضة بينهما بالنصف وما استوفى ذلك من الحافضة
بنسبة خطيها من المسألة **س** لما افترق من بيتان فبقيت الفريضة شرع في بيان نسبة
التركة لهما وذكر فيهما وجهي الاول ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها
المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان
للوجه الثاني بقوله **س** او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق
من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث
فماخذ سبعة ونصف **س** يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة
بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة
فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول
لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من
ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور
ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من
الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة
وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها
وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة
مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

انما هو ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان للوجه الثاني بقوله س او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث فماخذ سبعة ونصف س يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

انما هو ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان للوجه الثاني بقوله س او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث فماخذ سبعة ونصف س يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

وكذلك الاخت وللام اثنان في اثنين ونصف بجملة ستة اقل من ثمانية
والفئة بسبعة واربعين معرفة قيمته فاجعل المسألة سهام على الاخذ ثم اجعل
لجميع من تلك النسبة **س** الصبر ربع للزوج اولاد او لاخت المذكورين
فاذا اخذوا من عرض التركة في المسألة السابقة فالحق في جملته نصيبه
من غير تعيين لقيمتها واخذها في كل القين واردت معرفة قيمة ذلك العرض والمراعاة
بالقيمة ما يتراعى لهما الورثة لاما ما وبه العرض في السوق فوجب العمل في ذلك
ان تصح الفريضة وتنقص منها سهام اخذ العرض وتجعل النسبة على الباقي فاذا
اخذ الزوج العرض فاقسم العرض على سهام الاخت والام وذلك خمسة بثلث
الخارج لكل سهم اربعة فاجعل للزوج اربعة في ثلاثة سهام باثني عشر
وهذا من العرض فتكون جملة التركة بعد استناطهم سبعة فاقسم على العديدين
فيخرج ثلاثة وجزء السهم اثنان في سهمين ستة وثلثان في قيمة
العرض فالتركة ستة وعشرون وثلثان فقولوا التركة عشرون اي غير العرض
س فان زاد خمسة ليأخذ في حقه على العيين فما قسم **س** يعني فان زاد
اخذ العرض خمسة من ماله في الصوت المخرج من لبقا العرض خمسة من التركة
فانك تريد لخمسة على العيين فما قسمها كما مر على سهام غير الاخذ فاذا كان
الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم خمسة والعشرين على خمسة بثلث خارج لكل
سهم خمسة فاضربها في ثلاثة سهام من اصل الفريضة فيخرج خمسة عشر
فقد عليها خمسة نكر عشرين وذلك ثلث العرض وكذلك حكم الاخت فان كان
الدافع للخمسة هو الام فقسمت خمسة والعشرين على ستة سهام للزوج
والاخت فيخرج جزء السهم اربعة وسدس فيكون للام ثمانية وثلث
فان اضعفتها لما بيد الورثة كانت التركة ثلاثة وثلثان فقولوا التركة عشرون اي غير العرض
فان اضعفتها للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلث وذلك
انما الخاف في المسألة ففما ثلثا ولم يترك المولى وصوكا ان اخذ العرض

انما هو ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان للوجه الثاني بقوله س او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث فماخذ سبعة ونصف س يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

انما هو ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان للوجه الثاني بقوله س او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث فماخذ سبعة ونصف س يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

انما هو ان يفرق كل واحد من التركة بنسبة خطيها المسألة فان كان خطيها من المسألة ربعها فانه يعطى من التركة ربعها وهكذا وان كان للوجه الثاني بقوله س او تقسم التركة على ما كانت منه المسألة كزوج ولم يلق من ثمانية للزوج ثلاثة و التركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وثلث فماخذ سبعة ونصف س يعني انك بالخيار بين ان تجعل لكل واحد من التركة بنسبة خطيها من المسألة او تقسم التركة على السهام التي صنعت منها المسألة فلو ترك زوجها واما واختها سبعة اواب فالسبعة من ستة ونفول لثمانية وجملة التركة عشرون مثلا فالحق للطريقة الاولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها ومنها فيكون لأم التركة ربعا خمسة في المسألة المذكور ومنها اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرين على ما خلف منها المسألة بقولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فيكون لأم التركة خمسة مصدرا في اثنين ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

وخمسة من العشرة من زيادة على الميراث يكون ذلك حصته فان كان اخذها هو
الزوج فتمت الخمسة على الباقي فتمت على خمسة سبب الام والاخت يخرج خبره
السبب ثلاثة فيكون للزوج خمسة فاذ اضعفها لما اخذ الورثة كانت الورثة
اربعة وعشرين وكانت قيمة الميراث اربعة لانك تخط بمنازل الزوج خمسة
وهي الاخوة على الورثة فيكون الباقي وهو اربعة قيمة الميراث وان كان
بعض قبل الفسدة ورثة الباقي ثلثة بنين مات اقدم او بعض كزوج
معهم ليس باثم فكل لعدم هذا الفصل يعرف عند القاضي بالمناخعة
لغة الاذالة وفي الاصطلاح ان يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من
ورثته وارث فاكه وسميت بذلك لان المسألة الاولى تنسخ بالثانية
اولا ان المال ينتقل بها من وارث الميراث والمناخعة على فحين قسم لا يقسم
مما كان له من قبل الورثة لان يكون ورثة الثاني هو ورثة الاول كثلثة بنين ورثوا اباهم
ثم مات اقدم قبل الفسدة ولا وارث له غير اخويه فهذه الورثة الميت بعد
كالعدم وتقسم فريضة الاب على الابن الباقيين وكذلك انكم اذ اهل بهم
زوج وماتت امهم وليس هذا الزوج اما للولد الميت فان الزوج له الربع
فكأن مات هذا الولد او في حيا والباقي للولدين وكذا عكس هذه المسألة
وهي ان يموت زوجا معهما وعن ثلثة بنين من غيرهما فمات احد البنين
فكان الزوج مات من زوجة وابني فتقوله وبعض بالزوج عطف على الباقيين
لا على احد من ابني وورثة الباقيين او ورثة بعض الباقيين والبعض الآخر ورثة
كلهم فتقوله كزوج معهم مثال لقوله او بعض ثلثة بنين من غيرهم الثاني
الذي يحتاج الى العمل بقوله **ص** والامح الاول ثم الثانية فان انقسم نصيب
الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك اخا وعامبا فمات **ص** اي مات
خلف ورثة غير ورثة الاول او هو ولكن لاختلاف القدر فتصح الميراث للميت
الاولي وثالثتها سبب الميت الثاني ثم نفعها المسألة الثانية باقسم سبب

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

الميت الثاني على مسالته فان انقسم نصيب الثاني على ورثته فتصح الفريضة
الثانية مما صحت منه الاولى مثالها مات شخص وترك ابنة وبنته فماتت
الابنة وترك اخته وعاصبه كعه فالفريضة الاولى من ثلثة والثانية
من اثني والواحد للابن من الاول سببهم وان قد ماتت عنها وترك اخته
وعاصبا فالسببان يقسمان على مسالته وينقسم من الاولى فيكون للثلاثين
من الفريضة وللعاصب سهم **ص** والاولى فباقي نصيبه وما حقه منه
مسألة واضحة وقف الثانية في الاولى كابن وابنتي مات احدهما
وترك زوجة وبنتا وثلثة بنين فمات من الاولى ضرب له قسم
وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وق سببهم الثاني **ص** او فان
لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول ومنقسم على ورثته فانك
توفق بين نصيبه وما صحت منه مسالته وتضرب وفق المسألة
الثانية في كامل المسألة الاولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك ان تنظر
بين نصيب الميت الثاني وما صحت منه فريضة فان اتفق ضربت وفق
فريضة في الفريضة الاولى فما اجتمع فيه نفع الثاني ثم تقول من له شيء
من الفريضة الاولى اخذه مضروبا في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية
اخذه مضروبا في وفق سببهم مورثه مثالها ثلثة ابني وبنتي ثم يموت
لحد الابن قبل القسم وترك زوجة وابنة وثلثة بنين فان المسألة
الاولى من ستة لكل ذكر سهمان وللحمل بنت سهم والثانية من ثمانية
للزوجة سهم وللبنات اربعة وكل واحد من ولد الابن سهم فمات الابن
من الاول اثنتان وفريضة من ابنته متفقان بالاضاف فتضرب نصف
فريضة وهو اربعة في الفريضة الاولى وهي ستة فيكون الخارج اربعة
وعشر ثم تقول من له شيء من الاولى اخذه مضروبا في وفق الثانية وهو
اربعة ومن له شيء من الثانية اخذه مضروبا في وفق سببهم مورثه وهو

منه الاول على منتهى
منه الثاني على منتهى
منه الثالث على منتهى
منه الرابع على منتهى
منه الخامس على منتهى
منه السادس على منتهى
منه السابع على منتهى
منه الثامن على منتهى
منه التاسع على منتهى
منه العاشر على منتهى

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

واحد وان لم يتوافقا ضرب سهامهما في حصة
الاولى كوت احد على ابن وبنيت **س** اي وان لم يتوافقا
فريضة بل بابتها في حينه كصنف بابتها في حينه
الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الاولى كالومات احد الامين المذكورين
في المسألة السابقة وترك ابنا وبنيتا فريضة من ثلاثة وسبعة من الاول
اشان وهما متباينان فنضرب الثانية وهي ثلاثة في الاولى وهي ستة
فخرج ثمانية عشر ثم نقول من له شيء من الاولى اخذ حصه وباقي جميع الثانية
ومن له شيء من الثانية اخذ مضر وباقي جميع سهام مورثه وسكت المورث عن
هذا لانه يعلم بالمقايضة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت الركة تقار
او عروضا متقومة واما ان كانت عينا او عروضا غير متقومة فليعمل فيها
حصول الميراث الثاني على فرضية اي ورثته انتهى وكذا العمل لو اخذ
الميراث الثاني في بقية ورثة الميت الاول كن لثلاث فدر الاستحقاق كسنة
منهم وزوج واخذ لاب واخذ شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وكانت
عنه فالمسألة الاولى سنة وتقول الحاشية للام واحد للزوج ثلاثة
واللكن الاب واحد والشقيقة ثلاثة والمسألة الثانية من سنة وتقول
الحاشية ايضا للام اشان وللزوج ثلاثة وللأخت الاب ثلاثة وسهام
الشقيقة من الاولى ثلاثة فينقسم على ثلثها ولا موافقة فاضربها
والاولى اخذ مضر وباقي الثانية فيحصل للزوج من الاولى اربعة وعشرون
ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاولى ثمانية ومن الثانية ستة ويحصل
للأخت من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة **ص** وان قل هذا لورثة فقط
بوارث فله ما نقصه الاقرار وتعمل فريضة الانكار في الاقرار ثم انظر ما فيها
من داخل وتباين وتوافق **س** يعني فان اقر واحد من الورثة بوارث فله

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

بقية من المفرد لا ام لا على المذهب فانك تنظر فريضة الحاجة في الانكار
وفريضة المفردة في الاقرار لانه ليس له وارث غيره لان امره يعود لسيماه
في الاقرار وحده ثم انظر ما بين فريضة الانكار والاقرار من عند اخرون تباين
وتوافق فان تد اخلنا اخذ اكرها وان تبايننا فنضرب احداهما على كامل
الاخر وان توافقنا جزم ضربت وفق احداهما في كامل الاخر ثم يدفع للمقر
ما نقصه المقر الاقرار من حصته على موجب الاقرار كالانكار بالبر سر الاقرار
يلخذ على سبيل الميراث ولم يذكر ما اذا اختلفا ثلثا لوضوحه وبيان مثاله
والاولى مقدمة فريضة الانكار لانها الاصل وهذا اذا اختلفا في الميراث
وتباين ما اذا اختلفا في كل واحد من الشقين فليعمل فيهما اقرب وطرف
بشقيقتي او بشقيقتي **س** الما بالاولى لتدخل وبالثاني البناء فذكر ان
الاولى اختلفت شقيقتان وعاب اقرب احداهما بثلث شقيقة وتباليها
الباقون من الورثة ففريضة الانكار من ثلاثة وفريضة الاقرار من
سبعة لانكار الشقيقتين على الاخوات الثلاثة فنضرب عدد الركة المنكس
على السهام في اصل المسألة وهو ثلاثة فيخرج تسعة والثلاثة داخل في
التسعة فتقسم التسعة على فريضة الانكار فخرج ثلاثة ثم تقسم فريضة
الاقرار على اثنتي عشرة وللعايب ثلاثة فقد تقسم الفريضة على ثلثها
لما ذكر مثال الثاني ان المسألة بمجالها الا ان احداهما اقرب باخ شقيق
فمسألة الانكار لا يها من ثلاثة ومسألة الاقرار من اربعة وبينها تباين فنضرب
ثلاثة فخرج ثمانية عشر ثم نقسم على الانكار فخرج اربعة وللعايب
اربعة وهو الاقرار فخرج ثلاثة والاخر سنة فقد نقص من حصته المخرج
تدفعه للمقر **ص** والثالث كابتنى طرأ قرأ باني **س** الما بالثالث المتوافق
وذكر مثال ابن وبنيتا اقرارا لابن بامر وكذا به الامتثال ففريضة الانكار
اربعة وفريضة الاقرار من سنة ويجمعان فاقربا لهما فاقربا

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

هذا هو الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه
يكون الموضع الذي فيه

ثلاثين في سنة او ثلث في اربعة يحصل شاعرا فافهم على
الاكثر يحصل الابن سنة وكل بنت ثلاثة وعشرون في اربعة يحصل
اربعة وكل بنت سمان في ثلث يحصل من حصة اثنان يدفعهما للقرية
ومثال المثال ترك انا طخت الاب وعما اقرت اخذ الاب بشفقة الميت
وانكرتها الام فربينة الاثنا ربينة للام اثنان وللخت ثلاثة وللم
ماتى وهو واحد وكذلك فربينة الاقر من سنة لهما للشفقة النفس
والاخذ للاب السدس ككلمة التلخيص وللأم السدس واحد وللم باقى
وهو واحد فقد نفقت حصة الاب سمان تدفعها للشفقة
القرية **باب** اقرار بنت وبنت باين فالانكار من ثلاثة واقرار من
اربعة وهي من حصة فتعبر اربعة في حصة في ثلاثة يرد الابن عشرة
وهي ثمانية **باب** ما يراه الاتحاد المقر والمقر به وهذا اذا تعدد المقر والمقر
به فاذا اثنان ابنة وبنته فاقرا الابن بنت وكذا بنت اخيه واقرت البنت
باين وكذا بنت اخوها وكل من استلحقى بنتا فالحاكم للاخ فربينة الانكار
من ثلاثة لان سمان والبت سمان وفربينة اقرار الابن من اربعة لان اثنان
وكل بنت سمان وفربينة اقرار البنت من حصة لكل ابنت سمان والبت سمان
والقرينة من ثلاثة متباينة فتعبر فربينة اقرار وعشرون في فربينة
اقرارها وهي حصة بنت ثم تعبر الحرة في فربينة الانكار بنتى ثم
تقسما على الانكار يحصل الابن اربعون والبت عشرون ثم تقسم ايضا على
فربينة اقرار الابن يحصل الابن ثلاثون وكل بنت حصة عشر فقد نفقسه
الاقل عشرة يدفعها للبت المقر بها ثم تقسم ايضا على فربينة اقرار يحصل
الابن اربعة وعشرون وخمس البنت اثنى عشر فقد نفقسه الاقرار ثمانية
تدفعها المقر به فقوله فالانكار اخذ فربينة انكارها معا وقوله واقراره
اه وفربينة اقراره وقوله وهى وفربينة اقرارها فخذ في المضاف واقم

الحق
الابن
البنات
البنات
البنات

فربينة اقرار الابن من اربعة لان اثنان يدفعهما للقرية
ومثال المثال ترك انا طخت الاب وعما اقرت اخذ الاب بشفقة الميت
وانكرتها الام فربينة الاثنا ربينة للام اثنان وللخت ثلاثة وللم
ماتى وهو واحد وكذلك فربينة الاقر من سنة لهما للشفقة النفس
والاخذ للاب السدس ككلمة التلخيص وللأم السدس واحد وللم باقى
وهو واحد فقد نفقت حصة الاب سمان تدفعها للشفقة
القرية **باب** اقرار بنت وبنت باين فالانكار من ثلاثة واقرار من
اربعة وهي من حصة فتعبر اربعة في حصة في ثلاثة يرد الابن عشرة
وهي ثمانية **باب** ما يراه الاتحاد المقر والمقر به وهذا اذا تعدد المقر والمقر
به فاذا اثنان ابنة وبنته فاقرا الابن بنت وكذا بنت اخيه واقرت البنت
باين وكذا بنت اخوها وكل من استلحقى بنتا فالحاكم للاخ فربينة الانكار
من ثلاثة لان سمان والبت سمان وفربينة اقرار الابن من اربعة لان اثنان
وكل بنت سمان وفربينة اقرار البنت من حصة لكل ابنت سمان والبت سمان
والقرينة من ثلاثة متباينة فتعبر فربينة اقرار وعشرون في فربينة
اقرارها وهي حصة بنت ثم تعبر الحرة في فربينة الانكار بنتى ثم
تقسما على الانكار يحصل الابن اربعون والبت عشرون ثم تقسم ايضا على
فربينة اقرار الابن يحصل الابن ثلاثون وكل بنت حصة عشر فقد نفقسه
الاقل عشرة يدفعها للبت المقر بها ثم تقسم ايضا على فربينة اقرار يحصل
الابن اربعة وعشرون وخمس البنت اثنى عشر فقد نفقسه الاقرار ثمانية
تدفعها المقر به فقوله فالانكار اخذ فربينة انكارها معا وقوله واقراره
اه وفربينة اقراره وقوله وهى وفربينة اقرارها فخذ في المضاف واقم

المضاف الى مقامه فاستفهم ارتفاعه ثم خذ المضاف فانقصه من
ص ولذا اقرت زوجة حامل فربينة اقرارها ثمانية لان انكارها ثمانية
بالاقرار وفربينة الابن من ثلاثة تعبر في ثمانية **باب** الما الشيل
عنها اجع فقال عمر اربعة وعشرين وبينا ان فربينة الانكار اربعة للزوجة
الربع وثلاثة على الاخير البقية اولاد منكسر مياش فتعبر عدد روستها
المنكر عليها في اصل الفربينة يكن ثمانية وفربينة الاقرار او اقرار الزوجة
على تعدد الاخير اثنان ولدتها اربعة ليلية مستقرة وانكر ذلك الاخ الاخير
بان قال ولدته ميتا من ثمانية ايضا فتعبر بها فللام الثمن والباقي للولد
وفربينة الولد على الاقرار من ثلاثة لاهيه وعينه وسمان سبعة لا توافق باحد
فربينة فاضب الثلاثة في الثمانية يكن الخارج اربعة وعشرين فافهم على
الاكثر ثم على الاقرار طلمة في الانكار اربع سنة وكل اخ فخذ
الاقرار من ثلاثة وللاين واحد وعشرون تدفعها لاهيه الثلث منها سابقة
وكل اخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع السنة التي وجبت
لها في الانكار فيصير بيد ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا
تأخذ الام من فربينة الاقرار ولا من فربينة ابنتها لان الانكار الاخ الاخير له
اقرار الاخ الاخير لكان الواجب لها من ثمانية من زوجها وسبعة من ابنتها
فقوله واحد اخويه ابنتها واهما الولد وقوله من ثمانية اي تصحها الابن
وقوله بالاقرا راى من ثمانية لكن تايد **باب** وان اوصى بابع كربع او جزو
من احد عشر اخذ مخرج الوصية ثم انقسم الباقي على الفربينة كابنتى واوصى بربع
بذلك فواحدة والاوقن بباقي والمسا اربعة اوصى بربع الاوصى بربع
اولاد والاقل ما كسلا **باب** بعض انه اذا اوصى بربع شابع ولا فرق في غيره
لذاتين كونه منقطا كربع وثلاث مثلا او اوصى بربع واحد عشر وثلاثة عشر
اوسعة عشر او ثمانية عشر فخذ الثلث من المضاف الباقي والنسبة ان المطلق ما يع

المضاف الى مقامه فاستفهم ارتفاعه ثم خذ المضاف فانقصه من
ص ولذا اقرت زوجة حامل فربينة اقرارها ثمانية لان انكارها ثمانية
بالاقرار وفربينة الابن من ثلاثة تعبر في ثمانية **باب** الما الشيل
عنها اجع فقال عمر اربعة وعشرين وبينا ان فربينة الانكار اربعة للزوجة
الربع وثلاثة على الاخير البقية اولاد منكسر مياش فتعبر عدد روستها
المنكر عليها في اصل الفربينة يكن ثمانية وفربينة الاقرار او اقرار الزوجة
على تعدد الاخير اثنان ولدتها اربعة ليلية مستقرة وانكر ذلك الاخ الاخير
بان قال ولدته ميتا من ثمانية ايضا فتعبر بها فللام الثمن والباقي للولد
وفربينة الولد على الاقرار من ثلاثة لاهيه وعينه وسمان سبعة لا توافق باحد
فربينة فاضب الثلاثة في الثمانية يكن الخارج اربعة وعشرين فافهم على
الاكثر ثم على الاقرار طلمة في الانكار اربع سنة وكل اخ فخذ
الاقرار من ثلاثة وللاين واحد وعشرون تدفعها لاهيه الثلث منها سابقة
وكل اخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع السنة التي وجبت
لها في الانكار فيصير بيد ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا
تأخذ الام من فربينة الاقرار ولا من فربينة ابنتها لان الانكار الاخ الاخير له
اقرار الاخ الاخير لكان الواجب لها من ثمانية من زوجها وسبعة من ابنتها
فقوله واحد اخويه ابنتها واهما الولد وقوله من ثمانية اي تصحها الابن
وقوله بالاقرا راى من ثمانية لكن تايد **باب** وان اوصى بابع كربع او جزو
من احد عشر اخذ مخرج الوصية ثم انقسم الباقي على الفربينة كابنتى واوصى بربع
بذلك فواحدة والاوقن بباقي والمسا اربعة اوصى بربع الاوصى بربع
اولاد والاقل ما كسلا **باب** بعض انه اذا اوصى بربع شابع ولا فرق في غيره
لذاتين كونه منقطا كربع وثلاث مثلا او اوصى بربع واحد عشر وثلاثة عشر
اوسعة عشر او ثمانية عشر فخذ الثلث من المضاف الباقي والنسبة ان المطلق ما يع

المضاف الى مقامه فاستفهم ارتفاعه ثم خذ المضاف فانقصه من
ص ولذا اقرت زوجة حامل فربينة اقرارها ثمانية لان انكارها ثمانية
بالاقرار وفربينة الابن من ثلاثة تعبر في ثمانية **باب** الما الشيل
عنها اجع فقال عمر اربعة وعشرين وبينا ان فربينة الانكار اربعة للزوجة
الربع وثلاثة على الاخير البقية اولاد منكسر مياش فتعبر عدد روستها
المنكر عليها في اصل الفربينة يكن ثمانية وفربينة الاقرار او اقرار الزوجة
على تعدد الاخير اثنان ولدتها اربعة ليلية مستقرة وانكر ذلك الاخ الاخير
بان قال ولدته ميتا من ثمانية ايضا فتعبر بها فللام الثمن والباقي للولد
وفربينة الولد على الاقرار من ثلاثة لاهيه وعينه وسمان سبعة لا توافق باحد
فربينة فاضب الثلاثة في الثمانية يكن الخارج اربعة وعشرين فافهم على
الاكثر ثم على الاقرار طلمة في الانكار اربع سنة وكل اخ فخذ
الاقرار من ثلاثة وللاين واحد وعشرون تدفعها لاهيه الثلث منها سابقة
وكل اخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع السنة التي وجبت
لها في الانكار فيصير بيد ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا
تأخذ الام من فربينة الاقرار ولا من فربينة ابنتها لان الانكار الاخ الاخير له
اقرار الاخ الاخير لكان الواجب لها من ثمانية من زوجها وسبعة من ابنتها
فقوله واحد اخويه ابنتها واهما الولد وقوله من ثمانية اي تصحها الابن
وقوله بالاقرا راى من ثمانية لكن تايد **باب** وان اوصى بابع كربع او جزو
من احد عشر اخذ مخرج الوصية ثم انقسم الباقي على الفربينة كابنتى واوصى بربع
بذلك فواحدة والاوقن بباقي والمسا اربعة اوصى بربع الاوصى بربع
اولاد والاقل ما كسلا **باب** بعض انه اذا اوصى بربع شابع ولا فرق في غيره
لذاتين كونه منقطا كربع وثلاث مثلا او اوصى بربع واحد عشر وثلاثة عشر
اوسعة عشر او ثمانية عشر فخذ الثلث من المضاف الباقي والنسبة ان المطلق ما يع

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in two main columns, with some lines extending diagonally across the page. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

هو ثلاثة نامل

二

هو نه خفا مکر

لأن

23

الاصنام لنا صل

خروج الجنين من الرحم

[illegible]

٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

وبيت فانما الية الذكوة كخولثلاثة والافنة كذلك الى ريبا ولا قدره الا وان
 بالقديم اختلاف فيصعب ما ويسمى
 وقوله الا ان على المذكور في قوله يضيح
 من هذا انه اربعة احوال
 اولها ان يكون المذكور في قوله يضيح
 ثانيا ان يكون المذكور في قوله يضيح
 ثالثا ان يكون المذكور في قوله يضيح
 رابعا ان يكون المذكور في قوله يضيح

